توضيح المقاصد والمسالك
بشرح ألفية ابن مالك

للمرادي

المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩ هـ

المجلد الثانى

شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور

عبد الرحمن على سليمان

أستاذ اللغويات فى جامعة الأزهر

وعميد كلية البنات الإسلامية بأسيوط سابقًا

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

ملتزم الطبع والنشر

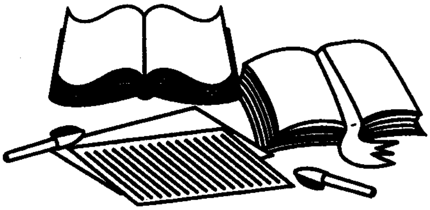
دار الفكر العربى

٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥

www.darelfikrelarabi.com

INFO@darelfikrelarabi.com



التحقيق

الجزء الثاني

ويشتمل على:

الفاعل - النائب عن الفاعل - اشتغال العامل عن المعمول - تعدى الفعل ولزومه - التنازع في العمل - المفعول المطلق - المفعول له - المفعول فيه وهو المسمى ظرفا - المفعول معه - الاستثناء - الحال - التمييز - حروف الجر - الإضافة - المضاف إلى ياء المتكلم.

•••••

الفاعل

هو الاسم المسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول أو جار مجراه.

«فالاسم»: جنس يشمل الصريح والمؤول، و«المسند إليه» فعل مخرج لما لم يسند إليه كالمفعول، والمسند إليه غير الفعل نحو «زيد أخوك».

«وتام»: مخرج للفعل الناقص نحو: «كان» وأخواتها. فلا يسمى مرفوعها فاعلا حقيقة.

وقد سماه سيبويه[1] فاعلا والخبر مفعولا على سبيل التوسع، «مقدم» يخرج نحو «زيد قام».

قيل: (وهذا)[2] حكم مختلف فيه فلا ينبغى أن يذكر فى الحد «وغير مصوغ للمفعول» يخرج نحو «ضُرِبَ زَيْدٌ ويُضْرَبُ» مما هو طريقة فُعِل ويُفعَل، فإن مرفوعهما نائب عن الفاعل وليس بفاعل.

قال المصنف: وقد اضطر الزمخشرى إلى تسميته مفعولا بعد أن جعله فاعلا.

«والجارى مجرى الفعل» هو (اسم الفعل)[3] والصفات والمصادر والظروف والمجرورات (بشرطها)[4]. وقد أشار إلى تعريف الفاعل بمثالين تضمنهما قوله:

الفاعلُ الَّذى كَمَرْفُوعَىْ «أَتَى زَيْدٌ» مُنيراً وجهُهُ «نعم الفتى»

فكأنه قال: الفاعل ما كان كزيد من قولك: «أتى زيد» فى كونه اسمًا أسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول، أو كان كوجهه من قولك «منيرًا وجهه» فى كونه اسمًا أسند إليه اسم مقدم جارٍ مجرى الفعل المذكور.

---

(١) راجع الكتاب ١/ ٢١ سيبويه.

(٢) أ، ب. وفى جـ (وهو).

(٣) جـ.

(٤) ب، جـ

وأما قوله «نعم الفتى» فهو مثال (ثان)[١] كمل به البيت والأول يغنى عنه[٢] ثم قال:

وبعدَ فِعْلٍ فاعِلٌ فإنْ ظَهَرْ فَهْوَ وَإلاَّ فَضَميرٌ اسْتَتَرْ

مرتبة الفاعل أن يكون بعد فعله لكونه كالجزء منه، فإن ظهر المسند إليه بعد الفعل فهو الفاعل نحو: «قام زيد» و «قمت» وإن لم يظهر بعده بل قبله نحو: «زيد قام» أو لم يظهر قبله ولا بعده نحو: «قم» فهو ضمير مستتر، لأن الفعل لا يخلو (من)[٣] (الفاعل)[٤] ولا يتأخر عنه[٥].

فإن قلت: ليس قوله: (وبعدَ فعلٍ فاعلٌ) على إطلاقه فإن بعض الأفعال لا يرفع فاعلا فليس بعده فاعل، وذلك الفعل الزائد نحو: «كان» الزائدة خلافًا لمن قال فيها ضمير المصدر.

والمستعمل استعمال الحرف نحو: «قلما» المراد بها النفى فى الأشهر، والمؤكد فى نحو: «قام قام زيد» فى أحد الأوجه، وللمبنى للمفعول نحو: «ضرب زيد».

قلت: المراد بقوله: (وبعد فعل فاعِلٌ) أن الفاعل يكون بعد الفعل لا قبله، وليس المراد أن كل فعل يكون بعده فاعل (فيلزمه)[٦] ما ذكرت.

فإن قلت: لابد فى الشرط والجزاء من مغايرة ولم يفد الجزاء فى البيت إلا ما أفاد الشرط، لأن التقدير: فإن ظهر الفاعل فهو الفاعل.

---

(١) أ، ب. وفى جـ (ثالث).
(٢) قال ابن عقيل ١/ ٢٦٦ (ومثل للمرفوع بالفعل مثالين: أحدهما ما رفع بفعل متصرف نحو: «أتى زيد» ـ والثانى ما رفع بفعل غير متصرف نحو «نعم الفتى»).
(٣) ب، جـ. وفى أ (عن).
(٤) أ، ب. وفى جـ (فاعل).
(٥) هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم متمسكين بقوله: ما للجمال مشيها وئيدًا. وتأوله البصريون على الابتداء وإضمار الخبر الناصب ـ والصحيح مذهب البصريين لقوته.
(٦) أ، وفى ب، جـ (فيلزم).

قلت: الضمير في قوله (ظهر) للفاعل فى المعنى، وخبر (هو) الفاعل فى الاصطلاح (فتغايرا)[1].

والمعنى: فإن ظهر بعد الفعل ما هو له فى المعنى فهو الفاعل فى الاصطلاح. فإن قلت: قوله: (وإلا فضمير استتر) ليس بجيد؛ لأن الفاعل قد يكون ضميرًا (بارزًا)[2]. نحو «فعلت».

قلت: الضمير البارز شمله قوله (فإن ظهر) فإن المراد بالظاهر (هنا)[3] الملفوظ به لا مقابل الضمير.

فإن قلت: مقتضى قوله: (وإلا فضمير استتر) أن الفاعل إما ظاهر وإما (مضمر)[4] مستتر، وبقيت حالة أخرى وهو أن يكون (ضميرًا)[5] محذوفًا فى باب النيابة وباب المصدر وباب التعجب.

قلت: قد ذكر ذلك فى باب النيابة، وباب التعجب، وأما المصدر، فلا يرد هنا[6] لأنه إنما تكلم على فاعل الفعل على أن فى التعجب والمصدر خلافًا، وقد ذهب الكسائى إلى جواز حذف الفاعل مطلقًا.

ثم قال:

وجَرِّدِ الفعلَ إذا ما أُسْنِدَا   لاثنينِ أو جَمْعٍ «كفازَ الشُّهَدَا»

أى: إذا أسند الفعل إلى فاعل ظاهر مثنى أو مجموع، جرد فى اللغة المشهورة من علامة التثنية والجمع فتقول «فاز الشهيدان وفاز الشهداء».

---

(١) أ، ب. وفى جـ (مغايرًا).

(٢) أ، جـ.

(٣) أ، جـ. وفى ب (هو).

(٤) أ، ب. وفى جـ (ضمير).

(٥) جـ.

(٦) فى النائب عن الفاعل (قضى الأمر) ـ والتعجب إذا دل عليه متقدم مثل «أسمع بهم وأبصر» ـ والمصدر نحو: «أو إطعام فى يوم ذى مسغبة» ا هـ تصريح الشيخ خالد بتصرف. وقال الشيخ يس فى المصدر (قال الزرقانى: فإن الفاعل فيه محذوف وليس بمضمر لأن المصدر لا يتحمل الضمير، وقال السيوطى: يتحمله لأن الجامد ـ إطعام ـ أول بمشتق ـ يطعم) ا هـ بتصرف.

فإن قلت: أطلق فى قوله: (لاثنينِ أو جمْعِ) وإنما يعنى منه الظاهر.

قلت: قيد ذلك بمثاله، وأيضًا، بقوله فى البيت الذى يليه (والفعلُ للظَّاهِرِ بعدُ مُسْنَدُ) لأن المسألة واحدة.

فإن قلت: لا فائدة فى تخصيصه ذلك بالاثنين والجمع؛ لأن المسند إلى المفرد مجرد أيضًا.

قلت: لم تختلف العرب فى فعل المفرد، وإنما اختلفوا فى فعل الاثنين والجمع، فنبه على مواضع الخلاف.

ثم أشار إلى اللغة الأخرى:

وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا وسَعِدُوا   والفعلُ للظَّاهِرِ - بعدُ - مُسْنَدُ

هذه اللغة ينسبها النحويون إلى أكلُونى البراغيثُ، وحمل المصنف عليها قول النبى ﷺ[1]: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكِمْ ملائِكَةٌ بالليلِ ومـلائِكَةٌ بالنَّهارِ»[2]. وقد نُوزِعَ فى ذلك.

وقال السهيلى: ألفيت فى كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة. وجردها،وذكر آثاراً منها قوله عليه الصلاة والسلام «يتعاقبُون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار».

أخرجه مالك فى الموطأ.

ثم قال: لكنى أقول فى حديث مالك (إن)[3] الواو فيه علامة إضمار، لأنه حديث مختصر رواه البزّار مطوّلا مجرداً[4]. فقال فيه:«إن لله ملائكة يتعاقبُون فيكم» ا هـ.

---

(١) أ، ب

(٢) «يتعاقبون» أى: تأتى طائفة عقب أخرى، وهو حديث صحيح، رواه البزار فى صحيح البخارى وأخرجه مالك فى موطئه، وذكره ابن مالك فى التسهيل صـ ٤٤، ٢٢٦.

(٣) ب، جـ. وفى أ (إذ).

(٤) وفى جـ (مجوداً) ومجرداً: أى: من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم إسناده إلى الظاهر بل إلى الضمير. ا هـ صبان ٢/ ٣٣.

وحكى بعض النحويين أنها لغة طيئ، وحكى بعضهم أزد شَنوءَةَ ولا يقبل قول من أنكرها[1].

ثم قال:

ويرفعُ الفاعِلَ فعلٌ أُضْمِرَا   كمثل «زيدٌ» فى جواب «مَنْ قَرَا»؟

يعنى: أن الفاعل قد يحذف رافعه.

وحذفه، على قسمين: جائز نحو «زيد» فى جواب (من قال)[2] من قرأ؟. أى: قرأ زيد. وهذا المثال يحتمل أن يكون «زيد» فيه مبتدأ محذوف الخبر. أى: زيد القارئ، وهو الأظهر، لأن الأولى مطابقة الجواب للسؤال. والأحسن أن يقال: كمثل زَيدٌ فى جواب. هل قرأ أحد؟

وواجب نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[3] أى: وإن استجارك أحد. وتجوَّز المصنف فعبر عن الحذف بالإضمار.

وفهم من كلامه أن الرافع للفاعل هو (المسند)[4] أعنى الفعل وما جرى مجراه، وهذا أصح الأقوال[5].

ثم قال:

وتَاء تأنيثٍ تَلِي الماضى إذَا   كانَ لأُنثَى كأبَتْ هِنْدُ الأذَى

---

(١) راجع الأشمونى ١/ ١٧٠.

(٢) جـ.

(٣) من الآية ٦ من سورة التوبة.

(٤) أ، جـ وفى ب (المسند إليه).

(٥) والأقوال هى: أحدها أن العامل المسند إليه مَن فَعل أو ما ضمن معناه.

الثانى: أن رافعه الإسناد أى: النسبة فيكون العامل معنويًا، ورد بأنه لا يعدل إلى المعنوى إلا عند تعذر اللفظى وهو موجود . . .

الثالث: شبهه بالمبتدأ حيث يخبر عنه بفعله ورد بأن الشبه المعنوى لا يستقر . .

الرابع: كونه فاعلا في المعنى. . . ورد بقولهم: «مات زيد». . . ا هـ همع ١/ ١٥٩ بتصرف.

وأميل إلى الأول وعليه الجمهور لقوته وضعف الباقى.

إذا أسند الفعل الماضى إلى مؤنث ولو بتأويل لحقته «تاء» ساكنة تدل على تأنيث فاعله.

ولحاقها على ضربين: جائز وواجب، وقد بين ذلك بقوله:

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ   مُتَّصِلٍ أو مُفْهِمٍ ذاتَ حِرِ

يعنى: أن هذه التاء لا تلزم الفعل إلا فى حالين:

الأول: أن يسند إلى (ضمير)(١) متصل سواء كان حقيقى التأنيث نحو: «هند قامت» أو مجازيه نحو «الشمس طلعت».

فإن كان منفصلا نحو: ما (قام)(٢) إلا أنتِ ضعف إثبات التاء.

الثانى: أن يسند إلى ظاهر حقيقى التأنيث متصل غير جمع ولا جنس نحو «قامت هند» و«قامت الهندان».

فإن كان مجازى التأنيث نحو «طلعت الشمسُ» أو منفصلا نحو «(قامت)(٣) اليوم هند» أو جنسًا نحو «نعمت المرأة» أو جمعًا نحو: «قامت الهنود» لم تلزم التاء على (سببين)(٤).

وقد فهم القيد الأول وهو: أن يكون حقيقى التأنيث. من قوله (أو مفهمٍ ذاتَ حِرٍ): والحر فرج المرأة(٦).

---

(١) أ، ب - وفي ج (مضمر).
(٢) أ، ب - وفي ج (قال).
(٣) ب، ج وفي أ (قام).
(٤) أ، ج.
(٥) وأصل حر: حرح. فحذفت لام الكلمة بدليل تصغيره على حريح وجمعه على أحراح فحذفت لامه وهى الحاء اعتباطًا فبقى مثل «يد ودم»، وقد يعوض منها راء تدغم فيها الراء، وهو بكسر الحاء ـ فرج المرأة كما فى المصباح، لكن المراد هنا مطلق فرج معد للوطء ولو دبرًا كالطير. اهـ خضرى ١/ ١٦٣.

ونبه على القيد الثانى أعنى الاتصال بقوله:

وَقد يُبيحُ الفصلُ تَركَ التاء فى نحوِ «أتى القاضِيَ بِنتُ الواقفِ»

ولكن يختار إثبات التاء فى (غير الحقيقى المتصل، وفى الحقيقى)[1] المفصول بغير «إلا».

فقولك: (أتت القاضىَ بنت الواقف) أحسن من (أتى).

فإن كان الفصل «بإلا» فبالعكس، وقد نبه عليه بقوله:

والحذفُ معَ فَصْلٍ بإلا فُضِّلا «كما زَكا إلا فتاةُ ابنِ العَلا»

فما زكا إلا فتاة أجود مما زكت.

وبعضهم لا يجيز ثبوتها مع الفصل «بإلا» إلا فى الضرورة، والصحيح جوازه فى النثر على قلة ومنه قراءة مالك بن دينار[2] وأبى رجاء الجحدرى[3] ﴿فَأَصْبَحُوا لا تُرَىٰ إِلاَّ مَسَاكِنُهُمْ﴾[4] ذكرها أبو الفتح.

ثم نبه على أنه قد ورد الحذف مع الحقيقى المتصل ومع ضمير المجازى بقوله:

والحذفُ قد يَأتِى بلا فَصْلٍ، ومَعْ ضميرِ ذى المجاز فى شِعْرٍ وَقَعْ

أما الحذف مع الحقيقى المتصل فذكره سيبويه[5] وحكى: قال فلانة.

---

(١) أ، ج.

(٢) هو: أبو يحيى البصرى، وردت الرواية عنه فى حروف القرآن، سمع أنس بن مالك. قال القتبى: كان يكتب المصاحف بالأجرة، وكان من أحفظ الناس للقرآن، وكان يقرأ كل يوم جزءاً من القرآن حتى يختم، فإن أسقط حرفًا، قال: بذنب منى، وما الله بظلام للعبيد. مات سنة سبع وعشرين ومائة.

(٣) أبو رجاء الجحدرى: هو عاصم بن أبى الصباح العجاج الجحدرى البصرى. أخذ القراءة عرضًا عن عيسى بن عمر الثقفى ونصر بن عاصم وغيرهما وقال خليفة بن خياط: مات قبل الثلاثين ومائة.

وقال المدائنى: سنة ثمان وعشرين ومائة.

(٤) من الآية ٢٥ من سورة الأحقاف.

(٥) قال سيبويه ج ص ٢٣٥: (وقال بعض العرب قال فلان) ا.هـ.

وذكر المصنف أنه لغة بعضهم، وقال بعضهم: هو شاذ، لا يجوز إلا حيث سمع.

وأما الحذف مع ضمير المجازى فقد ورد فى الشعر كقوله:

.... ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقالَهَا[1]

وقوله:

إِنَّ السماحةَ والمروءةَ ضُمِّنَا قبراً بمروَ على الطريقِ الواضحِ[2]

---

(١) عجز بيت، قائله: عامر بن جوين الطائى، أحد الخلعاء الفتاك. يصف سحابة وأرضًا مخصبة لكثرة ما بها من الغيث ـ وهو من المتقارب.

وصدره: فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ ودْقَهَا.

الشرح: «المزنة» ـ بضم الميم وسكون الزاى وفتح النون ـ السحابة المثقلة بالماء، و«ودقت»: الودق: المطر. وفى القرآن الكريم «فترى الودق يخرج من خلاله»، «ابقل»: من الإبقال. يقال: أبقلت الأرض إذا خرج بقلها ـ أى أنبتت البقل ـ وهو النبات.

المعنى: ليس هناك من السحاب ما أمطر مطرًا نافعًا كهذه السحابة، ولا توجد أرض تنبت البقل كما تخرجه هذه الأرض.

الإعراب: «فلا» نافية تعمل عمل ليس «مزنة» اسمها، وجملة «ودقت» وفاعله المستتر فى محل نصب خبرها «ودقها» منصوب على أنه مفعول مطلق «ولا» الواو عاطفة لجملة على جملة ولا نافية للجنس تعمل عمل «إن» أرض اسمها «أبقل» فعل ماض والفاعل ضمير والجملة فى محل رفع خبرها «إبقالها» مفعول مطلق.

الشاهد: فى «ولا أرض أبقل» حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، ويروى: أبقلت أبقالها ـ بنقل حركة الهمزة من «إبقالها» إلى التاء فى «أبقلت» وحينئذ فلا شاهد فيه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم صـ ٩١ وابن هشام ١/ ٢٥٤، وابن عقيل ١/ ٢٤٧، والأشمونى ١/ ١٧٤، وداود، السندوبى، والمكودى صـ ٥١، والسيوطى صـ ٤٨. وأيضًا ـ ذكره فى همع الهوامع ١/ ١٧١. وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ٤/ ٩٥، والشاهد رقم ٢ فى خزانة الأدب، وسيبويه فى كتابه ج ١ ص ٢٤٠.

(٢) قائله: هو زياد بن سليمان مولى عبد القيس أحد بنى عامر بن الحرث وهو الذى يقال له: زياد الأعجم. وهو من قصيدة حائية يرثى بها زياد المغيرة بن المهلب. وقيل: للصلتان العبدى وليس بصحيح. والصحيح أنها لزياد بن الأعجم. وهو من قصيدة طويلة من الكامل.

=

وقوله:

. . . .   فإنَّ الحوادثَ أودَى بها(١)

= الشرح: «بمرو» فى محل النصب على أنهـا صفة لقـبر أى: قبرًا كـائنًا بمدينة مرو، وهى قصبة خراسان وبها كان سرير الملك، وهى مدينة عظيمة بينها وبين نيسابور اثنا عشر يومًا.

الإعراب: «إن» حـرف توكيـد ونصب «السمـاحة» اسم إن منصـوب بالفتحـة الظاهرة «والمروءة» معطوف عليـه «ضمنا» ضمن فـعل ماض مبنـى للمجهـول والف الاثنين فاعل مبنى على السكون فى مـحل رفع، وهو المفعول الأول «قـبرًا» مفعـول ثان لضمن «بمرو» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر «على الطريق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لقبر «الواضح» صفة للطريق.

الشاهد: فى «ضمنا» فإن ضمن فعل ماض مسند إلى ضمير المؤنث وهو الألف العائدة إلى السماحة والمروءة، والقياس فيه أن يقول «ضمنتـا» بتاء التأنيث لأنها خبر عن السماحة والمروءة وهما مؤنثتان، وهو محمول على الضرورة خلافًا لابن كيسان.

مواضعه: ذكره داود فى شرحه للألفية، وابن هشام فى شذور الذهب ص ١٥٣.

(١) هذا عجز بيـت للأعـشى بن قـيس، وهو من قصـيدة له يمـدح فيـها رهـط قيـس بن معد يكرب الكندى ويزيد بن عبد الدار الحارثى - وهو من المتقارب.

وصدره: فإمَّا تَرَيْنِي ولِي لِمَّةٌ - رواية سيبويه: فإما ترى لمتى بدلت.

الشرح: لمة بكسر اللام وتشديد الميم - ما ألم وأحاط بالمنكبين من شعر الرأس، فإن زاد عن ذلك فهو الجمة - بضم الجيم وتشـديد الميم - «الحوادث» جمع حادثة. وأراد بها نوازل الدهر وكوارثه التى تحدث واحدة بعد واحدة.

«أودى بها» ذهب بها وأبادها وأهلكها.

المعنى: إن رأيتنى فيما مضى وأنا شاب لى لمة فلا تعجبى من ذهابها اليوم أو من ذهاب بهجتها فإن المصائب وكر الغداة والعشى أذهبتها.

الإعراب: «إما» مركبة من إن ما، إن حرف شرط جازم وما زائد «ترينى» فعل مضارع فعل الشـرط مجزوم بحـذف النون وياء المؤنثة المخـاطبة فاعل والنون للوقـاية وياء المتكلم مفعول بـه «ولى» الواو للحال، لى جار ومجرور متـعلق بمحذوف خبر مقدم «لمة» مـبتدأ مؤخر، والجملة فى محل نصب حال «فإن» الفاء واقعة فى جواب الشرط.

إن: حرف توكـيد ونصب «الحوادث» اسم إن منصـوب بالفتحـة الظاهرة «أودى» فعل ماض وفاعله ضمـير مستتر فـيه جوازًا يعود إلى الحوادث تقديره هو «بهـا» جار ومجرور متعلق بأودى، وجملة أودى وفـاعله فى محل رفع خبر إن، وجملة إن واسمـها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط. =

وهو من ضرائر الشعر خلافا لابن كيسان فى القياس عليه.

ثم أشار إلى القيد الثالث - أعنى كونه غير - جمع - بقوله:

والتاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مذكَّرٍ - كالتاء مَعَ إِحْدَى اللَّبِنْ

يعنى: أن حكم التاء مع المسند إلى غير المذكر السالم حكمها مع المجازى التأنيث «كإحدى اللبن» وهى لبنة فيجوز إثباتها وحذفها.

فعلى هذا تقول: قام الرجال وقامت الرجال وقام الهندات وقامت الهندات، لأن قوله (سوى السالم من مذكر) يشمل الجمع المكسر والسالم من المؤنث.

فالتذكير على تأولهم بجمع والتأنيث على تأولهم بجماعة، وما ذكره فى جمع التكسير متفق عليه.

وأما المؤنث السالم فإما أن يكون واحده مذكراً «كالطلحات» أو مغيراً وهو «بنات» فحكمه أيضاً فى جواز الأمرين حكم التكسير.

وإما أن يكون غير ذلك «كالهندات» فحكمه حكم واحده. فلا يقول «قام الهندات» إلا من يقول «قام فلانة» هذا هو الصحيح وإليه ذهب فى التسهيل[1].

وأجاز الكوفيون «قام الهندات» كجمع التكسير، واختاره أبو على، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾[2]:

وأجيب: بأن حذفها فى الآية للفصل، وكلامه هنا موافق مذاهب الكوفيين، ومن وافقهم من البصريين.

= الشاهد: فى «أودى» حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله: «أودى»، مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائداً إلى مؤنث وهو «الحوادث» الذى هو جمع حادثة. فإن قلت: فإنى لم أجد لهذا الشاعر ضرورة ألجأته إلى حذف التاء لأنه لو قال: «أودت بها» لم يتغير الوزن قلت: الجواب عن ذلك أن ننبهك إلى هذه الألف المنطوق بها قبل الباء فى «أودى بها» فالقافية مؤسسة، والتأسيس هو الألف الواقع قبل حرف الروى بحرف متحرك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم، وابن هشام ١/ ٣٥٥، السندوبى، الأشمونى ١/ ١٧٤، ابن يعيش فى شرح المفصل ٤/ ٩٥، والشاهد رقم ٩٥٢ من خزانة الأدب، وسيبويه فى كتابه جـ ١ ص ٣٣٩.

(١) التسهيل ص ٧٥

(٢) من الآية ١٢ من سورة الممتحنة.

وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز إلحاق التاء معه، إذا لم يسمع؛ ولذلك استثناه خلافًا للكوفيين فأجازوا الوجهين فى الجموع الثلاثة.

ويستثنى من ذلك البنون فحكمه حكم التكسير[1] لتغير واحده.

واعلم أن اسم الجمع كالجمع المكسر.

ثم نبه على القيد الرابع، أعنى: كونه غير مقصود به الجنس بقوله:

والحذفَ فى نِعم الفتاةُ استحسنوا لأنَّ قصد الجنس فيه بيِّنُ

يعنى: أنهم استحسنوا الحذف فى «نعم وبئس» فيقول: «نعم الفتاة» من لا يقول «قال فلانة» لأن المقصود به جنس الفتاة، و«أل» فيه جنسية، خلافًا لمن زعم أنها عهدية.

ولا يعنى أن الحذف أحسن (من)[2] الإثبات بل هو حسن، والإثبات أحسن منه.

والأصلُ فى الفاعِل أنْ يتَّصِلا والأصل فى المفعولِ أنْ ينفَصِلا

يعنى: أن الأصل فى الفاعل أن يتصل بفعله، لأنه كالجزء منه. والأصل فى المفعول أن ينفصل عنه بالفاعل نحو «ضرب زيد عمرًا».

ثم قال:

وقد يُجاء بخلافِ الأصل ....

أى: يقدم المفعول على الفاعل نحو: ضرب عمرًا زيد.

وتقديمه على الفاعل على ثلاثة أقسام: جائز كما مثل، وواجب، وممتنع. وقد نبه عليها، فقال:

.... وقدْ يجى المفعولُ قبلَ الفعلِ

وهو على ثلاثة أقسام: جائز نحو قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾[3] وواجب

---

(١) أ، ج. وفى ب (المكسر).

(٢) ب، ج.

(٣) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف.

نحو: «من أكرمتَ»؟ لأن اسم الاستفهام له الصدر، وممتنع ويمنعه ما أوجب تأخره أو توسطه.

ثم قال:

وأخِّر المفعولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ   أو أُضْمِرَ الفاعلُ غيرَ منحصِرْ

يجب تأخير المفعول فى ثلاث مسائل:

الأولى: إذا خيف التباسه بالفاعل لخفاء الإعراب فيهما ولا قرينة نحو:

«ضرب موسى عيسى» فيتعين كون الأول فاعلا (كذا)[1] قال ابن السراج. وتظافرت[2] على ذلك نصوص المتأخرين، ونازعهم في ذلك ابن الحاج[3] فى نقده على ابن عصفور وقال: لا يوجد فى كتاب سيبويه شىء من هذه الأغراض الواهية، ولا يبعد أن يقصد قاصد «ضرب أحدهما» من غير تعيين[4] فيأتى باللفظ المحتمل، ولا يمنع أن يتكلم به لغة ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة[5].

نعم، يمكن أن يقال: إذا أجملا[6].

فينبغى أن يبقى مع الظاهر من تقديم الفاعل، لكن ليس هذا قطعًا على منعه.

قال الزجاج فى معانيه[7] فى قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾[8][9]:

---

(١) أ، ب

(٢) قال الصبان ٣/ ٣٩ (هكذا اشتهر بالظاء، والصواب تضافر بالضاد المعجمة. يقال: (تضافر القوم أى تعاونوا).

(٣) هو ابن العباس أحمد بن محمد الأزدى الإشبيلى المعروف بابن الحاج. كان عالمًا بالعربية محققًا حافظًا للغات، وله مختصر خصائص ابن جنى، ونقود على الصحاح وإيرادات على المقرب لابن عصفور، وأمالى على كتاب سيبويه، وكان يقول: إذا مت يفعل ابن عصفور فى كتاب سيبويه ما يشاء. ومات سنة ٦٤٧ هـ.

(٤) قال الأشمونى «ضرب أحدهما الآخر» وهناك دليل خامس لم يذكره وذكره الأشمونى والسيوطى فى الهمع (فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجا بأن العرب تجيز تصغير عمر وعمرو على عمير).

(٥) لأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعًا.

(٦) لأن الإجمال من مقاصد العقلاء.

(٧) هو كتاب فى معانى القرآن له.

(٨) من الآية ١٥ من سورة الأنبياء.

(٩) راجع الأشمونى ١/ ١٧٦.

يجوز أن تكون «تلك» فى موضع رفع على (أنها)[1] اسم «زالت» وفى موضع نصب على خبر «زالت» ولا خلاف بين النحويين فى جواز الوجهين ا هـ. مختصراً وبعضه بالمعنى.

ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين فى الآية الكريمة، جواز مثل ذلك فى «ضرب موسى عيسى» لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم «زال» بخبرها، وذلك واضح[2] فلو زال (الالتباس)[3] بقرينة معنوية نحو «ولدت هذه هذه» تشير بالأولى إلى الصغرى، أو بقرينة لفظية نحو (ضربَتْ)[4] موسى سُعدَى جاز التقديم.

الثانية: أن يكون (الفاعل)[5] ضميراً (متصلا)[6] غير محصور، نحو «أكرمت زيداً» فلو كان محصوراً وجب تأخيره (نحو)[7] «وما ضرب زيداً إلا أنا».

الثالثة: أن يحصر (المفعول)[8] بإلا أو بإنما نحو «ما ضرب زيد إلا عمراً»، وإنما ضرب زيد عمراً».

ويجب تقديم المفعول على الفاعل لثلاثة أسباب:

الأول: أن يحصر (الفاعل)[9] بإلا أو بإنما نحو «ما ضرب زيداً إلا عمرو». وإنما ضرب زيداً عمرو».

والثاني: أن يكون (المفعول)[10] ضميراً متصلا وفاعله ظاهر نحو «أكرمك زيد».

الثالث: أن يعود عليه ضمير متصل بالفاعل نحو «ضرب زيداً غلامه» عند الأكثرين.

وقد نبه المصنف على وجوب تأخير ما حصر فاعلا كان أو مفعولا بقوله:

---

(١) أ.
(٢) ولا أميل لرأى ابن الحاج لضعفه. قال الأشمونى: (وما قال ابن الحاج ضعيف) ١/ ١٧٦ لأن ما ذكره فى الآية من باب الإلباس وفى غيرها من باب الإجمال.
(٣) أ، جـ ـ وفى ب (اللبس). (٤) أ، ب ـ وفى جـ (ضرب).
(٥) ب. (٦) أ. (٧) ب، جـ
(٨) ب، جـ (٩) ب، جـ (١٠) ب.

وَمَا بِإلاَّ أَوْ بِإنَّما انْحَصَرْ   أُخِّرْ............

فأما المحصور «بإنما» فلا خلاف فى وجوب تأخيره.

وأما المحصور «بإلا» فنقل المصنف: أنه يجب تأخيره خلافًا للكسائى، فإنه أجاز تقديمه فاعلا كان أو مفعولا، ووافقه ابن الأنبارى على جواز تقديم المفعول (بخلاف)(١) الفاعل.

والحاصل: ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقًا وهو مذهب الكسائى، والمنع مطلقًا وهو مذهب الجمهور(٢)، والتفصيل وهو مذهب ابن الأنبارى. ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء والكسائى إجازة تقديم المفعول إذا حصر «بإلا»(٣)(٤).

وكلام المصنف هنا يقتضى موافقة الكسائى(٥).

...   وقد يَسبقُ إنْ قَصدٌ ظَهَرْ

واحترز بقوله (إن قصد ظهر) من المحصور (بإنما)(٦) فإنه لا يظهر قصد الحصر معها إلا بالتأخير.

ولم ينبه على باقى أسباب تقديم المفعول، وهو مستفاد من قوله (أو أُضْمِرَ الفاعلُ غير مُنحصِرْ)، لأن العلة واحدة، وهى أن الاتصال لا يجوز مع إمكان الانفصال فى غير المواضع المستثناة.

ثم قال:

وشَاعَ نَحْوُ «خَافَ ربَّه عُمرْ»

أى: كثر تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه؛ لأن الفاعل فى نية التقديم نحو «خاف ربه عمر».

ثم قال:

---

(١) أ، جـ ـ وفى ب (دون).

(٢) واختاره الجزولى والشلوبين حملا لإلا على إنما.

(٣) لأنه فى نية التأخير.   (٤) راجع الأشمونى ١/ ١٧٧.

(٥) وقد ارتضيت مذهب الكسائى لوروده.

(٦) أ، ب، وفى ج (بإلا).

.... وشَذَّ نحوُ «زانَ نَوْرُهُ الشجَرْ».

أى: شذ تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه لما يلزم من عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة[1].

قال المصنف: والنحويون - إلا أبا الفتح - يحكمون بمنع (مثل)[2]، هذا والصحيح جوازه[3].

واستدل على ذلك بالسماع، وأنشد ستة أبيات[4] وأنشد غيره أبياتًا أخر.

وذكر لجوازه وجهًا من القياس[5] وقد أجازه قبله وقبل أبى الفتح، الأخفش من البصريين، والطوال من الكوفيين[6].

وتأول المانعون بعض الأبيات بما هو خلاف الظاهر، وقد أجازه بعضهم فى الشعر دون النثر، وهو الإنصاف، لأن ذلك إنما ورد فى الشعر[7]، والله أعلم.

---

(١) لأن الشجر مفعول وهو متأخر لفظًا والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل فهو متأخر رتبة اهـ. ابن عقيل ١/ ٢٨٠.

(٢) أ، ب.

(٣) أى نظمًا ونثرًا.

(٤) منها قوله:

ولو أن مجدًا أخلد الدهر واحدًا	من الناس أبقى مجده الدهر مطعمًا
وقوله: وما نفعت أعماله المرء راجيًا	جزاء عليها من سوى من له الأمر
وقوله: جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر	وحسن فعل كما يجزى سنمار
وقوله: كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد	ورقى نداه ذا الندى فى ذرى المجد
وقوله: جزى ربه عنى عدى بن حاتم	جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
وقوله: لما رأى طالبوه مصعبًا ذعروا	وكاد لو ساعد المقدور ينتصر

(٥) قاسه على المواضع التى يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ا هـ صبان ٢/ ٤.

(٦) هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوى من أهل الكوفة وأحد أصحاب الكسائى والفراء. كان حاذقًا بإلقاء المسائل العربية، قدم بغداد وأقرأ فيها، وحذق عن الأصمعى. ولم يشتهر له تصنيف. ومات سنة ٢٤٣هـ.

(٧) راجع الأشمونى ١/ ١٧٨.

النائب عن الفاعل

قال:

يَنُوبُ مفعولٌ بهِ عَنْ فاعلِ		فيمَا لَهُ كنيلَ خيرُ نائلِ

قد يحذف الفاعل لغرض لفظى كالإيجاز (والتصحيح)[1] والتوافق والتقارب[2]، أو معنوى: كالعلم به والجهل والإبهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه[3]، وينوب عنه بعد حذفه (أحد)[4] خمسة أشياء: مفعول به، ومصدر، وظرف زمان أو مكان، ومجرور، خلافًا لمن منع إقامة المجرور.

ولا ينوب عن الفاعل خبر كان (ولا حال)[5] ولا تمييز، ولا مشبه بالمفعول خلافًا لمن أجاز ذلك.

وما أقيم مقام الفاعل نائب عنه فى جميع أحكامه، كالرفع ووجوب التأخير وامتناع الحذف (وتنزيله)[6] منزلة الجزء والإغناء عن الخبر فى نحو: «أمضروب العبدان»؟.

واتصال تاء التأنيث بفعله إذا كان مؤنثًا.

إلا أن نيابة ما ذكر عن الفاعل مشروطة (بتغير)[7] الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تنبيه على ذلك.

---

(١) أ، جـ (التفصيل) وفى ب (التعليل) وأصوب التصحيح كما فى الخضرى والأشمونى.

(٢) الأمثلة: الإيجاز، قال تعالى: «بمثل ما عوقبتم».

وتصحيح النظم كقوله:

علقتها عرضًا وعلقت رجلا		غيرى وعلق أخرى ذلك الرجل

إذ لو قال: علقنى الله إياها وعلقها الله رجلا غيرى وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم - والتعليق هنا المحبة.

والتوافق والتقارب «من طابت سريرته حمدت سيرته»

(٣) الأمثلة: العلم به. قال تعالى: «خلق الإنسان ضعيفًا» الجهل «سرق المتاع»، الإبهام «تصدق على مسكين»، التعظيم بصون اسمه عن لسانك «خلق الخنزير»، التحقير «طعن عمر».

(٤) ب، جـ		(٥) أ.

(٦) ب، جـ - وفى أ (وتنزيله)		(٧) أ، جـ - وفى ب (بتغيير).

وقد أشار إلى كيفية التغيير فقال:

فأولَ الفعل اضْمُمَنْ...... ....

يعنى: ماضيًا كان أو مضارعًا.

فإن قلت: منه ما يكسر أوله نحو «قيل» فى الفصحى و«رِد» فى لغة.

قلت: لم يكسر إلا بعد تقدير ضمة كما سيأتى، والأصل «قُول» و«رُدِدَ».

ثم قال:

.... **والمتصل** **بالآخر اكسِر فى مُضِىٍّ كوُصِلْ**

المتصل بالآخر هو الحرف الذى قبله. كالصاد من «وصل».

فإن قلت: فنحو «قيل» و«رد» لا يكسر ما قبل آخره.

قلت: بل كسر تقديرًا كما سبق فى ضم أوله..

ثم قال:

واجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا ....

أى: واجعل المتصل بالآخر منفتحًا لفظًا أو تقديرًا كما سبق، ثم مثله فقال:

.... **كيَنْتَحِى المقولِ فِيْه يُنْتَحَى**

المقول بالجر صفة للفظ (ينتحى)[1] الذى يقال فيه إذا بنى للمفعول. «يُنتحَى» فيضم (أوله)[2] ويفتح ما قبل آخره.

فهذان العملان ـ أعنى: ضم أول الفعل وكسر ما قبل آخره فى الماضى أو فتحه فى المضارع ـ مطردان فى كل فعل (مبنى)[3] لما لم يسم فاعله.

وقد يضاف إليهما فى بعض الأفعال عمل آخر، وقد نبه على ذلك فقال:

والثانىَ التالىَ تا المطاوعَهْ **كالأولِ اجعلْه بلا مُنَازَعَهْ**

---

(١) أ ـ وفى ب، جـ (ينتحى أى ينتحى).

(٢) ب، ج ـ وفى أ (آخره). (٣) أ، ج. وفى ب (بنى).

أي: اجعل الحرف الثاني الذى يتلو «تاء» المطاوعة كالأول فتضمه كما تضم الأول نحو «تعلَّمَ» فتقول «تُعُلِّمَ» - بضم أوله وثانيه، وكذلك كل فعل أوله «تاء» مزيدة معتادة، وإن كانت لغير المطاوعة نحو: «(تبختر)[1] وتكبر وتوانى وتحكم».

فإن قلت: فتقييد المصنف: التاء بالمطاوعة، ليس بجيد.

قلت: هو كذلك، والعذر له، أن التاء فيما ذكرناه من الأفعال شبيهة بتاء المطاوعة، فاكتفى بذكرها.

فإن قلت: قوله فى التسهيل: ومع ثانيه إن كان ماضيًا مزيدًا أوَّله (تاء)[2] عبارة صحيحة لشمولها.

قلت: لكنها شملت غير المقصود أيضًا (كالتاء)[3] فى قولهم «تُرمِّس الشىء» بمعنى رمَّسه[4] فإنها مزيدة وهو لا يضم ثانيه[5] لكونها «تاء» زيادتها غير معتادة.

(فالأولى أن يقال مزيدًا أوله «تاء» معتادة)[6] ثم قال:

وثالثَ الَّذِى بِهَمْزِ الوصلِ كالأوَّلِ اجعلنَّهُ كاستُحلِى

إذا كان أول الماضى همزة وصل. ضم أوله وثالثه فتقول: فى «استحلى»، «استُحلى» وذلك واضح.

فإن قلت: ليس ذلك على إطلاقه، لأن الأفصح فى «اختار وانقاد» أن يقال: «اختير وانقيد» وسيذكره[7].

قلت: الجواب عنه كالجواب عن كسر «قيل» وقد تقدم.

---

(١) ج - وفى أ (تتحيز) وفى ب (تجبر).
(٢) أ، ب - وفى ج (بتاء) وراجع التسهيل ص ٧٧.
(٣) أ، ب.
(٤) رمَّسه: أى دفنه
(٥) أى: إذا بنى للمجهول. بل يسكن ثانيه. راجع صبان ٢/ ٤٣.
(٦) أ، ب.
(٧) فى قول ابن مالك:

وما لفا باع وما العين تلى فى اختار وانقاد وشبه ينجلى

ثم قال.

واكسِرْ أو اشْمِمْ فَا ثُلاثِيٍّ أُعِلْ عينًا وضمٌّ جا «كبُوعَ» فاحتُمِلْ

إذا كان الماضى ثلاثيا معتل العين معلها نحو: «قال وباع» وقصد بناؤه للمفعول فُعِل فيه تقديراً ما يقتضيه القياس. فيضم أوله ويكسر ما قبل آخره. فيقال: «قُوِل وبُيِع».

إلا أن العرب قصدوا تخفيفه، لثقل الكسرة على حرف العلة، فمنهم من حذف ضمة الفاء ونقل كسرة العين إلى مكانها فسلمت الياء من «بيع» وقُلبت الواو من «قول»، «ياء» (لسكونها)[1] بعد كسرة فصار اللفظ «قيل وبيع».

ففى ذوات الياء عملان، وفى ذوات الواو ثلاثة، وهذه أفصح اللغات.

ومنهم من فعل ما تقدم من حذف الضمة ونقل الكسرة. إلا أنه يشم الفاء (للضم)[2] ومعنى الإشمام هنا: شوب الكسرة شيئًا من صوت الضمة،ولهذا قيل: ينبغى أن يسمى رَوْمًا.

قلت: وقد عبر عنه بعض القراء بالروْم.

فإن قلت: ما كيفية اللفظ بهذا الإشمام؟

قلت: ظاهر كلام كثير من النحويين والقراء أنه يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة ممتزجة من حركتين ضمة وكسرة على سبيل الشيوع.

والأقرب ما حرره بعض المتأخرين. فقال: كيفية اللفظ أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازاً لا شيوعًا.

جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر.

ومن ثم تمحضت الياء. وهذه اللغة، أعنى لغة الإشمام فصيحة تلى لغة الكسر فى الفصلة.

---

(١) ب، جـ ـ وفى أ (لكونها).

(٢) ب ـ وفى أ. جـ (الضم).

ومنهم من يحذف كسرة العين، إذ منها ينشأ الثقل وتبقى الفاء على ضمها فتسلم (الواو)[1] فى «قول» وتقلب الياء واواً فى «بيع» لانضمام ما قبلها[2].

وهذه اللغة أضعف اللغات[3] وعليها قول الراجز:

لَيت شبابًا بوعَ فاشتريتُ[4] ....

تنبيه: وإنما قال: «أُعِل» دون «اعتل»، ليخرج ما عينه حرف علة ولم يعل، نحو: «عور فى المكان» وصيد فيه، فإن حكمها حكم الصحيح.

ثم قال:

وإنْ بِشكلٍ خيف لَبسٌ يُجْتَنَبْ ....

---

(١) ب.

(٢) وفى أ (تقلب الواو ياء فى بيع)

(٣) قال الأشمونى: ١/ ١٨١ أشار بقوله: («فاحتمل» إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الأوليين، وتعزى لبنى فقعس وبنى دبير ـ وهما من فصحاء بنى أسد) ا هـ.

(٤) عجز بيت، قائله: رؤبة بن العجاج؛ وهو من الرجز المسدس، وصدره:

لَيْتَ وهَلْ ينفعُ شيئًا لَيْت

وروى «وما ينفع» مكان «وهل ينفع» ابن يعيش.

المعنى: أتمنى أن يباع الشباب فأشتريه، ولكن التمنى لا ينفع ولا يفيد، فإن الشباب إذا ولَّى لا يرجع.

الإعراب: «ليت» حرف تمن ونصب، «وهل» حرف استفهام معناه النفى «ينفع» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «شيئًا» مفعول «ليت» قصد لفظه فاعل، والجملة لا محل لها معترضة «ليت» حرف تمن مؤكد للأول «شبابًا» اسمه «بوع» فعل مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه والجملة فى محل رفع خبر ليت «فاشتريت» اشترى فعل ماض والتاء فاعل.

الشاهد: فى «بوع» فإنه فعل ثلاثى معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب، منهم من حكى المؤلف، ومنهم بعض بنى تميم، ومنهم ضبة، وحكيت عن هذيل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٩٤، وابن عقيل ١/ ٢٦٨، والأشمونى ١/ ١٨١، والسندوبى، وداود، والمكودى ص ٥٤، وابن هشام ١/ ٣٨٠ وأيضًا ذكره فى مغنى اللبيب ٢/ ٥٣، والسيوطى ٥٠، وأيضًا ذكره فى همع الهوامع ١/ ٢٤٨، وابن يعيش فى شرح المفصل ٧/ ٧٠.

إذا خيف التباس فِعْل المفعول بفعل الفاعل بسبب شكل، وهو ضم الفاء(أ)[1] وكسرها وجب حينئذ اجتناب ذلك الشكل الذى بسببه وقع اللبس، فتقول فى «بيع»: «بعت يا عبد» إخلاص الضم أو بالإشمام، وفى (عوق)[2]. «عقت يا زيد» بإخلاص الكسر أو بالإشمام، إذ لو أخلصت الكسر فى «بعت» والضم فى «عقت» لالتبس فعل المفعول بفعلِ الفاعل.

وما ذكره من اجتناب الشكل الملتبس لم يتعرض له سيبويه، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقًا[3].

ويؤيده ما حكاه ذو الرمة عن أمة بنى فلان: غُثنا ما شئنا (وهو فُعلنا)[4] لأنه يقال: غيث القوم.

ثم قال:

.... وما لباعَ قد يُرَى لنحو حَبًّ

يعنى أن الثلاثى المضاعف المدغم يجوز فى فائه ما جاز فى فاء «باع» من إخلاص الكسر والضم والإشمام نحو: «حِبّ ورِدَّ» وقرئ ﴿هذه بضاعتنا رِدَّتْ إِلَيْنا﴾[5] ولكن الأفصح فى المضاعف الضم. وقال بعضهم: لا يجوز غيره، والصحيح الجواز[6].

فإن قلت: هل يعرض فى المدغم (من الإلباس)[7] ما عرض فى نحو «قيل وبيع»؟

قلت: لا. لأن المضاعف إذا بنى للفاعل فتحت فاؤه. إلا فيما كان على «فعل» إذا نقلت ضمة عينه إلى الفاء نحو (حب)[8] فيعرض اللبس بإخلاص الضم. فقياس من راعى إزالة اللبس أن يقول «حِب» ـ بالكسر ـ أو بالإشمام.

---

(١) ب، جـ (٢) أ، جـ ـ وفى ب (عيق).
(٣) راجع الأشمونى ١/ ١٨٢. (٤) أ.
(٥) من الآية ٦٥ من سورة يوسف ـ قراءة علقمة.
(٦) لقراءة الضم (رُدت إلينا).
(٧) أ، ب ـ وفى جـ «الالتباس».
(٨) أ، جـ ـ وفى ب (حبب)

ثم قال:

وما لِفا باعَ وما العينُ تَلى ... فى اختار وانقاد وشبْهٍ يَنْجَلى

يعنى أن (ما اعتلت)[١] عينه من الفعل الماضى الموزون بافتعل نحو: «اختار» أو بالفعل نحو «انقاد» يُفعل بثالثه. وهو الذى تليه العين ما فعل بفاء باع من الكسر والضم والإشمام فيقال «اختير واختور» وبالإشمام، ومن كسر الثالث كسر الهمزة ومن ضم الثالث ضم الهمزة، ومن أشمه أشمها.

واعلم أن ما لم تعل عينه من هذا النوع فحكمه حكم الصحيح كما سبق فى الثلاثى، نحو «اعتور».

ولما فرغ من (بيان)[٢] الكيفية شرع فى ذكر بقية الأشياء التى تنوب عن الفاعل فقال:

وقابلٌ من ظرفٍ أو من مصدرِ ... أو حرفِ جرٍّ بنيابَةٍ حَرِى

أشار بقوله (وقابل) إلى أن من الظرف والمصدر (وحرف الجر)[٣] ما لا يقبل النيابة.

أما الظرف فلا يقبلها إلا بشروط:

الأول: أن يكون مختصا فلا يجوز «سِيرَ وقت، ولا جُلِسَ مكان»

والثانى: أن يكون متصرفًا فلا يجوز «جلس عندك» خلافًا للأخفش[٤]

والثالث: أن يكون ملفوظًا به خلافًا لابن السراج فى إجازته نيابة الظرف المنوى.

وأما المصدر فلا يقبلها (أيضًا)[٥] إلا بشروط:

---

(١) أ، ب. وفى جـ «ما أعلت»

(٢) أ، جـ. وفى ب «ذكر».

(٣) أ ـ وفى ب «المجرور».

(٤) فالأخفش يجوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب ـ دم، صبان ٢/ ٤٥.

(٥) ب.

الأول: أن يكون متصرفًا، فلا يجوز نيابة «سبحان» ونحوه.

والثاني: أن يكون لغير مجرد التوكيد فلا يجوز «ضُرِبَ ضَرِبَ» لعدم الفائدة.

والثالث: أن يكون ملفوظًا به أو مدلولا عليه بغير العامل نحو «بَلَى سِير» لمن قال: ما سير سير شديد، فلو دل عليه (العامل)[1] لم ينب خلافًا لبعضهم.

وأما المجرور فلا يقبلها إلا بشرطين:

الأول: (ألا يلزم)[2] الحرف الجار له وجهًا واحدًا فى الاستعمال. كمذ (ومنذ)[3] ورب والكاف وما خص بقسم واستثناء فلا ينوب شيء من ذلك كما لا ينوب الظرف غير المتصرف.

والثاني: ألا يكون للتعليل «كاللام والباء ومن» إذا دلت على التعليل.

ذكر ذلك بعض النحويين، وقد أجاز (بعضهم)[4] ذلك فى قوله:

يُغْضِى حياءً ويُغضَى مِن مهابتِهِ[5] ....

---

(١) أ، جـ. وفى ب (بالعامل). (٢) ب، جـ. وفى أ «يكون لا يقبل».

(٣) ب. (٤) أ.

(٥) صدر بيت، قائله الفرزدق همام بن غالب من قصيدة طويلة من البسيط يمدح بها الفرزدق زين العابدين على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنه.

وعجزه: فما يُكلَّمُ إلا حين يَبْتَسِم.

الشرح: «يُغْضِى» على صيغة المَعلوم - يغمض جفونه - من الإغضاء وهو إدناء الجفون بعضها من بعض «مهابته»: المهابة: الهيبة، والمهابة: التعظيم والإجلال، «يبتسم» الابتسام: أوائل الضحك، «يكلم» على صيغة المجهول، «يغضى» الثانية على صيغة المجهول.

المعنى: أن زين العابدين محتشم ذو حياء وجلال. فهو يغمض جفونه من الحياء ويغمض الناس جفونهم من هيبته فإذا ابتسم هدأ روع الناس، فما يكلم إلا وقت ابتسامه.

الإعراب: «يغضى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح «حياء» مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة «ويغضى» الواو حرف عطف يغضى فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو «من» حرف جر «مهابته» مجرور بمن وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الممدوح مضاف إليه.

وذكر ابن إياز. أن الباء الحالية فى نحو «خرج زيد بثيابه» لا تقوم مقام الفاعل. كما أن الأصل الذى ينوب عنه كذلك، وكذلك المميز إذا كان معه «مِن» كقولك: «طِبْتَ مِن نفسٍ»، فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضًا[1].

قلت: دخول «من» فى هذا المثال غير جائز وسيأتى فى بابه[2].

فإن قلت: قوله: (أو حرف جرّ) يقتضى أن النائب إنما هو حرف جر، فيكون فى محل رفع كما نقل عن الفراء.

قلت: مذهب البصريين، أن النائب، إنما هو المجرور لا الحرف ولا المجموع، ولما كان الحرف (ملازمًا)[3] للمجرور اكتفى بذكره.

وظاهر كلامه فى الكافية[4] والتسهيل أن النائب هو الجار والمجرور معًا.

ثم قال:

ولا ينوبُ بعضُ هذِى إن وُجِدْ فى اللفظِ مفعولٌ بِهِ، وقد يَرِدْ

الإشارة (بهذى) إلى الظرف والمصدر (وحرف الجر)[5].

= «فما» الفاء للتفريع، ما حرف نفى «يكلم» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو «إلا» حرف استثناء لا عمل له «حين» ظرف زمان متعلق بيتكلم «يبتسم» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو.

الشاهد: فى «ويغضى من مهابته» لأن النائب عن الفاعل فيه هو ضمير المصدر أى: هو الإغضاء. وكلمة «من» للتعليل أى: لأجل مهابته وهو مفعول له؛ فلذلك لم ينب عن الفاعل.

وذهب الأخفش إلى أن قوله: «من مهابته» نائب فاعل يغضى مع اعترافه بأن «من» حرف جر للتعليل، وعنده أنه لا تمنع نيابة المفعول لأجله عن الفاعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١/ ٢٧٧، ٢/ ١٣١، وداود، والسندوبى، والأشمونى ١/ ١٨٣ وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ٢/ ٥٣.

(١) راجع الأشمونى ١/ ١٨٣.

(٢) عند قول ابن مالك:

واجرر بمن إن شئت غير ذى العدد والفاعل المعنى كطب نفسًا تفد

(٣) أ، جـ. وفى «مقارنًا»

(٤) الكافية لابن مالك ورقة ٣٥.

(٥) أ، جـ. وفى ب «الجار».

مـذهب جمـهور البـصريـين: أنه لا يجوز نيابة شـىء منهـا مع وجـود المفعول به.

ومذهب الكوفـيين: جواز ذلك مطلقًا، ونـقله المصنف عن الأخفش، ونقل بعضـهم عنه أنه (إنما)[1] يجيـز نيابة غـير المفعـول به إذا تقدم على المفـعول به. فالمذاهب على ثلاثة.

قال المصنف: وبقـول الكوفيين أقـول، إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب، ومنه قراءة أبى جـعفر[2] ﴿لِيُجْـزَى قومًا بما كانوا يكسـبون﴾[3] وفى هذا ونحوه أشار بقوله: (وقد يَرِدْ)

وإذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء، قيل: ولا أولوية لشىء منها، وقيل: المصدر أولى[4] وقيل المجرور[5]، وقال الشيخ أبو حيان[6]: ظرف المكان أولى[7] [8].

---

(١) أ، ب.

(٢) هو: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومـى المدنى، أحد أصحاب القراءات العشر، انتهت إليه رياسـة الإقراء بالمدينة، وكان إمـام أهلها فى القراءة، ولم يكن أحـد أقرأ للسنة منه، وتوفى سنة ١٣٠ هـ.

(٣) من الآية ١٤ من سورة الجاثية ـ فيجزى مبنى للـمفعول «بما» نائب فاعل مع تقدم المفعول به وهو قومًا. وارتضيت رأى الكوفيين للدليل.

(٤) لأنه أشرف جزءى مدلول العامل. أ هـ صبان ٢/ ٤٧.

(٥) لأنه مفعول به بواسطة الجار. ا هـ صبان ٢/ ٤٧.

(٦) هو محمد أثير الدين بن يوسف الغـرناطى. ولد بمطخارش من ضواحى غرناطة، وتلقى عن كثيرين، منهم ابن الضائع، ثم هاجر وضرب فى مغارب الأرض ومشارقها، ثم انتهى به المطاف إلى القاهرة، فـأخذ عن ابن النحاس وصنف كثـيرًا، فمن مؤلفـاته فى النحو: التذييل والتكمـيل ـ وملخصه ارتشـاف الضرب من لسان العرب، وكـان على مذهب ابن الضائع فى منع الاسـتشهـاد بالحديث؛ ولذا رد على ابن مالك فى شـرحه على التسـهيل بكلام مسهب، وتوفى بالقاهرة سنة ٧٤٥ هـ.

(٧) ب ـ قال أبو حيان فى الارتشاف «واخترت إقامة ظرف المكان».

(٨) «لأن فى إنابة المجرور خـلافًا ودلالة الفـعل على المكان لا بالوضع بل بالالتزام كـدلالته على المفعول به، فهو أشبه المفـعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعًا على الحـدث والزمان» ا هـ صـبان جـ٢ ص٤٧. نقـلا عن الهـمع وارتضيت رأى الشـيخ أبى حيان. قال الشيخ الصبان جـ٢ ص٤٧: =

ثم قال:

وباتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ ... بَابِ كَسَا فيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

المتعدى إلى مفعولين ثلاثة أنواع: باب كسا، وباب ظن، وباب اختار.

فباب كسا: كل (فعل)[1] متعد بنفسه إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

وباب ظن: كل (فعل)[2] متعد بنفسه إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

وباب اختار: كل (فعل)[3] متعد إلى واحد بنفسه وآخر بإسقاط حرف الجر.
ولا خلاف فى (جواز)[4] نيابة المفعول الأول فى الأبواب الثلاثة.

وأما الثانى فنقل المصنف الاتفاق على جواز نيابته فى باب كسا بشرط أمن اللبس. فتقول: «أُعطِيَ زَيدًا درهم» ولا يجوز نحو «أعطى زيد عمرًا» إلا بنيابة الأول لأنه يلبس.

وحكى (عن)[5] الفارسى: منع إقامة الثانى إذا كان نكرة والأول معرفة وهو نقل غريب. وسيأتى الخلاف فى باب ظن.

وأما باب اختار، فلم يتعرض له هنا.

وقال فى التسهيل: ولا يمنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل. ا هـ[6] وهذا مذهب الفراء، ومذهب الجمهور تعيين رفع المنصوب بنفس الفعل.

ثم قال:

=«........ لكن هذا البحث لا يمنع أولوية ظرف المكان؛ لأن غايته عدم دلالة الفعل أصلا على الحدث والزمان المختصين، ودلالته التزامًا على المكان، فلم يخرج من كونه أشبه بالمفعول به منهما» ا هـ وراجع الأشمونى ١/ ١٨٤.

(١) ب. (٢) ب. (٣) ب.

(٤) أ، ب.

(٥) ب، جـ

(٦) التسهيل ص٧٧.

فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى المنعُ اشتَهَرْ　　　وَلاَ أَرَى مَنْعًا إِذا القصدُ ظَهَرْ

تقدم بيان باب ظن، وأما باب «أعلم» فكل متعد إلى ثلاثة.

قال المصنـف: منع الأكثرون نيـابة ثانى المفعـولين من باب «ظن وأعلم»[1] والصحيح عندى جواز ذلك إن أمن اللبس[2]، ولم يكن ثانى المفعولين جملة ولا ظرفًا ولا (مجرورًا)[3] ا هـ.

وأما الثالث من باب «أعلم» فلم يتعـرض له، إلا أن قوله فى التسهيل: ولا يمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقًا[4] ا هـ يقتضى جوازه.

وقد نقل جوازه عن بعضهم فأجاز «أعلم زيدًا فرَسكُ مُسْرَجًا».

ونقل ابن هشـام الخضـراوى[5] وابن أبى الربيع وابن المصنـف: منع نيابتـه باتفاق[6] [7].

ثم قال:

وَما سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا　　　بالرَّافع النصبُ له محقَّقَا

---

(١) فلا يجوز عندهم «ظن زيدًا قائم» ولا «أعلم فرسك مسرجًا».

(٢) كما فى الأمـثلة السابقة، وإن لم يأمن تعين الأول اتفـاقًا فتقول فـى «ظننت زيدًا عمرًا» و«أعلمت بكرًا خالدًا منطلقًا» و«ظن زيد عمـرًا» و«أعلم بكر خالدًا منطلقًا» ا هـ أشمونى ١/ ١٨٥.

(٣) أ، جـ. وفى ب (جار ومجرور).　　　(٤) التسهيل ص ٧٧.

(٥) هو: أبو عبـد الله محمـد بن يحيى بن هشـام الخضراوى الأنصـارى الأندلسى من أهل الجزيرة الخضراء.

كان إمامًـا فى العربية عاكـفًا على التعليم. أخذ عن ابن خـروف والرندى، وأخذ عنه الشلوبين، وكـان شاعرًا ناثرًا مـتصرفًـا فى الأدب. وله مصنفـات منها: المقـال فى أبنية الأفعال، والإفصاح بفوائد الإيضاح. وتوفى بتونس سنة ٦٤٦ هـ.

(٦) وحجتهم فى ذلك بأن المفعول الأول صريح والآخران مبـتدأ وخبر شبها بمفعولى أعطى، وبأن السماع إنما جاء بإنابة كقوله:

ونبئت عبد الله بالجو أصبحت　　　كرامًا مواليها لئيما صميمها

أ هـ أشمونى ١/ ١٨٦.

(٧) قال ابن المصنف وهو الشارح ص ٩٥ (ولم يجز نيابة الثالث باتفاق).

يعنى: أن ما تعلـق بالفعل ولم يكن نائبًا عن الفـاعل فهـو منصوب لفظًا، كالمصدر والظرف والمفعول به أو فيه أو له أو معه والحال والتمييز والمستثنى بشرطه، أو محلا كالمجرور بحرف نحو «مررت بزيد».

فإن قلت: ينبـغى أن يقول: وما سوى الفـاعل والمشبه به والنائب عنه كـما ذكر فى التسهيل[1] فإن هذه الثلاثة مرفوعة.

قلت: عنى بالرافع رافع النائب لا الفـعل مطلقًا فلم يحتج إلى ذكـر الفاعل ولا (المشبه)[2] به، والله أعلم.

---

(١) قال فى التسـهيل ص ٧٧ (وما تعلق بالفعل غـير فاعل أو مشبـه به أو نائب عنه منصوبًا لفظًا أو محلا).

(٢) أ، ب ـ وفى جـ (الشبيه).

اشتغال العامل عن المعمول

المراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله (فيشمل)[1] الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لأنه لا يفسر فى هذا الباب إلا ما يصلح للعمل فيما قبله.

ثم قال:

إنْ مُضمرُ اسمٍ سابقٍ فِعْلاً شَغَلْ ... عنهُ بنصبِ لفظهِ أو المحَلّ

تقدير البيت: إن شغل (مضمرُ اسمٍ)[2] سابق فعلا.

فقوله: (مضمر اسم) فاعل بفعل مقدر يفسره الظاهر، وقوله: (سابق) صفة لاسم، (وفعلا) مفعول شغل، وقوله: (عنه) أى: عن الاسم السابق، وقوله: (بنصب لفظه أو المحلّ) يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون المراد بنصب لفظه الضمير، أو محله، فنصب لفظه نحو «زيداً ضربتُه» ونصب (محله)[3] «زيداً مررتُ به».

والثانى: أن يكون المراد بنصب لفظ، الاسم السابق أو محله.

وعلى هذا فالباء بمعنى «عن» وهو بدل اشتمال من الهاء فى عنه بإعادة العامل. والتقدير: إن شغَل مضمرُ اسم سابق فعلا عن نصب لفظ ذلك الاسم نحو «زيداً ضربتُه» فإن الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب «زيداً» أو نصب محله نحو «زيداً مررتُ به» فإن الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب محل «زيد» فنقول: «بزيد مررت» فيكون محل المجرور نصبًا.

فإن قلت: أى الاحتمالين أرجح؟

قلت: الأول هو ظاهر لفظه، ويؤيده قوله فى التسهيل: إذا انتصب لفظًا أو محلا ضمير اسم سابق. اهـ[4] إلا أنه يلزم منه تجوز فى موضعين:

---

(١) أ، جـ وفى ب (فشمل).

(٢) ب، جـ.   (٣) ب، جـ.

(٤) التسهيل ص ٨٠.

أحدهما: قـوله «عنه» فإنك إذا قلت: «زيداً مررتُ به» لم يشغله الضـمير عن نصب «زيد» لأنه فعل لازم، لو سلط عليـه لم ينصبه، ولكن قد يـقال شغله الضمير عن «زيد» بتجوز بمعنى شغله عن العمل فى محله.

والآخر: قـوله (بنصب لفظهِ) والضمير لا ينـصب لفظه، لأنه مبنى، ويلزم منه أيضًا تكرار، فإنه قد يقال بعد:

وفصل مشغولٍ بحرف جرّ أو بإِضافةٍ كوصلِ يَجْرِى

فذكر حرف الجر على هذا التقدير تكرار لأنه قد علم من قوله (أو المحل).

وأما الاحتمال الثانى، فلا يلزم منه شىء من ذلك. فتأمله(1).

ويؤيده قوله فى شـرح الكافيـة: إذا (قدم)(2) اسم على فعل صـالح لنصبه لفظًا أو محلا، فلم يجعل التقسيم فى الضمير بل فى الاسم السابق. ا هـ(3).

وهذا وجـه ظاهر لولا ما فـيه من اسـتعـمال البناء بمعنى «عن» فى قـوله: (بنصب) على أن استعمال الباء بمعنى «عن» كثير.

فإن قلت: يرد على كلامه كما قيل نحـو: «زيد ما أحسنه» فإنه فعل اشتغل بضمير اسم سابق وليس من الباب بإجماع.

قلت: لا يرد، لأن الضـميـر (لا)(4) يشـغله عن الاسم السابق، لأن فـعل التعجب لا يعمل فيما قبله فخرج بقوله: (عنه).

ثم قال:

فالسابقَ انصِبْهُ بفعلٍ أُضمِرا حتمًا............

(1) فالأول بصرى والثانى كوفى. والثانى مردود، قال ابن عقيل ١/ ٢٩٣ (ورد هذا المذهب بأنه لا يعـمل عامل واحـد فى ضميـر اسم ومظهره. وقـال قوم: هو عـامل فى الظاهر والضمير ملغى. ورد: بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل) اهـ.

(2) أ، ب ـ وفى جـ (تقدم).

(3) قال فى شرح الكافيـة ورقة ٣٦ (إنه إذا تقدم اسم على فعل صالح لنصـبه لفظًا أو محلا وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله فى ضميره فذلك الاسم السابق) نص كلامه.

(4) أ، وفى ب، جـ (لم).

يعنى: أن الاسم السابق إذا نصب، فالناصب له عند الجمهور فعل مضمر لا يجوز إظهاره.

ولهذا قال (حتمًا) أى: إضماراً حتمًا، لأن الظاهر كالعوض منه، فلا يجمع بينهما.

فإن قلت: مقتضى عبارته إيجاب نصبه، وليس نصبه يوجب فى كل صورة كما سيذكر.

قلت: المراد انصبه بالمضمر (حتمًا) حيث يصح النصب، وليس المراد (نصبه)[1] حتمًا. وذلك واضح.

وقوله:

.... مُوَافِقٍ لما قَدْ أُظْهِرَا

يعنى: موافقًا له فى المعنى واللفظ إن أمكن، نحو «زيداً ضربته» فالتقدير: ضربت زيداً ضربته، أو فى المعنى دون اللفظ إن تعذر، نحو «زيداً مررت به» (أى جاوزت زيداً)[2].

واعلم أن الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره على خمسة أقسام:

واجب النصب، وواجب الرفع، وراجح النصب، ومستو فيه الأمران، وراجح الرفع.

فأشار إلى الأول بقوله:

والنصبُ حَتْمٌ إِنْ تَلا السَّابِقُ ما يختصُّ بالفعلِ كإِنْ وحَيْثُمَا

يعنى: أن النصب واجب إذا ولى الاسم السابق شيئًا يختص بالفعل كأدوات الشرط وأدوات التحضيض وأدوات الاستفهام إلا الهمزة، فإن النصب بعدها راجح لا واجب.

وقد (مثل)[3] بإن، نحو «إن زيداً ضربته»، «وحيثما» نحو: حيثما زيداً لقيته (فأكرمه)[4].

---

(١) أ ـ وفى ب، جـ (نصبًا).
(٢) ب.
(٣) ب، جـ. وفى أ (مثله).
(٤) أ، ب

ثم أشار إلى الثانى بقوله:

وإن تلا السـابقُ ما بالابْتدا ... يختصّ ـ فالرفعَ التزِمْهُ أبدَا

كذا إذا الفِـعْلُ تَلاَ ما لم يَرِدْ ... ما قبلُ معمولاً لما بَعْدُ وُجِدْ

يعنى أن الرفع يجب لسببين[1]:

أحدهما: أن يتقـدم على الاسم ما يختص بالابتداء[2]، ومثل المصنف ذلك «بإذا» الفجـائية، و «ليتما» نـحو: خرجت فإذا زيد يضـربه عمرو. و«ليتـما بشر كلمتُه»

أما «إذا» ففى اسم (الاشتغال)[3] بعدها مذاهب:

جواز نصـبه وهو ظاهر كلام سيـبويه، ووجوب رفعـه، (لأنها)[4] لا يليها فعل ولا معمول فعل، وإنما يليها مبتدأ أو خبر.

و «إن» المفتوحة: مؤولة بمبتدأ أو المكسـورة، لأن الكلام معها بمنزلة مبتدأ أو خبر. فمن (أولاها)[5] غير ذلك فقد خالف كلام العرب.

قال فى شرح التسهيل ولا يلتفت إليه، وإن كان سيبويه، رحمة الله عليه.

والتفصيل: فإن كان الفـعل مقرونًا بقد جاز النصب (بعدها)[6] وإن لم يكن مقرونًا بها وجب الرفع، لأن الأخفش قـد حكى عن العرب إيلاءها الفعل المقرون بقد. قيل وهو الصحيح ... وأما «ليتما» فـمذهب الجمهور أنها لا يليها فعل ولا معمـول فعل. وقد أجاز بعـضهم وقوع الجملة الفعليـة بعدها، وعلى هذا (لا)[7] يمتنع النصب.

وذكر بعـضهم مما يختص بالابتـداء واو الحال، نحو «خـرجت وزيد يضربه عمرو» ولا يجوز «زيداً يضربه عمرو».

---

(١) أ، ب. وفى جـ (الشيئين).
(٢) فى الأصل (بإلا).
(٣) أ، جـ. وفى ب (الاشتغال عنه).
(٤) أ، جـ وفى ب (لأنه).
(٥) ب، جـ. وفى أ (والاها)
(٦) أ، جـ (٧) ب، جـ

والثـانى: أن يكون بين الاسم والفعل شىء لا يعـمل ما بـعده فيـما قـبله كأدوات الاستفهام والشرط والتحضيض والموصول والموصوف و «إلا» فى الاستثناء والحروف الناسخة وكم الخبرية ولام الابتداء و «ما» النافية.

وأما «لا» فعلى المذاهب فى تقديم معمول ما نفى بها[1].

مثـال ذلك: «زيد هل لقيـته؟» فـالرفع فى هذا المثال ونـحوه واجب، لأن «هل» لا يعمل مـا بعدها فـيما قـبلها، لكونهـا من أدوات الصدر وتمثـيل سائرها سهل[2] فلا نطول (به)[3].

وتقدير البيت: كذا إذا (تلا الفـعل شيئًا لن)[4] يرد ما قبله مـفعولا لما وجد بعده.

ثم أشار إلى الثالث بقوله:

واختيرَ نَصْبٌ قبلَ فعلٍ ذِى طَلَبْ   وبعدَ ما إيلاؤه الفعلَ غَلَبْ

يعنى: أن النصب يترجح على الفعل بثلاثة أسباب:

الأول: أن يقع اسم الاشـتـغال قـبل فـعل ذى طلب. وهو الأمـر والنهى والدعاء نحو «زيداً اضربه، وعمراً لا تهنه»، و«اللهم عبدَك ارحمه».

والثانى: أن يكون الاسم بعد شىء غلب إيلاؤه الفعل «كالاستفهام بالهمزة، وحيث، وما، ولا، وأن» نحـو «أزيداً ضربته». و«حيث زيداً تلقاه أكـرمه»، و«ما زيداً لقيته».

والثالث: أن يكون الاسم بعد عاطف على جملة فعلية، وهو المراد بقوله:

وبَعْدَ عَاطِفٍ بِلا فَصْلٍ عَلَى   معمولِ فِعْلٍ مستقرٍ أوَّلاَ

(١) فمن أجاز تقديم معمولها جوز الاشتغال والنصب فى الاسم السابق، ومن منعه فيها منعه وأوجب الرفع، والأصح التفصيل، وهو المنع فى جواب القسم دون غيره «زيد لا أضربه» «زيد والله لا أضربه»

(٢) من الأمثلة: زيد إن زرته يكرمك، وهل رأيتـه؟ وهلا كلمته، زيد كم لقيـته، زيد ليتنى أكرمه، ما زيد إلا يضربه عمرو، زيد ما ضربته، زيد الذى ضربته، زيد رجل ضربته.

(٣) أ، ب. وفى جـ (فيه).   (٤) أ، وفى ب، جـ (كان الفعل تلا شيئًا لم).

واحترز بقوله (مستقر أولا) من ذات الوجـهين: وستأتى، مثال ذلك «لقيت زيداً وعمراً كلمته»، إنما رجح النصب للمشاكلة بعطف فعلية على مثلها.

واحترز بقوله: (بلا فصل) (من)[1] نحو «قام زيد وأما عمـرو فأكرمته» فلا أثر للعطف مع الفـصل بأما، لأنها من أدوات الصـدر (فالكلام)[2] بعدها منقطع عما قبلها.

فالرفع بعدها أرجح ما لم يوجد مرجح النصب نحو «وأما زيد فأكرمه».

تنبيهان:

الأول: تجوز المصنف فـى قوله: (على معـمول فعل) ولـيس كذلك. وإنما «العطف»[3] على الجملة الفعلية.

الثانى: لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها هنا:

أحدها ـ أن (يكون)[4] اسم الاشتغال بعد شبـيه بالعاطف على جملة فعلية نحو «أتيتُ القومَ حتى زيداً مررتُ به» فحـتى هنا حرف ابتداء، ولكن لما وليها فى اللفظ بعض ما قبلها شابهت العاطفة.

فلو قلت: «ضربتُ زيداً حـتى عمرو ضربتـه» (تعين)[5] رفع عمرو لزوال شبـه حتى الابتدائيـة بالعاطفـة. إذ لا تقع العاطفة إلا بيـن كل وبعض، ذكره فى شرح التسهيل.

والثانى: أن يجاب به استفهام بمفعول ما يليه أو بمضاف إليه مفعول ما يليه.

مثال الأول: قولك فى جواب: «أيهم ضربتَ؟»: «زيداً ضربتُه».

ومثال الثانى: قولك فى جواب «غلامَ أيِّهم ضربتَ؟»: «غلام زيدٍ ضربتُه».

---

(١) أ، ب. وفى جـ (فى)
(٢) ب، جـ وفى أ (رافعًا الكلام)
(٣) أ، جـ. وفى ب (يعطف)
(٤) أ، جـ. وفى ب (يقع).
(٥) أ، جـ. وفى ب (رجح)

والثالث: أن يكون رفعه يوهم وصفـا مُخلا. كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[١] فالنـصب فيه راجـح، لأن الرفع يوهم أن يكون «خلقناه» صفة، مخصصة، والنصب يرفع ذلك التوهم، إذ الصفة لا تفسر ناصبًا لما قبلها.

وإذا لم تكن صفة فهو خبر فيلزم عـموم خلق الأشياء بقدر فهو مذهب أهل السنة. وقد قرئ بالرفع[٢] ثم أشار إلى الرابع بقوله:

وإن تلا المعطوفُ فعلا مُخْبَرَا   به عن اسمٍ فاعْطِفَنْ مُخَيَّرا

يعني: أنه إذا وقع اسم الاشتغال بعد عـاطف على جملة ذات وجهين وهى الابتدائية التى خـبرها فعل نحو: «زيد قام» و«عمـراً أكرمته» فيجـوز الرفع مراعاة لصدرها، والنصب مراعاة لعجـزها، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر لأن فى كل منهما مشاكلة.

فإن قلت: ينبغى ترجيح النصب لترتبه على أقرب (المشاكلتين)[٣].

قلت: قـد رجـحـه بـعـضـهـم على الرفع لذلك، ولا يـنهض، لأن الرفع (مترجح)[٤] بعدم الإضمار، ولكل منهما مرجح فتساويا، وقد حكى عن الفارسى ترجيح الرفع.

فإن قلـت: كان ينبـغى أن يقول: (بلا فـصل) كما قـال فى البيت الـسابق احتـرازاً من نحـو: «زيد قام وأمـا عمراً فـأكرمـتُه» فـالرفع فيـه راجح، ولا أثر للعطف.

قلت: استغنى بتقديم الاحتراز عنه.

فإن قلت: ما المراد بقوله المعطوف؟

قلت: إن أراد اسم الاشتغـال (فقد)[٥] تسامح فى العـبارة، وإن أراد جملة الاشتغال فهو صحيح.

---

(١) الآية ٤٩ من سورة القمر.

(٢) لكن على أن «خلقناه» فى موضع الخبر للمبتدأ. والجملة خبر إن، «وبقدر» حال..

(٣) أ، جـ. وفى ب (المشاكلين).

(٤) أ، جـ. وفى ب (مرجح).   (٥) أ، جـ.

تنبيه:

حكم شبه العاطف فى هذه المسألة، حكم العاطف نحو «زيد أتى القومَ حتى عمراً مرَّ به» وقد سبق بيان ذلك.

وحكم شبه الفعل إذا وقع خبراً[1] فى هذه المسألة حكم الفعل (نحو)[2] «هذا ضارب عبد الله وعمرو يكرمُه».

ثم أشار إلى الخامس بقوله:

والرفعُ فِى غيرِ الَّذِى مرَّ رجَحْ فما أُبيحَ افعلْ وَدعْ ما لم يُبَحْ

مثال: «زيد ضربته» لأنه خلا من موجب النصب، وموجب الرفع، ومرجح النصب، ومستوى الأمرين، وإنما رجح رفعه، لأنه لا إضمار فيه.

ثم قال:

وفصلُ مشغول بحرف جرٍّ أو بإضافة كوصْلٍ يجرى

يعنى: أن الأقسام الخَمسة المتقدمة مع الفعل المُباشر للضَّمير جارية مع ما منع من مباشرته حرف جر أو إضافة، فمثل «إن زيداً رأيته» فى وجوب النصب «إن زيداً مررت به» أو «رأيت أخاه» وقس على ذلك بقية المسائل.

فإن قلت: كيف يصح ذلك فى جميع المسائل؟ وقد ذكروا أن النصب فى نحو «زيداً ضربته» أحسن منه فى «زيداً ضربت أخاه» والنصب فى «زيداً ضربت أخاه» أحسن منه فى «زيداً مررت به» لوصول ضربت بنفسه، وعكس ابن كيسان، والنصب فى زيداً مررت به» أحسن منه فى «زيداً مررت بأخيه».

قلت: (كل)[3] هذه المسائل (متساوية)[4] فى ترجيح الرفع على النصب، وتفاوت مراتب النصب فيها لا ينافى ذلك.

ثم قال:

وَسوٍّ فى ذا البابِ وصفًا ذَا عَمَلْ بالفعلِ إنْ لَمْ يَكُ مانعٌ حَصَلْ

يعنى: (أن)[5] حكم الوصف (العامل)[6] فى تفسير ناصب الاسم السابق حكم الفعل.

---

(١) أ، جـ. (٢) أ، ب. (٣) ب. (٤) ب، جـ. وفى أ (متفاوتة).
(٥) أ، ب. (٦) أ، ب.

والذى يستوى بالفعل فى هذا الباب من الأوصاف، اسم الفاعل واسم المفعول(١). واحترز بالوصف مما يعمل عمل الوصف، وليس بوصف كالمصدر المقدر، وحرف مصدرى، واسم الفعل.

وأما المصدر النائب فى فعله فعلى الخلاف فى جواز تقديم معموله.

وبقوله: (ذا عمل) من اسم الفاعل بمعنى الماضى، فإنه لا عمل(٢)، وبقوله: (إن لم يك مانعٌ حصلْ)(٣) من اسم الفاعل الواقع صلة لأل، فإنه لا يعمل فيما قبل «أل»، لأنها موصولة، وما لا يعمل لا يفسر عاملا فى هذا الباب.

فإن قلت: يرد عليه الصفة المشبهة فإنها لا تقع فى باب الاشتغال.

قلت: هى (كاسم)(٤) الفاعل الواقع صلة «لأل» لأنها لا يتقدم معمولها عليها فالعلة واحدة. ثم قال:

وعُلْقَةٌ حاصلة بتابعٍ   كعُلْقَةٍ بنفس الاسمِ الواقعِ

يعنى: أن الشاغل إذا كان أجنبيا وله تابع سببى فالحكم معه كالحكم مع السببى المحض، فأطلق فى التابع وهو مقيد بالنعت نحو «هند ضربت رجلا (يحبها)(٥)» وعطف البيان نحو «زيداً ضربت عمراً أخاه» (فلو)(٦) جعلت أخاه بدلاً امتنع(٧)، وعطف (النسق)(٨) بالواو خاصة نحو «زيد ضربت عمراً وأخاه»، لإفادتها معنى الجمع فلو كان العطف بغيرها امتنع(٩).

---

(١) مثال الوصف العامل من اسم فاعل واسم مفعول بمعنى الحال والاستقبال (ازيداً أنت ضاربه، أو مكرم أخاه، أو مار به، أو محبوس عليه) ا هـ اشمونى ١/ ١٩٣.

(٢) أى لا يعمل نحو «زيد أنا ضاربه أمس».

(٣) أ.

(٤) ب، جـ - وفى أ (اسم).

(٥) أ - وفى ب، جـ (يضربها).

(٦) أ، جـ - وفى ب (فإن).

(٧) لأن البدل فى نية تكرير العامل. نعم يجوز إن قلنا إن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه ا هـ. أشمونى ١/ ١٩٤. (٨) أ، ب.

(٩) لإفادة الواو معنى الجمع، بخلاف غيرها من حروف العطف. ا هـ أشمونى ١/ ١٩٤.

تعدى الفعل ولزومه

قال:

علامةُ الفعلِ المُعَدَّى أن تصلْ «ها» غير مصدرٍ به نحوُ «عَمِلْ»

الفعل قسمان: متعد ولازم.

فعلامة المتعدى صلاحيته لأن يتصل به ضمير يعود على غير المصدر نحو «عمل» فتقول «الخيرُ عمله زيد».

وإنما احترز عن «هاء» المصدر، لأنها تتصل بالمتعدى واللازم فليست عاملة لواحد منهما.

فإن قلت: كان ينبغى أن يستثنى (ضمير)[1] ظرفى الزمان والمكان. فإنه يتصل بالفعل اللازم كضمير المصدر نحو:

ويومًا شهِدْناه[2] ....

و«الميل سرته».

---

(١) أ، جـ.

(٢) جزء بيت من الطويل، لرجل من بنى عامر، وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص ٩٠ وتمامه:

... ... سليمًا وعامرًا قليلا سِوَى الطَّعْنِ النهالِ نَوَافِلُهْ

وروى «يوم شهدناه» وروى «قليل».

الشرح: «شهدناه» شهدنا فيه، «سليمًا وعامرًا» قبيلتان من قيس عيلان «النوافل» هنا الغنائم، «النهال» أصل النهل: أول الشرب، «والعلل» الشرب بعد الشرب «الطعن» هنا جمع طعنة.

المعنى: يقول: يوم لم يغنم فيه إلا النفوس لما أوليناهم من كثرة الطعن والنهال المرتوية بالدم.

الإعراب: «يومًا» منصوب بفعل محذوف «شهدناه» فعل وفاعل وأصله شهدنا فيه فحذف الجار وانتصب الضمير واتصل بالفعل فقد نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيهًا بالمفعول به اتساعًا ومجازًا.

«سوى» أداة استثناء «الطعن» مضاف إليه «النهال» صفة للرماح ثم مضاف محذوف هو بدل من الطعن. أى: قليل به النوافل سوى الطعن طعن الرماح النهال للدم «نوافله» فاعل لقليل والهاء مضاف إليه.

الشاهد: «ويومًا شهدناه» حيث نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيهًا بالمفعول به اتساعًا ومجازًا.

مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٢١٣، وابن يعيش فى شرح المفصل ٢/ ٤٦، وسيبويه جـ١ ص ٩٠ والمقتضب ٣/ ١٠٥.

قلت: لا يتصل باللازم ضمير الزمان ولا المكان حتى يتوسع فيه، وينصب ذلك الضمير نصب المفعول به.

فإن قلت: يرد عليه نحو (كنته) فإن الضمير خبر «كان» وهو ضمير غير المصدر ولا يطلق على «كان» وأخواتها أنها أفعال متعدية.

قلت: إنما لم ينبه على هذا لوضوحه، وأيضًا ـ فكان وأخواتها مشبهة بالمتعدى وربما أطلق على خبرها المفعول.

ثم قال:

فانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فاعلٍ نحوُ تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ

قوله: (فانصب به) تصريح بأن ناصب المفعول به هو الفعل، وهذا هو الصحيح. وشرط فى نصبه ألا ينوب عن فاعل نحو (تدبرتُ الكتب) فلو ناب عن الفاعل رفع كما تقدم فى نائبه[1].

ثم قال:

ولازم غير المعدَّى..... ....

يعنى: أن ما سوى المتعدى هو اللازم ولا ثالث لهما.

فإن قلت: ثَم قسم (ثالث[2]) صالح للتعدى واللزوم كما ذكر فى التسهيل[3].

قلت: هو غير خارج عن القسمين.

ثم أشار إلى أن من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه ومنه ما يستدل علَى لزومه بزنته فقال:

.............وحُتِمْ لُزومُ أفعالِ السَّجايا كنَهِمْ

أفعال السجايا: ما دل على معنى قائم بالفعل (لازم له)[4] (كشجُعَ[5]) وجُبُنَ وحسُنَ وقبُحَ، ونَهِمَ إذا كثر أكله.

(١) الرفع. نحو «تدبرت الكتب». (٢) أ، جـ. وفى ب «آخر».
(٣) قال فى التسهيل ص ٨٣ «ويسمى متعديًا وواقعًا ومجازًا وإلا فلازمًا. وقد يشهر بالاستعمالين فيصلح للاسمين» ا هـ أى القسمين.
(٤) ب، جـ. وفى أ «لا له». (٥) أ، جـ.

ثم قال:

كذا افعللَّ........ ....

نحو «أقشعرّ» و«اشمأزَّ»(١) و«اطمأنَّ».

والمضاهي أقعَنسَسا........ ....

يعني ما كان على وزن «افعنْلَل» «كاحرنْجمتِ الإبلُ» أي اجتمعت، وكذا ما ألحق بافعنلل، كاقعنْسس البعير: امتنع من أن يقاد، واحرنْبيَ الديكُ، أي انتفش.

والمضاهي: يعني المشابه، وينبغي أن يكون «اقعنسس» فاعل بالمضاهي والمفعول محذوف، أي: وكذلك الفعل الذي ضاهاه «اقعنسس» كاحرنجم، لأن اقعنسس ملحق باحرنجم.

ثم قال: .... وما اقتضى: نظافةً أو دَنَسًا.

نحو: «نَظُفَ» و«وضُأ» «طَهُرَ» ونحو «نَجُس» و«رَجُس» و«قَذُر».

أو عرضًا.......... ....

وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه «كمرِض وكسِل» و«نشِط» و«حَزِن» و«فرِح».

..............أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى لوَاحِد..............

المراد بالمطاوع ما دل على قبول الأثر نحو (مَددتّ الثوب فامتد، ودحرجت الشيء «فتدحرج».

واحترز بقوله: (لواحدٍ) من مطاوع المتعدى إلى اثنين، فإنه متعدٍّ إلى واحد.

ثم قال:

وعدِّ لازمًا بحرفِ جرٍّ

يعني: أنه إذا علق اللازم بمفعول به معنى عدى بحرف الجر نحو «ذهبْتُ بزيد» بمعنى: أذهبته، ونحو «رغبت في الخير» و«أعرضت عن الشر».

وقد جاء (تعدية)(٢) المتعدى إلى واحد بالباء إلى ثان، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾(٣).

---

(١) قالوا: اشمأز الشيء: كرهه.

(٢) أ، جـ. وفي ب «تعدى».

(٣) من الآية ٤٠ من سورة الحج.

ثم قال:

.... وإنْ حُذِفْ فالنصبُ للمُنْجَرّ

يعنى: أن حرف الجر إذا حذف[1] نصب المجرور، وقد يحذف ويبقى عمله وهو ضربان: شاذ كقوله: .... أشارتْ كُلَيب بالأكُفّ الأصابعُ[2]

ومطرد نحو: ولَيْلٍ كَموْجِ البحرِ[3] ....

---

(١) ب، جـ. وفى أ «نصب».

(٢) عجز بيت قائله؛ الفرزدق همام بن غالب من قصيدة من الطويل يهجو فيها جرير بن عطية الخطفى.

وصدره: إذا قيل أى الناس شر قبيلة.

الشرح: «أشارت» ويروى «أشرت» يريد أشارت إليها بأنها شر الناس «كليب» بضم الكاف وفتح اللام - هو كليب بن يربوع، أبو قبيلة جرير، والباء فى قوله بالأكف بمعنى: مع، أى: مع الأكف «الأصابع» فاعل أشارت.

المعنى: أن قبيلة كليب لا قيمة لها ولا خير فيها، فإذا سأل سائل عن أقبح القبائل وأحقرها - أجابه المسئول بأصابعه مع أكفه مشيراً إليها، وتحاشى النطق بكلمة «كليب» لقبحها.

الإعراب: «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول «أى» اسم استفهام مبتدأ «الناس» مضاف إليه «شر» أفعل تفضيل حذفت همزته تخفيفًا لكثرة الاستعمال، وهو خبر المبتدأ «قبيلة» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره نائب فاعل قيل «أشارت» فعل ماض والتاء للتأنيث «كليب» بحرف جر محذوف، والتقدير إلى كليب والجار والمجرور متعلق بأشارت «بالأكف» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع تقدم عليه «الأصابع» فاعل أشارت مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: فى «كليب» بالجر حيث حذف حرف الجر - وهو «إلى» المقدر وأبقى عمله. وأصل الكلام أشارت الأصابع مع الأكف إلى كليب، وهو شاذ. ويروى «كليب» بالرفع على أنه خبر لمحذوف - أى: هى كليب، فيكون قد جمع بين الإشارة والعبارة، ولا شاهد فيه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٠١، وابن عقيل ٢/ ٣٠؛ وداود، والسندوبى، والأشمونى ١/ ١٩٦، السيوطى ص ٥٥، ابن هشام ٢/ ١٥، وأيضًا ذكره فى مغنى اللبيب ١/ ٦ والمكودى ص ٨٤، وابن مالك فى التسهيل ص ٦٣.

(٣) جزء من بيت، قائله: امرؤ القيس بن حجر الكندى من قصيدته المشهورة من الطويل.

وتمامه: .... أرخَى سدوله عَلَىَّ بأنواعِ الهموم ليبتلى

الشرح: «كموج البحر» فى كثافة ظلمته. شبه الليلَ بموج البحرَ فى شدة هوله. وعظيم ما ينالك من المخافة. «سدوله» السدول: الأستار، واحدها سدل مثل ستر وستور «ليبتلى»: ليختبر ويمتحن «أنواع الهموم» ضروب الهموم.

المعنى: رب ليل شديد الهول أرخى على ستور ظلامه مع أنواع الهموم والأحزان ليختبرنى أأصبر أم أجزع؟ - قطعته ولم أبال بشىء. =

أي: ورب ليل. وسيأتى بيانه فى باب حروف الجر.

وأما حذفه ونصب المجرور فهو نوعان: مقصور على السماع ومطرد.

والمقصور على السماع (مخصوص)[1] بالضرورة ووارد فى السعة.

فالمخصوص بالضرورة كقوله:

.... وأُخْفِى الَّذى لَوْلا الأُسا لقَضَانِى[2]

=الإعراب: «وليل» الواو واو رب، ليل: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «كموج» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليل، وموج مضاف و «البحر» مضاف إليه «أرخى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الليل «سدوله» مفعول به لأرخى وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «علىَّ» جار ومجرور متعلق بأرخى «بأنواع» جار ومجرور متعلق بأرخى «الهموم» مضاف إليه «ليبتلى» اللام لام التعليل ويبتلى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد اللام.

الشاهد: فى «وليل» حيث حذفت رب بعد الواو وبقى عملها وهو مطرد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٣ فى حروف الجر، ابن هشام ٢/ ١٠٣، وداود، والاصطهناوى، والأشمونى ٢/ ٣٠٠، والمكودى ص ٨٤، والسيوطى ص٧٣. وذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ٢/ ٣٥.

(١) ب، جـ.

(٢) عجز بيت. قائله: عروة بن حزام من قصيدة من الطويل.

وصدره: تَحِنُّ فتُبْدِى ما بها من صبَابَةٍ

الشرح: «تحن» من الحنان ـ وهى الرحمة والحنو، «من صبابة»: من شوق، «الأُسا» ـ بضم الهمزة. جمع أسوة ـ فعلة ـ من التأسى وهو الاقتداء.

وقال ابن هشام: «الأسا» يظنون بفتح الهمزة. وعندى أنه خطأ، وصوابه بضم الهمزة، لأن الأسى ـ بفتح الهمزة الحزن ولا مدخل له هنا من حيث المعنى بل هو مفسد.

الإعراب: «تَحِنُّ» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هى «فتبدى» الفاء عاطفة وتبدى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة والفاعل ضمير مستتر عطفت على ما قبلها «ما» اسم موصول مفعول لتبدى «بها» صلة الموصول ما وقد حذف صدر الصلة تقديره الذى هو بها «من» بيانية «صبابة» مجرور بها وعلامة جره الكسرة الظاهرة «وأخفى» الواو للعطف و«أخفى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا «الذى» مع صلته فى محل نصب مفعول أخفى «لولا» لربط امتناع الثانية لوجود الأولى «الأسا» مبتدأ والخبر محذوف وجوبا «لقضانى» جواب لولا، أى لولا الأسا موجودة لقضى على الموت وفاعل قضى محذوف. =

أى: لقضى علىّ.

والوارد فى السعة كـقوله: «شكرتُه ونصحتُه» فى أحد الأقـوال، وكقولهم: «ذهبتُ الشامَ» أى إلى الشام.

والمطرد حذفه مع «أنَّ وأن»[1] بشرط أمن اللبس نحو «عـجبت أنك فاضل» أى: من أنك فاضل، و«عجبتُ أن يَدُوا» أى: يغرموا الدية وهذا معنى قوله:

نَقْلاً وفى أنَّ وأنْ يَطَّرِدُ مع أمنِ لِبْسٍ، كعَجِبْتُ أنْ يَدُوا

واحترز «بأمن اللبس» من نحو «رغبتُ فى أن تفـعلَ» فلا يجوز حذفه، لئلا (يتوهم)[2] أن المراد عن أن (تفعل)[3].

فإن قلـت: فقد حـذف فى قوله تعـالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[4]

قلت: عنه جوابان:

أحدهما: أن يكون حذف اعتماداً على القرينة (الرافعة)[5] للبس، وقد أشار إلى هذا فى (منهج)[6] السالك[7].

والآخـر: أن يكون حذف لقـصـد الإبهـام ليرتدع بذلك من يـرغب فيـهن لجمالهنَّ ومالهنَّ، ومن يرغب عنهن لدمامتهنَّ وفقرهنَّ.

= الشاهد: فى «القضانى» حـيث حذف منه حرف الجر وجعل مجـروره مفعولا، أى: لقضى على. وقد حـمل الأخفش على ذلك قوله تعالى «ولـكن لا تواعدوهن سرا» أى: على سر. أى: نكاح.

مواضعه: ذكره ابن الناظم فى شرحه للألفية، وابن هشام فى مغنى اللبيب ٢/ ١٤٢.

(١) وإنما اطرد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة، ومحلهما بعد الحذف: جر عند الخليل والكسائى متمسكين بقوله:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلىَّ ولا دينٍ بها أنا طالبه

بجر «دين» وذهب سيـبويه والفراء إلى أنهما فى موضع نصب، وهو الأقـيس. ا هـ أشمونى ١/ ١٩٧.

(٢) أ، وفى ب، جـ «يوهم».

(٣) ب. (٤) من الآية ١٢٧ من سورة النساء.

(٥) ب، جـ. وفى أ «الواقعة». (٦) أ، ب.

(٧) كتاب لأبى حيـان، اسمه منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مـالك، كما فى كشف الظنون.

وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين. والله أعلم(١).

ثم قال:

والأصلُ سبْقُ فاعلٍ معنًى «كمن» … من أَلْبِسَنْ مَنْ زاركم نَسْجَ اليَمنْ

الكلام هنا على المتعدى من غير بابى ظن وأعلم، وهو ضربان:

متعد إلى واحد نحو «ضربت زيداً»، ومتعد إلى اثنين نحو «أعطيت زيداً درهماً».

فأشار إلى أن الأصل فى باب أعطى تقديم ما هو فاعل فى المعنى من مفعوليه «كزيد» من «أعطيت زيداً درهماً» و«من» من قوله: «أَلْبِسَنْ مَن زاركم نسجَ اليَمن».

ثم قال:

ويلزَمُ الأصلُ لِمُوجِبٍ عَرَا … ....

يعنى أن الأصل المذكور وهو تقديم ما هو فاعل فى المعنى قد يكون واجبًا، وذلك لأسباب:

منها خوف اللبس نحو: «أعطيت زيداً عمراً» أو حصر الثانى نحو: «ما أعطيت زيداً إلا درهماً» وكون الأول ضميراً متصلا والثانى ظاهراً نحو: «أعطيتك درهماً».

وقوله: (عرا) أى: وجد.

ثم قال:

.... … وتَرْكُ ذاك الأصلِ حتمًا قد يُرَى

يعنى: أنه قد يجب تأخير ما هو فاعل فى المعنى على خلاف الأصل، وذلك لأسباب:

---

(١) راجع الأشمونى ١/ ١٩٧.

منها حصر الأول نحو: «ما أعطيت درهمًا إلا زيدًا»، وكون الثانى ضميرًا متصلا والأول ظاهرًا نحو «الدرهم أعطيته زيدًا»، واتصال ضمير بالأول يعود على الثانى نحو: «أعطيت الدابة راكبها» وما خلا (من)[1] الموجب والمانع جاز بقاؤه على الأصل، وجاز خروجه عن الأصل كما ذكر فى الفاعل. ثم قال:

وحذفَ فَضْلَةٍ أجزْ إنْ لم يَضِرْ كحذْفِ ما سِيقَ جوابًا أو حُصِرْ

المفعول من غير باب «ظن» فضلة فيجوز حذفه اختصارًا كما جاز ذلك فى مفعولى «ظن».

ويجوز حذفه اقتصارًا بخلاف باب «ظن» فتقول: «ضربت».

ويحذف المفعول لغير دليل. وكذلك «أعطيت» يجوز حذف مفعوليه معًا اقتصارًا، وحذف أحدهما اقتصارًا، وإن كان ذلك ممتنعًا فى باب «ظن».

ثم نبه على أن حذف الفضلة مشروط بألا يضر[2]، فإن كان حذفه يضر امتنع، ومثله بالمجاب به كقولك: «زيدًا» فى جواب «من ضربت»؟ وبالمحصور كقولك: «ما ضربت إلا زيدًا». وما يمتنع حذفه ما حذف عامله نحو: «إيَّاك والأسدَ»[3].

ثم قال:

ويُحذَفُ الناصبُهَا إن عُلِمَا ....

(١) ب، جـ - وفى أ (عن).

(٢) قوله: «يضر» هو بكسر الضاد مضارع ضار يضير ضيرًا. بمعنى: ضر يضر ضرًا. قال تعالى: «لا يضركم كيدهم شيئًا» أى: لم يضركم. ا هـ أشمونى ١/ ١٩٩.

(٣) فإياك مفعول لفعل محذوف وجوبًا يقدر متأخرًا، و «الأسد» مفعول لفعل محذوف وجوبًا يقدر متقدمًا، أى: إياك باعد واحذر الأسد.

وإنما وجب الحذف ليتنبه السامع بسرعة ويبتعد عن الهلاك، وكان العامل مع إياك متأخرًا لئلا يتصل الضمير المنفصل.

يعني: أنه يجوز حذف الفعل الناصب للفضلة بشرط أن يعلم جوازاً في نحو: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾[1] ووجوبًا في باب الاشتغال، والنداء، والتحذير، والإغراء، بشرطه، وما كان مثلا، أو كالمثل[2].

وإلى هذا أشار بقوله:

.... وقد يكونُ حَذْفُهُ مُلتَزَمًا

واحترز بقوله (إنْ عُلِمَا) مما لا دليل عليه، فلا يجوز حذفه. والله أعلم.

(١) من الآية ٣٠ من سورة النحل.

(٢) أمثلة الوجوب: الاشتغال نحو: «زيدًا ضربته» إذ لا يجمع بين المفسر والمفسر، والنداء نحو: «يا عبد الله»؛ لأن «يا» عوض عن الفعل ولا يجمع بين العوض والمعوض.

والتحذير نحو: «إياك والأسد».

والإغراء نحو: «المروءة والنجدة»، ونحو «السلاح السلاح» بتقدير الزم.

والمثل نحو: «الكلاب على البقر» أى: أرسل. والمراد بالبقر بقر الوحش.

والمعنى: خل الناس جميعًا خيرهم وشرهم واسلك أنت طريق السلامة.

أو كالمثل نحو قوله تعالى: «انتهوا خيراً لكم» أى: وأتوا.

التنازع فى العمل

إنْ عَاملاَنِ اقتضيَا فى اسمِ عَمَلْ   قبلُ فَلِلواحِدِ منهمَا العمَلْ

قوله: (إنْ عامـلانِ) يعنى: من الفعل وشبهه كاسم الفـاعل والمفعول واسم الفعل، ولا مدخل للحرف فى هذا الباب.

وشمل قـوله: (عامـلان) الفعليـن نحو: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾(١)، والاسمين نحو:

عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغنيًا مَن أجرْته(٢)   . . . .

---

(١) من الآية ٩٦ من سورة الكهف.

(٢) قال العينى: لم أقف على اسم قائله ـ وهو من الطويل ـ وبالبحث لم أعثر على قائله.

وعجزه: فلمْ أتَّخذْ إلا فنَاءكَ مَوْئلا.

الشرح: «عهدتَ» بالبناءَ للمجهول ـ أى: عهدك الناس على هذه الصفة: أى علموك، «مغيثًا» اسم فاعل من الإغاثة، «مُغْنيًا». اسم فاعل من الإغناء، «أجرته» من أجاره يجيره من فلان إذا استجاره وأنقذه منه، «فناءك» ـ الفناء بكسـر الفاء ـ بزنة كتاب ـ ساحة الدار، «موئلا» اسم مكان ـ بفـتح الميم وكسر الهمـزة ـ من وأل إليه يئل مثل وعد يـعد ـ إذا لجأ إليه.

المعنى: عرفت بنصرة المظلوم وبنجدة من يستـغيث بك وبإغنائه؛ فلذا لم أجاوز غيرك ولم ألجأ إلى سواك.

الإعراب: «عهدت» فعل ماضى مبنى للمجهول والتاء للمخاطب نائب فاعل.

«مغـيثًا» حال من نائب الفـاعل منصوب بالفتـحة الظاهرة «مغنيًـا» حال ثان من نائب الفاعل وفى كل واحد منهمـا ضمير مستتر هو فـاعله تقديره هو «من» اسم موصول تنازع فيه مـغيث ومغن، وقد أعمل فيـه الثانى منهما فهـو مفعول به لقوله مغنيًـا «أجرته» فعل ماض والتـاء فاعل والهاء، مـفعول به والجـملة لا محل لها من الإعـراب صلة الموصول «فلم» الفاء حـرف عطف، لم حرف نفى وجزم وقلب «أتخـذ» فعل مضارع مـجزوم بلم وفاعله ضمير مـستتر وجوبًا تقديره أنا «إلا» أداة استثناء ملغـاة «فناءك» مفعول أول لأتخذ والكاف مضاف إليه «موئلا» مفعول ثان لأتخذ منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: فى «مغيثا مغنيًا من أجرته».

فإن مغيثـا ومغنيًا اسمان وقد تنازعا فى قوله «من أجرته»، لأن كـلا منهما يستدعى أن يعمل فيه.

=

والاسم والفعل نحو: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾(١).

وعكسه نحو:

.... لقيت فلم أنكُلْ عن الضربِ مسْمَعًا(٢)

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٠٤، ابن هشام ٢/ ٢١، والسندوبى، والأشمونى ١/ ٢٠٢، والمكودى ٦١.

(١) من الآية ١٩ من سورة الحاقة ـ وفى هامش نسخة جـ (ها اسم فعل بمعنى خذ والميم حرف يدل على الجمع ـ شرح وتوضيح) ا هـ.

(٢) عجز بيت، قائله المرار الأسدى. كذا نسب فى الكتاب. ونسبه الجرمى فى المدخل المسمى بالفرخ لمالك بن زغبة الجاهلى، وهو من الطويل.

وصدره: لَقَدْ عَلِمَتْ أولى المغيرة أنَّنى

الشرح: «أولى المُغيرة» أى: أولَها ـ والمغيرة: بضم الميم وكسر الغين ـ وهو من الخيل التى تغير «أننى لقيت» وروى «أننى لحقت» وروى «أننى كررت» وروى «أننى ضربت»، و«لم أنكل» ولم أعجز، «مسمعًا» ... بكسر الميم الأولى وسكون السين ـ وهو اسم رجل.

المعنى: يقول قد علم أول من لقيت من المغيرين أنى صرفتهم عن وجههم هازمًا لهم ولحقت عميدهم فلم أرجعَ عن ضربه بسيفى.

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، قد حرف تحقيق «علمت» فعل ماض مبنى على الفتح والتاء علامة التأنيث «أولى» فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف «المغيرة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «أننى» أن حرف توكيد ونصب والنون للوقاية والياء اسمها.

«لقيت» فعل ماض والتاء ضمير المتكلم فاعل، والجملة فى محل رفع خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه سدت مسد مفعولى علم، وجملة الفعل وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب جواب القسم. «فلم» الفاء عاطفة، لم حرف نفى وجزم وقلب. «أنكل» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا. «عن الضرب» جار ومجرور متعلق بأنكل. «مسمعًا» تنازعه من جهة المعنى كل من لقيت والضرب وقد أعمل فيه الثانى منهما فهو مفعول به للضرب.

الشاهد: فى «لقيت ... الضرب مسمعًا»

فالأول فعل والثانى اسم وقد تنازعا فى «مسمعًا».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: المكودى ص ٦١، والأشمونى ١/ ٢٠٢، والسيوطى فى همع الهوامع ٢/ ٩٣، وابن يعيش فى شرح المفصل ٦/ ٦٤، والشاهد رقم ٥٩٨ من خزانة الأدب، وكتاب سيبويه جـ ١ ص ٩٩.

وقال فى التسهيل: فصاعداً، ليشمل تنازع أكثر من اثنين.

قيل: ولم يوجد أكثر من ثلاثة كقوله:

أتانى فلم أُسْرِرْ به حِيْنَ جَاءنِى   كِتَابٌ بأعلى القُنَّتَيْن عجيبُ[1]

فإن قلت: هل يشترط هنا كون الفعل متصرفًا؟

قلت: شرطه ابن عصفور، ولم يشترطه المصنف.

وأجاز فى التسهيل[2]: تنازع فعلى التعجب لكن (بشرط)[3] إعمال الثانى (حتى)[4] لا يفصل بين الأول ومعموله، وأجازه المبرد على إعمال كل منهما[5].

وقوله: (اقتضيا) يخرج عن قول امرئ القيس:

---

(١) قائله جزء بن ضرار أخو الشماخ من قصيدة من الطويل وأولها هذا البيت.
الشرح: «القنتين» ـ بالقاف والنون ـ والقنتان: جبل مشرف ببعض الإشراف، وليس فيه شواهق ولا صخور ـ وروى «حديث» مكان «كتاب».
الإعراب: «أتانى» جملة من الفعل والفاعل والمفعول. وقد تنازع هو وقوله: «فلم أسرر به» وقوله: «جاءنى» فى قوله: «كتاب» «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أسرر» مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وهو على صيغة المفعول «به» الضمير فى به يرجع إلى الكتاب الذى هو فاعل أتانى لأن الفاعل فيه مضمر على تقدير إعمال جاءنى، وإن أعملت الثانى يكون الفاعل ظاهراً ويكون فاعل جاءنى مضمراً. «حين» نصب على الظرفية والعامل فيه أتانى «بأعلى» الباء بمعنى فى وأعلى مجرور بها «القنتين» مضاف إليه «عجيب» صفة لكتاب مرفوع بالضمة الظاهرة.
الشاهد: فى «أتانى فلم أسرر . . . جاءنى كتاب» فقد تنازع الثلاثة «أتانى. أسرر. جاءنى» فى قوله «كتاب» وأنه لا يوجد فى أكثر من ذلك.
مواضعه: ذكر فى حماسة أبى تمام ص ١٣٣.

(٢) قال فى التسهيل ص ٨٦ (ولا يمنع التنازع تعد إلى أكثر من واحد ولا كون المتنازعين فعلى تعجب خلافًا لمن منع).

(٣) أ، ب ـ وفى جـ (يشترط).

(٤) ب، جـ ـ وفى أ (حين).

(٥) أجازه المبرد فى فعلى التعجب نحو: «ما أحسن وأجمل زيداً، وأحسن به وأجمل بعمرو» ولا تنازع بين الحرفين، لضعف الحرف، ولفقد شرط صحة الإضمار فى المتنازعين. ا هـ أشمونى وصبان ٢/ ٧٤.

. . . . كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ[1]

على جعل الواو عاطفة، فإن الثانى لم يقتض قليلا، والمراد كفانى قليل، ولم أطلب الملك فليس من (باب)[2] التنازع.

ويخرج به ـ أيضًا ـ العاملان المؤكد أحدهما بالآخر نحو:

. . . . أتاك أتاك اللاحقُون[3] . . . .

---

(١) عجز بيت، قائله إمرؤ القيس بن حجر الكندى من قصيدة طويلة من الطويل.

وصدره: ولَوْ أنَّ ما أَسْعَى لأدنَى مَعيشة.

المعنى: يقول لو كان سعيى فى الدنياً لأدنى حظ منها كفتنى البلغة من العيش ولم أتجشم ما أتجشم.

الإعراب: «ولو» حرف امتناع لامتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ما» مصدرية «أسعى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب اسم أن «لأدنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن «معيشة» مضاف إليه «كفانى» فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به «ولم» حرف نفى وجزم وقلب «أطلب» فعل مضارع مجزوم بلم وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا «قليل». فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «من المال» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل.

الشاهد: فى «كفانى . . . . . أطلب قليل». حيث إن كفانى ولم أطلب وجهًا على قليل وأعمل الأول مع إمكان إعمال الثانى ـ وهذا ليس من باب التنازع لأن الواو عاطفة ويجوز أن يكون من باب التنازع إن جعلنا الواو للحال ـ ولو كان سعيى لأدنى معيشة كفانى قليل من المال غير طالب له، وإليه ذهب أبو على. ا هـ العينى ٣/ ٣٥.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ١/ ٢٠١، وداود والمكودى ص ٦١. وذكره السيوطى فى همع الهوامع ٢/ ١١٠، وابن يعيش فى شرح المفصل ١/ ٧٩، والشاهد رقم ٤٩ من خزانة الأدب، وسيبويه جـ١ ص ٤١، وابن هشام فى مغنى اللبيب ١/ ٢٠٥.

(٢) ب.

(٣) عجز بيت لم ينسب إلي قائل ولم يتعرض العينى لقائله. وهو من الطويل.

وصدره: فأينَ إلى أينَ النجاةُ ببغلتى . . . . . احبس احبس

المعنى: الظاهر أن الشاعر قائل هذا البيت كان فارًا من قوم فنظر خلفه فوجدهم فى أثره أو أنه قد أدركه لصوص وهو سائر فى طريق مخوف فخاطب دابته لتجدّ فى السير أو ليحملها على ذلك. هذا إن قرأته بكسر الكاف فى «أتاك» أو خاطب نفسه إن قرأته بفتح الكاف.

ويروى: «أتاك أتاك اللاحقون» على إضافة الوصف لضمير الخطاب. =

فإن الثانى (منهما)(١) (لا اقتضاء)(٢) له إلا التوكيد فلا عمل له، وإنما العمل للأول.

وأجاز المصنف مع هذا الوجه أن ينسب العمل (لأحدهما)(٣) لكونهما شيئًا واحدًا، وعلى التقديرين ليس من التنازع، إذ لو كان منه لقيل: أتاك أتوك أو أتوك أتاك(٤).

وأجاز بعضهم أن يكون منه ويكون قد أضمر فى أحد الفعلين مفردًا كما حكى سيبويه(٥) «ضربنى وضربتُ قومَك».

وقوله (فى اسم عمل) يخرج به «ضربت زيدًا وأكرمت عمرًا»، فإن كلا منهما متوجه إلى غير ما توجه إليه الآخر. فلم يقتضيا (العمل)(٦) فى اسم واحد.

فإن قلت: ينبغى أن يقول (فى اسم فأكثر) ليشمل تنازع المتعدى إلى اثنين وإلى ثلاثة.

= الإعراب: «فأين» اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل جر بإلى محذوفة يدل عليها ما بعدها والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلى أين» توكيد لفظى «النجاة» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة «ببغلتى» جار ومجرور متعلق بالنجاة «أتاك» فعل ماض والكاف مفعول «أتاك» توكيد لفظى «اللاحقون» فاعل «احبس» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «احبس» توكيد لفظى.

الشاهد: فى «أتاك أتاك اللاحقون»، أن ذلك ليس من التنازع، لأن أتاك الثانية لم يؤت بها إلا للتوكيد فلم تطلب المعمول.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٠٤، وابن هشام ٢/ ٢٤، المكودى ص ٦١، الأشمونى ١/ ٢٠١، والسيوطى فى همع الهوامع ٢/ ١١١، والخصائص ٣/ ١٠٣، ١٠٩.

(١) ب، جـ - وفى أ (لهما).

(٢) ب، جـ - وفى ا (لاقتضا).

(٣) ا، ب وفى جـ «لهما».

(٤) النوع الأول إذا عمل الأول، والثانى إذا عمل الثانى. وفى الأصل: «أتوك أتوك أو، أتاك أتوك»، ما قلته كما فى الأشمونى.

(٥) قال سيبويه: جـ ١ ص ٤١ «فإن قلت ضربنى وضربت قومك فجائز وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد . . . .».

(٦) ب.

قلت: قد منع بعض النحويين التنازع (فى)[1] المتعدى إلى اثنين وإلى ثلاثة.

والمختار الجواز لسماعه فى المتعدى إلى اثنين[2]

والقياس فى المتعدى إلى ثلاثة.

وعبارة المصنف لا تأبى ذلك، لأن المراد بقوله (اقتضيا فى اسم) أن يتوجه كل من العاملين إلى الاسم الذى توجه إليه الآخر، ولا يمتنع أن يتوجها بعده إلى اسم آخر فيتنازعا فى الاسمين معًا.

فإن قلت: قد شرط فى التسهيل فى الاسم المتنازع فيه أن يكون غير سببى مرفوع[3] نحو قول الشاعر:

.... وَعَزَّةُ ممطولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا[4]

---

(١) أ، ب.

(٢) أ.

(٣) التسهيل ص ٨٦.

(٤) عجز بيت، قائله: كثير عزة وهو كثير بن عبد الرحمن، وهو من الطويل

وصدره: قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ.

الشرح: «غريمه» الغريم من عليه الدين، «ممطول» اسم مفعول من المطل وهو التسويف فى قضاء الدين «معنى» اسم مفعول بتضعيف النون إذا شق عليه وسبب له العناء.

المعنى: كل مدين وفّى ما عليه من الدين إلا عزة، فإنها تماطل غريمها ولا ترضى بتوفيته حقه، فلم تعطف على محبها ولم تصله.

الإعراب: «قضى» فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف «كل» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «ذى» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة «دين» مضاف إليه مجرور بالكسرة «فوفى» الفاء عاطفة وفّى فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو «غريمه» مفعول به وضمير الغائب مضاف إليه «وعزة» الواو للحال، عزة مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «ممطول» خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة «معنى» خبر ثان مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين «غريمها» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة والضمير مضاف إليه، وجملة المبتدأ المؤخر وخبريه المقدمين فى محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو «عزة».

الشاهد: فى «وعزة ممطول معنى غريمها» أنه ليس من باب التنازع، لأن المعمول إذًا وهو «غريمها» يكون سببيا مرفوعا وهو لا يجوز.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٢/ ٢٥/، والأشمونى ١/ ٣٠٣.

لأنك لو قصدت فيه التنازع لأسندت أحدهما إلى السببى والآخر إلى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ، وإنما يحمل ذلك على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين قبله.

قلت: لم يذكر أكثرهم هذا الشرط فلذلك لم يذكره هنا.

وأجاز بعض النحويين فى البيت التنازع[1].

وقوله: (عَمل) يشمل الرفع والنصب، فقد يطلبان رفعًا نحو: «قام وقعد زيد» وقد يطلبان نصبًا نحو «رأيت وأكرمت زيدًا» وقد يطلب الأول رفعًا والثانى نصبًا نحو: «قام وأكرمت زيدًا» وقد يكون بالعكس نحو: «أكرمت وأكرمنى زيد» فالصور أربعة.

وقوله: (قبلُ) تنبيه على أن مطلوب المتنازعين لا يكون إلا متأخرًا عنهما (فلو)[2] تقدم عليهما نحو: «زيد قام وقعد» (فلا)[3] تنازع لأن كلا (أخذ)[4] مطلوبه، أعنى: ضمير الاسم السابق، هذا معنى ما علل به المصنف وغيره، وهى علة قاصرة.

ومقتضى ذلك ألا (يمتنع)[5] تقديم مطلوبهما إذا طلبا نصبًا.

وقد أجاز الفارسى التنازع مع توسط المعمول[6]، وأجازه بعضهم مع التقديم[7].

وقوله: فللواحدِ منهما العملْ يعنى: فى لفظ المتنازع فيه، لأن الآخر له عمل، ولكن فى ضميره. وذهب الفراء فى نحو: «قام وقعد زيد» إلى أن العمل لكليهما «فزيد» مرفوع بالفعلين معًا والصحيح أنه لأحدهما.

---

(١) وهم البصريون «الغريم فيه للعامل الثانى وهو «معنى» إذ لو كان للأول لقال «معنى هو» لأنه حينئذ صفة جارية على غير من هى له وهو الغريم، وهو مردود ا هـ العينى ٣/ ٥.

(٢) أ، ب ـ وَفِّى جـ «لو».　　(٣) أ، جـ ـ وفى ب «بلا».

(٤) أ، جـ ـ وفى ب «منهما».　　(٥) أ، ب وفى جـ «يمنع».

(٦) مثل «ضربت زيدًا وأكرمت».

(٧) نحو: «أيهم ضربت وأكرمت أو شتمته» مستدلين بقوله تعالى: «بالمؤمنين رءوف رحيم».

ثم قال:

والثَّانِ أوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصره   واختارَ عكسًا غيرُهُم ذَا أَسْرَهْ

عمل كل (واحد)[1] منها مسموع، والخلاف فى الترجيح.

فقال البصريون: إعمال الثانى أرجح لقربه، وقال الكوفيون: إعمال الأول أرجح (لسبقه)[2] وقال بعض النحويين: يتساويان.

وفصل أبو ذر الخشنى[3] فقال: إن كان إعمال الثانى يؤدى إلى الإضمار فى الأول فيختار إعمال الأول، وإلا فيختار إعمال الثانى.

والصحيح مذهب البصريين، لأن إعمال الثانى هو الأكثر وإعمال الأول قليل. نقل ذلك سيبويه عن العرب[4].

ثم قال:

وأَعْمِلِ المُهْمَلَ فِى ضميرِ مَا   تنازعاهُ والتزِمْ ما التُزِمَا

المهمل: هو الذى لم يسلط على الاسم الظاهر فيعمل فى ضميره مطابقًا له.

ثم إن كان الثانى أضمر فيه المرفوع وجوبًا والمنصوب على المختار، ومن حذفه قول الشاعر:

بعُكاظَ يُعْشِى الناظرينَ   إذا هُمُ لَمحُوا شُعَاعَهْ[5]

أى لمحوه.

---

(١) ب.   (٢) ب، جـ - وفى أ (لقربه).

(٣) هو: مصعب بن محمد بن مسعود الخشنى أبو ذر بن أبى الركب النحوى ابن النحوى، وقال ابن الزبير: كان أحد الأئمة المتقدمين إمامًا فى العربية ذا سمت ووقار وفضل ودين ومروءة، واتفق الشيوخ على أنه لم يكن فى وقته أضبط منه. ومن تصانيفه الإملاء على سيرة ابن هشام.

(٤) قال سيبويه جـ١ ص ٣٩ (... ولو أعملت الأول لقلت: مررت ومر بى بزيد، وإنما قبح هذا، أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى). ا هـ.

(٥) البيت: لعاتكة بنت عبد المطلب عمة النبى ﷺ - وهو من الكامل.

الشرح: «عكاظ» - بضم أوله - بزنة غراب - موضع بمكة كانت تقام فيه سوق مشهورة يجتمع فيها العرب «يعشى» من الإعشاء وهو ضعف البصر ليلا والمراد هنا ضعف البصر مطلقًا «شعاعه» - بضم الشين خيوط الضوء أو بريقه ولمعانه.

المعنى: تريد أن أشعة سلاح قومها مما تضعف أبصار الناظر إليها، تكنى بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولمعانه.

=

وقيل: إن حذفه مخصوص بالضرورة، والصحيح جوازه فى الاختيار. وإن كان الأول ففيه تفصيل سيأتى.

فإن قلت: ما معنى قوله: (والتزم ما التزما)؟.

قلت: (يحتمل)[1] ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون المراد (والتزم ما التزما) من مطابقة الضمير للظاهر، وهو رأى الشارح[2].

والثانى: أن يكون المراد (والتزِم ما التُزِم) مما سيذكره من وجوب حذفه من الأول فى بعض الأحوال، وتأخيره فى بعضها.

والثالث: أن يكون المراد (والتزم ما التزم) وهو العمدة، فلا تحذفه، بخلاف الفضلة. فيؤخذ منه جواز حذف ضمير المفعول معمولا للثانى، وهو حسن فليس هذا الكلام كما قيل حشواً.

ثم قال:

كَيُحسنانِ ويُسِيءُ ابناكا ....

هذا مثال لإعمال الثانى (ولذا)[3] أضمر فى الأول فقال: (يحسنان).

= الإعراب: «بعكاظ» مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ... «يعشى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء.
«الناظرين» مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «لمحوا» فعل ماض وواو الجماعة فاعل «شعاعه» فاعل يعشى مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه.
الشاهد: فى «يعشى ... لمحوا شعاعه» حيث تنازع كل من الفعلين شعاعه، فالفعل الأول «يعشى» يطلب فاعلا له، والفعل الثانى «لمحوا» يطلب مفعولا، وقد أعمل فيه الأول، وأعمل الثانى فى ضميره ثم حذف ذلك الضمير ضرورة، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين «يعشى الناظرين شعاعه إذا لمحوه» ثم صار بعد تقديمهما، «يعشى الناظرين إذا لمحوا شعاعه».
مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٢/ ٢٧، وابن عقيل ١/ ٣١١. والسندوبى، والأشمونى ١/ ٢٦، والسيوطى ص ٥٧.
(١) أ، ب ـ وفى جـ (محتمل).
(٢) قال الشارح ص ١٠٤ (.. المهمل هو الذى لم يسلط على الاسم الظاهر وهو يطلبه فى المعنى فيعمل فى ضميره مطابقًا له فى الإفراد والتذكير وفروعهما، وإلى ذلك أشار بقوله: «والتزم ما التزما»).
(٣) أ. وفى ب، جـ (ولذلك).

ثم قال:

.... وقد بغَى واعتدَيا عبدَاكا

هذا مثال لإعمال الأول، ولذلك أضمر فى الثانى فقال: (واعْتَدَيَا)، وهذا المثال متفق على جوازه، ومنع الكوفيون المثال الأول؛ لأن مذهبهم منع الإضمار قبل الذكر فى هذا الباب. وحاصل مذهبهم أن الأول إذا طلب مرفوعًا لم يجز إعمال الثانى والإضمار فى الأول سواء طلب الثانى مرفوعًا نحو «يحسنان ويسىء ابناكا» أو منصوبًا نَحو: «ضربانى وضربت الزيدين».

فإن قلت: قد تقدم أن كلا من الفريقين أجاز إعمال الأول وإعمال الثانى وإنما اختلفوا فى الترجيح.

وقد ذكرت أن الكوفيين منعوا إعمال الثانى إذا طلب الأول مرفوعًا ـ فلا يكون الاختلاف فى الترجيح إلا مع طلب الأول منصوبًا[1].

قلت: إنما منعوه إذا أُضمر المرفوع فى الأول، وقد أجاز الكسائى إعمال الثانى بشرط حذف فاعل الأول، وأجاز الفراء إعماله بشرط (تأخر)[2] فاعل الأول.

فنقول على مذهب الكسائى «يُحْسنُ ويُسىءُ ابناك» «وضربَنِى وضربتُ الزيدين».

وعلى مذهب الفراء «يُحسنُ ويسىء ابناك هما» و «ضربنى وضربتُ الزيدين هما». وقد أجاز الفراء (أيضًا)[3] أن يرتفع الاسم بهما فى نحو: «يُحسن ويُسىء ابناك» وقد تقدم (ذكر)[4] مذهبه أول الباب[5].

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من جواز الإضمار قبل الذكر فى هذا الباب لسماعه.

---

(١) أ ـ (إلا مع طلب الأول مرفوعًا فلا يكون الاختلاف فى الترجيح إلا مع طلب الأول منصوبًا) وما ذكرته فى ب، جـ.
(٢) أ ـ وفى ب، جـ (تأخير). (٣) أ، ب.
(٤) أ، جـ.
(٥) تقدم عند قول ابن مالك: . . . . فللواحد منهما العمل.

حكى سيبويه[1] «ضربونى وضربتُ قومَك».

فإن قلت: قد قيل إنه لم ينقله عن العرب. بل هو مثال (مخرج)[2] على مذهبه.

قلت: هو خلاف الظاهر، وأيضًا فقد سمع نظيره فى الكلام الفصيح كقوله:

جَفَونِى ولم أجْفُ الأخِلاءَ إنَّنِى لغيرِ جميلٍ من خليلىَّ مُهْمِلُ[3]

(١) قال سيبويه جـ١ ص ٤٠ (. . . . وكذلك تقول ضربونى وضربت قومك، إذا أعملت الآخر فلابد فى الأول من ضمير الفاعل؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعل).

(٢) أ، جـ ـ وفى ب (خرج).

(٣) قال العينى: أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد، وبالبحث لم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «جفونى» فعل ماض من الجفاء مسند لواو الجماعة ـ والجفاء أن تفعل بغيرك ما يسوؤه أو أن تترك مودته، وتقول: جفاه يجفوه جفاء وجفوة «الأخلاء» جمع خليل وهو كالصديق وزنًا ومعنى «جميل» الشىء الحسن من الجمال ـ وهو الحسن، «مهمل» اسم فاعل من الإهمال وفعله أهمل ـ يقال: أهملت الشىء إذا خليت بينه وبين نفسه.

المعنى: أن الأصدقاء لم يلتزموا واجب الصداقة من البر والوفاء وعدم تتبع هفوات الصديق، أما أنا فقد التزمت برهم ـ ولم أنظر إلا للحسن من أفعالهم.

الإعراب: «جفونى» فعل ماض وواو الجماعة فاعله والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به «ولم» الواو عاطفة ـ لم حرف نفى وجزم وقلب «أجف» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «الأخلاء» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

«إننى» إن حرف توكيد ونصب والنون للوقاية وياء المتكلم اسمها «لغير» جار ومجرور متعلق بقوله مهمل «جميل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «من» حرف جر «خليلى» مجرور بمن وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم والياء مضاف إليه «مهمل» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: فى «جفونى ولم أجف الأخلاء».

حيث أعمل الثانى وهو «لم أجف» فى «الأخلاء» فنصبه على أنه مفعول به، وأعمل الأول وهو «جفونى» فى ضمير وهو واو الجماعة. فلزم على ذلك أن يعود الضمير على متأخر. ودل الشاهد على أن عود الضمير المرفوع على متأخر جائز فى هذا الباب.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٠٥، ابن هشام ٢/ ٢٨، والسندوبى، وداود، والأشمونى ١/ ٢٠٤.

وليس هذا بضرورة لتمكنه من أن يقول «جفـانى ولم أجف الأخلاء» فيعمل الأول ويحذف (مفعول)[1] الثانى لأنه فضلة.

ثم قال:

ولا تَجِئْ مَعْ أولٍ قد أُهْـمِـلا　　بمضـمرٍ لغـيـر رَفْعٍ أوهلا
بل حذفَهُ الزمْ إنْ يَكُنْ غَيـرَ خَبَرْ　　وأَخِّـرَنْهُ إنْ يكُنْ هُوَ الخَبَرْ

إذا أهمل الأول فإما أن يطلب مرفوعًا أو منصوبًا.

إن طلب مرفوعًا أضمر فيه خلافًا للكوفيين كما سبق[2]، وإن طلب منصوبًا فإما أن يكون فضلة أو غير فضلة.

فإن كـان فضلة وجب حذفـه عند الجمهـور؛ لأنه مسـتغنى عنه فلا حـاجة لإضماره قبل الذكر، ولم يوجب فى التسهيل حذفه بل جعله أولى[3].

ومن إثباته قول الشاعر:

إذا كُنْتَ تُرْضِيه ويُرْضِيكَ صَاحِبٌ　　جِهَارًا فكُنْ فى الغيْبِ أحْفَظَ لِلْوُدِّ[4]

---

(١) أ، ب. وفى جـ (معمول).

(٢) عند قول ابن مالك: .... وقد بغى واعتديا عبداكا.

(٣) قال فى التسهـيل ص ٨٦ (ويجوز حذف المضمر غير المرفـوع ما لم يمنع مانع، ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولا للأول خـلافًا لأكثرهم بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه متقدمًا).

(٤) البيت من الشـواهد التى لم تنسب لقائل. ولم يتعـرض العينى لقائله وبحثت فلـم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «جهارًا» بكسر الجيم ـ بزنة كتاب أى عيانًا ومشـاهدة، «الغيب» كل ما غاب واستتر عنك فهو غيب، «الود» ـ بضم الواو ـ المودة والمحبة.

المعنى: يحض الشاعر على ألا تكتفى فى مودة صـديقك بأن ترضيه فى حال حضوره وعيانه ومشاهدته، وأن تقوم على حفظ وداده فى حال غيبته بأكثر مما يكون منك ومنه فى حال العيان وأمام الناس.

الإعراب: «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «كنت» كان واسمها «ترضيه» فعل مضارع مرفـوع بضمـة مقـدرة على اليـاء وفـاعله ضـ مـير مستتـر وجوبًا تقديره أنت وضـمير=

ووافق هنا مذهب الجمهور، وإن كان غير فضلة، كالمفعول من باب ظن جيء به مؤخرًا، ليؤمَن من الإضمار قبل الذكر، أو حذف ما هو عمدة.

أما تقديمه فقال الشارح: لا يجوز عند الجميع. ا هـ[1].

قلت: وظاهر التسهيل: جوازه[2]، وقد حكى ابن عصفور عنه ثلاثة مذاهب:

أحدها: إضماره مقدمًا كالمرفوع نحو: «ظننيه أو إياه وظننت زيدًا قائمًا».

والثاني: الإضمار مؤخرًا كما جزم به المصنف هنا.

والثالث: حذفه لدلالة المفسر عليه. قال: وهذا أسَدُّ المذاهب، لسلامته من الإضمار قبل الذكر والفصل[3].

تنبيهان:

الأول: قد ظهر مما ذكر أن كلامه هنا (مخالف)[4] التسهيل من وجهين:

أحدهما: أنه جزم هنا بحذف الفضلة وهو المراد بقوله (غير خبَر).

=الغيبة مفعول به «ويرضيك» الواو حرف عطف يرضى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء وكاف الخطاب مفعول به «صاحب» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «فكن» الفاء واقعة فى جواب إذا «كن» فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «فى الغيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كن «أحفظ» خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة «للود» جار ومجرور متعلق بأحفظ والجملة من كن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب إذا.

الشاهد: فى «ترضيه ويرضيك صاحب» حيث تنازع كل من «ترضى» و «يرضى» الاسم الذى بعدهما وهو «صاحب» فإن الأول يطلبه مفعولا، والثانى يطلبه فاعلا وقد أعمل فيه الثانى وأعمل الأول فى ضميره الذى هو الهاء.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٠٥، وابن عقيل ١/ ١٣٠، وابن هشام ٢/ ٣١، والسندوبى، والأشمونى ١/ ٢٠٥، والسيوطى ص ٥٧.

(١) الشارح ص ١٠٦.

(٢) قال فى التسهيل ص ٨٦ (ولا يحتاج غالبًا إلى تأخيره إلا فى باب ظن)

(٣) وأما الحذف فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون. ا هـ أشمونى ٢/ ٢٠٥.

(٤) ب، جـ. وفى أ (بخلاف).

والثانى: أنه جزم بتأخير الخبر ولم يجزم بهما فى التسهيل بل أجاز التقديم.

(والتنبيه)[1] **الثاني**: أن قوله (غير خبر) قد يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان مفعولا أولا فى باب ظن يجب حذفه.

وليس كذلك. بل لا فرق بين المفعولين فى امتناع الحذف، ولزوم التأخير؛ ولذلك قال الشارح: لو قال بدله:

واحذِفْهُ إنْ لم يَكُ مفعولَ حَسِبْ ... وإن يكنْ ذاكَ فأخِّرْهُ تُصِبْ

لسلم. ا هـ[2].

قلت: قوله: (مفعولَ حسِبْ) يوهم أن غير مفعول (حسب) يجب حذفه (وإن)[3] كان خبراً وليس كذلك.

لأن خبر كان لا يحذف أيضًا بل يؤخَّر كمفعول حسِب نحو «زيد كان وكنتُ قائمًا إياه» وهذا مندرج تحت قول المصنف (غير خبر) ولو قال:

بَلْ حذفُهُ إنْ كان فضلةً حُتِمْ ... وغيرُها تأخيرُهُ قد التُزِمْ

لأجاد[4] [5].

ثم قال:

واظْهِرِ إنْ يكنْ ضميرٌ خبراً ... لغيرِ ما يُطابقُ المفسِّرا

يعنى: أن الإضمار (ممتنع)[6] إذا تخالف صاحب الضمير ومفسره (كأن)[7] يكون الضمير خبراً لمثنى ومفسره مفرد، وقد مثَّل ذلك بقوله:

نحوُ أظنُّ ويظنَّانِى أخا ... زيداً وعمراً أخوينِ فى الرَّخا

---

(١) أ. (٢) الشارح ص ١٠٦، وقال بدلا من لسلم (لخلص من ذلك التوهم).

(٣) ب ـ وفى أ، جـ (ولو).

(٤) قال الأشمونى: ١/ ٢٠٧ (قلت: وعلى هذا أيضًا من المؤاخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أمن اللبس فكان الأحسن أن يقول:

واحْذِفْهُ لا إنْ خِيفَ لَبْسٌ أوْ يُرَى ... لعُمْدَةٍ فَجِىءْ به مُؤَخَّرًا) ا هـ

(٥) راجع الأشمونى ١/ ٢٠٦. (٦) ب، جـ ـ وفى أ (يمتنع).

(٧) ب: جـ. وفى أ (كما أن).

«فزيداً وعمراً» مفعول أول لأظن، «وأخوين» مفعوله (الثانى والياء من «يظنان» مفعول أول له، و «أخا» مفعوله الثانى)[1] وهو خبر (له)[2] فى الأصل.

فلو أضمر، فإما أن يجعل مطابقًا للمفسر وهو ثانى مفعولى «يظنان» أو لصاحبه وهو أول مفعولى «أظن».

فإن جعل مطابقًا للمفسر فقيل: «إياه» فيلزم الإخبار بمفرد عن مثنى، وإن جعل مطابقًا لصاحبه قيل: «إياهما» فيلزم عود ضمير مثنى على مفرد، وكلاهما غير جائز.

فتعين الإظهار خلافًا للكوفيين فى إجازة إضماره مطابقًا لصاحبه، وإن خالف المفسر[3]. وفى إجازة حذفه نحو: «أظنُّ ويظنانِى أخا زيداً وعمراً».وعلى الإظهار تخرج هذه المسألة من التنازع.

---

(١) أ، ب.

(٢) أ.

(٣) نحو: «أظن ويظنانى إياه الزيدين أخوين».

المفعول المطلق

المفاعيل خمسة: مفعول به وقد تقدم[1] ومفعول مطلق، ومفعول له وفيه (ومفعول)[2] معه، وهذا أول الكلام على هذه الأربعة.

وبدأ بالمطلق، وسمى مطلقًا لأنه لم يقيد بأداة بخلاف غيره، فقال:

المصدرُ اسمُ ما سِوَى الزَّمانِ مِن   مَدْلُولَى الفعلِ كأمْنٍ مِنْ أَمِنْ

مدلولا الفعل: هما الحدث والزمان، والمصدر هو اسم الحدث، وهو معنى قوله: (اسمُ ما سوى الزمان من مدلولَى الفعلِ)

فإن ما سوى الزمان من مدلوليه هو الحدث (كأمنٍ مِن أمِنْ).

قال: «أمن» فعل يدل على حدث وزمان، والأمن اسم لذلك الحدث، فهو مصدر.

فإن قلت: هل المفعول المطلق والمصدر مترادفان؟.

قلت: لا، بل بينهما عموم من وجه وخصوص من وجه. فقد يكون المفعول (المطلق)[3] غير مصدر بل (جاريًا)[4] مجراه كاسم المصدر والآلة وغير ذلك مما سيذكر.

وقد يكون المصدر غير مفعول مطلق نحو «يُعْجبنى ذَهَابُك».

ثم قال:

بمثلهِ أو فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ   ....

مثال نصبه، أى بمصدر، قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُورًا﴾[5].

ومثال نصبه بفعل ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[6]

---

(١) تقدم فى المتعدى واللازم.

(٢) أ.

(٣) أ، ب.

(٤) أ، جـ. وفى ب (جارى).

(٥) من الآية ٦٣ من سورة الإسراء.

(٦) من الآية ١٦٤ من سورة النساء.

ومثال نصبه بوصف ﴿ وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ۝١ ﴾[1].

وينبغى أن يحمل قوله (بمثلِهِ) على المماثل[2] فى المعنى ليشمل نحو «يعجبنى إيمانُك تصديقًا».

ثم قال:

.... وكونُهُ أصلا لهذيْنِ انْتُخِبْ

أى: وكون المصدر أصلا للفعل والوصف، هو المختار، فالفعل والوصف مشتقان منه، وهو مذهب البصريين، وخالف بعضُهم فى الوصف فجعله مشتقًّا من الفعل، فهو فرع الفرع.

ومذهب الكوفيين أن الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه.

وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر.

والصحيحُ مذهبُ البصريين، لأن الفرع لابد فيه من معنى الأصل وزيادة، والفعل يدل على الحدث والزمان[3] [4].

ثم قال:

توكيدًا أو نوعًا يُبِينُ أو عدَدْ كسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِى رَشَدْ

المصدر: يؤتى به مع ناصبه (لثلاث)[5] فوائد:

الأولى: توكيده نحو «سِرْتُ سيرًا» ويسمى المبهم.

والثانية: بيان عدده نحو «سرت سيرتيْن» ويسمى المعدود.

والثالثة: بيان نوعه. ويسمى المختص.

---

(١) الآية ١ من سورة الذاريات. (٢) أ، جـ - وفى ب (المثل).

(٣) وإلى المذهب البصرى أميل وأوضح الدليل كما فى ابن عقيل ١/ ٣١٥ (لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك لأن كلا منهما يدل على المصدر وزيادة، فالفعل يدل على المصدر والزمان، والوصف يدل على المصدر والفاعل) اهـ.

(٤) راجع الأشمونى ١/ ٢٠٩. (٥) أ، وفى ب (لثلاثة).

واختصاصه إما بإضافة نحو «سرت»[1] سير ذى رشد» وإما بنعت نحو «سيراً شديداً» وإما «بأل» نحو «سرت السير» أى السير الذى تعرفه، كذا قسم بعضهم.

والظاهر أن المعدود مندرج تحت المختص كما فَعَل فى التسهيل.

فالمصدر (على هذا قسمان)[2] مبهم ومختص.

والمختص قسمان: معدود وغير معدود.

ثم قال:

وقد ينُوبُ عَنْهُ ما عليهِ دَلْ كجِدَّ كلَّ الجِدِّ وافرَحِ الجذَلْ

المصدر ضربان: مؤكد ومبين كما سبق.

أما المؤكد فينوبُ عنه أحد ثلاثة أشياء:

الأول: (مرادفه)[3] نحو «قعدت جلوسًا».

وظاهر كلام المصنف أن نصبه بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى، ونقل عن الجمهور أن ناصبه فعل من لفظه مقدر.

الثانى: (ملاق)[4] فى الاشتقاق نحو ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾[5] ذكره الشارح[6] فعلى هذا ناصبه (الفعل)[7] المذكور وهو مذهب المازنى أيضًا، ومذهب الجمهور أن ناصبه مقدر كما سبق.

وزعم ابن خروف أنه مذهب سيبويه، وفصل بعضهم بين المرادف نحو

---

(١) ب، جـ.
(٢) أ، جـ. وفى ب (على قسمين).
(٣) ب. وفى أ، جـ (مرادف).
(٤) ب، وفى أ، جـ (ملاقى).
(٥) الآية ١٧ من سورة نوح «نباتًا» اسم عين للنبات، وهو نائب عن المصدر وهو الإنبات.
(٦) الشارح ص ١٠٨.
(٧) أ، ب.

«قعدت جلوسًا» فنصبه بالظاهر، وبين (الملاقى)[1] نحو «أنبتكم من الأرض نباتًا» فنصبه بالمقدر وهو قول حسن[2].

والثالث: اسم مصدر غير علم نحو «اغتسلت غُسلا».

وأما المبين فينوب عنه أحد ثلاثة عشر شيئًا:

الأول: نوع، نحو «(رجع)[3] القهقرى».

والثاني: وصف، نحو ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيراً﴾[4].

ومذهب سيبويه فى هذا ونحوه أنه حال[5].

والثالث: (هيئة)[6] نحو «يَمُوتُ الكافِرُ ميتَةَ سُوءٍ».

والرابع: آلة، نحو «ضربتُه سوطًا» وهو مطرد فى (آلة)[7] الفعل دون غيرها فلا يجوز «ضربته خشبةً».

والخامس: كل، نحو ﴿فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[8].

والسادس: بعض، نحو «ضربتهُ بعضَ الضربِ».

والسابع: ضمير، نحو ﴿لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾[9].

والثامن: اسم الإشارة، نحو: «ضربته ذلك الضربَ».

قال فى شرح التسهيل: ولابد من جعل المصدر تابعًا (له)[10] وظاهر كلام سيبويه أن ذلك لا يشترط.

---

(١) ب. وفى أ، جـ (المغاير).
(٢) وارتضيت هذا المذهب لتوفيقه بين المذاهب. ففى المرادف «القعود» و«الجلوس» بمعنى واحد، والثانى تقديره: فنبتم نباتًا، لأن النبات ليس بمعنى الإنبات فلا يصح توكيده به.
(٣) أ، ج. وفى ب (رجعت).
(٤) من الآية ٤١ من سورة آل عمران.
(٥) راجع الكتاب جـ ١ ص ١٩٣.
(٦) أ، ج. وفى ب (الهيئة).
(٧) ب ـ وفى أ، جـ (آلات).
(٨) من الآية ١٢٩ من سورة النساء.
(٩) من الآية ١١٥ من سورة المائدة.
(١٠) ب.

والتاسع: وقت، كقوله:

أَلَمْ تغتَمِضْ عَيْنَاكَ ليلةَ أَرْمَدَا[1] . . . .

أى: اغتماض ليلة أرمد. وهو عكس «فعلته طلوعَ الشمس»، إلا أنه قليل.

والعاشر: «ما» الاستفهامية، نحو: «ما تضربُ زيداً».

والحادى عشر: «ما» الشرطية، نحو «ما شئتَ فقم».

ذكر هذه الأحد عشر فى التسهيل[2].

والثانى عشر: المرادف، نحو «افرحِ الجذل» والخلاف فى ناصبه كما تقدم.

والثالث عشر: العدد، نحو: «ضربته ثلاثين ضربة».

---

(١) صدر بيت. قائله الأعشى ـ أعشى بن قيس واسمه ميمون بن قيس، وهو من الطويل، من قصيدة قالها فى رسول الله ﷺ فى صلح الحديبية يريد الإسلام.

وعجزه: وبِتَّ كما باتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا.

الشرح: «ألم تغتمض» ألم تنم. قال محمد بن حبيب: ويروى: «ألم تغتمض عيناك ليلك أرمدا» الأرمد هو نفسه، «السليم» بفتح السين ـ وهو اللديغ، «والمسهد» بضم الميم وفتح السين وتشديد الهاء ـ وهو المسهر الذى لا ينام لئلا يدب السم فيه.

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام ولم: حرف نفى وجزم وقلب «تغتمض» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون «عيناك» فاعل مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى وضمير المخاطب مضاف إليه.

«ليلة» ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «أرمدا» فعل ماض مبنى على الفتح وألف الاثنين فاعل «وبت» الواو حرف عطف بت: فعل ماض مبنى على الفتح المقدر وهو فعل تام وتاء المخاطب فاعله، ويجوز أن يكون ناقصًا فيكون الضمير اسمه «كما» الكاف حرف جر وما مصدرية ويجوز أن تكون كافة «بات» فعل ماض «السليم» فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة «مسهدًا» خبر بات الأولى على النقصان وحال من فاعله على التمام وبات الثانية تامة أو ناقصة فمنصوبها محذوف يدل عليه منصوب الأولى.

الشاهد: فى «ليلة أرمدا» حيث نصبت ليلة بالنيابة عن المصدر، والتقدير اغتماضًا مثل اغتماض ليلة الأرمد، وليس انتصابها على الظرفية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندوبى، الأشمونى ١/ ٢١١.

(٢) فى الأصل (ذكره هذه الأحد عشر) والكلام يستقيم بما قلته وراجع التسهيل ص ٨٧.

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم. نحو «بَرَّ بَرَّهُ وفَجَرَ فجَارِ»(١) وفى شرح التسهيل: أن اسم المصدر (العلم)(٢) لا يستعمل مؤكدًا ولا مبنيًا(٣).

ثم قال:

وما لتوكيدٍ فوَحِّدْ أبَدا ....

لأنه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع.

ثم قال:

.... وثَنِّ واجْمَعْ غيرَهُ وأفْرِدا

هو المختص معدودًا كان أو غير معدود.

أما المعدود فلا خلاف فى جواز تثنيته (وجمعه)(٤) قياسًا(٥).

وأما غيره من المختص ففى تثنيته وجمعه خلاف. منهم من قاسه لاختلاف أنواعه، ومنهم من لم يقسه وهو مذهب سيبويه(٦).

ثم قال:

وحَذْفُ عاملِ المؤكدِ امتنَعْ ....

قال فى شرح الكافية: لأن المصدر (المؤكد)(٧) يقصد بتقوية عامله وتقرير معناه، وحذفه مناف لذلك وقد نوزع فى هذا(٨).

---

(١) أ، جـ. وفى ب (بررته بره وفجرته فجار). (٢) ب، جـ.

(٣) راجع الأشمونى ١/ ٢١٢. (٤) ب، جـ.

(٥) نحو: ضربته ضربة وضربتين وضربات».

(٦) قال الأشمونى جـ١ ص ٢١١ (فالمشهور الجواز نظرًا لأنواعه نحو: «سرت سيرى زيد الحسن والقبيح». ودليله قوله تعالى. ﴿وتظنون بالله الظنونا﴾ والألف زائدة تشبيهًا للفواصل.

وظاهر مذهب سيبويه المنع واختاره الشلوبين) ا هـ أشمونى وصبان. وإلى الأول أميل لقوة دليله.

(٧) ب.

(٨) المنازع: هو الشارح ـ ابن المصنف ـ حاصل النزاع (أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقرير معًا بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافى الحذف.

وأن السماع ورد بحذف عامل المؤكد نحو: «أتيت سيرًا» ووجوبًا نحو: «سقيا ورعيًا» ورد بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقًا . .) صبان جـ٢ ص٨٦ ورأى ابن مالك هو الصواب لموافقته للحقيقة والواقع.

ثم قال:

.... وفى سِواهُ لدليلٍ متَّسَعْ

لا خلاف فى جواز حذف عامل المصدر المختص معدوداً كان أو غير معدود إذا دل عليه دليل، نحو «بلى ضربتين أو ضربًا شديدًا» فى جواب «ما ضربت»؟.

وقد يجب الحذف وذلك إذا كان المصدر بدلا من اللفظ بفعله، وقد نبه على ذلك بقوله:

والحَذْفُ حتْمٌ مع آتٍ بَدَلا ... مِنْ فعْلِه كنَدْلا اللَّذْ كانْدُلا

أى: وحذف العامل واجب مع المصدر «آت» بدلا من فعله كقول الشاعر:

على حينَ ألهَى الناسَ جُلُّ أُمورِهِمْ ... فنَدْلا زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ(1)

فندلا نائب عن اندل.

(1) البيت للأحوص ـ وهو محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصارى ـ وفى الحماسة لأعشى همدان، وقال الجوهرى: لجرير، والأظهر كما فى الحماسة. وهو من الطويل.

الشرح: «ألهى الناس» شغلهم وأورثهم الغفلة «جل أمورهم» بضم الجيم ـ معظمها وأكثرها «ندلا» مصدر ندل المال، إذا خطفه بسرعة «زريق» اسم رجل أو قبيلة.

المعنى: أن هؤلاء اللصوص يخرجون للسرقة والاختطاف وقت اشتغال الناس بمهامهم يوصى بعضهم بعضًا بسرعة الخطف والاحتيال كخطف الثعالب، وقد ضرب المثل بالثعلب فى هذا فقيل: «أخطف من ثعلب».

الإعراب: «على» حرف جر «حين» ظرف زمان مبنى على الفتح فى محل جر أو مجرور بالكسرة الظاهرة «ألهى» فعل ماض «الناس» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة «جل» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «أمورهم» مضاف إليه «فندلا» منصوب بفعل محذوف «زريق» منادى بحرف نداء محذوف «المال» مفعول لقوله ندلا السابق منصوب بالفتحة الظاهرة «ندل» مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بالفتحة الظاهرة «الثعالب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد: فى «فندلا» حيث ناب مناب فعله، وهو مصدر، وعامله محذوف وجوبًا والتقدير اندل ندلا.

وقبله: يمرون بالدهنا خفافًا عيابهم ... ويرجعن من دارين بجر الحقائب

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١١٠، وابن هشام ٢/ ٣٨، وابن عقيل ١/ ٣١٩، والسندوبى، وداود، والأشمونى ١/ ٢١٢ والمكودى ص ٦٤ والسيوطى ص ٥٩، وسيبويه فى كتابه جـ١ ص ٥٩.

وإنما وجب حذف عـامله[1] لئلا يجـمع بين البدل والمبـدل منه، يقال ندل الشيء، إذا اختطفه بسرعة. ثم قال:

وما لتفصيلٍ كإمَّا منًّا عاملُهُ يُحْذَفُ حيثُ عنَّا

إذا قصد بالمصـدر تفصيل عاقبـة ما قبله وجب حذف عامله كـقوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[2]. أى فإما تمنون منًّا وإما تفادون فداء.

ثم قال:

كذا مُكرَّرٌ وذُو حَصْرٍ وردْ نائبَ فعلٍ لاسمِ عَيْنٍ استُنِدْ

إذا ناب المصدر عـن خبر اسم عـين بتكرير نحو: «زيد سـيْراً سـيْراً»[3] أو حصر نحو: «إنما أنت سيراً» وجب حذف عامله، وجعل التكرير عوضًا من إظهاره وأقـيم الحصـر مقـام التكرير. فلو لم يكن مكـررا ولا محـصوراً جـاز الإضمـار والإظهار، نحو: «زيد سـيراً وزيد يسير سيراً» احـترز باسم العين، من اسم المعنى نحو (أمرُك سير سير) فإن المصدر يرفع ويجعل خبره.

ثم قال:

ومنه ما يدعونَهُ مُؤَكِّدًا لنفسهِ أو غيرهِ ......

أى: ومن الواجب حذف عامله، قسم يسمـيه النحويون مؤكداً وهو نوعان: مؤكد لنفسه، وهو الواقع بعـد جملة هى نص فى معناه، وسمى بذلك لأنه بمنزلة (إعادة)[4] الجملة، فكأنه نفسها.

ومؤكد لغيره: وهو الواقع بعد جملة صائرة به نصًّا، وسمى بذلك لأنه أثر فى الجملة فكأنه غيره، لأن المؤثِّر غير (المؤثَّر)[5].

---

(١) أ، جـ. وفى ب (حذفه).
(٢) من الآية ٤ من سورة محمد.
(٣) ب، جـ. وفى أ (شبراً شبراً)
(٤) ب.
(٥) أ، ب. وفى جـ (المتأثر).

(فمثل)[1] (المبتدأ) به وهو المؤكد لنفسه بقوله

نحو لهُ عليَّ ألفٌ عُرْفا . . ..

أى اعترافًا.

ومثل (والثان) بقوله:

.... كابنِي أنتَ حقًّا صِرْفًا

ثم قال:

كذاكَ ذُو التشبيهِ بعدَ جُملهْ كَلِي بُكًا بُكاءَ ذاتِ عُضْلَهْ

من الملتزم إضمار ناصبه المصدر المشبه به بخمسة شروط:

الأول: أن يكون بعد جملة.

والثانى: أن تكون حاوية معناه.

الثالث: أن تكون (حاوية فاعله)[2].

الرابع: أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل.

الخامس: أن يكون المصدر مشعرا بالحدوث.

مثال ذلك قولهم: «له صوتٌ صوتَ حمار» فهذا قد استوفى الشروط، لأن له صوت جملة، وقد اشتملت على معنى المصدر، وهو «صوت» وعلى فاعله وهو «الهاء» فى «له» ولا صلاحية فى المصدر الذى اشتملت عليه للعمل، لأن (شرط)[3] إعمال (المصدر)[4] غير الواقع بدلا من أن يقدر بالفعل وحرف مصدرى.

وقوله: «صوت حمار» مشعر بالحدوث، فالناصب فعل واجب الإضمار، ومثله بقوله: «لى بُكًا بُكاءَ ذاتِ عُضْلَهْ».

فلو (كان)[5] بعد مفرد لم يجز النصب نحو: «صوته صوت حمار» ولو لم

(١) ب (ثم مثل).

(٢) أ، جـ ـ وفى ب (مشتمله على فاعله).

(٣) أ، جـ ـ وفى ب (شروط).

(٤) أ، جـ ـ وفى ب (المصدر غير المصدر غير الواقع).

(٥) ب، جـ.

(يشتمل)[1] على معنى المصدر لم يصح، ولو لم يشتمل على فاعله ضعف النصب نحو: «في الدار صوتٌ (صوتُ)[2] حمار» و «صراخ (صراخ)[3] ثكلى»[4] ولم يمتنع لأنك إذا قلت: (فيهما)[5] صوت علم أن فيها مصوتًا «صوت حمار»[6].

ولو كان ما اشتملت عليه صالحًا للعمل نحو: «هو مصوت صوتَ حمار» فإنه ينتصب بمصوت لا بمحذوف، ولو لم يكن المصدر مشعرًا بالحدوث لم ينصب نحو: «له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء».

لأن صوتًا ونحوه، إنما انتصب لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندًا إلى فاعل. فقولك: «له صوت» بمنزلة «يصوت»، وليس قولك، «له ذكاء» بمنزلة «هو يفعل» وإنما (أخبرت)[7] بأنه ذو ذكاء (فتنزل)[8] ذلك منزلة قولك «له يدٌ يدُ أسدٍ». والله أعلم.

(١) أ، جـ - وفي ب (تشتمل الجملة على معنى).
(٢) أ، ب.
(٣) أ.
(٤) أ، جـ.
(٥) أ - وفي ب، جـ (فيها).
(٦) ب.
(٧) أ، جـ وفي ب (اخبر).
(٨) أ، جـ - وفي ب (فصار).

المفعول له

يُنْصَبُ مفعولاً له المصدر إنْ   أبَانَ تعليلاً «كَجُدْ شُكْرًا وَدِنْ»

(المفعول)[1] له: هو علة الفعل، ولجواز نصبه شروط:

الأول: أن يكون مصدراً.

والثانى: أن يتحد وقته ووقت عامله، وهو المعلل به.

والثالث: أن يتحد فاعلهما ولو تقديراً.

فمثال: ما استوفى الشروط «ضربته تأديبًا» و«جُد شكراً».

ومثال اتحاد فاعلهما تقديراً قوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[2] لأن معنى يريكم يجعلكم تَرَوْنَ.

وفى بعض هذه الشروط خلاف. ثم قال:

وإنْ شَرطٌ فُقِدْ   فاجْرُرْهُ باللامِ

أى: إذا فقد شرط من الشروط الثلاثة وجب جر ما علل به الحرف الدال على التعليل، وهو اللام أو ما يقوم مقامها وهو «من و(فى)[3] والباء» فتقول: «جئت للمال»، لأنه ليس بمصدر، «وجئت أمس لإكرامك غداً» لاختلاف الزمان و«أحسنتُ إليك لإحسانِك إلىَّ»، لاختلاف الفاعل.

وقوله:

وليس يَمتنِعْ   معَ الشروطِ

(يعنى: أنه لا يمتنع جره بالحرف مع استيفائه للشروط نحو «قنع هذا للزهد» (فإن هذه الشروط)[4] ليس اجتماعها موجبا للنصب بل مسوغ له.

ثم هو بعد ذلك على ثلاث مراتب: راجح النصب، وراجح الجر، ومستوٍ فيه الأمران.

---

(١) ب، جـ وفى أ، المفعو.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة الروم، ١٢ من سورة الرعد.

(٣) أ، جـ ـ وفى ب (إلى).   (٤) أ، جـ.

فأشار إلى الأول بقوله: وقلَّ أن يَصْحَبُها المُجَرَّدُ.

يعنى: أن المجرد من أل والإضافة يترجح نصبه، وقل أن يصحب الحرف فقوله: «ضربته تأديبًا» أرجح من قولك «(ضربته» [1] (لتأديب)[2]». ومنع الجزولى[3] جر المجرد. قيل: ولم يقل به غيره.

وأشار إلى الثانى بقوله: والعكسُ فى مَصْحُوبِ ألْ.

يعنى: أن الأرجح فى مصحوب «أل» جره بالحرف. فقولك: «ضربته للتأديب» أرجح من قولك: «(ضربته)[4] التأديب».

ثم ذكر شاهد نصب مصحوب «أل» من كلام العرب. فقال:

لا أقعدُ الجُبْنَ عن الهيجَاءِ ولو توالَتْ زُمَرُ الأعْداءِ[5]

وسكت عن المضاف فلم يعزه إلى راجح النصب ولا إلى راجح الجر.

فعلم أنه يستوى فيه الأمران نحو «جئتُكَ ابتغاءَ الخيرِ، ولابتغاء الخيرِ».

---

(١) ب.

(٢) ب، جـ - وفى أ (للتأديب).

(٣) هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولى. صاحب الجزولية، وقد تقدم.

(٤) ب.

(٥) البيت: من الرجز ولم ينسب إلى قائل معين وهو كما ورد فى كلام الناظم. وقال العينى: رجز راجز لم أقف على اسمه.

الشرح: «لا أقعد» أراد لا أنكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك، «الجبن» - بضم فسكون - الخوف والفزع، «الهيجاء»: الحرب، «توالت»: تتابعت وتكاثرت، «زمر» جمع زمرة وهى الجماعة، «الأعداء»: جمع عدو.

المعنى: إنى لا أبتعد عن الحرب والنزال خوفًا وفزعًا ولو تكاثرت جماعة الأعداء.

الإعراب: «لا» نافية «أقعد» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه «الجبن» مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة «عن» حرف جر «الهيجاء» مجرور بعن وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بأقعد «ولو» شرطية غير جازمة «توالت» فعل ماض والتاء للتأنيث «زمر» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «الأعداء» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد: فى «الجبن» حيث وقع مفعولا لأجله. ونصبه مع كونه محلى «بأل».

مواضعه: ذكره شراح الألفية حيث إنه من كلام الناظم.

تنبيه:

إذا دخلت «أل» على المفعـول له، أو أضيف إلى معرفـة تَعَرَّفَ «بأل» (أ)[1] وبالإضافة خلافًا للرياشى[2] والجرمىّ والمبرد فى قولهم: إنه لا يكون إلا نكرة وإن «أل» فيه زائدة، وإضافته غير محضة[3].

فإن قلت: هل يجوز تقديم المفعول له على عامله؟

قلت: هو جائز سواء كان منصوبًا أو مجرورًا[4].

وهو مستفاد من قوله: كلِزُهدٍ ذَا قَنِعْ فمثل به (مقدمًا)[5]، والله أعلم.

---

(١) ب.

(٢) هو أبو الفضل العبـاسى بن الفرج مولى محمد الهـاشمى، ولقب بالرياشى لأن أباه كان عبدًا لرجل من جذام اسـمه رياش، فانتقل اللقب من أبيه بعد الشهرة إليـه. نشأ بالبصرة وأخذ النحو عن المازنى، وسمع منه كتاب سيبويه، ثم صار من كبار النحاة واللغويين، له تصانيف منها: كتاب نحو. قتل وهو يصلى الصـبح قائمًا بالبصرة سنة ٢٥٧ هـ فى شهر شوال.

(٣) وأرجح الأول لعدم التكلف فيه ـ راجع الأشمونى ١/ ٢١٧.

(٤) «زاهدا ذا قنع» و «الزهد ذا قنع».

(٥) أ، جـ ـ وفى ب «متقدمًا».

المفعول فيه وهو المسمى ظرفا

قال:

الظرفُ: وقتٌ أو مكانٌ ضُمِّنا «فى» باطِّراد: كهُنا امكُثْ أزْمُنا

(وقت أو مكان) جنس (ضمن) مخرج لوقت أو مكان لم يضمن معناه نحو «يومنا يوم مبارك»، «ونحن فى مكان حسن».

(ثم قال)[1] «باطراد»: احترازاً مما نصب بدخل من المكان المختص نحو: «دخلت الدار» فهو منصوب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض توسعًا، لا نصب الظرف، إذ لو كان ظرفًا لم يختص بدخل؛ لأن «الظرف»[2] لا يختص بعامل دون عامل.

بل الظرف غير المشتق من اسم الحدث يتعدى إليه كل فعل.

قال الشارح: وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى الاحتراز (عنه)[3] بقيد الاطراد لأنه يخرج بقولنا (مضمن معنى فى) اهـ[4].

قلت: وفى نصب المختص من المكان بعد دَخَلَ ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه منصوب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض توسعًا كما سبق، وهو مذهب الفارسى والمصنف، ونسبه إلى سيبويه.

والثانى: أنه منصوب على الظرفية تشبيهًا له بالمبهم ونسبه الشلوبين إلى (سيبويه[5] ونسب)[6] إلى الجمهور.

---

(١) أ.

(٢) أ، جـ - وفى ب (المطرد).

(٣) أ، ب.

(٤) الشارح ص ١١٣.

(٥) قال سيبويه ج١ ص١٥ (وقد قال بعضهم: ذهبت الشام. شبهه بالمبهم إذا كان مكانًا يقع عليه المكان والمذهب).

(٦) أ، ج.

والثالث: أنه مفعول به ودخل تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر، وهو مذهب الأخفش[1] [2].

وقوله: (كهُنا) مثال لظرف المكان (وأزمُنا) مثال لظرف الزمان.

ثم قال:

فانْصِبْهُ بالواقعِ فيهِ مُظْهرَا ... كانَ وإلا فانْوِهِ مُقَدَّرا

يعنى: أن حكم الظرف النصب، وأن الناصب له هو الواقع فيه من فعل أو ما (فى)[3] معناه. وأن الناصب له يكون ظاهراً نحو: «جلست أمام المسجد» «وسِرتُ يومَ الخميسِ» وقد يكون مقدراً إما جوازاً نحو: «يوم الجمعة» لمن قال: «متى قدمتَ؟».

وإما وجوبًا كالواقع خبراً أو صفة أو حالا أو صلة[4].

ثم قال:

وكلُّ وَقتٍ قابلٌ ذاكَ... ....

يعنى: أن جميع أسماء الزمان قابلة للظرفية مبهمها ومختصها.

وأما المعدود فهو من المختص خلافًا لمن جعله قسمًا ثالثًا.

فالمبهم: ما دل على قدر من الزمان غير معين كحين، والمختص بالمحدود: ما له مقدار من الزمان معلوم نحو «يومين».

والمختص غير المعدود: كأعلام الأيام وما اختص (بأل)[5] أو الصفة أو بالإضافة، ثم قال:

---

(١) وقد ارتضيت المذهب الأول؛ لأنه يحتاج إلى قيد (اطراد) ولا عبرة بمخالفة ابن الناظم حيث قال لا يحتاج إلى هذا القيد.

قال الصبان ج٢ ص ٩٥ (وجعل الحق مع ابن الناظم ناشئ عن عدم التدبر). وقال الأشمونى (وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد «باطراد» وعلى الأول يحتاج إليه خلافًا للشارح) اهـ.

(٢) راجع الأشمونى ١/ ٢١٨. (٣) ب، ج ـ وفى أ (فيه).

(٤) الخبر «زيد عندك» والصفة نحو «مررت بطائر فوق غصن» ـ فوق صفة لطائر ـ والحال نحو «رأيت الهلال بين السحاب»، والصلة نحو «رأيت الذى عندك»، فعندك صلة للذى. والناصب محذوف وجوبًا فى الأحوال الأربعة، ويقدر مستقرا أو استقر إلا فى الصلة فيقدر استقر. لأن الصلة جملة اهـ أشمونى ١/ ٢١٩.

(٥) ب، ج ـ وفى أ «بإلا».

....وما يقبلُهُ المكانُ إلا مُبْهَمَا

يعنى: أن أسماء المكان لا تقبل الظرفية إلا إذا كانت مبهمة، فإن كانت مختصة لم تقبل الظرفية نحو: «الدار» و«المسجد».

ثم قال:

نحوُ الجهاتِ والمقاديرِ، ومَا صِيغَ مِنَ الفِعلِ كمَرْمَىَ مِنْ رَمَى

فمثل المبهم بثلاثة أنواع:

الجهات: نحو خلف (وقدَّام)[1] وأمام.

والمقادير: نحو «ميل» و«فرسخ»[2].

وما صيغ من اسم الحدث نحو. «مرمَى ومَذْهَب».

فظاهره أن هذه الثلاثة: أنواع للمبهم. أما الجهات فلا إشكال فى أنها مبهمة.

وأما المقادير فظاهر كلام الفارسى أنها داخلة تحت المبهم، وصححه بعض النحويين.

وقال الشلوبين: ليست داخلة تحته، وصحح بعضهم (أنها شبيهة)[3] بالمبهم لا مبهم.

وأما ماصيغ من (اسم)[4] الحدث، فالظاهر أنه من المختص لا من المبهم كما نص عليه غيره، وهو ظاهر كلامه فى شرح الكافية.

قال فيه: وأما المكان فلا يكون من أسمائه (ظرفًا)[5] صناعيًّا إلا ما كان مبهمًا أو مشتقًّا من اسم الحدث[6] اهـ. فجعله قسيمه.

قلت: وقد قسم المصنف المصدر إلى مبهم ومختص، وصرح بأن المعدود من المختص وقياسه أن يجعل المعدود فى الظرف من المختص أيضًا.

(١) ب. (٢) الميل: ألف باع ـ والفرسخ: ثلاثة أميال.
(٣) أ ـ وفى ج (أنه مشبه) وفى ب (أيضًا شبهه).
(٤) أ، ج. (٥) أ، ب ـ وفى ج (مختصًا).
(٦) شرح الكافية ورقة ٤٢.

فإن قلت. ما يعنى بالفعل فى قوله (وما صِيغَ من الفعلِ)؟

قلت ظاهر كلامه أنه الفعل الصناعى لقوله (كمرمى من رمى) وليس ذلك بجيد لأنه لم يصغ من الفعل وإنما صيغ من المصدر (وإن)[1] حمل على الفعل اللغوى وهو المصدر (فهو صحيح)[2] (لولا)[3] (أن)[4] قوله: (من رمى) يبعده.

ثم قال:

وشرطُ كَوْنِ ذا مقِيسًا أن يَقَعْ ظرفًا لما فى أصلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ

الإشارة إلى ما اشتق من اسم الحدث. يعنى: أن هذا النوع لا يكون ظرفًا مقيسًا إلا إذا كان العامل فيه موافقًا له فى الاشتقاق نحو: «رميت مرمى زيد»، «وقعدت مقعده»، (فلذا)[5] عد من الشواذ قولهم «هو منى مقعد القابلة»[6] ونحوه[7].

وتقدير قوله: (لما فى أصله معْهُ اجتمع) مع الظرف فى أصله وهو اسم الحدث.

فإن قلت: يخرج من كلامه نحو: «سرنى (جلوسى)[8] مجلسك»، لأن العامل فيه أصله لا شىء اجتمع معه فى أصله.

قلت: هذا وإن لم تشمله عبارته فقد (تقرر)[9] أن المصدر يعمل عمل فعله.

---

(١) أ، ج - وفى ب (وإنما).
(٢) أ، ب - وفى ج (فصحيح).
(٣) أ، ج وفى ب (إلا).
(٤) أ، ب.
(٥) أ، جـ - وفى ب (ولذلك).
(٦) القابلة: المولِّدة، والمعنى: أنه قريب كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة.
(٧) ونحوه «هو منى مزجر الكلب، ومناط الثريا، ومعقد الإزار» ووجه الشذوذ. إذ التقدير: هو منى مستقر فى مزجر الكلب فعامله الاستقرار، وليس ما اجتمع فى أصله. ولو أعمل فى المزجر زجر، وفى المناط ناط، وفى المقعد قعد لم يكن شاذًا. ا هـ أشمونى جـ١ ص ٢٢٠.
(٨) ب، جـ وفى أ (جلوسك).
(٩) أ، جـ - وفى ب (تقدم).

ثم قال:

وما يُرَى ظرفًا وغيرَ ظرفِ　　فذاكَ ذُو تَصرُّفٍ فى العُرْفِ

كلٌّ من ظرف الزمان وظرف المكان (قسمان)(١) متصرف وغير متصرف:

فالمتصرف ما لا يلزم بل يستعمل ظرفًا تارة وغير ظرف أخرى نحو: «يوم وليلة» من الزمان، «ويمين وشمال» من المكان.

وغير المتصرف: ما لا يخرج عن الظرفية أصلا «كقطُّ» و«عَوْضُ»(٢) أو لا يخرج عنها إلا (إلى)(٣) (شبهها)(٤).

والمراد بشبه الظرفية الجر «بمن».

وإنما يثبت تصرف الظرف بالإخبار عنه والجر بغير «من» (فى الاختيار»(٥) لأن «من» كثرت زيادتها فلم يعتد بها.

فلذلك حكم على «قبلُ وبعدُ وعندَ ولدُن» بعدم التصرف مع (أنها تجر)(٦) بمن. وإلى هذا أشار بقوله:

وغيرُ ذِى التصرُّفِ ..　　البيت

ثم قال:

وقد ينوبُ عن مكانٍ مَصْدَرُ　　وذَاكَ فى ظَرْفِ الزَّمانِ يكْثُرُ

نيابة المصدر عن الظرف من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وشرط (ذلك)(٧) إفهام تعيين (وقت)(٨) أو مقدار، وذلك قليل فى المكان كقولهم: «جلست قرب زيد، وقصده» أى: مكان قربه ومكان قصده.

---

(١) أ، جـ.

(٢) قط وعوض لا يستعملان إلا بعد نفى، وقط لاستغراق الماضى من الزمان - وعوض لاستغراق المستقبل مثل أبدا، وقط: مشتقة من قططت الشىء إذا قطعته، وعوض: مشتقة من العوض، قط: مبنية على الضم، وعوض: تبنى على الحركات الثلاث إذا لم تضف.

(٣) فى النسخ لم تذكر (إلى) والسياق يقتضى زيادتها.

(٤) أ، جـ - وفى ب (يشبهها).

(٥) أ، جـ.　　(٦) أ، جـ - وفى ب (الجر).

(٧) ب، جـ - وفى أ (ذلك).　　(٨) أ - وفى ب (مكان).

وكثير في الـزمان نحو: (كان)[1] ذلك (خفوق)[2] النجم، «وطلوع الثريا» أي: وقت خفوق النجم، ووقت طلوع الثريا

وكثرته تقتضى القياس عليه.

(١) أ، جـ - وفى ب (فعلت).
(٢) ب، جـ - وفى أ (حقوق).

المفعول معه

قال:

يُنْصَبُ تَالِى الواوِ مفعولاً مَعَهْ　　فى نحوِ «سِيرِى والطريقَ مُسْرِعَهْ»

المفعـول معه: هو الاسم المنصـوب بعد (واو بمعنى)[1] مع، نحو «سـيرِى والطريقَ» أى: مع الطريق.

وهذا الباب مقيس على الأصح[2]، وقد فهم ذلك من قوله (نحو).

ثم قال:

بمَا مِنَ الفعلِ وشبهِهِ سَبَقْ　　ذا النَّصبُ لا بالواوِ فى القولِ الأحقّ

ناصب المفعول معـه: إما فعل نحو «استوى الماء والخشبةَ» وإمـا اسم يشبهه نحو: «زيد سائرٌ والطريقَ»

ومذهب سيـبويه[3] أنه لا يعمل فـيه العامل المعنوى كاسم الإشـارة وحرف التشبيه[4] والظرف المخبر به.

وأجاز أبو على فى قول الشاعر:

. . . .　　هذا رِدَائِى مطويًّا وسِرْبالا[5]

---

(١) أ، جـ ـ وفى ب (الواو التى بمعنى).

(٢) قال الأخـفش: هذا الباب سـماعى، وذهب غيـره إلى أنه مقيس فى كـل اسم استكمل الشروط، وهو الصحيح، أشمونى ١/ ٢٧٧.

(٣) جـ١ ص ١٥٠ الكتاب.

(٤) ب، جـ. وفى أ (التنبيه)

(٥) هذا عجز بيت من البسيط. قال العـينى: لم أقف على اسم قائله وبحثت فلم أعثر على اسم قائله.

وصدره: لا تحسبنك أثوابى فقد جمعت.

وذكر البيت كله فى نسخة ب.

الشرح: (سربالا) بكسر السين ـ وهو القميص. قاله الجوهرى.

الإعراب: (لا) حرف نهى (تحـسبنك) فـعل مضارع مـبنى على الفتح لاتـصاله بنون التوكيـد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهيـة ونون التوكيد حرف والكاف ضمـير المخاطب=

أن يكون العامل فيه هذا.

وذهب الجرجانى إلى أن ناصبه الواو نفسها، لاختصاصها بالاسم، ورد بأنها لو كانت ناصبة، لاتصل الضمير بها[1].

ولم يشترط (تقديم)[2] فعل أو شبهه، وإليه أشار بقوله (بالواو) وفهم من قوله (سبَقَ) أن المفعول معه لا يتقدم على عامله (وهذا)[3] متفق عليه.

وأما تقديمه على مصاحبه نحو «استوى والخشبة الماء» فمذهب الجمهور، والصحيح منعه، وأجازه ابن جنى[4].

=مفعول مبنى على الفتح فى محل نصب (أثوابى) فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه (فقد) الفاء للتعليل قد حرف تحقيق (جمعت) فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى (هذا) ها حرف تنبيه ذا اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع (ردائى) خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وهى مضاف إليه (مطوياً) حال من رداء منصوب بالفتحة الظاهرة (وسربالا) الواو للمعية وسربالا مفعول معه منصوب بفتحة ظاهرة.

الشاهد: فى (هذا . . . سربالا) (حيث إن سربالا مفعول معه ولم يتقدمه الفعل بل قد تقدمه ما يتضمن معنى الفعل وحروفه وهو (هذا).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١١٦ والأشمونى ١/ ٢٤٤.

(١) كما فى سائر الحروف الناصبة فكان يقال: جلست وك، وذلك ممتنع، والصحيح الأول، قال السيوطى فى الهمع ١/ ٢١٩ (أحدها وهو الأصح أن ما تقدمه من فعل أو شبهه).

(٢) أ، وفى ب، جـ (تقدم).

(٣) أ. جـ. وفى ب (وهو)

(٤) تمسك ابن جنى بقوله:

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوى

وقوله:

أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسوأة اللقبا

على رواية من نصب السوأة واللقب. يعنى أن المراد فى الأول جمعت غيبة ونميمة مع فحش. وفى الثانى ولا ألقبه اللقب مع السوأة؛ لأن من اللقب ما يكون لغير سوأة، ولا حجة له فيهما، لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هى ومعطوفها وذلك فى البيت الأول ظاهر، وأما الثانى فعلى أن يكون أصله: ولا ألقبه اللقب ولا أسوءه السوأة ثم حذف ناصب السوأة) اهـ أشمونى جـ١ ص ٢٢٤ وراجع الخصائص ٢/ ٣٨٣ لذلك أقول: والمنع أولى.

ثم قال:

وبعدَ «ما» استفهامٍ أو «كيفَ» نَصَبْ   بفعلِ كونٍ مُضمرٍ بَعْضُ العَرَبْ

من كلامهم «كيف أنت وقصعة من ثريدٍ» و«ما أنت وزيدٌ» برفع ما بعد الواو على أنها العاطفة، وبعضهم ينصب على أنها التى للمعية وما قبلها مرفوع بفعل مضمر هو الناصب لما بعدها، تقديره: كيف يكون؟ وما يكون؟ والصحيح أن «كان» المقدرة ناقصة، وكيف خبر مقدم، وكذلك «ما». واعلم أن الصالح، لكونه مفعولا معه على ثلاثة أقسام:

قسم: يجوز فيه العطف والنصب على المعية، والعطف أرجح.

وقسم: يجوز فيه الأمران والنصب على المعية أرجح.

وقسم: يمنع فيه العطف.

فالأول: (هو)[1] ما أمكن فيه العطف بلا ضعف من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى نحو «قمت» أنا وزيد» وإن شئت نصبت.

والثانى: ما لا يمكن فيه العطف إلا بضعف من جهة اللفظ نحو: «قمت وزيد» لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيد أو فصل ضعيف، أو من جهة المعنى كقولهم: «لو تركتَ الناقةَ وفصيلَها لرضعَها»، فإن العطف فيه ممكن على تقدير: لو تركت الناقة ترأَمُ فصيلها وترك فصيلها لرضاعها لرضعه[2].

هذا تكلف وتكثير عبارة[3]، فهو (ضعيف)[4] والوجه النصب على معنى: لو تركت الناقة مع فصيلها.

---

(١) أ، جـ.

(٢) جـ - وفى أ «لو تركت الناقة ترأم فصيلها وترك فصيلها لرضاعها فأرضعها» وفى ب «لو تركت الناقة وفصيلها لرضاعها لرضعها» والتقدير مع العطف لو تركت الناقة ترأم فصيلها لرضاعها لرضعها.

(٣) أى: تكثير للعبارة المقدرة، والعطف من عطف السبب على المسبب. أ هـ صبان ١/ ١٠٥.

(٤) أ، جـ - وفى ب «مضعف».

والثالث: (هو)[1] ما لا يمكن فيه العطف لمانع لفظي نحو: «مالك وزيدًا»؟ فإن العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور. أو معنوي نحو «سرت والجبل» مما لا يصلح للمشاركة.

فهذا ونحوه يجب فيه النصب على المعية، ويمتنع (فيه)[2] العطف.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

والعطف إن يُمكنْ بلا ضَعْفٍ أحقّ ....

وإلى الثاني بقوله:

.... **والنصبُ مختارٌ لَدى ضَعْفِ النَّسَقْ**

وإلى الثالث بقوله:

والنصبُ إن لَم يَجُزْ العطفُ يَجِبْ ....

وأما قوله:

.... **أو اعتَقِدْ إضمارَ عاملٍ تُصِبْ**

فيحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون (تخييرًا)[3] فيما امتنع عطفه بين نصبه على المعية وبين إضمار عامل، حيث يصح إضماره كقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[4].

فإنه لا يصح جعله معطوفًا، لأن أجمع بمعنى عزم (فلا)[5] ينصب (إلا)[6] الأمر والكيد ونحوهما.

ولك أن تجعل «شركاءكم» مفعولا معه، و(لك)[7] أن تجعله مفعولا به بفعل مقدر.

تقديره: وأجمعوا من جمع، لأن جمع بمعنى ضم المتفرق، فينصب الشركاء ونحوه.

وقد حكى أن أجمع بمعنى جمع. فعلى هذا يصح العطف.

(١) أ، جـ.
(٢) أ، جـ.
(٣) أ، جـ - وفي ب (مخيرًا).
(٤) من الآية ٧١ من سورة يونس.
(٥) أ، جـ - وفي ب (لا).
(٦) أ، ب.
(٧) ب.

والثانى: أن يكون تنويعًا.

والمعنى: أن ما امتنع فيه العطف نوعان: نوع يجب فيه النصب على المعية، ونوع يضمر له عامل، لأن المعية فيه أيضًا ممتنعة كقوله:

علفتُهَا تبنًا وماءً باردًا[1] . . . .

فماء منصوب بفعل مضمر تقديره «سقيتها ماء» ولا يجوز عطفه لعدم المشاركة ولا نصبه على المعية لعدم المصاحبة.

ويجوز أن يجعل (قوله)[2] (أو اعتقْد إضْمَارَ عَامِلٍ).

شاملا للناصب كما مثلنا به.

---

(1) هذا صدر بيت. قال العينى: أقول هذا رجز مشهور بين القوم لم أر أحدًا عزاه إلى راجزه. وبحثت فلم أعثر على قائله.
وعجزه: حتى شتت همالة عيناها.
الشرح: (علفتها) أطعمتها وقدمت لها ما تأكله (تبنًا): بكسر التاء وسكون الباء. قصب الزرع بعد أن يدرس «شتت» يروى فى مكانه «بدت» وهما بمعنى واحد، «همالة» صيغة مبالغة ـ من هملت العين إذا همرت بالدموع.
المعنى: قد أشبعت الدابة تبنًا وأرويتها ماء حتى فاضت عيناها بالدموع من الشبع على عادة الدواب.
الإعراب: (علفتها) فعل وفاعل ومفعول أول (تبنًا) مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة (وماء) الواو عاطفة ماء مفعول به لفعل محذوف وسقيتها ماء (باردًا) صفة لماء منصوب بالفتحة الظاهرة (حتى) حرف غاية وجر (شتت) فعل ماض والتاء للتأنيث (همالة) حال من فاعل غدت منصوب بالفتحة الظاهرة (عيناها) فاعل غدت مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى وضمير الغائبة مضاف إليه.
الشاهد: فى (وماء) فإنه لا يمكن عطفه على ماقبله، لكون العامل فى المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف، إذ لا يقال علفتها ماء.
ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد أقوال ثلاثة: إما على تقدير فعل يعطف على (علفتها) وإما على أن (علفتها) بمعنى أنلتها وإما النصب على المعية.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١١٩، وابن عقيل ١/ ٣٣٤، الأشمونى ١/ ٢٢٦ وابن هشام ٢/ ٥٦ ـ وأيضًا ـ فى شذور الذهب ص ٢١٤ والمكودى ـ ص ٦٩، والسيوطى ص ٦٢، وابن هشام فى مغنى اللبيب ٢/ ١٦٩.
(2) ب، جـ.

وللجار كقـولك «مالك وزيد» فيجوز جره لا بالعطف بل بـإضمار الجار، كما نص عليه فى شرح الكافية(١) وكلامه فيه يؤيد هذا الاحتمال (والله أعلم)(٢).

---

(١) راجع شرح الكافية ورقة ٤٣.
(٢) أ، ب.

* فائدة ذكرها الشيخ الصبان عقب المفعول معه:
(قال الفارضى: إذا اجتمعت المفاعيل قـدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذى تعدى إليه العامل بنفسـه، ثم الذى تعدى إليه بواسطة الحرف، ثم المفعول فـيه الزمانى، ثم المكانى، ثم المفـعول له، ثم المفـعول مـعه (كـضربت ضـربًا زيدًا بسـوط نهارًا هنا تأديبًـا وطلوع الشمس). أ هـ باختصار.
والظاهر أن هذا الترتيب أولى لا واجب) أ هـ ٢/ ١٠٦.

الاستثناء

الاستثناء: إخراج بإلا أو إحدى أخواتها تحقيقًا أو تقديراً.

(فالإخـراج) جنس و (بإلا أو إحدى أخواتهـا) مخـرج للتخصـيص ونحوه والمراد بالمخرج (تحقـيقًا) المتصل، وبالمخرج (تقـديراً) المنقطع، نحو ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[1] فإن الظن وإن لم يدخل فى العلم تحقيقًا فهو (فى)[2] تقدير الداخل فيه، إذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه فى كثير من المواضع.

قال ابن السراج: إذا كان الاستـثناء منقطعًا فلابد أن يكون الكلام الذى قبل (إلا) قد دل على ما يستثنى (بها)[3] فتأمل، فإنه يدق. ا هـ.

وقوله: (ما استثنتِ (إلا) معْ تمامٍ ينْتَصِبْ)

يجوز أن تكـون (ما) موصـولةً وينتصب خـبرها فـهو مرفـوع، وأن تكون شرطية وينتصب جوابها فهو مجزوم.

والمراد بالتمام أن يكون المخرج منه مذكوراً، ويقابله التفريغ.

يعنى: أن المستثنى (بإلا) فى غير التفريغ ينتـصب متصلا كان أو منقطعًا بعد موجب أو غيـره. إلا أن نصبه على ثلاثة أقسـام: واجب وجائز، وراجح (وجائز مرجوح)[4].

فالواجب النصب هو المستثنى بعد إيجاب متصلا أو منقطعًا مؤخراً (كان)[5] أو مقدمًا نحو «قام القوم إلا زيداً» و «خرج القومُ إلا بعيراً» و«قام إلا زيداً القومُ».

والمرجـوح النصب هـو المتـصل بعـد نفى أو شبـه نفى، والمـراد به النهى والاستفهام المؤول بالنفى.

---

(١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء ـ قراءة السبعة.
(٢) ب، جـ. وفى أ (من).
(٣) أ، جـ.
(٤) أ، ب.
(٥) أ، ب.

فمثال النفى ﴿مَا فعلُوهُ إلاَّ قليلٌ﴾[1] ومثال النهى «لا يقوم إلا زيد» ومثال الاستفهام: ﴿ومن يغفرُ الذُّنوب إلاَّ اللَّهُ﴾[2].

وأكثر ما يكون ذلك فى «هل» و «من».

فجميع ذلك يترجح فيه اتباعه للمستثنى منه فى رفعه ونصبه وجره بدلا عند البصريين[3] وعطفًا عند الكوفيين[4] وإلى هذا أشار بقوله:

وبعد نَفْيٍ أو كَنفيٍ انتُخِبْ إتْبَاعُ ما اتَّصل..........

والراجح النصب: هو المنقطع بعد نفى أو كنفى إن صح إغناؤه عن المستثنى منه. فإن بنى تميم يجيزون فيه النصب «والإتباع»[5] ويقرأون «إلا اتباعُ الظنِّ» وذكر بعض النحويين أن نصبه (عندهم أرجح)[6].

وأما الحجاريون فالنصب عندهم واجب[7] فإن لم يصح إغناؤه عن المستثنى منه تعين نصبه عند الجميع، وهو كل استثناء منقطع لا يجوز فيه تفريغ ما قبل «إلا» للاسم الواقع بعدها نحو «ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر».

وجعل المصنف منه ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إلاَّ مَن رَّحِمَ﴾[8] وإلى هذا القسم الثالث أشار بقوله:

---

(١) من الآية ٦٦ من سورة النساء.

(٢) من الآية ١٣٥ من سورة آل عمران.

(٣) بدل بعض المستثنى منه، قال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفى؟ وأجاب السيرافى بأنه بدل منه فى عمل العامل فيه، وتخالفهما فى النفى والإيجاب لا يمنع البدلية؛ لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثانى فى موضعه وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيًا وإثباتًا نحو «مررت برجل لا كريم ولا لبيب» ا هـ. أشمونى ١/ ٢٨٨.

(٤) عطف نسق عند الكوفيين لأن «إلا» عندهم من حروف العطف فى باب الاستثناء خاصة، وهى بمنزلة «لا» العاطفة ـ فى أن ما بعد ما يخالف ما قبلها. ا هـ. صبان ٣/ ١١٠.

(٥) ب.

(٦) أ، جـ. وفى ب «عنده راجح».

(٧) لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه فيمتنع البدل أ هـ شرح أوضح المسالك للنجار ١/ ٣٣٧.

(٨) من الآية ٤٣ من سورة هود.

.. وانصبْ ما انقطَعْ   وعن تميمٍ فيه إبدالٌ وَقَعْ

ولكنه أطلق فلم يفصل بين ما يصح إغناؤه، وما لا يصح. ثم قال:

وغيرُ نَصْبِ سابقٍ فى النَّفيِ قدْ   يأتى ولكن نصبه اخْتَرْ إنْ وَرَدْ

يعنى أن المستثنى (المتقدم)[١] على المستثنى منه بعد نفى فيه وجهان:

أحدهما وهو المختار، نصبه على الاستثناء.

والثانى: أن يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه بدلا.

قال سيبويه[٢]: حدثنى يونس أن قومًا يوثق بعربيتهم يقولون مالى إلا أبوك ناصر،فيجعلون ناصراً بدلا. ا هـ

وهذا قليل، ولذلك قال: (قد يأتى).

واحترز بقوله: (فى النفى)[٣] من أن يكون المقدم فى الإيجاب، فإنه واجب النصب كما سبق.

ولما فرغ من بيان التام شرع فى المفرد فقال:

وإن يُفَرَّغْ سابقٌ «إلا» لِمَا   بَعدُ يكُنْ كما لَوِ «الاَّ» عُدِمَا

أى: وإن يُفرغ ما سبق «إلا» لما بعدها فحكمه حكم ما لم توجد إلا معه نحو: «ما قام إلا زيد» فقام مفرغ لما بعد «إلا» أعنى زيداً فهو فاعل به كما لو عدمت «إلا» وقيل: «ما قام زيد».

وقوله: «سابق» أولى من قوله فى التسهيل العامل[٤]؛لأن السابق قد يكون عاملا كما مثلنا به، وقد يكون غير عامل نحو: «ما فى الدار إلا زيد».

فإن قلت: على ماذا يعود الضمير فى يكن؟

---

(١) ب، جـ - وفى أ «المقدم».

(٢) نص ما فى كتاب سيبويه «حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون:مالى إلا أبوك أحد فيجعلون أحداً بدلا» ا هـ جـ١ ص ٣٧٢.

(٣) أ، ب - وفى جـ «المنفى».

(٤) قال فى التسهيل ص ١٠١ «وله بعد إلا من الإعراب إن ترك المستثنى منه وفرغ العامل له ماله مع عدمها».

قلت يحتمل أن «يعود»(١) على السابق. أى يكن السابق فى طلبه لما بعد «إلا» كما لو عدم «إلا»، وأن يعود على «ما» من قوله: (ما بعدُ) أى: يكن ما بعد «إلا» فى تسلط ما قبل «إلا» عليه كما لو عدم «إلا».

تنبيهان:

الأول: لا يكون التفريغ إلا بعد نفى أو شبهه.

الثانى: يصح التفريغ (لجميع)(٢) المعمولات إلا المصدر المؤكد.

فأما قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا﴾(٣) فمتأول.

ولما كانت «إلا» قد تكرر لتوكيد ولغير توكيد نبه على ذلك فقال:

وألغِ إلاَّ ذاتَ توكِيدِ ....

وهى التى يصح طرحها، والاستغناء عنها، لكون ما بعدها تابعًا لما بعد الأولى.

فإن صح إغناء الثانى عنه جعل بدلا، وإن لم يصح عطف بالواو.

فالأول نحو: لا تَمرُرْ بِهم إلا الفتى إلا العَلا

فإن العلا هو الفتى.

والثانى: نحو: «لا تمرر بهم إلا زيدًا، وإلا عمرًا» وقد اجتمعا فى قوله:

ما لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلا عملُهْ إلا رسِيمُهُ وإلا رملُهْ(٤)

---

(١) أ، ب ـ وفى جـ «يكون».
(٢) أ، جـ ـ وفى ب «فى جميع».
(٣) من الآية ٣٢ من سورة الجاثية.
(٤) قال العينى: قائله راجز من الرجاز لم أقف على اسمه، وهو من شواهد سيبويه. وبحثت فلم أعثر على قائله.
الشرح: «شيخك» هكذا يقرؤه الناس قديمًا وحديثًا بالياء المثناة بعدها خاء معجمة ويشتهر على الألسنة أنه الجمل، ويترجح أنها «شنجك» بالنون والجيم، وهو الجمل، وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن «رسيمه ورمله» ضربان من السير ـ فالرسيم سير الجمل بدون سرعة، والرمل السير بسرعة. =

فإن قلت: ما المراد بإلغائها؟.

قلت: جعلها (كأنها)[1] لم تذكر فلا تؤثر فى لفظ ولا معنى غير التوكيد.

ثم قال: .... وإنْ تُكَرَّرْ لا لِتَوْكِيد.

يعنى: لقصد استثناء، وحينئذ لا يخلو ذلك من أن يكون مع تفريغ ما قبل «إلا» من العوامل أو مع تمامه.

فهاتان حالتان أشار إلى الأولى بقوله:

............فَمَعْ تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بالعامِلِ دَعْ

فِىَ واحدٍ مِمَّا بِإلاَّ اسْتُثْنِى وليسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِى

المراد بالعامل «إلا» وبالتأثير النصب على الاستثناء.

فكأنه قال: دع النصب على الاستثناء «بإلا» فى واحد من المستثنيين أو المستثنيات.

(وليسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِى): أى: سوى ذلك الواحد.

= المعنى: لا منفعة لك من جملك إلا فى نوعين من سيره وهما الرسيم والرمل.

الإعراب: «ما» نافية «لك» جار ومجرور.متعلق بمحذوف خبر مقدم «من» حرف جر «شيخك» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة وضمير المخاطب مضاف إليه «إلا» أداة استثناء ملغاة «عمله» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه «رسيمه» بدل من عمل والضمير مضاف إليه «وإلا» الواو حرف عطف إلا حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «رمله» معطوف على رسيم مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد: فى «إلا رسيمه وإلا رمله» حيث تكررت «إلا» فى البدل والعطف ولم تفد غير مجرد التوكيد، وقد ألغيت. «مالك من شيخك إلا عمله». ورد فى مجمع الأمثال لأبى الفضل النيسابورى جـ٢ ص ٢٨٩ رقم ٣٩٣٣ (يضرب للرجل حين يكبر. أى: لا يصلح أن يكلف إلا ما كان اعتاده وقدر عليه قبل هرمه» اهـ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٢٥ ابن هشام ٢/ ٦٧، وابن عقيل ١/ ٣٤٠، وداود والسندوبى والأشمونى ١/ ٢٣٢، والمكودى ص ٧١، والسيوطى ص٦٣، وأيضًا ذكره فى همع الهوامع ١/ ٢٧٧، سيبويه جـ١ ص ٣٧٤.

(١) أ، جـ - وفى ب «كأن».

والحاصل أن إلا إذا (كررت)(١) لغير التوكيد وما قبلها من العوامل مفرغًا شغل بواحد ونصب ما عداه على الاستثناء نحو «ما قام إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا خالدًا».

(وقد)(٢) فهم من عبارته فوائد:

الأولى: أن الناصب للمستثنى هو «إلا» لقوله بالعامل، ونسبه فى التسهيل إلى سيبويه والمبرد(٣) وزاد فى (شرحه)(٤) الجُرجانى، والخلاف فى ذلك شهير(٥).

الثانية: أن الاسم الذى (يشغل)(٦) به العامل المفرغ، لا يلزم كونه الأول، بل يجوز أن يكون المتوسط والآخر، لقوله: (فى واحد) إلا أن شغله بالأقرب أولى.

الثالثة: أن نصب ما سواه واجب، لقوله: «وليس عن نصب سواه مغنى» (فهو)(٧) أنص من قوله فى التسهيل ونُصِبَ ما سواه. ا هـ(٨).

فإن قلت: عبارته غير وافية بالمقصود من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه أمر بترك التأثير «بإلا» فى واحد. فعلم أنه لا ينصب على الاستثناء، ولم يعلم ما (يفعل)(٩) به.

---

(١) أ، ب ـ وفى جـ «تكررت».
(٢) ب، جـ ـ وفى أ «فقد».
(٣) راجع التسهيل ص ١٠١.
(٤) أ، جـ ـ وفى ب «الشرح».
(٥) وهو الصحيح وإليه أميل «لأنه حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء وما كان كذلك فهو عامل، فيجب فى «إلا» أن تكون عاملة، ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله، فتلغى.
فناصب المستثنى هو «إلا» لا ما قبلها بواسطتها ولا مستقبلا ولا استثنى مضمرًا خلافًا لزاعمى ذلك، أشمونى ١/ ٢٧.
(٦) أ، ب ـ وفى جـ «شغل».
(٧) أ، جـ ـ وفى ب «فبهذا». (٨) التسهيل ص ١٠٤
(٩) أ، ب ـ وفى جـ «فعل».

والثانى: أن الحكم (الذى)[١] ذكره إنما يكون إذا لم يكن استثناء كل واحد من متلوه فإن أمكن جعل (كل)[٢] واحد مخرجًا مما قبله نحو «ما قام إلا إخوتك إلا زيداً».

والثالث: أن قوله: (وليس عن نَصبٍ سِواهُ مُغْنِى).

ليس كذلك بل إذا رفع الأول جاز رفع ما بعده إذا قصد (به)[٣] بدل البداء.

قلت: الجواب عن الأول: أنه قد علم أن العامل المفرغ (يشتغل)[٤] به من قوله: (بعدُ يكُن كما «لوِ» الا «عُدِما»).

وعن الثانى:أن كلام (المصنف)[٥] فى تكرار إلا مع اتحاد المستثنى منه.

وعن الثالث: أنه جعل (بدل بداء)[٦] كانت إلا للتوكيد فليس من هذا القسم بل هو مندرج فى قوله: (والْغِ إلا ذَاتَ تَوْكِيدِ).

ثم أشار إلى الثانية بقوله:

ودُونَ تَفْرِيغٍ مع التَّقَدُّمِ نَصْبَ الجَميعِ احْكُمْ به والتَزِمِ

مثال ذلك: «ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً القومُ».

ثم قال:

وانصِبْ لتأخِيرٍ وجِئْ بِواحِدِ منها كمَا لَوْ كانَ دُونَ زائدِ

يعنى أن العامل إذا لم يكن مفرغًا وتأخر ما استثنى عن المستثنى منه نصب الجميع إلا واحداً منها فله معها ما له منفرداً نحو: «ما قام أحدٌ إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً».

ويجوز رفع واحد منها على البدل، لأنه بعد نفى، وهو راجح.

(١) أ، جـ. وفى ب «بما».
(٢) ب، جـ.
(٣) ب.
(٤) أ، جـ. وفى ب «يشغل».
(٥) ب، جـ.
(٦) أ، جـ ـ وفى ب «بدلا».

فإن قلت: (فهل)[1] يجوز رفع الجميع على الإبدال؟.

قلت: قد أجاز ذلك الأبدى[2].

وظاهر كلام المصنف أنه لا يبدل منها إلا واحد. ثم مثل ذلك بقوله:

كَلَمْ يفُوا إلا امرؤٌ إلا عَلِى ....

فيجوز رفع (امرؤٌ) على البدل ونصبه على الاستثناء كما لو انفرد، (ونصب)[3] (علىٌّ) ولكنه وقف على لغة ربيعة (فحذف)[4] تنوين المنصوب، والأصل إلا عليًّا.

وقوله: .... وحُكْمُها فى القصْدِ حُكْمُ الأوَّلِ

يعنى فى الدخول إن كان الاستثناء من غير موجب، وفى الخروج إن كان موجبًا.

تنبيه:

إذا كررت «إلا» لغير توكيد فتارة يمتنع استثناء كل واحد من متلوه، وتارة (لا يمتنع)[5]، ولم يتكلم المصنف على الثانى لوضوحه، وقد بينه فى الكافية والتسهيل[6].

ولما فرغ من حكم المستثنى «بإلا» شرع يذكر سائر أدوات الاستثناء، فقال:

واستثْنِ مجروراً بغَيرِ مُعْرَبَا بما لمُستثنَى بإلا نُسِبَا

أصل «غير» أن تكون صفة دالة على مخالفة موصوفها لحقيقة ما أضيفت إليه.

وقد تضمن معنى «إلا» فيستثنى بها ولم يكن (به)[7] بد من جر ما استثنته

---

(١) أ، جـ - وفى ب «هل».

(٢) هو: أبو الحسن على بن محمد بن عبد الرحيم الأبدى، نسبة إلى أبدة بلدة بالأندلس، كان نحويًا جليلا من أعرف أهل زمانه بالخلافات النحوية، ودرس كتاب سيبويه ووقف على غوامضه، ثم انتقل إلى غرناطة وأقرأ بها، وكان فى غاية من الفقر على إمامته بالعلم. وتوفى سنة ٦٠٨ هـ ثمان وستمائة.

(٣) أ، وفى ب، جـ «وينصب». (٤) أ، جـ - وفى ب «بحذف».

(٥) جـ - وفى أ، ب «يمكن». (٦) راجع الكافية ورقة ٤٥ والتسهيل ص ١٠٤ (٧) أ.

بالإضافة، وأعربت هى بما يستحقه المستثنى «بإلا» من نصب واجب نحو «قام القومُ غير زيد» أو راجح نحو «ما لزيد علم غير ظن» أو مرجوح نحو «ما قام أحدٌ غير زيد». ومن تأثر بعامل مفرغ نحو «ما قام غيرُ زيد».

فإن قلت: قد تقدم أن «إلا» هى ناصب المستثنى عند المصنف. فما ناصب غير؟

قلت: ناصبها العامل الذى قبلها على الحال وفيها معنى الاستثناء.

هذا اختيار المصنف. قال فى شرح التسهيل: وهو الظاهر من قول سيبويه، وإليه ذهب الفارسى فى التذكرة(1).

والمشهور أن انتصابها على حد انتصاب ما بعد «إلا»(2).

فإن قلت: ظاهر قوله: مُعْربًا. بما لُمستثْنى بإلاَّ نُسِبا.

اتحاد جهة النصب فيكون خلاف ما ذكره فى شرح التسهيل.

قلت: المفهوم من عبارته أن «غيرا» تعرب بالإعراب المنصوب للمستثنى «بإلا» من نصب أو غيره كما سبق، وليس فى ذلك ما يدل على اتحاد جهة النصب.

تنبيهات:

الأول: قد تحمل «إلا» على «غير» فَيُوصفُ بها، وما بعدها (مغاير ما قبلها)(3). كما حملت «غير» على «إلا». فاستثنى بها.

وللموصوف بإلا شرطان: أن يكون جمعًا أو شبهه، وأن (يكون)(4) نكرة أو معرفًا بأل الجنسية، فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة. وتفارق «غيرا» من وجهين:

---

(1) كتاب لأبى على الفارسى - فجعلها حالا تؤول بمشتق، أى: قام القوم مغايرين لزيد - أو أنه من العطف على المعنى لا على المحل . . . . . وارتضيت هذا المذهب.

(2) وهذا عند المغاربة، واختار ابن عصفور وقياسًا على نصب ما بعد «إلا» راجع الأشمونى 1/ 234.

(3) أسقط «مغاير» ب، جـ سقط «ماقبلها».

(4) ب، جـ.

أحدهما: أن موصـوفها لا يحذف وتقام مقامـه، فلا يقال: جاءنى إلا زيد» بخلاف «غير».

والآخر: أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء متصلا أو منقطعًا.

فلا (يجوز)[1] «عندى درهم إلا جيِّـد» لأنه لا يصح فيه الاستـثناء بخلاف «غير».

قال فى البسيط: وهل يجوز فيه الحال كما جاز فى «غير»؟

فيه نظر وأجازه ابن السيد.

الثانى: يجوز فى المعطوف على المستثنى بغير اعتبار اللفظ واعتبار المعنى.

فتـقول: «قـام القوم غـير زيد وعـمرو» بالجـر على اللفظ، وبالنصب على المعنى.

لأن معنى «غـير زيد» «إلا زيدًا» وتقـول: «ما قام غـير زيد وعمـرو» بالجر وبالرفع لأنه على معنى «إلا زيد».

وظاهر كلام سـيبويه[2] أنه من العطف على الموضع، وذهب الشلوبين إلى أنه من باب التوهم[3].

الثالث: لا يجوز جر المعطوف على المستثنى «بإلا» نحو «قام القوم إلا زيدًا» على معنى «غير» خلافًا لبعضهم، وما استدل به متأول.

ثم قال:

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ... ....

هذه ثلاث لغات، وزاد بعضهم[4] (رابعة)[5] وهى المد مع الكسر.

---

(١) أ، جـ ـ وفى ب «يقال».

(٢) قال سـيـويه جـ١ ص ٣٧٥ (زعم الخليل ويونس جمـيعًا أنه يجـوز «ما أتانى غـير زيد وعمـرو» والوجه الجر، وذلك أن غـير زيد فى مـوضع إلا زيد وفى معناه فـحملوه على الموضع . . .).

(٣) أى على توهم إلا ـ وإلى مذهب سيبويه أميل، لبعده عن التوهم.

(٤) حكى الفاسى فى شرح الشاطبية فى سوى لغة رابعة، وهى المد مع الكسر.

(٥) أ، جـ ـ وفى ب (أخرى).

وظاهر كلامه أنه يستثنى بالثلاثة، وهو ظاهر كلام الأخفش، ولم يمثل سيبويه[1] إلا بالمكسورة.

وقال ابن عصفور فى الشرح الصغير: ولم يشرب منها معنى (الاستثناء)[2] إلا سوى، المكسورة السين - فإن استثنى بما عداها فبالقياس عليها.

ثم قال:

........اجْعَلا   على الأصحِّ ما لِغَيْرِ جُعِلا

أى: اجعل لسوى وأختيها ما جعل «الغير» من كونها تجر المستثنى، وتعرب بإعراب ما بعد «إلا» على ما سبق فى «غير» من التفعيل والتمثيل، لأنها بمعنى غير.

وأشار بقوله: (على الأصح) إلى مذهب سيبويه وأكثر البصريين، وهو أنها ظرف لا يتصرف إلا فى الشعر.

ونقل عن الفراء قال سيبويه بعد أن مثل بقوله: «أتانى القوم سواك» زعم الخليل أن هذا كقولك: أتانى القوم مكانك، إلا أن فى سواك معنى الاستثناء. ا هـ[3].

قال ابن عصفور: ولما كانت الظرفية فيها مجازاً لم (يتصرف)[4] فيها واستدل من قال بظرفيتها بوصل الموصول بها نحو «جاء الذى سواك».

أى: المصنف. وإنما اختار خلاف ما ذهبوا إليه.

قال فى شرح الكافية لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: «قاموا سواك وقاموا غيرك» واحد، وأنه لا أحد منهم يقول: إن (سوى)[5] عبارة عن مكان أو زمان.

---

(١) قال سيبويه جـ١ ص ٣٧٧ (أتانى القوم سواك).
(٢) أ، جـ.
(٣) الكتاب جـ١ ص ٣٧٧.
(٤) أ، جـ - وفى ب (يتصرفوا)
(٥) ب، جـ - وفى أ (سواك).

والثـانى. أن من يحكم بظرفيتـها حكم بلزوم ذلك، وأنهـا لا تتصـرف والواقع فى كلام «العرب»[1] نثرًا ونظمًا خلاف ذلك[2] ا هـ.

وأكثر فيه وفى شرح التسهيل من (الاستشهاد)[3] على تصرفها.

وأجاب عن اسـتدلالهم بوقوعهـا صلة بأنه لا يلزم من وقوعها صلة كـونها ظرفًا.

وأجاز أن يكون موضعها بعد الموصول رفعًا على أنها خبر مبتدأ مضمر، وأن يكون نصبًا على أنه حال وقبله ثبت مضمرًا.

قال: ويقوى هذا الوجه قول من قال «رأيت الذى سواك» بالنصب.

(ولنا)[4] أن نجعل سواك بعد الموصول خبر مبتدأ (ومضمر)[5] على أن يكون مبنيًا لإبهامه وإضافته إلى مبنى كما فعل ذلك بغير فى قوله:

لُذْ بِقَيْس حِينَ يَأبَى غَيْرَهُ[6] ....

---

(١) ب، جـ.

(٢) راجع الأشمونى ١/ ٢٣٥.

(٣) أ، جـ ـ وفى ب (الاستدلال).

(٤) أ، ج ـ وفى ب (قال وأما).

(٥) ب، ج ـ وفى أ (محذوف).

(٦) هذا صدر بيت ـ قـال العينى: لم أقف على اسم راجـزه ـ وبحثت أيضًا فلم أعـثر على قائله.

وعجزه: تُلْفه بحرًا مُفيضًا خيرَه

الشرح: (لذْ) بضم اللام وسكون الذال المعجمة ـ أمـر من لاذ يلوذ (تلفه): بضم التاء وسكون اللام وكسر الفاء ـ من ألفى إذا وجد.

قال تعالى: ﴿وألفيـا سيِّدها لدَى الباب﴾ أى وجدا. ومعنى تلفه: تجده بحـرًا مفيضًا. من أفاض، يقال فاض الماء إذا كثر حتى سال على ضفة الوادى.

الإعراب: (لذ) جملة من الفعل والفاعل وهو أنت المستتر فيه (بقيس) فى محل نصب مفعول به (حين) منصوب على الظرفية (غـيره) مبنى على الفتح وبيانه فى الشاهد (تلفه) مجـزوم لأنه جواب الأمر (لذ) والفـاعل ضميـر والهاء مفعـول أول (بحرًا) مفـعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة (مفيضًا) صفة لبحر (خيره) مفعول لقوله (مفيضًا). =

قلت: هذا خلاصة ما ذكره المصنف نصرة لمذهبه، وهو منقول عن الزجاجي.

ولقائل أن يقول: ما استدل به لا ينهض دليلا على دعواه.

أما ما ذكره من إجماع أهل اللغة فغير مسلم لما نقله سيبويه عن الخليل، وقد تقدم.

وأما ما استشهد به من النظم فلا حجة فيه؛ لأن سيبويه ومن وافقه معترف بتصرفه في الشعر، وقد أنشد سيبويه بعضه[1] ولم يذكر من تصرفه في النثر إلا جره بمن في الحديث[2] وقول بعض العرب (أتاني سواك) وحكاه الفراء.

وأما الجر بمن فقد تقدم أنه لا يعتد به في إخراج الظرف عن عدم التصرف.

وأما «أتاني سواك» فهو أقوى ما احتج به.

قال في البسيط: قال البصريون: هذا من (الشاذ)[3].

قلت: وكلام حاكيه أعني الفراء يدل على قلته، فإنه قال: (في)[4] «سواك ومكانك وبدلك ونحوك ودونك» لا تستعمل أسماء مرفوعة.

= الشاهد: في (غير) حيث بنى على الفتح لإضافته إلى مبنى، ومع هذا هو فاعل لقوله يأبى ليكون مرفوعًا بالفاعلية.

مواضعه: ذكره ابن هشام في المغني ١/ ١٣٨.

(١) قال سيبويه جـ١ ص ٢٠٢ (... واعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون أسماء غير ظروف بمنزلة زيد وعمرو. ومن ذلك أيضًا: هذا سواءك، وهذا رجل سواك، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بدلك، ولا يكون اسمًا إلا في الشعر. قال بعض العرب لما اضطر في الشعر جعله بمنزلة غير. قال الشاعر وهو رجل من الأنصار:

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم ... إذا قعدوا منا ولا من سوائنا

وقال الآخر وهو الأعشى:

تجانف عن جو اليمامة ناقتي ... وما عدلت من أهلها لسوائكا

ويدلك على أن سواءك وكزيد بمنزلة الظروف أنك تقول: مررت بمن سواءك.

(٢) قال عليه الصلاة والسلام: «دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدوًا من سوى أنفسها...».

(٣) أ، ج - وفي ب (الشواذ).

(٤) أ

ثم قال وربما رفعوا قال أبو ثروان[1] (أتانى سواك) وأما تجويزه كون (سواك) (بعد الموصول خبر (مبتدأ)[2] مضمر فضعيف؛ لأن فيه حذف صدر الصلة من غير[3] طول، ولو كان كذلك لجاز فى (غير) فصيحًا كما جاز فى (سوى)، وأيضًا ـ فقولهم: «رأيت الذى سواك» بالنصب يضعفه.

وأما ادعاء بنائه لإبهام وإضافته إلى مبنى فبعيد، وقد ضعف فى باب الإضافة من شرح التسهيل القول بمثل ذلك.

وأما تقدير ثبت فلا يخفى بعده، وقد اتضح بذلك صحة القول بالظرفية إلا أن الظاهر هو عدم لزومها، لكثرة تصرفه فى الشعر، ولما حكاه الفراء. فهو إذا ظرف متصرف مستعمل ظرفًا كثيراً وغير ظرف قليلا، وهذا مذهب قوم منهم الرمانى والعكبرى[4].

وقوله فى الكافية (ومانع تصريفه من عده ظرفًا) هـ. يوهم أن كل من قال بظرفيته قال بمنعه التصرف، وليس كذلك ـ بل المذاهب ثلاثة، والله أعلم.

فإن قلت: ظاهر قوله (ما لغير) مساواتها لغير فى جميع الأحكام.

وليس كذلك. بل افترقا فى أمرين:

الأول: أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى نحو: (ليس غيرُ) بالضم والفتح وبالتنوين بخلاف (سوى).

---

(١) هو: على بن ثروان بن الحسن الكندى. أبو الحسن. قال فى الخريدة: أصله من الخابور، ورأيته بدمشق مشهوداً له بالفضل مشتهراً بالمعرفة موثوقًا بقوله، وكان أديبًا فاضلا قد أتقن اللغة وقرأ الأدب على أبى منصور الجواليقى وغيره.
مات بعد سنة خمس وستين وخمسمائة.

(٢) أ، ب.

(٣) أ، ب.

(٤) وقد ارتضيت هذا المذهب، قال الأشمونى ١/ ٢٣٦ (وهذا أعدل ولا ينهض بما استدل به الناظم حجة، لأن كثيرا من ذلك أو بعضه لا يخرج الظروف عن اللزوم وهو الجر وبعضه قابل للتأويل) أ هـ.

الثانـى أن (سوى) يقع صلة للمـوصول وحدهـا فى فصيح الكـلام بخلاف (غير).

قلت: إنما سـاوى بينهـما فـيمـا ذكره لـغيـر من جر المسـتـثنى (وإعرابهـا بإعراب)[1] ما بعد إلا[2] فى جميع الأحكام.

فإن قلت: يلزمه (أنه)[3] يجوز فى المعطوف على المستثنى بهـا اعتبار المعنى كما جاز فى (غير).

قلت: لا يبعد أن (يلتزمه)[4] قياسًا.

وقوله فى التسهيل: تساويها مطلقًا سِوَى. هـ[5] بعد ذكره (جوز)[6] اعتبار المعنى فى المعطوف على مجرور (ظاهر فى إجازته).

ثم قال:

واستثْنِ ناصِبًا بليس وخَلا وَبِعَدًا وبيكُونَ بَعْدَ (لا)

أما (ليس) و (لا يكون) فالمستثنى بهما خبـرهما؛ فلهذا وجب نصبه واسمها عند البصريين ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام.

والمعنى: ليس هو. أى بعضهم زيدًا.

وعند الكوفيين ضـمير عائد على الفعل المفـهوم من الكلام السابق، ولذلك كـان مفـردًا، والتـقـدير: ليس هو. أى: (ليس)[7] فـعلُهم فـعل زيدٍ. فحـذف المضاف، وورد بأنه لا يطرد[8].

---

(١) ب.
(٢) ب، جـ ـ وفى أ (وإعرابه بعد إلا لا)
(٣) أ ـ وفى ب، ج (أن).
(٤) أ، ب ـ وفى جـ (يلزمه).
(٥) التسهيل ص ١٠٧.
(٦) ب، ج.
(٧) أ، ب.
(٨) لأنه قد لا يكون هناك فـعل كما فى نحـو (القوم إخوتك ليس زيدًا) ا هـ أشـمونى ١/ ٢٢٧. وقد ارتضيت مذهب البصريين لاطراده.

وفى الارتشاف:(١) قال ابن مالك وصاحب البسيط: هو محذوف حذف الاسم لقوة دلالة الكلام عليه.

وهذا مخالف لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون من أن (الفاعل)(٢) مضمر لا محذوف. اهـ

قلت: قد صرح فى شرح الكافية بأن اسمها مضمر مستتر(٣).

وقوله فى التسهيل: واسمها بعض مضافٌ إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف(٤) اهـ. يقتضى ظاهره أنه محذوف لا مضمر، ويمكن أن يكون تجوز فى (التعبير) عن الإضمار بالحذف(٥).

فإن قلت: هل لجملتى (ليس) و(لا يكون) فى الاستثناء (محل من الإعراب)(٦)؟

قلت: فى ذلك خلاف. قيل: هما فى موضع نصب على الحال، وقيل: لا محل لهما(٧)، وصححه ابن عصفور(٨).

وأما (عدا وخلا) فقد ثبت بالنقل الصحيح عن العرب أنهما ينصبان المستثنى ويجرانه. فنقول: (قام القومُ عدا زيداً و «عدا زيدٍ»)(٩) و(خلا عمراً) و(خلا)(١٠) عمرٍو.

---

(١) هو ارتشاف الضرب لأبى حيان، وراجع ص ٧٤٣.

(٢) ب، جـ - وفى أ (الفعل).

(٣) قال فى شرح الكافية ورقة ٤٦ (إلا أن المرفوع بهما - ليس ولا يكون - لا يكون إلا مستتراً).

(٤) التسهيل ص ١٠٦.

(٥) أ، ب - وفى جـ (بالتعبير).

(٦) ب، جـ - وفى أ (الإعراب).

(٧) وأرجح النصب على الحال: ويغتفر فيها عدم اقترانها بقد. فى ليس، وخلا، وعدا - مع أنها ماضوية، أو يقال: محل ذلك الأفعال المتصرفة، وصححه ابن عصفور: أى: علله بعدم الربط للحال. اهـ صبان ٢/ ١٢٦ بتصرف.

(٨) أى على الاستئناف.

(٩) ب - وفى أ (عداه زيد).

(١٠) أ، ب.

وقد أشار إلى جواز جر المستثنى بهما بقوله:

واجْرُرْ بسَابِقَىْ يكونُ إنْ تُرِدْ

وهما (عدا وخلا)

فإن قلت: هل الأرجح نصب المستثنى بهما أو جره؟

قلت: لا إشكال فى أن النصب (بِعَدَا) أرجح، لأن فعليتها (أشهر)[1].

ولذلك التزم سيبويه[2] فعليتها ولم يحفظ حرفيتها.

وأما (خلا) (فالنصب)[3] بها أرجح أيضًا.

قيل: ولم يعرف سيبويه الجر بها، وليس كذلك. بل ذكر سيبويه[4] فيها الجر أيضًا. وقال الأخفش فى الأوسط[5] كل العرب يجرون «بخلا» وقد زعموا أنه ينصب بها وذلك لا يعرف. اهـ.

وهو خلاف المشهور.

وقوله:

.... **وبعدَ ما انصِبْ**........

نحو: «ما عدا زيداً وما خلا عمراً»، وإنما تعين النصب بعد «ما» لأنها مصدرية فتعينت (فعليتها)[6]، لأنها لا يليها حرف جر، وتعين النصب مع «ما» هو مذهب الجمهور.

---

(١) أ، جـ - وفى ب (ألزم).

(٢) قال سيبويه جـ١ ص ٣٧٧ (وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة ولكن فيهما إضمار كما كان فى ليس ولا يكون، وذلك قولك ما أتانى أحد خلا زيداً وأتانى القوم عدا عمراً. كأنك قلت جاوز بعضهم زيداً، إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء ولكنى ذكرت جاوز لأمثل لك به وإن كان لا يستعمل فى هذا الموضع، وتقول أتانى القوم ما عدا زيداً وأتونى ما خلا زيداً . . .).

(٣) ب، جـ. وفى أ (النصب).

(٤) قال سيبويه جـ١ ص ٣٧٧ (وبعض العرب يقول: ما أتانى القوم خلا عبد الله فجعلوا خلا بمنزلة حاشا . . . .).

(٥) كتاب لأبى الحسن الأخفش.

(٦) جـ. وفى أ، ب - (فعليتها).

وحكى الجرمي الجر مع «ما» في (الفرخ)[1] عن بعض العرب، وإليه الإشارة بقوله:

....والجرارُ قد يَرِدْ

وأجاز ذلك الكسائي والربعي والفارسي في كتاب الشعر له، وعلى هذا «فما» زائدة لا مصدرية[2].

وحيثُ جُرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ ....

يعني مجردين من «ما» أو مقترنين بها.

فإن قلت: بأي شيء يتعلقان إذا كانا حرفي جر؟

قلت: قيل: بالفعل، أو معنى الفعل، فموضعهما نصب، وقيل هما في موضع نصب على تمام الكلام.

وقوله:

.... كما هُما إنْ نَصَبَا فعْلانِ

يعني: مجردين من «ما» أو (مقترنين)[3] بها، وهما فعلان متعديان والمستثنى بهما مفعول به، وفاعلهما عند سيبويه[4] وأكثر البصريين ضمير مستكن عائد على البعض المفهوم من الكلام، ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، وبه جزم في شرح الكافية.

وكلامه في التسهيل يقتضي أنه محذوف كما تقدم في اسم «ليس» و «لا يكون».

وقال في شرحه: وفيه ضعف، لأن قولك: «قاموا عدا زيداً»، إن جعل تقديره عدا بعضهم زيداً؛ لم يستقم إلا أن[5] يراد بالبعض من سوى زيد.

---

(١) أ، وفي ب (الشرح) ـ وفي جـ (المفتوح) وهو اسم كتاب للجرمي.

(٢) وقد ارتضيت مذهب الجمهور لوروده في أشعار العرب.

ومذهب الجرمي وغيره ضعيف من وجهين فإن قالوه بالقياس ففاسد؛ لأن «ما» لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو «عما قليل» «فبما رحمة» وإن قالوه بالسماع فهو شاذ لا يحتج به. اهـ أشموني ١/ ١٣٨.

(٣) أ، ب ـ وفي جـ (مقرونين). (٤) راجع الكتاب جـ١ ص ٣٧٧.

(٥) ب ـ وفي جـ (بأن).

وهذا وإن صح (إطلاق البعض)[1] على الكل إلا واحدًا، فليس لقلته فى الاستعمال (فالأجود)[2] أن يجعل الفاعل مصدر ما عمل فى المستثنى منه، فيقدر فى «قاموا عدا زيدًا» جاوز قيامهم زيدًا. ا هـ.

قيل: ولا يطرد إذ ينتقض فى نحو «القومُ إخوتُك عدا زيدًا» لأنه لم يتقدم فعل ولا (ما)[3] يجرى مجراه.

وينبغى: ألا يجوز تقدير جاوز بعضهم على مذهب الكسائى وهشام، لأن البعض عندهما لا يقع إلا على ما دون النصف.

والصحيح ـ جواز وقوعه على النصف، وعلى (أزيد)[4] منه كقوله:

دَايَنْتُ أروَى والديونُ تُقْضَى ... فمطَّلَتْ بعضًا وأدَّتْ بَعْضًا[5]

وذهب المبرد إلى أن فاعلهما ضمير (عائد)[6] على «من» المفهوم من معنى الكلام أى: عدا من قام زيدًا[7].

---

(١) أ، ب. وفى جـ (إطلاقه).

(٢) أ، جـ ـ وفى ب (فالأحسن).

(٣) ب، جـ.

(٤) أ، جـ وفى ب (أكثر).

(٥) البيت لرؤبة بن العجاج من أرجوزة يمدح فيها تميمًا وسعدًا ونفسه.
وهو من الرجز المسدس.
الشرح: «داينت» من المداينة. يقال داينت فلانًا إذا عاملته فأعطيته دينًا وأخذت بدين «أروى» اسم امرأة وهو بفتح الهمزة وسكون الراء ـ، «فمطلت» من المطل وهو التسويف، «وأدت» ويروى «وأوفت».
الإعراب: «داينت» جملة من فعل وفاعل أروى «مفعوله» والديون الواو حالية والديون مبتدأ «تقضى» جملة فى محل رفع خبر المبتدأ والجملة الاسمية هذه وقعت حالا «فمطلت» فعل وفاعل «بعضًا» مفعوله «وأدت» فعل وفاعل «بعضًا» مفعوله.
الشاهد فيه: بعضًا على أن لفظة «بعض» يجوز وقوعها على النصف وعلى أزيد منه وهذا حجة على الكسائى وهشام حيث قالا: إن البعض لا يقع إلا على مادون النصف.
مواضعه: هو من شواهد سيبويه جـ٢ ص ٣٠٠ والخصائص ٢/ ٩٦، ٩٧.

(٦) أ، جـ ـ وفى ب (يعود).

(٧) وارتضيت مذهب سيبويه، لأنه أعدل المذاهب.

فإن قلت: هل لجملتى «عدا» و«خلا» محل من الإعراب؟

قلت: إن وقعا صلة «لما» فلا محل لهما، وإلا فقولان كما تقدم فى «ليس»، وصحح ابن عصفور: أنهما لا محل لهما كما صححه فى «ليس» و«لا يكون».

فإن قلت: إذا وقعا صلة «لما» المصدرية، فما موضع المصدر والمؤول من الإعراب؟

قلت: نصب بلا خلاف، وإنما اختلفوا فى وجه نصبه. فقال السيرافى: هو مصدر موضوع موضع الحال كما يجوز ذلك فى المصدر الصريح. وذهب ابن خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء انتصاب «غير».

وقيل انتصابه على الظرف «وما» وقتيةٌ. أى: وقت مجاوزتهم[1].

ثم قال:

وكَخَلا حاشا ولا تَصْحبُ «ما» ....

يعنى: أن «حاشا» مثل «خلا» يجوز نصب المستثنى بها وجره، فإذا نصبت كانت فعلا، والخلاف فى فاعلها، وفى محل الجملة كما فى خلا. وإذا جرت كانت حرفًا؛ والكلام على ما يتعلق به كالكلام على «خلا» لا فرق بينهما إلا (فى)[2] ثلاثة أوجه:

الأول: أن الفراء ذهب إلى أن «حاشا» فعل، ولا فاعل له، والنصب بعده، إنما هو بالحمل على «إلا» ولم ينقل عنه ذلك فى «عدا» و«خلا»، قيل ويمكن القول فيهما بذلك.

الثانى: أن الجر «بحاشا» هو الأكثر بخلاف «عدا» و«خلا»؛ ولذلك التزم سيبويه حرفيتها[3] ولم يجز النصب بها، لأنه لم يحفظه. وقد ثبت بنقل[4] أبى زيد

(١) وهو الصحيح: قال الشيخ خالد ١/ ٢٦٥ (وهو الذى يعتمد عليه فإنه كثيراً ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر) ا هـ.

(٢) ب، جـ - وفى أ (على).

(٣) قال سيبويه جـ١ ص ٣٧٧ (وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء) ا هـ.

(٤) أى: ثبت النصب.

والفـراء والأخفش والشَّيْبانـى وابن خروف وأجازه (الجـرمى)[1] والمازنى والمبرد والزجاج[2] [3].

الثالث: أن «حاشا» لا تصحب «ما» بخلاف «عدا» و«خلا».

قال سيبويه:[4] لو قلت: «أتونى ما حاشا زيدًا» لم يكن كلامًا، وقد أجازه بعضهم على قلة اهـ.

وقال فى التسهيل: وربما قيل: «مـا حاشا»[5] وذكر فى شرحه قوله ﷺ: «أسامةُ أحبُّ الناس إلىَّ ما حاشا فاطمةَ»[6].

وانشد بعضهم على ذلك قوله:

رأيتُ الناسَ ما حاشا قُرَيْشًا فإنَّا نحن أفضلَهُمْ فَعَالا[7]

---

(١) أ، جـ.

(٢) وقد ارتضيت نقل أبى زيد والفراء والأخفش وغـيرهم؛ لأنهم جوزوا الجر والنصب. قال ابن هشام فى مـغنى اللبيب جـ١ ص ٩٦ (وذهب الجـرمى والمازنى والأخفش . . . . . إلى أنها تستعمل كثـيرًا حرفًا جارًا وقليلا فعلا متعديًا جـامدًا، لتضمنه معنى «إلا» وسمع اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطان، وأبا الأصبغ وقال:

(حاشا أبا ثوبان أن به ضنا على الملحاة والشتم) اهـ

(٣) راجع الأشمونى ١/ ٢٣٩.

(٤) الكتاب جـ١ ص ٣٣٧.

(٥) التسهيل ص ١٠٦.

(٦) والحق أن كلمة «ما حاشا فاطمة» مدرجة من كلام الراوى، وليست من كلام النبى ﷺ، فيكون الحديث «أسامـة أحب الناس إلى» ولـم يستثن فاطمة بدليل ما فـى معجم الطبرانى «ما حاشا فاطمة ولا غيرها»، فتكون «ما» نافيـة لا مصدرية و «حاشا» فعل متعد متصرف بمعنى أستثنى، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة. والحديث صحيح. ففى مسند أبى أمية الطرطوسى أنه عن ابن عمر، ورواه أحمد فى مسنده والطبرانى فى الكبير.

(٧) البيت: قائله الأخطل غوث بن غياث. وهو من الوافر.

الشرح: «فعالا» ـ بفتح الفاء والعين المهملة ـ معناه الكرم، وفعال أيضًا مصدر من فعل كذهب ذهابًا.

الإعراب: «رأيت» فعل ماض والتاء فاعل «الناس» مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة والمفعول الثانى محذوف لدلالة الكلام عليه وتقديره: دوننا «ما حاشا» ما مصدرية حاشا=

ثم قال:

.... وقيل: حاشَ وحَشَا فاحْفَظْهُما

ظاهره أن هاتين اللغتين فى حاشا التى يستثنى بها.

(وقد سمع الاستثناء بحشا فى قوله:

حشا رهطِ النبى فإنَّ منهم … بحوراً لا تُكَدِّرُهَا الدِّلاءُ[1]

ولم يسمع بحاش)[2]

وكلامـه فى التسهيـل ظاهر فى أنهما فى «حـاشا» التى للتنزيه[3] وهى التى يليها المجرور باللام نحو «حاشا لله».

=فعل مـاض وفاعله ضمـير مستـتر وجوبًا يعـود على البعض المفهـوم من الكلام السابق «قريشًا» مفـعول لحاشا منصوب بالفـتحة الظاهرة «فإنا» الفاء للتعليل، إن: حـرف توكيد ونصب، نا: اسمه «نحن» توكيد للضمير المتصل الواقع اسمًا لأن «أفضلهم» خبر إن، هم مضاف إليه «فعالا» تمييز.

الشاهد: فى «ما حاشـا قريشًا» حيث دخلت «ما» المصـدرية على «حاشا» وذلك قليل والأكثر أن تتجرد منها. وهو شاذ والكثير ألا تصحب «ما».

مواضعه: ذكره من شراح الألفـية ابن عقيل ١/ ٣١، والأشـمونى ١/ ٢٣٩. وذكره السـيوطى فى الهـمع ١/ ٢٣٣ وابن هشـام فى المغنى ١/ ١٠٩ والشـاهد رقم ٢٢٣ فى خزانة الأدب.

(١) فى لسان العرب جـ١٨ ص ٩٨ (وأنشده الفراء) وهو من الوافر.

(٢) الشرح: حشا ـ وفى الأصل (حشى) «الرهط» اسم جمع يدل على الجـماعة دون العشرة من الرجال ليس بينهم امرأة.

ورهط الرجل: قـومه وعشـيرته الأقـربون. «والبحـور»: جمع بحـر وهو الماء الواسع الكثير العميق الملح، والجمع أبحر وبحار وبحور، ويطلق على كل نهر عظيم بحر.

«لا تكدرها» لا تغيرها ـ وكدر الماء نقيض صفا.

«الدلاء» جمع دلو، والدلو: الوعاء الذى تخرج به الماء من البئر.

الإعراب: «حشا» لغة فى حاشا أداة استثناء وهو مسموع «رهط» مجرور بحشا «النبى» مضـاف إليه «فإن» الفاء للتـعليل ـ إن حرف توكيـد ونصب «منهم» جار ومجرور مـتعلق بمحذوف خبـر إن مقدم «بحوراً» اسم إن مـؤخر منصوب بالفتـحة الظاهرة «لاتكدرها» لا نافية تكدر فعل مضارع والضمير مفعوله «الدلاء» فاعل تكدر مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: «حشا رهط» فقد استثنى بحشا وهو مسموع.

(٣) أ، جـ وسقط فى ب.

وقد قرئ باللغات الثلاثة، وأقلها «حشا» وهذه التى يليها المجرور (باللام)[1] (ليست)[2] حرفًا.

قال فى (شرح)[3] التسهيل بلا خلاف، بل هى إما فعل، وهو مذهب المبرد[4]، وإما اسم منتصب انتصابَ المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل[5] ويدل على ذلك قراءة ابن مسعود[6] «حاشَ اللهِ»[7] بالإضافة مثل «سبحان الله» وقراءة أبى السمال[8] «حاشًا لله» بالتنوين. مثل «رَعْيًا لزيدٍ» والوجه فى قراءة من لم ينون أن تكون مبنية لشبهها «بحاشا» الحرفية لفظًا ومعنى.

---

(١) قال الأشمونى ١/ ٢٤٠ (وهو الأقرب) وقال فى التسهيل ص ١٠٥ (وكثر فيها حاشى وقل حشا وحاش).

(٢) أ، جـ - وفى ب (ليس).

(٣) ب.

(٤) مذهب المبرد وابن جنى والكوفيين أنها (فعل، قالوا لتصرفهم فيها بالحذف وإدخالهم إياها على الحرف، وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية، قالوا والمعنى فى الآية - حاش لله جانب يوسف المعصية لأجل الله، ولا يتأتى مثل هذا التأويل فى (حاشا لله ما هذا بشرًا) ا هـ أشمونى ١/ ٢٤٠.

(٥) وهو مذهب البصريين وهو الصحيح لقوة أدلته، قال الأشمونى: (والصحيح أنها اسم) ١/ ٢٤٠.

(٦) هو عبد الله بن مسعود بن الحارث بن عاقل بن حبيب بن مخزوم بن صاهلة بن هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر، أحد السابقين والعلماء الكبار من الصحابة. أسلم قبل عمر، عرض القرآن على النبى ﷺ. وفد من الكوفة إلى المدينة فمات بها آخر سنة اثنتين وثلاثين، ودفن بالبقيع وله بضع وستون سنة.

(٧) من الآية ٥١ من سورة يوسف.

(٨) هو قعنب بن أبى قعنب أبو السمال - بفتح السين وتشديد الميم وباللام العدوى البصرى، له اختيار فى القراءة شاذ عن العامة. رواه عنه أبو زيد سعيد ابن أوس وأسند الهذلى قراءة أبى السمال عن هشام البربرى عن عباد بن راشد عن الحسن عن سمرة عن عمر، وهذا سند لا يصح. ا هـ طبقات القراء ٢/ ٢٧، رقم ٢٦١٤.

الحال

قال:

الحالُ وَصْفٌ فضلةٌ مُنتصِبُ　　　مُفْهِمُ فى حالٍ كفرداً أذهبُ

الحال: تذكر وتؤنث، وقوله (وصف) كالجنس يشمل الحال وبعض الأخبار وبعض النعوت ونحو «لله دَرُّه فارساً» من التمييز.

وقوله: (فضلة) (أخرج)(١) الخبر، والفضلة ما يجوز الاستغناء عنها إلا لعارض فلا يعترض (بالحال)(٢) فى مثل «ضربى زيداً قائماً» فإن امتناع حذفها لسدها مسد الخبر.

وقوله (مُنتصِب) (أخرج)(٣) النعت، لأنه (يعنى)(٤) لازم النصب والنعت تابع المنعوت.

وقوله: (مفهم فى حال) أى: فى حال كذا، أخرج نحو «لله دَرُّه فارساً» فإن التمييز (يقدر)(٥) بمن لا بفى.

وقول الشارح إن هذا التعريف ليس بمانع، لأنه يشمل النعت. هـ(٦) غير مسلم لخروجه (بقيد)(٧) لزوم النصب.

تنبيه: ذكر فى الكافية والتسهيل أن الحال قد تجر بباء زائدة إن نفى عاملها(٨) كقوله:

. . . .　　　فما انبَعَثْتُ بمزءُودٍ ولا وَكَلِ(٩)

---

(١) أ، جـ - وفى ب (إخراج).　　(٢) أ، جـ.
(٣) أ، جـ - وفى ب (إخراج).　　(٤) أ، جـ.
(٥) أ، جـ - وفى ب (تقييده).　　(٦) الشارح ص ١٣٠.
(٧) أ، جـ - وفى ب (بغير).　　(٨) راجع التسهيل ص ١٠٨ والكافية ورقة ٤٦.
(٩) لم يتعرض صاحب شواهد المغنى لقائل هذا البيت وبحثت فلم أعثر على قائله.
وصدره: كائن دعيت إلى بأساء داهمة.
الشرح: «كائن» بمعنى: كم «البأساء»: الشدة «داهمة» آتية على بغتة. «انبعثت»: أسرعت «المزءود»: المذعور الخائف، «الوكل» - بفتح الواو والكاف - كما فى القاموس: العاجز الذى يكل أمره إلى غيره. =

ونوزع فى ذلك[1].

وذكر فى باب حروف (الجر)[2] من شرح التسهيل أن من الزائدة ربما دخلت على (الحال)[3] ومثله بقراءة من قرأ ﴿ما كانَ يَنْبَغِى لنا أن نُتَّخَذَ مِن دونك مِن أولياء﴾[4] مبنيًّا للمفعول وفيه نظر.

وقوله: (كفردًا أذهبُ) مثال، وفهم (منه)[5] جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتى.

ثم قال:

وكونُهُ مُنْتَقِلا مُشتقًّا ... يَغْلِبُ لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

كون الحال منتقلا أى: غير لازم لصاحبه، ومشتقًّا: أى: مصوغًا منْ مصدر للدلالة على متصف غالب لا واجب.

فمن وروده لازمًا ﴿وَخُلِقَ الإنسَانُ ضَعِيفًا﴾[6] ومن وروده غير مشتق ﴿فَانفِرُوا ثُبَاتٍ (أَوِ انفِرُوا)[7] جَمِيعًا﴾[8].

=الإعراب: «فما» الفاء عاطفة وما نافية «انبعثت» فعل وفاعل «بمزءود» الباء حرف جر زائد ومزءود حال وصاحب الحال التاء فى «انبعثت» «ولا» الواو عاطفة «لا» زائدة لتوكيد النفى «وكل» معطوف على مزءود.

الشاهد: فى «بمزءود» حيث دخلت الباء الزائدة على الحال «مزءود» وقد انتفى عاملها «انبعثت».

مواضعه: ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ١/ ١٠٢.

(١) ذكر ذلك ابن مالك وخالفه أبو حيان، وخرج البيت على أن التقدير: بشخص مزءود أى مذعور، ويريد بالمزءود نفسه على حد قولهم رأيت منه أسدًا. وهذا التخريج غير ظاهر فى البيت؛ لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها، ولهذا قيل: فى «وما ربك بظلام للعبيد» أن فعالا ليس للمبالغة بل للنسب .... أى: وما ربك بذى ظلم، ولا يقال: لقيت منه أسدًا أو بحرًا ونحو ذلك إلا عند قصد المبالغة فى الوصف بالإقدام أو الكرم. ا هـ. مغنى اللبيب على حاشية الأمير ١٠/ ١٠٢.

(٢) أ، جـ. (٣) أ ـ وفى ب، جـ (حال).

(٤) من الآية ١٨ من سورة الفرقان.

(٥) أ، جـ. (٦) من الآية ٢٨ من سورة النساء.

(٧) أ، جـ (٨) من الآية ٧١ من سورة النساء.

وقـد اجتـمع اللزوم والجـمود فـى قولهم «هذا خَـاتَمُكَ حـديدًا»، و«هذه (جُبَّتُك)[1] خزًّا» وهما من أمثلة سيبويه[2].

وفصل بعضهم فى الانتقال. فقال: الحال قسمان: مبينة ومؤكدة.

فالمبينة لابد أن تكون منتقلة، أو مشبـهة بالمنتقلة نحو «خُلِقَ زَيد أشهل» لأنه كان يمكن أن يخلق غير أشهل.

والمؤكدة: يجوز أن تكون غير منتقلة، أى لازمة.

ثم قال:

ويَكْثُرُ الجُمودُ فى سِعْرٍ... ....

اعلم أنه يكثر جـمود الحال إذا كان مـؤولا بالمشتق (تأويلا)[3] غير متكلف وذلك بأن يدل على سعر نحو «بعته مدًّا بكذا». أى: مسعراً.

أو مفاعله نحو: «بعته يـداً بيد» أى: مناجزة، أو (تشبيه)[4] نحو: «كَرَّ زيد أسداً» أى: مثل أسد، أو ترتيب نحو: «ادخلُوا رجلا رجلا» أى: مرتبين.

وفى نصب الثانى أقوال. والمختار أنه وما قـبله منصوبان بالعامل (المتقدم)[5] لأن مجمـوعهما هو الحال، ونظيـرهما فى الخبر «الرمـان حلوٌ حامضٌ» أو أصالة نحو: ﴿قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾[6] أو فرعيـة نحو: ﴿ وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾[7] وهى حال مقدرة. أو تنويع: نحو: «هذا مالُك ذهبًا»[8].

---

(١) أ، جـ ـ وفى ب (حلتك).

(٢) قال سيـبويه جـ١ ص ١٩٨ (هذا خاتمك حديداً، ولا يـحسن أن تجعله صفة فـقد يكون الشىء حسنًا إذا كان خبراً).

وقال فى جـ ١ ص ٢٧٤ (. . . . ويكون حالا فالحال قولك: هذه جبتك خزًّا).

(٣) أ، جـ ـ وفى ب (تأويلا). (٤) ب، جـ.

(٥) أ، ب ـ وفى جـ (المقدم).

(٦) من الآية ٦١ من سورة الإسراء ـ طينًا: حـال من منصوب خلقت المحذوف لا من «من» لأن الحال قـيد فى عـاملها، والطين ليس قـيداً فى «أسجـد» لعدم مـقارنتـه له، وقيل: منصوب على نزع الخافض ـ أى: من طين.

(٧) من الآية ١٤٩ من سورة الشعراء. (٨) (ذهبًا) حال من مالك، والذهب نوع من المال.

أو (طور)[1] واقع فيه تفضيل. «هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا»[2]

أو بنعت نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[3]

وقد اندرج كله تحت قوله:

............وفى مُبْدِى تَأَوُّلٍ بلا تَكَلُّفِ

فإن قلت: الدال على السعر مندرج فى ذلك، وقد أفرده بالذكر.

قلت: هو من (باب)[4] عطف العام على الخاص.

ثم قال:

والحالُ إنْ عُرِّفَ لَفْظًا فاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ معنى كوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

لما كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه التزم تنكيره (معنى)[5] لئلا يتوهم كونه نعتًا.

وقد يجيء على صورة المعرَّف بالأداة فيحكم بزيادتها نحو: «ادخلوا الأول فالأول»[6].

أو بالإضافة: فيحكم بأنه نكرة لم يتعرف بها نحو: «طلبتُه جَهْدِى وطَاقَتِى»، «واجتهد وحدك» أى: منفردًا.

وإذا قلت: فى المتعدى «ضربتُ زيدًا وحْدَهُ» فمذهب سيبويه أنه حال من الفاعل أى: ضربته فى حال إيحادى له بالضرب.

وأجاز المبرد أن يكون حالا من المفعول.

ورجح مذهب سيبويه بأن وضع المصدر موضع اسم الفاعل أكثر.

---

(١) طور: أى حال.

(٢) «بسرا» حال من فاعل أطيب المستتر فيه «رطبًا» حال من الهاء فى «منه».

(٣) من الآية ١٧ من سورة مريم ـ «بشرًا» حال من فاعل تمثل والاعتماد على الصفة وهى «سويًّا».

(٤) ب، جـ. (٥) جـ.

(٦) أى: مترتبين، «الأول» حال من الواو فى «ادخلوا»، و «الأول» الثانى معطوف بالفاء.

وعين (ابن طلحة كونه)(١) حالا من المفعول. قال: لأنه إذا أرادوا الفاعل قالوا (مررتُ به وحدى)(٢) وفى وحده أقوال:

الأول: مذهب سيبويه(٣) أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، فوحد فى موضع إيحاد، وإيحاد فى موضع موحد.

الثانى: أنه مصدر أوحدته، وهو محذوف الزوائد، وإليه ذهب أبو الفتح.

الثالث: (أنه)(٤) مصدر لم يلفظ له بفعل.

وعلى هذين القولين فهو مصدر فى موضع الحال.

الرابع: ذهب يونس إلى أنه (منتصب)(٥) على الظرف لقول العرب «زيد وحدَه» والتقدير: زيد موضعَ التَّفَرُّدِ(٦).

وأجاز ابن هشام فى قولهم: «زيد وحده» وجهين:

أحدهما: ما قاله يونس.

والآخر: أن يكون مصدراً بفعل مقدر هو الخبر كما قالوا «زيد إقبالا» أى: يقبل إقبالا.

وقد حكى الأصمعى(٧) «وَحَدَ يَحِدُ» فعلى هذا هو مصدر لفعل مستعمل(٨).

(١) أ، جـ وفى ب (ابن طلحة يتعين كونه).
(٢) أ، جـ وفى ب (ضربته وحدى).
(٣) الكتاب جـ ١ ص ١٨٦.
(٤) أ، ب.
(٥) أ، جـ وفى ب (منصوب).
(٦) راجع الأشمونى ١/ ٢٤٥.
(٧) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعى البصرى، نسبة إلى جده أصمع، أحد أئمة اللغة والنحو، روى عن أبى عمرو بن العلاء وغيره، وكان يتمتع بحافظة جيدة. قدم بغداد فى أيام الرشيد واتصل به وبالبرامكة، وله مصنفات كثيرة منها: كتاب الأضواء والقلب والإبدال، وغريب القرآن. مات سنة ٢١٥ هـ.
(٨) وقد ارتضيت مذهب سيبويه بدليل (وصحة «مررت برجل وحده» ـ وبه مثل سيبويه ـ تدل على أنه حال من الفاعل، وأيضًا فهو مصدر أو نائب المصدر. والمصادر فى الغالب إنما تجىء أحوالا من الفاعل) ا هـ أشمونى جـ ١ ص ٢٤٤. وأقول إن المفعول «برجل» وليس له مسوغ.

تنبيه:

ما تقدم من اشتراط تنكير الحال هو مذهب الجمهور، وأجاز يونس والبغداديون أن يأتى معرفة، وقاسوا على نحو: «ادخلوا الأول فالأول».

وأجاز الكوفيون: أن يأتى على صورة المعرفة، إذا كان فيها معنى الشرط وهى مع ذلك نكرة، وأجازوا: «عبدُ اللهِ المُحْسِنَ أفضل منه المسىءَ»[1].

ثم قال:

ومصدرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ   بكثرةٍ كبغتةً زَيْدٌ طَلَعْ

من وقوع المصدر موقع الحال قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾[2] ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[3]، وقولهم: «قتلتهُ صبرًا» و«طَلَعَ زيدٌ بغتةً»، وهو كثير.

ومع كثرته فنقل إجماع الفريقين على قصره على السماع، وإن اختلفوا فى التخريج إلا المبرد، فإنه أجاز القياس (فقيل)[4]، عنه مطلقًا، وقيل: فيما هو نوع الفعل. نحو: «أَتَيْتُهُ سُرْعَةً» وهو المشهور عنه[5].

واستثنى فى التسهيل ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها على السماع[6]:

الأول: قولهم: «أنت الرجلُ عِلْمًا»، فيجوز (أن)[7] تقول «أنت الرجل أدبًا ونُبْلا» والمعنى: الكامل فى حال علم وأدبٍ ونُبْلٍ.

---

(١) فالمحسن والمسىء حالان، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلها بالشرط، إذ التقدير: عبدالله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء.

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف.

(٤) أ، ب ـ وفى جـ (ونقل).

(٥) وأرجح مذهب الجمهور فى القصر على السماع، لأن الحال كالنعت والنعت لا يقع مصدرًا إلا سماعًا والحال كذلك. وقال السيوطى فى الهمع ١/ ٢٣٨ (وشذ المبرد فقال: يجوز القياس........).

(٦) قال فى التسهيل ص ١٠٩ (وفى غيره على السماع فى نحو «أنت الرجل علمًا» و «هو زهير شعرًا» و «أما علما فعالم».

(٧) ب، جـ ـ وفى أ (أنك).

وفى الارتشاف: ويحتمل عندى أن يكون تمييزاً[1]

الثانى: نحو: «(زيد)[2] زهير شعراً»[3] قال فى الارتشاف: والأظهر أن يكون تمييزاً. هـ[4].

الثالث: «أما علما فعالمٌ»[5] تقول ذلك: لمن وصَف عندك شخصًا بعلم وغيرِه منكرًا عليه وصفه بغير العلم، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع (به)[6]، والتقدير: مهما يُذْكَرُ إنسانٌ فى حال علمٍ فالذى وصفت عالم.

ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء، وصاحبها الضمير المستكن فيه. وهى على هذا مؤكدة، والتقدير: مهما يكن من شىء فالمذكور عالم فى حال علم.

فلو كان ما بعد (الفاء لا يعمل)[7] (فيما قبله)[8] نحو: «أما علمًا فهو ذو علم» تعين أن يكون العامل فعل الشرط.

فلو كان المصدر التالى «أما» معرفًا بأل فهو عند سيبويه مفعول له[9]. وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد «أما» مفعول مطلق.

وذهب الكوفيون ـ على ما نقله ابن هشام ـ إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر، والتقدير: مهما تذكر علمًا فالذى (وُصِف)[10] عالم.

(١) أن يكون تمييزاً محولا عن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل، والتقدير أنت الكامل علمًا، أى: علمه.

(٢) أ ـ وفى ب، جـ (هو).

(٣) فشعراً بمعنى شاعراً ـ حال، والعامل فيه زهير لتأويله بمشتق، إذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر فيه.

(٤) راجع الارتشاف ص ٧٦٤.

(٥) أى: من كل تركيب وقع فيه الحال بعد «أما» فى مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصًا بوصفين، وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر.

(٦) ـ أ.

(٧) ب، وفى أ، جـ (الفاء ـ وصاحبا الضمير المستكن فيه وهى على هذا مؤكدة ـ لا يعمل).

(٨) أ، ب ـ وى جـ (لا يعمل ما بعده فيما قبله).

(٩) راجع الكتاب جـ١ ص ١٩٣.

(١٠) ب، وفى جـ ـ (وصفت).

قال فى شرح التسهيل: وهذا القول عندى أولى بالصواب، وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب.

تنبيهان:

الأول: مذهب سيبويه فى المصدر موقع الحال أنه هو الحال.

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه مفعول مطلق وعامله المحذوف هو الحال.

وذهب الكوفيون: إلى أنه مفعول مطلق منصوب (بالفعل)[1] قبله وليس فى موضع الحال.

وذهب بعضهم: إلى أنها مصادر على حذف مضاف، فيقدر فى «أتيته رَكْضًا» إتيانه ركضًا.

(وقيل: هى أحوال على حذف مضاف، أى: أتيته ذا ركض)[2] وكذا سائرها[3].

الثانى: فى قوله:

ومصدرٌ مُنكر حالا يَقَعْ   بكثرةٍ ......

تنبيه على (أن)[4] وقوع المصدر المعرفة حالا بقلة وهو ضربان:

علم جنس: كقول العرب: (جاءتِ الخيلُ بَدَادِ» فيؤول بنكرة. أى: متبددة.

وذو أداة كقوله:

فأرسلها العِراكَ ولم يذُدْها[5]   ....

---

(١) أ، جـ ـ وفى ب (بالعامل).   (٢) ب، جـ.

(٣) راجع الأشمونى ١/ ٢٤٥، ٢٤٦.   (٤) ب.

(٥) هذا صدر بيت للبيد بن ربيعة العامرى يصف حمارًا وحشيًا أورد أتنه الماء للشرب. وتمامه: ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخَالِ، وهو من قصيدة من الوافر.

الشرح: «العِراك» ـ بكسر العين ـ ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء «يذدها» من الذياد ـ يطردها «يشفق»: يرحم، «نغص» مصدر نغص الرجل ـ بكسر الغين ـ إذا لم يتم مراده، ونغص البعير إذا لم يتم شربه «الدخال» ـ بكسر الدال المهملة ـ أن يداخل بعيره الذى شرب مرة مع الإبل التى لم تشرب حتى يشرب معها، وذلك إذا كان البعير كريمًا أو شديد العطش أو ضعيفًا. =

فيؤول على زيادة «أل»

وفيه (وفى)[1] نحوه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه مصدر فى موضع الحال، وهو مذهب سيبويه[2].

والثانى: أنه معمول لفعل مقدر. أى: تعترك العراك، وهو مذهب الفارسى.

والثالث: أنه معمول لحال محذوفة. أى: معتركة العراك.

وذهب ابن الطراوة إلى أن العراك نعت مصدر محذوف وليس بحال.

أى: الإرسال العراك.

وأنشده ثعلب «فأوردها العراك» وزعم أن العراك مفعول ثان لأوردها، ونقل عن الكوفيين أن أرسلها مضمن معنى أوردها.

= المعنى: يصف لبيد بهذا البيت حمار الوحش أنه أرسل الأتن إلى الماء مزدحمة ولم يشفق عليها من نغص الدخال، وهو تكدير الماء بورودها فيه مزدحمة لمداخلة بعضها بعضًا.

الإعراب: (فأرسلها) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر، والضمير البارز المتصل مفعول «العراك» حال «ولم» الواو عاطفة لم حرف نفى وجزم وقلب «يذدها» فعل مضارع مجزوم بلم والفاعل ضمير مستتر فيه وها مفعول، والجملة معطوفة على جملة فأرسلها «ولم» الواو عاطفة كذلك، لم حرف نفى وجزم وقلب «يشفق» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمها السكون «على» حرف جر «نغص» مجرور بعلى والجار والمجرور متعلق بيشفق «الدخال» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: فى قوله: «العراك» حيث وقع حالا مع كونه معرفة ـ والحال لا يكون إلا نكرة- و إنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة، أى أرسلها معتركة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١/ ٣٥٤، ابن هشام ١/ ٨١ والسندوبى والأصطهناوى وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ٢/ ٦٢، والشاهد رقم ٥٢٤ فى خزانة الأدب، وسيبويه جـ ١ ص ١٨٧، والمقتضب ٣/ ٢٢٧.

(١) أ، ب.

(٢) وأميل إلى مذهب سيبويه. قال الأعلم الشنتمرى فى «أرسلها العراك» (.. وهو مصدر فى موضع الحال والحال لا يكون معرفة، وجاز هذا، لأنه مصدر والفعل يعمل فى المصدر معرفة ونكرة ....).

ثم انتقل إلى صاحب الحال فقال:

ولم يُنكّر غالبًا ذُو الحالِ، وذلك لشبهه بالمبتدأ.

وأشار بقوله: (غالبًا) إلى أنه (قد)[1] ينكر فى المواضع الآتية قليلا[2]، حكاه سيبويه، وجعله مقيسًا بغير شرط، وإن كان الاتباع أقوى.

والقياس قول يونس والخليل، خلافًا لمن قال: لا يجوز فى غير الموصوف إلا سماعًا ما لم يتقدم.

وقوله: **إن لم يتأخرْ.**

يعنى: عن الحال نحو: «هذا قائمًا رجل» مثل به سيبويه[3].

وأما نحو «فيها قائمًا رجل» فيظهر من كلام سيبويه[4] أن ذا الحال هو المبتدأ (لا)[5] الضمير المستكن فى الخبر كما ذهب إليه قوم.

قال فى شرح التسهيل: وقول سيبويه هو الصحيح؛ لأن الحال خبر فى المعنى (فجعله)[6] لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما، وهذا يستقيم لو تساويا فى التعريف.

وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا (لا يضمر)[7] فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر.

---

(١) أ، ب.

(٢) وذلك مثل قولهم: «مررت بماء قعدة رجل» وقولهم «عليه مائة بيضًا». وأجاز سيبويه «فيها رجل قائمًا» وفى الحديث «وعلى وراءه رجال قيامًا» وذلك قليل. ا هـ أشمونى جـ١ ص ٢٤٨.

وقال الشيخ الخضرى جـ١ ص ٢١٦ (وهو مقيس عند سيبويه، لأن الحال إنما دخلت لتقييد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ فى صاحبها. وقصره الخليل ويونس على السماع) ا هـ.

(٣) قال سيبويه جـ١ ص ٢٧٦: (وذلك قولك هذا قائمًا رجل).

(٤) قال سيبويه جـ ١ ص ٢٧٦ (.... وفيها قائمًا رجل؛ لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول فيها قائم فتضع الصفة موضع الاسم ....).

(٥) أ، ب جـ (إلا). (٦) ب، ج ـ وفى أ (لجعله).

(٧) أ ـ وفى ب، ج (ضمير).

وقوله: أو يُخصَّصْ.

يعنى: بإضافة نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾(1).

أو وصف نحو: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا﴾(2) خلافًا لمن شرط وصفين، ولو قيل إن الحال من الضمير (فى الوصف)(3) لكان أولى.

وقوله: أو يَبِنْ، أى: يظهر من بعد نَفْى.

كقـوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴿٤﴾﴾(4) خلافًا للزمخشرى فى جعله الجملة صفة (قرية)(5).

(أو مضاهيه) يعنى: مشابهة للنفى، وهو النهى كقوله:

لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحْجَامِ ... يومَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ(6)

---

(1) من الآية ١٠ من سورة فصلت ـ سواء، حال من أربعة لاختصاصها بالإضافة إلى أيام.

(2) من الآية ٤ من سورة الدخان ـ «أمرًا» حال من «أمر» الأول لوصفه بحكيم وهذا هو رأى الناظم وابنه وتبعهما المرادى، وقيل إن «أمرا» منصـوب بأخص محذوفًا أو مفعول لأجله، أو حـال من «كل» أو من فـاعل أنزلنا «أو مـفعـوله». وهو رأى ابن هشـام، ونفى رأى الناظم وابنه.

أقول لأنه لا يتوافر شرط مجىء الحال منه مع أنه مضاف إليه.

(3) ب، جـ.

(4) من الآية ٤ من سورة الحـجر ـ ﴿لها كتـاب معلوم﴾ جملة فى موضع الحـال من «قرية» وصح مجىء الحـال من النكرة، لتقدم النفى عليهـا، ولا يصح كون الجملة صفـة لقرية، خلافًا للزمخـشرى؛ لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصـوف، وأيضًا وجود «إلا» مانع من ذلك، إذ لا يعـترض بإلا بين الصـفة والموصـوف. ا هـ ابن عقـيل ـ ١/ ٣٥٩ ـ ولا عبرة بمخالفة الزمخشرى، لأن الواو من المسوغات كما فى التسهيل.

(5) أ، جـ ـ وفى ب (لقرية).

(6) البيت: قـائله: قطرى بن الفجـاءة التميـمى ـ أبو نعامة الخـارجى ـ وكان من الشجـعان المشاهير قتل سنة تسع وسبعين للهجرة، قتله عسكر الحجاج من جهة عبد الملك بن مروان الأموى. وهو من الكامل.

الشـرح: «لا يركن» من ركن إلى الـشىء يركن من باب نصـر ينصـر، إذا مـال إليـه «الإحجام» ـ بكسـر الهمزة ـ «التأخـر والإعراض» «الوغى»: الحرب، «متخـوفًا» الخائف شيئًا بعد شىء.

«الحمام» بكسر الحاء: الموت.

والاستفهام كقوله:

يا صاحِ هل حُمَّ عَيْشٌ باقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ العُذْرَ فى إِبْعادِهَا الأَمَلا[1]

= المعنى: لا ينبغى لأحد أن يميل عن الإعراض عن اقتحام الحرب ويركن إلى التولى متخوفًا من الموت.

الإعراب: «لا» ناهية «يركنن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة «أحد» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «إلى» حرف جر «الإحجام» مجرور بإلى والجار والمجرور متعلق بيركن «يوم» ظرف متعلق بيركن «الوغى» مضاف إليه «متخوفًا» حال من أحد منصوب بالفتحة «لحمام» جار ومجرور متعلق بمتخوف.

الشاهد: فى «متخوفًا» حيث وقع حالا من النكرة وهى قوله: «أحد» والذى سوغ ذلك وقوع النكرة بعد النهى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٣٤، وابن هشام ٢/ ٨٥، وابن عقيل ١/ ٣٦٠ والسندوبى وداود والأصطهناوى، والمكودى ص ٧٥، والأشمونى ١/ ٢٤٧ ـ وذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٢٤٠.

(١) البيت: قال العينى: قائله رجل من طيئ لم يعلم اسمه ـ وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من البسيط.

الشرح: أصله يا صاحبى، مرخم بحذف آخره، وهو الباء، واكتفى بالكثرة للدلالة على ياء التكلم «حم» فعل ماض مبنى للمجهول ـ بضم الحاء وتشديد الميم ـ أى: قدر، «باقيًا» أصل الباقى: الذى لا يفنى ولا يزول «العذر» بضم فسكون ـ وهو كل ما تذكره لتقطع عنك ألسنة العتاب واللوم «الأملا» ترقب الشىء وانتظاره.

المعنى: يستفهم استفهامًا إنكاريًا عما إذا كان قد قضى لأحد من الناس قبل المخاطب أن تدوم له الدنيا أو يعيش فيها عيشة مستقرة لا يشوبها كدر فيكون ذلك عذرا لمخاطبه فى أن يتكالب على حطام الدنيا الفانى.

الإعراب: «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم «هل» حرف استفهام «حم» فعل ماضٍ مبنى للمجهول «عيش» نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «باقيًا» حال من عيش منصوب بالفتحة «فترى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «لنفسك» جار ومجرور متعلق بترى وهو المفعول الثانى قدم على الأول «العذر» مفعول أول لترى منصوب بالفتحة «فى» حرف جر «إبعادها» مجرور بفى والجار والمجرور متعلق بالعذر وها مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله (الأملا) مفعول للمصدر.

الشاهد: فى «باقيًا» حيث وقع حالا من نكرة، وهى قوله «عيش» والذى سوغ مجىء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٣٤، وابن عقيل ١/ ٣٥٥٩، وابن هشام ٢/ ٨٧، وداود ـ السندوبى، والمكودى ص ٧٥، والاصطهناوى، والأشمونى ١/ ٢٤٧، والسيوطى ص ٦٦ وأيضًا ذكره فى همع الهوامع ١/ ٢٤٠

ومثل النهى بقوله: كلا يبغ امرؤٌ على امرئ مُستَسهلاً.

فهذه ستة مسوغات على التفصيل.

وزاد فى التسهيل ثلاثة[1]:

أحدها: أن تكون الحال جملة (مقرونة)[2] بالواو نحو ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾[3] لأن الواو رفعت تَوهمَ النعتية.

والثانى: أن يكون الوصف به على خلاف الأصل نحو «هذا خاتم حديدا».

والثالث: اشتراك المعرفة مع النكرة فى الحال نحو: «هؤلاء ناسٌ وعبدُ اللهِ مُنطلقِينَ» وقد جعل سيبويه لهذه المسألة بابًا[4].

ثم قال:

وسَبقُ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قَدْ أبَوْا ولا أمنعُهُ فقد وَرَدْ

صاحب الحال مرفوع ومنصوب ومجرور.

(فتقديمها)[5] على المرفوع والمنصوب جائز عند البصريين ما لم (يمنعه مانع)[6] كالحصر، ومنع الكوفيون: تقديمها على المرفوع الظاهر.

فقيل: عنهم مطلقًا، وقيل: إن تقدمت على رافعه.

ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضًا، فقيل: مطلقًا. وقيل: إن لم تكن فعلا.

وأما المجرور: فإن كان بإضافة لم يجز تقديم الحال عليه (عند أكثر النحويين)[7].

---

(١) قال فى التسهيل ص ١٠٩ (... أو تكن جملة مقرونة بالواو. أو يكن الوصف به على خلاف الأصل أو يشاركه فيه معرفة).

(٢) ب، ج.

(٣) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٤) قال سيبويه جـ١ ص ٢٥٨ (هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة ... وتقول هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين إذا خلطتهم).

(٥) أ، جـ - وفى ب (فتقدمها).

(٦) أ، جـ - وفى ب (يمنع من ذلك مانع).

(٧) أ، جـ - وفى ب، جـ (بإجماع).

قال فى شرح التسهيل: (فإن كانت الإضافة غير محضة جاز كقولك: «هذا شاربُ السويق ملتوتًا الآن أو غدًا»[1] وإن كان مجروراً بحرف لم يجز تقديم الحال عليه عند أكثر النحويين)[2].

وقال المصنف: الصحيح الجواز لثبوته سماعًا[3]، ولضعف دليل المنع إلا أن تقديمه ضعيف مع جوازه.

وفصل الكوفيون، فقالوا: إن كان المجرور ضميراً نحو (مررتُ ضاحكة بها)»[4] أو كانت الحال فعلا نحو: «مررتُ تضحكُ بهند» جاز، وإلا امتنع»[5].

واستدل المصنف بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾[6] وبأبيات ظاهرة فيما ادعاه[7].

فإن قلت: أطلق (المصنف)[8] فى قوله: (بحرف).

وينبغى أن يقيد بغير الزائد لأنه موضع الخلاف.

قلت: العذر له. إن الزائد لا يقيد به؛ فلذلك أهمل التنبيه عليه لوضوحه[9].

فإن قلت: على ماذا يعود الضمير فى قوله: «أَبَوْا»؟

---

(١) «ملتوتًا» حال من السويق، «شارب» اسم فاعل عامل فى الحال النصب. هذا: ويشترط أن يكون المضاف مما يعمل عمل الفعل، كالمصدر، واسم الفاعل ونحوهما.

(٢) ب، جـ.

(٣) من ذلك قوله تعالى: «﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾ وأبيات منها رقم (٧).

(٤) أ «مررت ضاحكة بك». ب «مررت ضاحكا بك»، جـ «مررت بهند ضاحك بك».

(٥) راجع الأشمونى ١/ ٢٤٠.

(٦) من الآية ٢٨ من سورة سبأ.

(٧) منها:

لئنَ كان بَرْدُ الماء هيمانَ صاديًا ... إلىَّ حبيبًا إنَّها لحبيبُ

فـ «هيمان»، و «صاديًا» حالان من الضمير المجرور بإلى، وهو الباء.

ومنها:

فإنْ تَكُ أذْوادٌ أُصِبْنَ ونسوةٌ ... فلن يَذْهَبُوا فَرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ

«فَرغا» حال من «قتل».

(٨) جـ. (٩) مثال الزائد «ما جاء راكبًا من رجل».

قلت: ظاهره أنه عائد على جميع النحويين ولا يصح حمله على ذلك؛ لأن منهم من أجاز، وقد نقل الجواز عن الفارسي وابن كَيسَانَ، وابن بَرْهَان[1] على أن (ابن)[2] الأنبارى (ذكر)[3] الإجماع على المنع فتعين صرف الضمير إلى الأكثر.

فإن قلت: قوله «ولا أمنَعُهُ» يوهم انفراده بجوازه.

قلت: لا يلزم من قوله: «امنعه» انفراده.

والمراد (و)[4] لا امنعه. وفاقا لمن أجاز لأنه قد نقل الخلاف فى غير هذا الموضع.

فإن قلت: قوله: (فقد ورَدْ) دعوى لم يقم عليها دليل، إذ لم يرد نص بذلك لأن الآية التى استدل بها، والأبيات محتملة للتأويل[5].

قلت: ظاهرها يدل على دعواه، والاحتمال فى بعضها بعيد جدا، ولا عدول عن الظاهر مع مساعدة القياس، فليس هذا موضع الكلام على الآية ولا على الأبيات[6].

---

(١) هو عبد الواحد بن على بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان - بفتح الباء - أبو القاسم الأسدى النحوى صاحب العربية واللغة والتاريخ وأيام العرب، قرأ على عبد السلام البصرى، وكان أول أمره منجمًا، فصار نحويًا، وكان فى أخلاقه شراسة على من يقرأ عليه. ولما عاد الوزير عميد الدين إلى بغداد استحضره فأعجبه كلامه فعرض عليه مالا فلم يقبله، فأعطاه مصحفًا بخط ابن البواب وعكازة حملت إليه من الروم فأخذهما. مات فى جمادى الأخرة سنة ست وخمسين وأربعمائة.

(٢) ب، جـ. (٣) أ، جـ - وفى ب (نقل)

(٤) ب، جـ.

(٥) قال الأشمونى ١/ ٢٤٩: (والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر، وحمل الآية على أن «كافة» حال من الكاف والتاء للمبالغة لا للتأنيث) اهـ.

(٦) أخلص من هذه الخلافات بإجمال أعجبنى فى كتاب الهمع للسيوطى جـ ١ ص ٢٤١، نصه (الأصل فى الحال التأخير عن صاحبها كالخبر، ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه سواء كان مرفوعًا، كقوله:

فسقى ديارك غير مفسدها ... صوب الغمام وديمة تهمى

أو منصوبًا، كقوله: .. وصلت ولم أصرم مسبين أسرتى.

أو مجرورًا بحرف زائد نحو: «ما جاء عاقلا من أحد» «وكفى معينًا بزيد» أو أصلى نحو: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾.

=

ثم قال:

ولا تُجزْ حالاً من المضاف لَهْ ... إلاَّ إذا اقتضَى المُضَافُ عَمَلَهْ

أو كان جُــزْءَ ماله أُضِــيفَا ... أو مِــثلَ جُــزْئِه فلا تَحيــفَا

حاصل هذين البيتين أنه لايجوز الحال من المضاف إليه إلا فى ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان المضاف عاملا فى الحال، نحو ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[1] فهذا جائز قال فى شرح الكافية: بلا خلاف[2] هـ.

والثاني: أن يكون المضاف جزء المضاف إليه نحو: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾[3] (فإن إخوانًا حال من الضمير المخفوض بالإضافة)[4].

الثالث: أن يكون مثل جزء المضاف إليه فى صحة الاستغناء عنه (به)[5] نحو: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[6].

فلو لم يكن أحد هذه الثلاثة لم يجز، قال فى شــرح التسهيل: بلا خلاف،

= هذا هو الأصح فى الجميع.

أما المجرور بالإضافة فـلا يجوز تقديم الحال عليه «كعرفت قيام هند مـسرعة» فلا يقدم مسرعة على هند لئلا يفصل بين المضــاف والمضاف إليه، ولا على قيام الذى هو المضاف، لأن نسبــة المضاف إليه من المضــاف كنسبة الصلــة من الموصول، فلا يقــدم عليه شىء من معمولاته.

وسواء كانت الإضافـة محضة كالمثال أم غـير محضة نحو: هذا شــارب السويق ملتوتًا الآن أو غدا».

كما قال ابن هشام فى الجامع «إنه الأصح».

(١) من الآية ٤٨ من سورة المائدة ـ «جمـيعًا» حال من «كم» و «مرجع» مصــدر ميمى بمعنى الرجوع عامل فى الحال النصب.

(٢) قال فى شــرح الكافية ورقــة ٢٨: (إذا كان المضاف عامــلا فيهــا «كاعتكافى صــائمًا بلا خلاف»).

(٣) من الآية ٤٧ من سورة الحجر.   (٤) ب.   (٥) أ، جـ.

(٦) من الآية ٩٥ من سورة آل عمــران ـ «حنيفًا» حال من «إبراهيم» و «الملة» كــالبعض منه؛ ولذا يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فيقال: اتبع إبراهيم.

نحو: «ضربتُ غلام هند جالسةً»، وحكى غيره عن (بعض)[1] البصريين إجازته[2].

ونوزع المصنف: فى إجازة الحال من المضاف إليه، إذا كان المضاف جزأه أو كجزئه لأن ما استدل به لا حجة فيه، لاحتمال كون «إخوانًا» منصوبًا على المدح «وحنيفًا» حَال من ملةَ، وذكر على معنى الدين[3].

فإن قلت: عَلامَ يعود الضمير فى قوله: (عمله)؟

قلت: على الحال، أى إلا إذا اقتضى المضاف نصب الحال.

ثم قال:

والحالُ إنْ يُنْصَبْ بفعْلٍ صُرِّفَا   أو صفة أشبهَت المُصرَّفَا
فجائزٌ تقديمُهُ: كَمُسرِعًا   ذا راحلٌ، ومُخْلِصًا زيدٌ دَعَا

يجوز تقديم الحال على عاملها، إذا كان فعلا متصرفًا نحو: «مخلصًا زيد دعَا»[4] خلافًا للجرمى فى منع تقديمها عليه[5] وللأخفش فى نحو: «راكبًا زيد جاء» لبعدها عن العامل وهو كمثال المصنف، ولبعضهم فى منع تقديم المؤكدة.

ومنع المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو نحو: والشمسُ طالعةٌ جاء زيد».

ونص ابن «أصبغ»[6] على أنه لا يمتنع عند الجمهور.

---

(1) ب، جـ.
(2) هو الفارسى، ونقله عن أبى السعادات ابن الشجرى فى أماليه.
(3) هو من كلام أبى حيان (.... قال وإنما لم يجز الحال من المضاف إليه لما تقرر أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها، وعامل المضاف إليه اللام أو الإضافة، وكلاهما لا يصلح أن يعمل فى الحال) اهـ. السيوطى فى الهمع جـ١ ص ٢٤٠.
(4) قياسًا على المفعول به والظرف، والفرق بينه وبين التمييز أن الحال يقتضيها الفعل بوجه، فتقدمت كما تقدم سائر الفضلات. وقد ورد به السماع، قال تعالى: ﴿خاشعة أبصارهم يخرجون ..﴾ اهـ السيوطى فى الهمع جـ١ ص٢٤٢.
وارتضيت هذا المذهب لقوة دليله. قال السيوطى: (وهو الأصح وعليهما الجمهور).
(5) تشبيهًا بالتمييز.
(6) هو قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء البيانى القرطبى أبو محمد مولى الوليد بن عبد الملك بن مروان، ولد يوم الإثنين لعشرين خلت من ذى الحجة سنة ٢٤٧ سبع وأربعين ومائتين. =

أو صفة تشبه الفعل المتصرف، بقبول علامات الفرعية كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو: «مسرعًا ذا راحلٌ».

ونص سيبويه على جواز تقديمها على الفعل واسم الفاعل ونحوه. واحترز بقوله: (صُرِّفا) من غير المتصرف نحو: «ما أحسن هندًا متجردة».

فلا يجوز تقديمها عليه (لضعفه)[1].

وبقوله: (أشبَهَتِ المصرَّفَا) من أفعل التفضيل، فإنه لا يقبل علامات الفرعية مطلقًا.

فجعل موافقًا (للجوامد من)[2] منع تقديم الحال عليه. ما لم يتوسط بين حالين كما سيذكر.

تنبيه: جواز تقديم الحال على العامل المتصرف مشروط بعدم المانع، كوقوعه صلة «أل» أو حرف مصدرى.

ثم قال:

وعاملٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفعلِ لاَ　　حُروفَهُ، مُؤَخَّرًا لن يَعْمَلاَ

كتِلْكَ ليتَ وكأنْ ....　　......

لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان جامدًا ضمن معنى المشتق، وذلك أنواع:

الأول: الإشارة نحو: «تلك».

والثانى: حرف التمنى، نحو: «ليت».

والثالث: حرف التشبيه نحو: «كأن».

والرابع: حرف الترجى، وهو: «لعَل».

والخامس: حرف التنبيه نحو: «ها».

= ومن تصانيفه: كتاب أحكام القرآن، والناسخ والمنسوخ، وغرائب مالك وغير ذلك. مات ليلة السبت لأربع عشرة خلت من جمادى الأولى سنة ٣٤٠ أربعين وثلاثمائة.

(١) ب، جـ ـ وفى أ (لضعفها).　　(٢) أ، جـ ـ وفى ب (للجامد فى).

والسادس: «أما» في نحو: «أما علمًا فعالمٌ».

السابع: الاستفهام المقصود به التعظيم نحو:

.... يا جارتًا ما أنتِ جارهْ(١)

وأجاز الفارسي فيه الحال والتمييز.

الثامن: الجنس المقصود به الكمال نحو: «(هو)(٢) الرجل علمًا»

التاسع: (المشبه)(٣) نحو: «هو زهير شِعْرًا»

ونص المصنف على أن جميع هذه تعمل في الحال خلافًا للسهيلي في اسم الإشارة(٤) وله، ولابن أبي العافية(٥) في حرف التنبيه(٦)، ولبعضهم في «كأن» ووفاقًا للزمخشري وابن عصفور في ليت و«لعلّ».

---

(١) نصف بيت للأعشى أبي بصير ميمون بن قيس.

وصدره: بانَتْ لتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ. وقيل هو العجز كما في ديوانه.

الشرح: «بانت» فارقت «لتحزننا» تقول حزنه يحزنه ـ مثل نصره ينصره إذا أورثه الحزن، ومنه قوله تعالى: ﴿إني ليحزنني أن تذهبوا به﴾ «عفارة» اسم امرأة «جارتا» مضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفًا كيا غلامًا «ما» للاستفهام التعظيمي مبتدأ «وأنت» خبره.

الإعراب: «يا» حرف نداء «جارتا» منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفًا وجاره مضاف وياء مضاف إليه «ما» اسم استفهام مبتدأ «أنت» ضمير منفصل خبر المبتدأ «جاره» تمييز نسبة غير محول منصوب بالفتحة الظاهرة وسكنه للوقف وقيل: حال من أنت منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: في «جاره» يجوز أن تكون حالا في موضع نصب، والعامل فيها معنى الكلام أي كرمت جاره.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١/ ٣٧٦، وابن هشام في المغني ٢/ ١٩ وأيضًا ذكره في شذور الذهب ص ٢٢٩ والشاهد رقم ٢١٨ من خزانة الأدب، والسيوطي في شرحه للألفية ص ٧٠ والأشموني ٢/ ٢٥٢ وابن الناظم ص ٣٨.

(٢) أ. جـ ـ وفي ب (هذا). (٣) أ. جـ وفي ب (المشبه به)

(٤) لأنه غير مشتق من لفظ الإشارة ولا من غيرها. والعامل في «هذا زيد قائمًا» انظر مقدرة دل عليها الإشارة ا هـ همع ١/ ٢٤٤.

(٥) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية، قال ابن الزبير: كان شيخًا فقيهًا أديبًا عارفًا بالعربية واللغة ذاكرًا لها، كاتبًا مجيدًا شاعرًا، وقرأ بمرسية، وانتقل إلى غرناطة وسكن بها وبمالقة وأخذ عنه أهلها. ولد سنة ست وخمسمائة ومات بغرناطة سنة ٥٨٣ ثلاث وثمانين وخمسمائة.

(٦) لأن «ها» حرف، ومعنى الحروف لا يعمل في الظروف والأحوال ا هـ همع ١/ ٢٤٤.

وصحح بعضهم[1] أن «ليت» و «لعل» وباقى الحروف لا تعمل إلا «كأن» وكاف التشبيه[2].

وتقدم بيان العامل فى الحال بعد «أما» ونسبة العمل إلى «أما» مجاز. وقد اندرج تحت قوله:

وعاملٌ ضُمّن معنَى الفعلِ لا حروفهُ ...

نوع عاشر: وهو الظرف وشبهه، إذا ضمنا الاستقرار. فإنهما يعملان فى الحال نحو: «زيد فى الدار قائمًا».

وللحال فى هذا ثلاثة أحوال:

تأخر، ولا إشكال فى جوازه.

وتقدم على الجملة نحو: «قائمًا زيد فى الدار» (وهو)[3] لا يجوز[4] قال فى شرح الكافية: بإجماع تبعًا لابن طاهر.

وأجاز الأخفش فى قولهم: «فداءً لَكَ أبى وأمّى» أن يكون فداء حالا، والعامل (فيه)[5] لَكَ.

وأجاز ابن برهان (التقديم)[6] إن كانت الحال ظرفًا، قال فى قوله تعالى ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾[7] «هنالك» ظرف فى موضع الحال «والولاية» مبتدأ والخبر «لله» وهو عامل فى «هنالك»[8].

وتوسط وله صورتان:

---

(١) هو أبو حيان.
(٢) أرجح مذهب المصنف فالعامل المعنوى فى قوة اللفظى ما لم يحدث تغيير فى الجملة.
(٣) أ، جـ ـ وفى ب (وهذا).
(٤) وإليه أميل، قال فى الهمع: (وهو الأصح) ١/ ٢٤٢.
(٥) أ، جـ.
(٦) ب، أ، جـ (التقدم).
(٧) من الآية ٤٤ من سورة الكهف.
(٨) راجع الأشمونى ١/ ٢٦٢.

إحداهمــا: أن تكون بين الخبر المقدم والمبـتدأ المؤخر نحو: «فى الدار قـائمًا زيد» ولا خلاف فى جوازها

والأخرى: بالعكس وهى المشار إليها بقوله:

نحوُ سعيدٌ مُسْتَقَراً فى هَجَرْ

وفيها مذاهب:

المنع مطلقًا، وبه قال جمهور البصريين.

والجواز مطلقًا، وإليه ذهب الفراء والأخفش فى أحد قوليه.

والجواز بقـوة إن (كانت)[1] الحال ظرفًـا أو حرف جر، ويضـعف إن كانت غيرهما وهو مذهب فى التسهيل[2].

والجـواز إن كانت من مـضمـر نحو: «أنت قـائمًا فى الدار» وهو مـذهب الكوفيين. فهذه أربعة مذاهب.

وقوله «ندر» ظاهره (مما)[3] لا يقاس عليه. وصرح الشارح بذلك[4] فقال: و(ما)[5] جاء منه مسموعًا حفظ (ولا يقاس)[6] عليه هـ. وهو خلاف ما ذهب إليه فى التسهيل.

واستدل المجيز بقراءة من قرأ «والسموات مطويات بيمينه»[7].

---

(١) أ، جـ. وفى ب (كان).

(٢) قال فى التسـهيل ص ١١١ (. . . جار على الأصح توسط الحال بقـوة إن كانت ظرفًا أو حرف جر، ويضعف إن كانت غير ذلك).

(٣) أ، جـ.

(٤) قال الشارح ص ١٣٨ (وما جاء منه مسمـوعًا يحفظ ولا يقاس عليه. ومن شواهده قول الشاعر:

رهط ابن كوز محقبى أدراعهم فيهم ورهط ربيعة بن حذار)

(٥) أ، جـ ـ وفى ب (من). (٦) ب. وفى أ، جـ (ولم يقس).

(٧) من الآية ٦٧ من سـورة الزمر «بـنصب» «مطويات» وصاحـب هذه القراءة هو الحـسن، الإمام أبو سعـيد الحسن بن الحسن البـصرى «مطويات» حال متوسطة بين عـاملها الظرفى الواقع خبراً وهو «بيمينه» وبين مبتدئه وهو «السموات» وصاحب الحال الضمير فى الخبر.

(وقول)(١) ابن عباس(٢): نزلت عليه الآية ورسول الله ﷺ متواريًا بمكة.

وبأبيات منها قول النابغة(٣):

رهطُ ابن كُوزٍ مُحْقِبى أدْرَاعِهِمْ ... فيهمْ ورهطُ ربيعةَ بن حُذار(٤)

وتأويل المانع(٥) وليس هذا موضع بسطه. ثم قال:

---

(١) أ، جـ - وفي ب «بقول».

(٢) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بحر التفسير وحبر الأمة، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين عرض القرآن على أبى بن كعب وزيد بن ثابت، وقيل، إنه قرأ على علي بن أبى طالب، وتوفى بالطائف، وقد كف بصره سنة ثمان وستين وصلى عليه محمد بن الحنفية.

(٣) راجع الأشمونى ١/ ٢٥٢.

(٤) البيت للنابغة الذبيانى. من قصيدة من الكامل يخاطب بها زرعة بن عمرو.

الشرح: «رهط» الرجل قومه، والرهط ما دون العشرة من الرجال، لا يكون فيهم امرأة. قال تعالى: ﴿وكان فى المدينة تسعة رهط﴾، ابن كوز «بضم الكاف - هو يزيد بن حذيفة بن كوز، وقال الجوهرى: اسم رجل من بنى ضبة «محقبى» من أحقب زاده خلفه على راحلته، إذا جعله وراءه حقيبة.

الإعراب: «رهط» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «ابن» مضاف إليه و (كوز) مضاف إليه «محقبى» حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبرًا وهو قوله: «فيهم» الآتى منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم وهو مضاف و «أدراعهم» مضاف إليه وضمير الغيبة مضاف إليه «فيهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ورهط» الواو حرف عطف رهط معطوف على المبتدأ وهو مضاف و«ربيعة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة «ابن» نعت لربيعة مجرور بالكسرة وهو مضاف و«حذار» مضاف إليه.

الشاهد: فى «محقبى أدراعهم» حيث وقع حالا من الضمير المجرور وهو قوله: «فيهم» وهذا شاذ لا يقاس عليه. وقد قال بعضهم إن محقبى أدراعهم نصب على المدح فحينئذ لا شاهد فيه ولا حكم بالشذوذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٣٨، السندوبى والأشمونى ٣٧.

(٥) وقد ارتضيت مذهب جمهور النحويين، وذلك لضعف العامل، وما ورد فهو متأول. فالآية تخرج على ما يأتى: (أن السموات عطف على الضمير المستتر فى قبضته لأنها بمعنى مقبوضة. ومطويات حال من السموات، وبيمينه ظرف متعلق بمطويات والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله: يوم القيامة) ا هـ صبان جـ ٢ ص ١٤٠.

والآية قال الله تعالى: ﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعًا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون﴾. =

ونحوُ:

زيدٌ مفـــرداً أنـفـعُ مِنْ عمرٍو مُعانًا مُستجازٌ لن يَهِنْ

لما كان لأفعل التـفضيل مزية على الجـامد بتضمن حروف الفـعل رجع عليه فاغتفر (توسطه)[1] بين حالين نحـو «زيد مفرداً انفع من عمـرٍو مُعانا»[2] فمفرداً حال من الضـمير المستكن فى «أنفع» و«مـعانًا» حال من «عمـرو» والعامل فيـهما «أنفع» على المختار، وهو سيبويه والمازنى وطائفة[3].

ثم قال:

والحالُ قد يَجِيءُ ذا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ ـ فاعْلَمْ ـ وغَيْرِ مُفْرَدِ

فهاتان صورتان:

مثال الأولى: «جاء زيد راكـبًا مسرعًا»، فهمـا حالان من «زيد» خلافًا لابن عصفور فى منعه تعدد الحال فى هذا النحو ما لم يكن العامل أفعل التفضيل.

ونقل المنع عن الفارسى وجماعة «فمسرعًا» فى المثال عندهم نعت لراكب أو حال من الضمير فى «راكب».

= والبيت ضرورة.

ومثال ابن مالك: سعيد مستقرًا فى هجر. «مستقرًا» حال مؤكدة.

(١) ب، جـ ـ وفى أ (بتوسط).

(٢) كان القياس وجوب تأخير الحالين على أفعل لكـنهم اغتفروا تقدم الحال الفاضلة فرقًا بين المفضل والمفضل عليه، إذ لو أخرا لحصل اللبس.

(٣) وزعم السيرافى أن المنصـوبين فى ذلك ونحوه خبران لكان مـضمرة مع إذ فى المعنى وإذا فى الاستقبال.

والتقـدير «زيد إذا كان قائمًـا أحسن منه إذا كان قـاعداً، وزيد إذا كان مـفرداً أنفع من عمرو إذا كان مـعانًا» ففيه تكلف إضمـار ستة أشياء: إذا وكان واسمـها أولا، وثانيًا يلزم عليه إعمال أفعل النصب فى إذا مع تقدمها عليـه فيقع فى مثل ما فر منه. ا هـ ابن عقيل والخضرى ١/ ٢١٩. وقـد ارتضيت مذهب سيبويه؛ لأن السـيرافى رجع عن رأيه وقال: هما حالان (والذى فى التـصريح وشرح الجامع عن السيرافى أنها تـامة والمنصوبان حالان من فاعلها ونسب فى شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة) ا هـ الخضرى جـ ١ ص٢١٨.

والثانية: قد يكون بجمع نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾[1] وقد تكون بتفريق، وله طريقان:

إحداهما: أن تولى كل حال صاحبه نحو «لقيتُ مُصْعِدًا زَيْدًا مُنْحَدِرًا» (ولا إشكال فيها)[2].

(والأخرى: أن تؤخرهما نحو: «لقيت زيدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا»)[3] [4].

فإن لم تكن قرينة تعين جعل الأولى للثانى (والثانية)[5] للأول، لتتصل إحداهما (بصاحبه)[6] خلافًا لمن عكس.

وإن وجدت قرينة عمل بها، نحو:

خَرَجَتُ بها أمْشِى تَجُرُّ وراءنَا[7] . . . .

---

(١) من الآية ٣٣ من سورة إبراهيم ـ دائبين: يدأبان فى سيرهما وإنارتهما وإصلاح ما يصلحانه من المكونات ـ والأصل: دائبة ودائبًا.

(٢) أ، جـ ٥.

(٣) «مصعدًا» حال من «زيد»، «منحدرًا» حال من التاء.

(٤) أ، جـ ـ وفى ب (الثانية ألا يولى كل حال صاحبه).

(٥) أ، جـ ـ وفى ب (والثانى).

(٦) ب.

(٧) هذا صدر بيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندى من معلقته المشهورة من الطويل.
وعجزه: على أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ.
الشرح: المرط: بكسر الميم وسكون الراء ـ كساء من خز أو صوف، «المرحل» بالهاء المهملة ـ الذى فيه علم: أى: خطوط.
المعنى: أخرجت محبوبتى من خدرها فى حال كونى ماشيًا وهى تجر على أثرى قدمى وقدميها ـ ذيل مرط: لتخفى الأثر عن القافلة قصدًا للستر.
الإعراب: «خرجت» فعل وفاعل «بها» متعلق بخرج «أمشى» فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، والجملة فى محل نصب حال من تاء المتكلم فى خرجت «تجر» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هى والجملة فى محل نصب حال من ضمير الغائبة فى بها «على» حرف جر «أثرينا» مجرور بعلى وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ونا مضاف إليه «ذيل» مفعول به لتجر منصوب بالفتحة الظاهرة «مرط» مضاف إليه «مرحل» نعت لمرط مجرور بالكسرة الظاهرة. =

ثم قال: **وعاملُ الحال بها قد أكِّدَا**

الحال نوعان

مُبيِّنة ومؤكدة خلافًا للفراء والمبرد والسهيلى فى إنكار المؤكدة(١).

ثم المؤكدة ضربان:

مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لمضمون الجملة.

المؤكدة لعاملها: قد توافقه معنى لا لفظًا، وهو الغالب نحو: ﴿**ولا تعثَوْا فى الأرض مُفْسِدِين**﴾(٢).

وقد توافقه معنى ولفظًا، وهو قليل، كقوله تعالى: ﴿**وأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً**﴾(٣) والمؤكدة لمضمون جملة: شرطها أن تدل على معنى لازم أو شبيه باللازم فى تقدم العلم به بعد جملة جزءاها معرفتان جامدان جمودًا محضًا نحو قوله:

أنا ابنُ دارةَ معروفًا بها نَسَبِى(٤) ....

= الشاهد: فى «أمشى» «تجر» فجملة أمشى فى محل نصب حال من تاء المتكلم فى «خرجت» وجملة «تجر» فى محل نصب حال من «هاء» الغائبة فى «بها» وقد جاء بالحالين على نفس ترتيب صاحبهما معتمداً فى ذلك على قيام القرينة وذلك من قبل أن قوله «أمشى» مذكر، وقوله «تجر» مؤنث، وقد علم أن الحال يلزم أن يطابق صاحبه.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى شرحه للألفية ٢/ ٩٨ والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٢٤٤.

(١) وقالوا: (لا تكون مؤكدة بل هى مبينة أبداً لأن الكلام لا يخلو عند ذكرها من فائدة) اهـ ١/ ٢١٩.

(٢) من الآية ٣٦ من سورة العنكبوت. (٣) من الآية ٧٩ من سورة النساء.

(٤) صدر بيت: قائله: سالم بن دارة اليربوعى، وهو من قصيدة يهجو بها فزارة - من البسيط. وعجزه: وهل بدارة يا للناس من عار.

وذكر البيت فى نسخة ب.

الشرح: «دارة» بالدال والراء المهملتين - اسم أم الشاعر، وقال أبو رياش: هو لقب جده واسمه يربوع.

المعنى: أنا ابن هذه المرأة ونسبى معروف بها وليس فيها من المعرة ما يوجب القدح فى النسب أو الطعن فى الشرف.

الإعراب: «أنا» مبتدأ ضمير منفصل «ابن» خبر «دارة» مضاف إليه «معروفًا» حال منصوب بالفتحة الظاهرة «بها» جار ومجرور متعلق بمعروف «نسبى» نائب فاعل لمعروف=

فإن قلت: أطلق فى قوله: (وإن تُـؤكِّد جُمْلَةً) ولم يشترط تعـريف جزءيها ولا جمودها. قلت: أما اشتراط التعريف فقد يـفهم من تسميتها مؤكدة؛ لأنها إنما تؤكد شيئًا قد عرف.

وأما اشتراط الجمود فمن قوله: (وإن تُؤَكِّد جُمْلَةً).

لأنه إذا كان أحد الجزءين مشتقًّا أو فى حكمه كـان عاملا فيهـا، وكانت مؤكدة لعاملها لا لمضمون جملة.

ولذلك جعل فى شرح التسهيل قولهم: «زيد أبوك عطوفًا» و «هو الحَقُّ بيّنًا» من قبل المؤكدة لعاملها، (وهى)[1] موافقة معنى لا لفظًا.

قال: لأن «الأب والحق» صالحان للعمل.

وقوله: فَمُضْمَرٌ عاملُها.

يعنى بعد الجـملة وتقديره «أحقه وأعـرفه» إن كان المخبر عنـه غير «أنا» وإن كان أنا فالتقدير «أحق أو أعرف أو اعرِفْنى».

وكون عاملها مقدراً هو الصحيح[2] وهو مذهب سيبويه خلافًا للزجاج فى جعله عاملها هو الخبر مؤولا بمسمى.

وخلافًا لابن خروف فى جعله عاملها هو المبتدأ مضمنًا تنبيهًا.

فإن قلت: (هل)[3] إضمار عاملها واجب أو جائز)[4]؟

=لأنه اسم مفعـول «وهل» استفهام إنكارى «بدارة» جـار ومجرور متعلق بمحـذوف مقدم «من» زائدة «عار» مبـتدأ مؤخر مـرفوع بضمة مـقدرة منع من ظهورها حركـة حرف الجر الزائد «يا للناس» يا للنداء واللام للاستغاثة وهذا اعتراض بين المبتدأ والخبر.

الشاهد: فى «معروفـًا» فإنه حال أكدت مضـمون الجملة التى قبلهـا ـ والتقدير: أحق معروفًا.

مـواضـعـه: ذكـره من شـراح الألفيـة ابن الناظم ص ١٤٠ وابن عـقـيل ١/ ٣٦٩، والسندوبى، وداود، والأشمونى ١/ ٢٥٢، وسيبويه جـ١ ص ٢٥٧، والسيوطى ص٦٨.

(١) أ ـ وفى ب، جـ (هو).

(٢) وقد ارتضيته لما فى المذهبين الآخرين من تكلف. قال السيوطى فى الهمع جـ١ ص ٢٤٥ (ولظهور تكلف القولين كان الراجح الأول).

(٣) ب. (٤) أ، جـ وفى ب (هذا العامل فى هذه الحال جائز أم واجب).

قلت: بل واجب، ويؤخذ ذلك من جزمه بالإضمار.

وقوله: **ولفظُها يُؤخَّرُ** يعنى: أنه لا يجوز تقديمها على الجملة، ولا على أحد جزءيها لشبهها بالتوكيد، ولأنهم تجوزوا حذف عاملها، فلا يضم إليه تجوز آخر بالتقديم.

فإن قلت: قد تقدم أن الحال نوعان: مبينة ومؤكدة.

وقد ذكر النحويون أنواعًا أُخر، وهو المستصحبة نحو: «هذا زيد راكبًا»، والمحكية نحو: «رأيت زيدًا أمس ضاحكًا»، والمقدرة نحو: «مررت برجلٍ معهُ صقرٌ صائدًا به غدًا»[1] والموطئة نحو: ﴿لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾[2].

قلت: لا تستخرج هذه عن النوعين السابقين.

ولما كان أصل الحال الإفراد نبه على أنها قد تكون جملة بقوله:

وموضع الحال تَجِيءُ جُمْلَهْ

ولوقوع الجملة مواقع الحال شرطان:

أحدهما: أن تكون خبرية. فإن وقعت طلبية قدر القول كما فى النعت كقول أبى الدرداء[3]: «وجدت النَّاسَ أخبرُ تَقلهْ»[4] أى: (مقولا)[5] فيهم أخبر تقله، وفى البسيط جوز الفراء وقوع الأمر ونحوه حالا.

---

(١) أى مقدراً ذلك. (٢) من الآية ١٢ من سورة الأحقاف.

(٣) أبو الدرداء: اسمه عويمر بن زيد بن قيس الأنصارى، وقيل اسمه عامر، وعويمر لقب. صحابى جليل أول مشاهده أحد، وكان عابداً. مات فى آخر خلافة عثمان، وقيل عاش بعد ذلك.

(٤) وهو. أن «أخبر تقله» صفة للناس مع أنها طلبية وهى مؤولة بمقولا فيهم أخبر تقله، وظاهره أنه شعر، وليس كذلك، إنما هو مثل ضرب فى ذم الناس وسوء معاشرتهم. والهاء فى «تقله» للسكت بعد العائد، أعنى: أن أصله: «أخبر الناس تقلهم» ثم حذف الهاء والميم، ثم أدخل هاء الوقف، وتكون الجملة فى موضع النصب بوجدت. أى: وجدت الأمر كذلك.

قال أبو عبيد: (جاءنا الحديث عن أبى الدرداء الأنصارى رضى الله عنه، قال: أخرج الكلام على لفظ الأمر ومعناه الخبر، يريد أنك إذا خبرتهم قليتهم). ا هـ. مجمع الأمثال للميدانى ٢/ ٣٦٣ رقم ٤٣٥٧. (٥) ب، جـ - وفى أ (منقولا).

والآخر: ألا تكون مفتتحة بدليل استقبال «كلن وحرف التنفيس». ثم مثل فقال: «كجاء زيدٌ وهوَ ناوٍ رِحْلَةً». وهذا مثال مجمع على جوازه ثم شرع فى التفصيل فقال:

وذاتُ بَدْءٍ بِمضارعٍ ثَبَتْ ... حَوَتْ ضَميراً ومن الواوِ خَلَتْ

يعنى: أن الجملة الحالية إذا صدرت بمضارع مثبت وجب حينئذ اشتمالها على ضمير صاحب الحال، وخلوها من الواو نحو: «جاء زيد يضحك» ولا يجوز «ويضحك»؛ لأن المضارع مشابه للاسم فلا تدخل عليه الواو كما لا تدخل على الاسم.

تنبيه:

ويشترط فى خلوه من الواو مع الإثبات شرط آخر: وهو أن يعرى من «قد» ذكره فى التسهيل(1) ـ فإن قرن بها:

قال الشارح: لزمته الواو نحو: ﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾(2).

ثم قال:

وذاتُ واوٍ بعدَها انْوِ مُبتدَا ... له المضارِعَ اجْعَلَنَّ مُسنَدَا

يعنى: أن الجملة المصدرة بالمضارع المثبت العارى من «قد» إذا وردت بالواو نوى(3) الأصح بعدها، أى: بعد الواو، مبتدأ، وجعل المضارع خبراً عنه، لتصير جملة اسمية كقولهم: «قمتُ وأصكُّ عينَهُ» أى: وأنا أصك(4).

ثم قال:

وجملةُ الحال سِوَى ما قُدِّمَا ... بواوٍ أو بِمُضْمَرٍ أوْ بِهِمَا

الذى قدم هو الجملة الفعلية المصدرة (بالفعل)(5) المضارع المثبت («وسوى

---

(1) قال فى التسهيل ص ١١٢: (..... بمضارع مثبت عار من قد).
(2) من الآية ٥ من سورة الصف ـ وراجع الشارح ص ١٤١.
(3) فى الأصل ونوى. والسابق يقتضى حذف الواو.
(4) قال الشارح ص ١٤١: (حكاه الأصمعى تقديره قمت وأنا أصك عينيه).
(5) ب.

ما» يشمل)(١) الجملة الاسمية، مثبتة أو منفية، والفعلية المصدرة بالمضارع المنفى وبالماضى مثبتًا ومنفيًا.

ومقتضى قوله: بواو أو بمُضْمرٍ أو بهما.

جاز الأوجه الثلاثة فى ذلك كله، وليس على إطلاقه فلابد من بيانه. أما الجملة الاسمية، فإن كانت مؤكدة لزم فيها الضمير، والخلو من الواو نحو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ﴾(٢) وكذا إن عطفت على حال كقوله تعالى: ﴿بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾(٣) وإن كانت غير مؤكدة، ولا معطوفة جازت الأوجه الثلاثة.

إلا أن الأكثر مجيئها بالواو مع الضمير، وأقل منه انفراد الواو، وأقل منه انفراد الضمير. وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافًا للزمخشرى، وقبله الفراء بل هو فصيح(٤).

وجعل فى الكشاف(٥) (قوله تعالى(٦): ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾(٧) ﴿لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾(٨) فى موضع النصب على الحال.

---

(١) أ ـ أى: سوى ما قدم ـ وفى ب، جـ (وسواها يشمل).

(٢) من الآية ٢ من سورة البقرة ـ لا ريب فيه جملة وقعت حالا مؤكدة لمضمون الجملة قبلها، وتمتنع الواو، لأن المؤكد عين المؤكد، فلو قرن بالواو لزم عطف الشىء على نفسه صورة.

(٣) من الآية ٤ من سورة الأعراف ـ جملة «هم قائلون» حال معطوفة على «بياتًا» والرابط الضمير، ولا يقال: «وهم» كراهة اجتماع حرفى عطف صورة. «قائلون» من القيلولة وهى نصف النهار.

(٤) قال الزمخشرى والفراء: انفراد الضمير وحده فى الاسمية يأتى نادرًا شاذًا وليس بشىء بل ورد فى الفصيح انفراده.

(قال تعالى: ﴿قلنا اهبطوا منها جميعًا﴾.

ثم راحوا عبق المسك بهم ... يلحفون الأرض هداب الأزر

وقوله: ولولا جنان الليل ما آب عامر ... إلى جعفر سرباله لم يمزق)

ا هـ أشمونى ١/ ٢٥٨

(٥) هو: كتاب فى تفسير القرآن الكريم: للإمام محمود بن عمر الزمخشرى واسمه الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل.

(٦) ب. (٧) من الآية ٣٦ من سورة البقرة أى: متعادين ١/ ٩٦ كشاف.

(٨) من الآية ٤١ من سورة الرعد ـ لا معقب: لا راد له ـ ٢/ ١١٦ كشاف.

وأما المصدرة بالمضـارع المنفى، فإن كان النافى «لا» فهـو كالمثبت. فى لزوم الضمير والتجرد عن الواو.

فإن ورد بالواو قدر المبتدأ على الأصح، كقراءة ابن ذَكْوَانَ[1] ﴿فاستقيما ولا تَتَّبِعَانِ﴾[2] (نص)[3] على ذلك فى التسهيل[4].

وقول الشارح[5]: (وقد تجىء بالضمير واو) هـ ظاهره عدم التأويل.

وإن كان النافى غير «لا»[6] جاءت الأوجه الثـلاثة، والمسموع من ذلك «لم ولما وما»، والقياس يقتضى (إلحاق)[7] إن (بما)[8]، وأما «لن» فلا مدخل لها هنا.

وذكر فى التـسهيل[9] أن المضارع المنفى «بما» لا تغنى فيـه الواو عن الضمير وفى كلام غيره التمثيل «بجاء زيد وما تطلع الشمس».

وأمـا المصدرة بالماضى المثـبت، فإن كـان تاليًا «لإلا» نحـو: ﴿إلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾[10].

(١) هو عبد الله بن أحمـد بن بشر بن ذكران. الإمام الراوى الثقة شـيخ الإقراء بالشام، ولد يوم عاشوراء سنة ثلاث وسـبعين ومائة، أخذ القراءة عن أيوب بن تميم وخلفـه فى القيام بالقراءة فى دمشق ـ ألف كتاب أقسام القـرآن وجوابها وما وجب على قارئ القرآن. توفى يوم الاثنين لليلتين بقيتا من شوال وقيل لسبع خلون منه سنة اثنتين وأربعين ومائتين.

(٢) من الآية ٨٩ من سورة يونس ـ هذه القراءة بتخفـيف النون على أنها نون الرفع فلا نافية لا ناهية، والتقدير. وأنتما لا تتبعان

(٣) ب، جـ.

(٤) قال فى التسهيل ص ١١٣ (وقد تصـحب الواو المضارع والمثبت عاريًا من قد أو المنفى بلا فيجعل الأصح خبر مبتدأ مقدر).

(٥) الشارح ص ١٤١ من شرحه للألفية.

(٦) ب ـ وفى أ، جـ (ها).

(٧) أ، جـ. (٨) أ، جـ ـ وفى ب (وما).

(٩) راجع التسهيل ص ١١٢.

(١٠) من الآية ١١ من سورة الحجر. جملة «كانوا به يستهزئون» ـ حال من الهاء فى «يأتيهم» وإنما امتنـعت الواو؛ لأن ما بعد «إلا» مـفرد حكمًـا وأجاز بعـضهم اقتـرانه بالواو تمسكًا بقوله:

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة ... إلا وكان لمرتاع بها وزرا

قياسًا على الاسمية الواقعة بعد «إلا» نحو: ﴿ولها كتاب معلوم﴾.

أو متلوًا «بأو» نحو:

كُنْ للْخَليلِ نَصيرًا جارَ أو عَدَلا(١) ....

أو أصله الشرط نحـو «لأضربنَّ زيدًا ذَهَبَ أو مكَثَ»(٢) لزم الضمير والخلو عن الواو، وامتنع دخول قد.

وقوله:

مَتَى يأتِ هذا الموتُ لا يُلْفِ حاجةً   لِنَفْسِى إلا قد قَضَيْتُ قَضاءَهَا(٣)

نادر.

---

(١) صدر بيـت من البسـيط. قال العيـنى: لم أقف على اسم قائله، والظاهر أنـه من كلام المحدثين ـ وبحثت فلم أعثر على قائله.

وعجزه: ولا تشحَّ عَلَيْه جادَ أو بَخِلا.

الشرح: «للخليل» أى الصاحـب والصديق و «النصيـر» فعيل بمعنى فـاعل «جار» من الجور، وهو خلاف العدل، «الشح» البخل «جاد» من الجود ـ بالضم ـ وهو الكرم.

المعنى: انصر صاحبك فى كل الأحوال سواء جـار فى حقك أو عدل، ولا تبخل عليه بشىء سواء بخل فى حقك أو جاد.

الإعراب: «كن» فعل أمر ناقص واسمـه ضمير مستتر فـيه تقديره أنت «للخليل» جار ومجـرور متعلق بنصيـر «نصيرًا» خبـر كان منصوب بالفـتحة الظاهرة «جار» فـعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الخليل «أو» حرف عطف «عدلا» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر يعود إلى الخليل «ولا» الواو عاطفة لا ناهـية «تشح» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون وحرك للتخلص من التقاء السكونين والـفاعل ضمير مستتر تقديره أنت «عليه» متعلق بتـشح «جاد» فعل ماض والفاعل ضمير مسـتتر تقديره هو «أو» حرف عطف «بخلا» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر تقديره هو والألف للإطلاق.

الشاهد: فى «جار» حيث وقـع حالا وهو ماض ولـم يجئ معهـا «قد» أو الواو لكون الماضى قد عطف عليه «بأو».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٢، السندوبى، داود، الأشمونى ١/ ٢٥٧.

(٢) جملة «ذهب» حـال من زيد، وتمتنع الواو، لأنهـا فى تقديره فعل الشـرط إذ المعنى: إن ذهب وإن مكث، وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا المقدر به.

(٣) قائله: قيس بن الخطيم، وهو من قصيدة هائية من الطويل.

الشرح: «متى يأت» إشارة إلى ما تصوره حاضرًا لمعـرفته بإدراكه لا محالة، ويجوز أن يكون لدوام استقـباله. أشار إليه على وجه التقـريب. «لا يلف» من ألفى إذا وجد. قال تعالى: ﴿وألفـيا سيدها لدى البـاب﴾ أى: وجدا، وفى شرح الشـواهد للعينى «لا تلف» ورواية الأشمونى «لم يلف». إلا قضيت قضاءها، أى: فرغت منها لقضائى لأمثالها. =

(أو)[1] كانت الحال مؤكدة نحو: «أبو بكر الخليفة قد علمه الناس» تركت الواو أيضًا.

وإن كان غير ذلك جارت الأوجه الثلاثة.

فإن انفرد الواو لزمته «قد» نحو:

فجئتُ وقد نَضَّتْ لِنَومٍ ثِيابَهَا[2] . . . .

= الإعراب: «متى» اسم شرط جازم يجزم فعليه، وهو ظرف زمان «يأت» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الياء «هذا» فاعل يأت «الموت» بدل من هذا أو عطف بيان أو نعت «لا» حرف نفى «يلف» فعل مضارع مبنى للمعلوم جواب الشرط مجزوم بحذف الياء والفاعل ضمير مستتر فيه. ويروى بالبناء للمجهول «حاجة» بالنصب على أنها مفعول يلف وبالرفع نائب فاعل لتلف «النفس» اللام حرف جر والنفس مجرور بها وياء المتكلم مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لحاجة «إلا» أداة استثناء ملغاة «قد» حرف تحقيق «قضيت» فعل وفاعل «قضاءها» مفعول به وضمير الغائبة مضاف إليه.

الشاهد: فى «قضيت قضاءها» فإنها جملة وقعت حالا مصدرة بكلمة «قد» وفيها الضمير يرجع إلى ذى الحال، وقد علم أن الجملة الفعلية الماضية المثبتة التالية «لإلا» إذا وقعت حالا لابد أن يكون فيها ضمير، وأن تكون خالية عن الواو وعن كلمة «قد».

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ٢٥٩.

(١) أ، جـ - وفى ب (إن).

(٢) صدر بيت من الطويل. قائله امرؤ القيس الكندى من معلقته المشهورة.

وتمامه: لدَى السِّترِ إلا لبِسْةَ المُتَفَضِّلِ.

الشرح: «نضت» ألقت وخلعت، «لدى الستر» عند الستار، «لبسة» - بكسر اللام - وهى هيئة اللباس، «المتفضل»: المتوشح بثوبه - أو لابس الثوب الواحد.

المعنى: أتيت إلى المحبوبة وقد ألقت ثيابها للنوم، ولم يبق عليها سوى ثوب واحد تتوشح به. يشير بهذا إلى أنها وليدة نعمة.

الإعراب: «جئت» فعل ماض وتاء المتكلم فاعله «وقد» الواو حرف عطف وقد حرف تحقيق «نضت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «لنوم» جار ومجرور متعلق بنض «ثيابها» مفعول به لنض وضمير الغائبة مضاف إليه «لدى» ظرف مكان وهو مضاف و «الستر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «إلا» حرف استثناء «لبسة» منصوب على الاستثناء «المتفضل» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: فى قوله: «وقد نضت» فإنها جملة ماضية مثبتة وقعت حالا بالواو فلذلك لزمها دخول «قد». =

وإن انفرد الضمير أو اجتمعا جاز إثبات «قد» وحذفها فهى أربع صور. وترتيبها فى الكثرة: «جاء زيد وقد قام أبوه» ثم «جاء زيد قام أبوه». ثم «جاء زيد قد قام أبوه». ثم «جاء زيد وقام أبوه»[1].

وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة، وهو خلاف ما فى التسهيل[2].

وذهب قوم، منهم الفراء، والمبرد، وأبو على، إلى[3] اشتراط «قد» مع الماضى ظاهرة أو مقدرة[4]، والمختار أنه لا يحتاج إلى تقدير، لكثرة ما ورد من ذلك[5].

وأما المصدرة بالماضى المنفى فيجوز فيها الأوجه الثلاثة.

وقد تركت تمثيل (أكثر)[6] هذه المسائل لوضوحها وخشية الإطالة.

ثم قال:

والحالُ قد يُحْذَفُ ما فيها عَمِلْ　　وبَعْضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

يعنى: أن عامل الحال، قد يحذف، وحذفه على ضربين: جائز وواجب. فالجائز ما حذف لحضور معناه كقولك للراحل: «راشداً مهديًّا»[7] أو لتقدم ذكره من استفهام أو غيره كقولك: راكبًا لمن قال: كيف جئت؟

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندوبى، ابن هشام فى باب المفعول له ٢/ ٤٤ وذكره السيوطى ص ٦٠ وفى همع الهوامع ١/ ١٩٤ والأشمونى ١/ ٢١٦.

(١) وجعل الأشمونى الثانية هى الرابعة.　　(٢) راجع الأشمونى ١/ ٢٥٩.

(٣) فى الأصل «إلى أن اشتراط» والسياق يقتضى حذف أن.

(٤) لأنها تقربه إلى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها، ولولاها لتوهم مضى زمن الحال بالنسبة إلى زمن عاملها فتفوت المقارنة» ا هـ.

صبان جـ ٢ ص ١٤٧ نقلا عن الدمامينى.

(٥) من ذلك قوله تعالى: ﴿أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾ ﴿وجاءوا أباهم عشاءً يبكون قالوا﴾ و﴿الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا﴾ صبان ٢/ ١٤٧.

(٦) أ، جـ.

(٧) يستثنى من الجائز ما إذا كان العامل ظرفًا أو مجروراً أو اسم إشارة ـ فلا يجوز حذفه لضعفه، فهم أو لم يفهم.

الواجب: إذا جرت مثلا كقولهم:

«حَظِيِّينَ بَنَاتٍ صَلِفِينَ كَنَّاتٍ»(١) أى عرفتهم.

أو بينت ازدياد ثمن أو غيره شيئًا فشيئًا مقرونة بالفاء أو بثم نحو «بعته بدرهم فصاعدًا» أى فذهب الثمن صاعدًا.

أو نابت عن خبر نحو: «ضربى زيدًا قائمًا»(٢) أو وقعت بدلا من اللفظ بالفعل.

نحو: «أتميمًا مرةً وقَيْسيًا أُخْرَى»(٣)؟

وإلى هذه المواضع أشار بقوله: (وبعضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرهُ حُظِلْ) (أى منع)(٤) (والله أعلم)(٥).

---

(١) الحظى: الذى له حظوة ومكانة عند صاحبه. يقال: حظى فلان عند الأمير إذا وجد له منزلة ورتبة، والصلف ضده وأصل الصلف قلة الخير، يقال امرأة صلفة: إذا لم تحظ عند زوجها.

والكنة: امرأة الابن وامرأة الأخ أيضًا، ونصب «حظيين وصلفين» على إضمار فعل.

كأنه قال: وجدوا وأصبحوا، ونصب «بنات وكنات» على التمييز كما تقول: راحوا كريمين آباء حسنين وجوها. وهذا مثل يضرب فى أمر يعسر بعضه ويتيسر وجود بعضه. اهـ مجمع الأمثال للميدانى ١/ ٢٠٩ رقم ١١١٣.

وقال ابن الناظم نصب «بنات وكنات» على الحال.

(٢) مما فيه الحال سادة مسد الخبر، فلا يجوز ذكر الخبر لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض.

(٣) أى: أتوجد، وأتتحول، وحذف العامل وجوبًا، لأنها بدل من اللفظ بالفعل ولا يجمع بين البدل والمبدل منه. وقيل: تميميا وقيسيا مفعول مطلق على حذف مضاف أى: أتتخلق خلق تميمى مرة ....؟

(٤) جـ.

(٥) أ، جـ.

التمييز

قال:

اسمٌ بمعنى «مِنْ» مُبِينٌ نكرة ....

«اسم» جنس، و «بمعنى من» يخرج ما سوى التمييز، والمشبه بالمفعول نحو: «الحسن الوجه» واسم «لا» التبرئة نحو: «لا رجلَ» ونحو «ذنبًا»، من.

أستغفر الله ذنبًا[1]..... ....

فكل ذلك (مشارك)[2] التمييز فى أنه على معنى «من».

«ومبِّين» يخرج اسم «لا» والمنصوب «باستغفرت»، و«نكرةُ» يخرج المشبه.

(١) هذا جزء من بيت من البسيط. قال العينى: أقول هذا من أبيات الكتاب ولم ينسب فيه إلى أحد. وبحثت فلم أعثر على قائله.

وتمامه: .... لستُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العباد إليه الوَجْهُ والعَمَلُ

الشرح: «أستغفر» أطلب المغفرة، فالسين والتاء للطلب «ذنبًا» الذنب: الجريمة، والإثم، «لست محصيه» الإحصاء منتهى العدد، واشتقاقه من الحصى، وأصله أنهم كانوا يضعون المعدود على الحصى، «الوجه» القصد والتوجه، ويروى: «إليه القصد والقبل».

المعنى: أطلب المغفرة من الله لذنوبى الكثيرة، فإنه المقصود فى كل شىء.

الإعراب: «أستغفر» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم «ذنبًا» مفعول ثان لأستغفر منصوب بالفتحة الظاهرة «لست» فعل ماض ناقص وتاء المتكلم اسمه «محصيه» محصى خبر ليس وضمير الغائب مضاف إليه «رب» بدل من لفظ الجلالة «العباد» مضاف إليه «إليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الوجه» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «والعمل» معطوف عليه.

الشاهد: فى «ذنبًا» لا يصلح كونه تمييزًا، وإن كانت على معنى «من» فإنه ليس تمييزًا لكونه غير مبين لإبهام اسم مجمل الحقيقة قد ذكر قبله، ولا هو مبين لنسبة فى جملة مذكورة من قبله. وقال جماعة من النحاة إن قوله: «ذنبًا» منصوب على نزع الخافض الذى هو «من» إذا ضمن أستغفر معنى: أستتيب.

وقيل: إنه مفعول به ثان لأستغفر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٣، ابن هشام ٢/ ١٠٨، الأشمونى ١/ ٢٦٢، وسيبويه فى كتابه جـ١ ص ١٧.

(٢) أ، جـ - وفى ب (يشارك).

وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى جواز تعريف التمييز[1] وما أوهم ذلك مؤول عند البصريين.

ثم ذكر حكمه فقال:

.... يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بما قد فَسَّرَهُ

وفهم من قوله: (بما قد فسَّرَهُ) أن عامل التمييز هو المميز. وهو ما قبله من المبهمات المفتقرة إليه، وأقول: التمييز نوعان:

الأول: تمييز مفرد، وهو: ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة نحو: «رطل (سمنًا)[2] و«عشرين درهمًا»).

ولا خلاف أن العامل فى هذا النوع (هو)[3] مميزه كما ذكر.

والثانى: تمييز الجملة، وهو ما رفع إبهام نسبة فى جملة أو (شبهها)[4].

وعامل هذا النوع عند سيبويه[5] والمازنى والمبرد ومن وافقهم هو الفعل، وما جرى مجراه من مصدر ووصف واسم فعل، نحو: «طاب زيدٌ نفسًا» و«عجبتُ من طيبِ زيدٍ نفسًا» و«زيد طيِّبٌ نفسًا» و«سَرعْانَ ذا إِهالَةً»[6]. وذهب قوم إلى أن

---

(١) متمسكين بقول رشيد اليشكرى:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وهو مؤول عند البصريين على زيادة «أل» كما زيدت فى: باعد أم العمرو عن أسيرها اهـ تصريح الشيخ خالد ١/ ٣٩٤ فالبصريون يشترطون تنكير التمييز والكوفيون جوزوا التعريف.

(٢) أ، ب ـ وفى ب (زيتًا). (٣) أ. (٤) أ، ب وفى جـ. (بدلها).

(٥) وقد ارتضيت مذهب سيبويه ومن وافقه فقد ورد فى أشعار العرب ما يثبت أن العامل هو الفعل.

قال الشاعر: أنفسًا تطيب بنيل المنى وداعى المنون ينادى جهارا

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفراق تطيب

وقوله: ضيعت حزمى فى إبعادى الأملا وما ارعويت وشيبًا رأسى اشتعلا

فالعامل هنا الفعل ـ تطيب، تطيب، اشتمل.

قال الأشمونى جـ ١ ص ٢٦٦ (.... مجىء عامل التمييز الذى هو فعل متصرف...)

(٦) «سرعان» بتثليث السين والبناء على الفتح. اسم فعل ماض، أى سرع، وذا فاعل، وإهالة تمييز محول عن الفاعل. أى إخافة وإفزاعًا، ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالا. =

العامل فيه هو الجملة التى انتصب عن تمامها لا الفعل وما جرى مجراه، واختاره ابن عصفور، ونسبه إلى المحققين.

فإن قلت: ظاهر قوله: (بما فسره) يقتضى موافقة من جعل العامل فى هذا النوع هو الجملة؛ لأن التمييز لم يفسر (الفعل)[1] ولا جرى مجراه.

قلت: لا يصح حمل كلامه على ذلك لنصه فى غير هذا الموضع على أن عامله الفعل، وقد صرح بذلك آخر الباب[2].

فإن قلت: فكيف يندرج الفعل فى قوله (بما فسَّرَه)؟

قلت: لما كان التمييز قد رفع إبهام نسبة إلى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الإبهام عنه (فاندرج)[3] بهذا الاعتبار[4].

ثم (مثل)[5] تمييز المفرد فقال:

كشبرٍ أرضًا وقفيزٍ بُرًّا ومنوينِ عَسَلا وتمْرًا

المفرد الذى يفسره التمييز، إما مقدار، وهو المسموع نحو:

«شبرٌ أرضًا» والمكيل: نحو: «قفيز برا».

والموزون نحو: «منوين عسلا»[6].

= قال فى مجمع الأمثال للميدانى جـ ١ ص ٣٣٦ رقم ١٧٩٨ (سرعان: بمعنى سرع نقلت فتحة العين إلى النون فبنى عليها ... . وسرعان ثلاث لغات: فتح الفاء وضمها وكسرها ... ... وأصل المثل أن رجلا كانت له نعجة عجفاء وكان رغامها يسيل من منخريها لهزالها فقيل له: ما هذا الذى يسيل؟ فقال ودكها، فقال السائل: سرعان ذا إهالة، نصب إهالة على الحال، وذا إشارة إلى الرغام، أى سرع هذا الرغام حال كونه إهالة، ويجوز أن يحمل على التمييز على تقدير نقل الفعل مثل قولهم: تصبب زيد عرقًا) اهـ.

(١) أ، ب ـ وفى جـ (العامل).

(٢) وهو قول ابن مالك:

وعامل التمييز قدم مطلقًا والفعل ذو التصريف نزراً اسبقا

(٣) أ، جـ وفى ب (فيندرج). (٤) راجع الأشمونى ١/ ٢٦٢.

(٥) ب، جـ ـ وفى أ (فسر).

(٦) القفيز من المكيل: ثمانية مكاكيك؛ والمكوك: مكيال يسع صاعًا ونصف صاع، أو نصف رطل إلى ثمانية أواق كما فى القاموس. ومن الأرض ١٤٤ ذراعًا وليس مراداً هنا.

(المنا: كعصا: رطلان وتثنيته منوان، وجمعه أمناء).

والموزون نحو: «خمسة عشر رطلا» وجعله بعضهم من المقادير.

أو مفهم (غيرية)[1] نحو: لنا غيرُها إبلا.

أو مثلية: نحو: لنا أمثالُها شاء.

أو تعجب: نحو: «لله درُّه فارسًا»[2].

وإنما اقتصر فى (هذا)[3] البيت على التمثيل بالمقدار، لكثرة انتصاب التمييز عنه.

ثم قال:

وبعدَ ذِى وشبْهِها اجْرُرْهُ إذا ... أضَفْتَها: كُمدُّ حِنْطَةٍ غِذَا

(الإشارة بذى إلى المثل السابقة ونحوها، كل ما دل على مساحة أو كيل أو وزن، فيجوز فى ذلك (جره)[4] بإضافة المميز إليه، فتقول: «شبرُ أرضٍ وقفيزُ بُرٍّ ومنوا عسل» وقد مثل بقوله كمدُّ حنطةٍ غِذَا)[5].

ثم قال:

والنصبُ بعدَ ما أُضِيف وجبَا ... إنْ كان مِثلَ «مِلْءُ» الأرض ذهبًا

يعنى: أن جواز جر التمييز بالإضافة مشروط: بخلو التمييز من إضافته إلى غير التمييز.

فإن أضيف إلى غيره[6] وجب النصب نحو ﴿مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا﴾[7].

---

(١) ب، جـ. وفى أ (غيره)

(٢) «فارسًا» تمييز لبيان جنس المتعجب منه فى النسبة. والدر فى الأصل: مصدر در اللبن إذا كثر. والمراد به فى المثال ـ اللبن الذى أرضعته من ثدى أمه وأضيف إلى الله تشريفًا أو هو كناية عن فعل الممدوح.

والمعنى: ما أعجب هذا اللبن الذى نشأ وتغذى مثل هذا المولود الكامل فى الفروسية، أو ما أعجب فعله.

(٣) ب. (٤) أ، ب ـ وفى جـ (تمييزه).

(٥) أ، جـ.

(٦) أى إلى غير التمييز ولو تقديرًا.

(٧) من الآية ٩١ من سورة آل عمران.

فإن قلت: ما فائدة الشروط فى قوله (إنْ كان)؟

قلت: التنبيه على أن تمييز المضاف له حالتان:

إحداهما: ألا يصح إغناؤه عن المضاف إليه، فهذا يجب نصبه كالمثال المذكور. إذ لو قيل فيه: «ملء ذهب» لم يستقم المعنى.

والأخرى: ألا يصح إغناؤه عنه فيجوز جره بالإضافة؛ لأن حذف (المضاف إليه)(١) غير ممتنع نحو: «زيد أشجعُ الناسِ رجُلًا»(٢) فلك فى هذا أن تقول: «هو أشجعُ رجلٍ».

فإن قلت: كيف جعل النصب بعد المضاف المذكور واجبًا وقد ذكر (بعده)(٣) جواز جره «بمن»؟

قلت: يعنى (بشرط)(٤) خلوه من «مِنْ» وذلك مفهوم من قوله: «إن كان مثلَ مِلءُ الأرض ذَهَبًا» أى: (إن)(٥) كان كالمثال المذكور فى امتناع إغنائه عن المضاف إليه وفى تجرده من «من».

فإن قلت: لم يذكر هنا حكم تمييز العدد.

قلت: لأن له بابًا يذكر فيه.

ثم انتقل إلى بيان موضعين من تمييز الجملة فقال:

والفاعلَ المعنى انْصِبنْ بأفْعَلاَ   مُفَضِّلًا: «كانت أعلى منْزِلا»

النكرة الواقعة بعد أفعل التفضيل نوعان:

أحدهما: فاعل فى المعنى، وهو السببى وعلامته أن يصلح للفاعلية عند

---

(١) ب. وفى أ (غير المصنف) وفى جـ (المضاف).

(٢) لتعذر إضافة «أفعل مرتين» ونصب «رجل» مع تخلف شرط النصب؛ لأن رجلا لا يصلح أن يكون فاعلا فى المعنى.

(٣) أ، وفى ب، جـ (بعد).

(٤) ب، جـ - وفى أ (بشروط).

(٥) ب، جـ.

جعل أفعل (التفضيل)[1] فِعْلا، نحو: «أنت أعلى منزلا» فإنه يصلح لذلك فتقول: «علا منزلك» فهذا النوع ينصب على التمييز.

والآخر: أن يكون فاعلا فى المعنى، وهو ما أفعل التفضيل بعضه، وعلامته أن (يحسن)[2] وضع بعض موضع (أفعل)[3] ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة نحو: «أنت أفضلُ فقيهٍ» فإنه يحسن فيه ذلك فتقول: «أنت بعضُ الفقهاء».

فهذا النوع يجب جره بالإضافة، إلا أن يكون أفعل التفضيل مضافًا إلى غيره، فينصب نحو: «أنت أكرمُ الناس رجلا».

ثم قال:

وبعدَ كلٍّ ما اقتضى تَعَجُّبًا ۝ ميِّزْ: «كأكرِمْ بأبى بكرٍ أَبَا»

يعنى: أنه يجوز انتصاب التمييز بعد كل ما دل على تعجب نحو: «أكرِمْ بأبى بكر أبَا»[4]. و«ما أكرمه أبا»، وغير ذلك من الصيغ الدالة على التعجب نحو: «للهِ درُّه فارسًا».

قال فى شرح الكافية: والمراد بأبى بكر صاحب رسول الله ﷺ، ورضى عن أبى بكر صاحبه[5].

ولما كان كل منصوب على التمييز فيه معنى «من» وبعضه يصلح لمباشرتها وبعضه لا يصلح. بين ذلك بقوله:

واجْرُرْ بِمِنْ إنْ شئتَ غيْرَ ذى العدَدْ ۝ والفاعلِ المعنَى كطِبْ نفسًا تُفَدْ

أى: يجوز فى كل تمييز أن يجر «بمن» إلا تمييز العدد، وما كان فاعلا فى المعنى، فإنهما لا يجران «بمن» فلا يجوز «عندى عشرون من درهم»، «ولا طاب زيد من نفس» ويجوز فيما سواهما نحو: عندى قفيزٌ من بُرٍّ».

فإن قلت: هذا الضابط غير مستقيم من أوجه:

---

(١) ب. (٢) أ، جـ - وفى ب (يصلح).

(٣) أ، جـ - وفى ب (التفضيل).

(٤) أ، جـ.

(٥) راجع شرح الكافية ورقة ٥١.

الأول: أن تمييز العدد لا يمتنع جره «بمن» مطلقًا (لكن)[1] يشترط أن يجمع نحو: «عندى عشرون من الدراهم».

الثانى: أنه أطلق فيما هو فاعل فى المعنى وهو مقيد.

قال الشارح[2]: لا يجوز جره «بمن» إلا فى تعجب أو شبهه.

قولهم: «للهِ درُّه من فارس».

وقال الشاعر:

.... فنِعْمَ المرءُ من رجلٍ تَهَامى[3]

---

(1) أ، جـ ـ وفى ب (بل). (2) الشارح فى شرحه للألفية ص ١٤٥.

(3) عجز بيت من الوافر. قال العينى: قائله. أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثى، وشعوب: أم الأسود هذا ـ وقال ابن دريد: قائله بجير بن عبد الله.

وصدره: تَخَيَّرُهُ فلم يَعْدِلْ سِوَاهُ.

الشرح: «تخيره» اختاره واصطفاه «لم يعدل»: يمل «تهام» نسبة إلى تهامة ـ وهو بفتح التاء ـ وتطلق على مكة، وعلى أرض معروفة فى بلاد العرب، وكان من حقه أن يقول «تهامى» ـ بكسر التاء وتشديد ياء النسب ـ قياسًا على أمثاله كما تقول: عراقى، وحجازى، ولكنهم خصوا هذه الكلمة عند النسب إليها بحذف إحدى يائى النسب وفتحوا أوله عوضًا عن هذه الياء المحذوفة.

وقبل هذا البيت:

فدعنى أصطبح يا بكر إنى رأيت الموت نقَّب عن هشام

المعنى: أن الموت اختار هشامًا فلم يحد عنه إلى غيره، وهو نعم الرجل من تهامة.

الإعراب: «تخيره» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره هو وضمير الغائب مفعول به «فلم» الفاء عاطفة، لم نافية جازمة «يعدل» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر تقديره هو «سواه» مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف وضمير الغائب مضاف إليه «فنعم» الفاء عاطفة، نعم. فعل ماض لإنشاء المدح «المرء» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «من» حرف جر زائد «رجل» تمييز لفاعل نعم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «تهام» نعت لرجل.

الشاهد: فى «رجل» فإنه تمييز وهو فاعل فى المعنى، لكنه لما كان غير محول عن الفاعل جاز فيه جره «بمن».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٥و ابن هشام ٢/ ١١٣، الأشمونى ١/ ٢٦٥.

الثالث: أن إجازته جر غير هذين النوعين (بمن)[1] ليس على إطلاقه بل يستثنى من ذلك ما كان (منقولا)[2] من الفعل نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[3] (فلا يجوز جره بمن)[4].

قلت:

أما الأول فلا يرد لأن تمييز العدد متى جمع لم يبق تمييزاً اصطلاحيًّا، فإن شرطه الإفراد.

وأما الثاني: فهو على إطلاقه، ولا نسلم صحة استثناء الشارح[5] لأن التمييز في نحو: «لله درُّه فارسًا» «ونِعْم المرء من رجل تهامِي» تمييز مفرد لا تمييز جملة (والمنقول عن الفاعل لا يكون إلا تمييز جملة)[6].

ويلزم الشارح جواز الجر بمن في نحو: «زيد أحسن (به)[7] وجهًا» لأنه في تعجب. وقد نص غير المصنف على منعه.

وأما الثالث: فالظاهر وروده، ولا يقال: لعل المصنف ممن لا يثبت المنقول (عن)[8] المفعول كالشلوبين، فإن المصنف أثبته في شرح التسهيل[9].

---

(١) أ، جـ.

(٢) أ، ب ـ وفي جـ (مفعولا).

(٣) من الآية ١٢ من سورة القمر ـ نسبة فجرنا إلى الأرض مبهمة وعيونًا مبين لذلك الإبهام، والأصل: فجرنا عيون الأرض.

(٤) أ، جـ.

(٥) قال الشارح ص ١٤٥:
(يجوز في كل ما ينصب على التمييز أن يجر بمن ظاهرة إلا تمييز العدد والفاعل في المعنى، أما تمييز العدد نحو: «أحد عشر رجلا» فلا يجوز جره بمن في شيء منه.
وأما الفاعل في المعنى نحو: «طاب زيد نفسًا» و«هو حسن وجهًا» فلا يجوز جره بمن إلا في تعجب أو شبهه تقول: «لله دره من فارس»).

(٦) أ، جـ.

(٧) ب.

(٨) أ، جـ ـ وفي ب (من).

(٩) الذي أثبت المنقول من المفعول ابن عصفور وابن مالك. قال السيوطي في الهمع، جـ١ ص ٢٥١ (وتارة من المفعول نحو: ﴿وفجرنا الأرض عيونًا﴾، والأصل: وفجرنا عيون الأرض، هذا مذهب المتأخرين وبه قال ابن عصفور وابن مالك. =

فإن قلت: ما معنى «من» الداخلة على التمييز؟

قلت: هى للتبعيض(١)

وقال الشلوبين: يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه، كما زيدت «ما جاءنى من رجل»، قال: (إلا أن المشهور من مذهب النحويين ـ ما عدا الأخفش ـ أنها لا تزاد إلا فى غير الواجب)(٢).

قال فى الارتشاف(٣): ويدل على صحة ذلك ـ يعنى الزيادة ـ أنه عطف على موضعها نصبًا(٤) قال الحطيئة:

طافَتْ أمامةُ بالرُّكبانِ آوِنةً ... يا حسنهُ مِن قَوَامٍ ما ومُنْتَقَبَا(٥)

قال:

وعامِلَ التمييزِ قدِّمْ مُطلقَا ... والفعلُ ذُو التصريفِ نَزْرًا سُبِقَا

= وقال الآمدى: هذا القسم لم يذكره النحويون، وإنما الثابت كونه منقولا من الفاعل أو المفعول الذى لم يسم فاعله.

وقال الشلوبين: عيونًا فى الآية نصب على الحال المقدرة لا التمييز، ولم يثبت كون التمييز منقولا من المفعول، فينبغى ألا يقال به . . .).

(١) وصححه ابن عصفور. (٢) أ، ب ـ وفى جـ (الموجب).

(٣) ارتشاف الضرب لأبى حيان ص ٧٨٩. (٤) راجع الأشمونى ١/ ٢٦٥.

(٥) قائله: الحطيئة ـ واسمه جرول ـ قال الجوهري: جرول لقب الحطيئة العبسى الشاعر. وهو أول قصيدة بائية من البسيط.

الشرح: «طافت» من طيف الخيال، وهو مجيئه فى النوم، «أمامة» ـ بضم الهمزة وتخفيف الميم ـ اسم امرأة «الركبان» جمع راكب، والركب: أصحاب الإبل فى السفر دون الدواب، وهم العشرة فما فوقها، «آونة» بالمد أى: مرة وتارة، قال الجوهرى: الأوان: الحين، والآونة: جمعه مثل زمان وأزمنة «قوام» بكسر القاف من قوام الرجل وهو قامته وحسن طوله، «المنتقب» ـ بفتح القاف ـ موضع النقاب.

المعنى: يا حسن قوامها ويا حسن منتقبها، يريد ما أحسن ذلك منها.

الإعراب: «طافت» فعل ماض والتاء للتأنيث «أمامة» فاعل طاف مرفوع بالضمة الظاهرة «بالركبان» جار ومجرور متعلق بطاف «آونة» ظرف زمان منصوب بطاف وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «يا» حرف نداء «حسنه» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «من» حرف جر زائد «قوام» تمييز منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «ومنتقبًا» الواو عاطفة ومنتقبًا معطوف على قوام. =

عامل التمييز إن لم يكن فعلا متصرفًا لم يجز التمييز عليه قال المصنف بإجماع.

وأما قوله:

ونارُنا لم يُرَ نَاراً مِثْلُها[1] . . . .

فضرورة، وتأوله بعضهم: على أن الرؤية علمية، ونارًا: مفعول ثان. وإن كان فعلا متصرفًا فذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منع تقديمه عليه، وذكروا لمنع تقديمه عللا[2].

= الشاهد: فى «من قوام» حيث جر «بمن» الزائدة فى الكلام الواجب؛ ولهذا عطف على موضعها بالنصب. وقال البغدادى فى خزانة الأدب جـ ١ ص ٥٦٨: (واستشهد به المرادى فى شرح الألفية على أن «من» فى التمييز زائدة؛ ولهذا صح عطف المنصوب على مجرورها، أى: يا حسنها قوامًا ومنتقبًا).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندوبى، والأشمونى ١/ ٢٦٥. وذكر فى خزانة الأدب جـ ١ ص ٥٦٨.

(١) هذا صدر بيت قال العينى: هذا رجز لم يعلم قائله ـ وبحثت فلم أعثر له على قائل ـ وعجزه: قد علمتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا.

الشرح: «مَعد» ـ بفتح الميم ـ وهو أبو العرب ـ معد بن عدنان ـ وكان سيبويه يقول: الميم من نفس الكلمة، لقولهم: تمعدد لقلة تمفعل فى الكلام وقد خولف فيه.

الإعراب: «نارنا» نار مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير المتكلم مضاف إليه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «ير» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف «نارًا» تمييز لمثلها «مثلها» نائب فاعل ير، وضمير الغائبة مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «علمت» فعل ماض والتاء للتأنيث «ذاك» اسم إشارة مفعول به لعلم والكاف حرف خطاب «معد» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «كلها» توكيد لمعد وضمير الغائبة مضاف إليه.

الشاهد: فى «نارًا» فإنه تمييز تقدم على عامله الاسم الجامد وهو مثلها لأنه تمييز مفرد، وهو خاص بالضرورة، وقد يقال إن هذا لا دليل فيه على جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان اسمًا جامدًا، وذلك لجواز أن تكون الرؤية من رؤية القلب فيكون حينئذ «مثلها» مفعولا أول ناب عن الفاعل، ونارًا مفعولا ثانيًا. ا هـ العينى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٦، وداود، والأشمونى ١/ ٢٦٦.

(٢) قال سيبويه والجمهور: إن التمييز لا يجوز تقديمه على عامله مطلقًا، لأنه كالنعت فى الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه. وأيضًا فالغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا فى الأصل فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير. ا هـ تصريح الشيخ خالد ١/ ٤٠٠ بتصرف.

وذهب الكسائى والجرمى والمبرد إلى جواز (ذلك)[1] ووافقهم المصنف لورود السماع به[2] كقوله:

أنفسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى ... وداعِي المَنُونِ يُنادِي جِهَارًا[3]

وأبيات أخر[4].

فإن قلت: ظاهر قوله: (نزرًا سُبِقَا) أنه قليل فلا يقاس عليه.

---

(١) أ، جـ.

(٢) والقياس أيضًا. (وأما القياس فإن التمييز - وهو منصوب - كالمفعول به وسائر الفضلات، وكلهن يجوز تقديمهن على العامل إذا كان فعلا متصرفًا) ا هـ. تصريح الشيخ خالد ١/ ٤٠٠ بتصرف.

(٣) هذا البيت لم يتعرض العينى لقائله، وقيل: نسبوا هذا الشاهد لرجل من طيئ، ولم يسموه. وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من المتقارب.

الشرح: «تطيب» أى: تطمئن «نيل المنى» إدراك المأمول، ونيل مصدر «نال الشىء يناله نيلا ومنالا» إذا حصل عليه «والمنى» بضم الميم - جمع منية، والمنية - بضم فسكون - اسم لما يتمناه الإنسان ويرغب فيه، «المنون» الموت. قال الفراء: المنون: مؤنث وتكون واحدة وجمعًا.

المعنى: كيف تستلذ نفس الظفر بما تتمناه، والموت يطلبها أكيدًا؟

الإعراب: «أنفسًا» الهمزة حرف استفهام توبيخى نفسًا تمييز تقدم على العامل وهو قوله: تطيب «تطيب» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت «بنيل» الباء حرف جر، نيل مجرور بالباء والجار والمجرور متعلق بقوله تطيب «المنى» مضاف إليه «وداعى» الواو للحال، داعى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء «المنون» مضاف إليه «ينادى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «جهارًا» مفعول مطلق عامله ينادى وأصله صفة لمصدر محذوف والتقدير: ينادى نداء جهارًا.

الشاهد: فى «نفسًا» فإنه نصب على التمييز وقد قدم على عامله وهو «تطيب» لأنه فعل متصرف، وهذا نادر عند سيبويه والجمهور وموضع قياس عند الكسائى ومن تبعه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندوبى، وداود، والمكودى ص ٨٠، والأشمونى ١/ ٢٦٦، والسيوطى ص ٧٠ وابن هشام ٢/ ١١٥ وأيضًا ذكره فى مغنى اللبيب ٢/ ١٩٠.

(٤) منها قول المجنون، وقيل أعشى همدان، وقيل المخبل السعدى:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ... وما كان نفسًا بالفراق تطيب

وقول الآخر:

ضيعت حزمى فى إبعادى الأملا ... وما ارعويت وشيبًا رأسى اشتعلا

قلت: (لا يلزم من قلته ألا يقاس عليه)[1] بل هو عنده مقيس وفاقًا لمن ذكروا.

ورُدَّ عليه(أن)[2] ما ذكره من أن التمييز قد يسبق الفعل المتصرف، ليس على إطلاقه، إذ لنا فعل متصرف ولا يسبقه التمييز بإجماع، وهو «كفى» فى نحو: «كفى (بزيد)[3] ناصراً» (فلا يجوز تقديم «ناصراً» على «كفى» وإن كان فعلا متصرفًا، لأنه بمعنى فعل غير متصرف، وهو فعل التعجب، فمعنى قولك: «كفى بزيد ناصراً» ما أنصره رجلا)[4]،[5] وهو عند المصنف منتصب عن تمام الجملة.

---

(١) أ، جـ.
(٢) أ، جـ ـ وفى ب (بان).
(٣) أ، ب ـ وفى جـ (بربك).
(٤) ب.
(٥) والحق مع سيبويه، فهذا وغيره: أن تقديم التمييز مخل بالغرض السابق من التأخير بخلاف غيره من الفضلات والبيت وغيره ضرورة ا هـ صبان عن الدمامينى ٢/ ١٥٤ بتصرف.

حروف الجر

قال:

هاكَ حروفَ الجرِّ وهْيَ مِن إلى ... حتى خَلا حاشا عدًا فى عَنْ عَلى
مُذْ منذُ رُبَّ اللامُ كَيْ واوٌ وتا ... والكــاف والـــبا ولعـــلَّ ومتى

هذه عشـرون حرفًا مـشتركة فـى جر الاسم ولكل منها تفـصيل يأتى، إلا «خلا، وحاشا، وعدا»، فإن حكمها تقدم فى الاستثناء.

وإلاَّ، «كى، ولعل، ومتى»، لغرابة الجر بهن.

أما «كى» فتجر ثلاثة أشياء:

الأول: «ما» الاستفهامية (كقولهم)(١) فى السؤال عن (عِلَّةِ)(٢) الشىء كَيْمَهْ؟ بمعنى لِمَهْ؟.

الثانى: «أن» المصـدرية مع صلتها فى نحو: (جـئت كى تفعل)(٣) فى أحد الوجهين(٤).

الثالث(٥): «ما» المصدرية مع صلتها فى قوله:

.... يُرَادُ الفتَى كَيْمَا يَضُرُّ ويَنْفَعُ(٦)

وهو نادر.

---

(١) أ، جـ. (٢) أ، جـ.

(٣) أ، جـ ـ وفى ب مثل بقوله. كقولك: كى أن تغر وتخدعا.

(٤) قـال الأشمـونى جـ٢ ص ٢٨٣: (إذا قدرت أن بعـدها، فإن والفـعل فى تأويل مصـدر مجرور بها ويدل على أن بعدها ظهورها فى الضرورة كقوله:

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ... لسانك كيما أن تغر وتخدعا

والأولى أن تقدر «كى مصـدرية» فتقدر اللام قبلهـا، بدليل كثرة ظهورها معـها، نحو «لكيلا تأسوا» اهـ.

(٥) جعل الثانى: «أن» المصـدرية، والثالث «ما» المصدرية، ترتيب أ، جـــ، وفى الثانى «ما» والثالث «أن».

(٦) قيل إن قائله: هو النابغـة الذبيانى، وقيل الجعدى، والأصـح أن قائله قيس بن الخطيم، كذا ذكره البحترى فى حماسته. =

وأما «العلّ» فتجر فى لغة عُـقيل ثابتة (الأول ومحذوفَتَه)[1] ومفتوحة الآخر (و)[2] مكسورته[3] خلافًا لمن أنكر الجر بها[4].

وأما «متى» (فتجر)[5] فى لغة هذيل، بمعنى من[6] ومن كلامهم «أخرجَها متَى كُمِّه» أى من كُمِّه.

وصدر البيت: إذا أنت لم تَنْفَعْ فضرَّ فَإنَّمَا ـ وهو من الطويل

المعنى: إذا لم تستطع نفع مـن يستحق النفع فـضر من يستـوجب الإيذاء، فإن المرء لا يقصد منه إلا أحد هذين.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «أنت» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده «لم» حرف نفى وجزم وقلب «تنفع» فعل مضـارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مـستتر وجوبًا تقديره أنت «فضر» الفاء واقعـة فى جواب إذا، ضر فعل أمر مبنى على السكون وحـرك بالكسر للتخلص مـن التقاء الساكنين ولـلتخفيف «فـإنما» الفاء للتعليل إنما حـرف دال على الحصر «يراد» فعل مـضارع مبنى للمـجهول مرفوع بالـضمة الظاهرة «الفتى» نائب فاعل يراد مرفوع بضمة مقدرة على الألف «كيما» كى: حـرف تعليل وجر، ما حرف مصدرى «يضر» فعل مضارع مرفـوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره هو «وينفع» الواو عاطفة، ينفع فعل مـضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر تقديره هو.

الشاهد: فى دخول «ما» المصدرية على «كى» وهو نادر، وهو تخريج الأخفش، وهى عند غيـره كافة لكى عـن عمل النصب فى الفعل المضـارع؛ والفعل مـؤول بالمصدر على القولين بواسطة «ما» على الأولى، وبواسطة «كى» على الثانى.

مـواضعـه: ذكـره من شراح الألفـية: ابن الناظم ص ١٤٧، وابن هشـام ٢/ ١٢٠، والأشمونى ٢/ ٢٨٣، والمكودى ص ٨١، وداود، والسندوبى.

(١) أ، جـ ـ وفى ب (اللام الأولى ومحذوفه). (٢) أ، جـ ـ وفى ب «أو».

(٣) فهذه أربع لغـات يجوز الجر فيها ولا يجـوز فى غيرها من بقية لغـات «العل» صبان ٢/ ١٥٦.

ومثال الجر قول الشاعر: لعل أبى المغوار منك قريب.

(٤) قال السيوطى فى همع الهـوامع: (منهم الفارسى وتأول البيت على أن الأصل لعله لأبى المغوار جوابه قـريب. فحذف موصـوف قريب وضمير الشـأن، ولام لعل الثانية تخفـيفًا وأدغم فى لام الجر. ومن ثم كـانت مكسورة ومن فـتح فهو على لـغة «المال لزيد» وهذا تكلف كثـير مـردود بنقل الأئمة) اهـ ٢/ ٢٣، وأمـيل إلى الجر لعدم التكلـفة كمـا قال السيوطى.

(٥) أ، جـ.

(٦) أى الابتدائية.

تنبيه:

عدَّ بعضهم من حروف الجر «ها» التنبيه، وهمزة الاستفهام وهمزة القطع إذا جعلت عوضًا من حروف الجر فى القسم[1].

قال فى التسهيل[2] وليس فى الجر فى التعويض بالعـوض، خلافًا للأخفش ومن وافقه ا هـ. وذهب الزجاج والرمانى إلـى أن ايمُن فى القسم حرف جر وشذًا فى ذلك.

(وعدّ)[3] بعضهم منها الميم (مثلثة)[4] فى القسم نحو[5] مُ الله، وجعلها فى التسهيل بقية «أَمُن».

قال: وليـست[6] بدلا من الواو، ولا أصلُها «مُنْ» خـلافًـا لمن زعم ذلك (وذكر)[7] الفراء أن «لات» (قد)[8] تجر الزمان، وقرىء ﴿ولاتَ حينِ مناص﴾[9] بالجر.

وزعم الأخـفش أن «بَلْهَ» حرف جـر بمعنى «مِنْ» والصـحيح أنهـا اسم[10] وذهب سيبويه[11] إلى أن «لولا» حرف جر إذا وليـها ضمير مـتصل نحو: لولاك ولولاى (ولولاه)[12].

---

(١) راجع الأشمونى ٢/ ٢٨٥.
(٢) التسهيل ص ١٥١ ـ القسم.
(٣) أ، جـ وفى ب (وعده).
(٤) أ، ب
(٥) ب، وفى أ «نحو ما الله» ونحو سقط فى جـ.
(٦) أ، جـ. وفى ب (قال فيه وم مثلثة وليست)
(٧) أ، جـ. وفى ب (ذهب).
(٨) أ، جـ.
(٩) من الآية ٣ من سورة ص.
(١٠) أى مصدر أو اسم فعل أو بمعنى كيف، صبان جـ٢ ص ١٥٧.
(١١) قال سيبويه: جـ ١ ص ٢٨٨ (وذلك لولاك ولولاى إذا أضمرت الاسم فيه جر ..).
(١٢) جـ.

ومذهب الأخفش والكوفيين، أن الضمير بعدها مرفوع الموضع استعير ضمير الجر للرفع(١).

ثم قال:

بالظاهر اخصُصْ منذُ مُذْ وحتى والكافَ والواوَ ورُبَّ والتَّا

حروف الجر نوعان: نوع يجر الظاهر فقط، ونوع يجر الظاهر والمضمر.

فالأول: هو الأحرف المذكورة فى هذا البيت، ولعل وكى ومتى.

والثانى: ما عداها.

وقوله: واخصُصْ بمُذْ ومنذُ وقْتًـا. (يعنى: أن مذ ومنذ لا يجران إلا الزمان وسيأتى الكلام عليهما)(٢).

وقوله: وبرُبَّ مُنكَّرًا.

يعنى أن «رُبَّ» لا تجر إلا نكرة وسيأتى دخولها على الضمير.

وأجاز بعضهم أن تجر المعرف بأل، وأنشد:

ربما الجاملُ المُؤَبَّلُ(٣) . . . .

بخفض الجامل وصفته.

---

(١) قال الأشمونى ٢/ ٢٥٨ نقلا عن التسهيل: وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد على لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك منهم كقوله:

أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وقوله: وكم موطن لولاى طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى

(٢) أ، جـ.

(٣) جزء من بيت قائله أبو دؤاد الإيادى أحد بنى برد بن أفصى من إياد وتمامه:

. . . . فيهم وعنا جِيجُ بَيْنَهنَّ المهَارُ

وهو من الخفيف.

الشرح: «الجامل» ـ بالجيم ـ اسم جمع للإبل لا واحد له من لفظه، وقيل القطيع من الإبل مع راعيها «المؤبل» بضم الميم وفتح الهمزة والباء المشددة ـ المعد للقنية «عناجيج» جمع عنجوج ـ بزنة عصفور ـ وهى الخيل الطويلة الأعناق «المهار» بكسر الميم ـ جمع مهر ـ وهو ولد الفرس والأنثى مهرة.

فإن صحت الرواية حمل على زيادة «أل»

وشذ «رب أبيه» «ورب أخيه» «ورب أمه»(١)

واختلف فـي معنى «رب» فقـيل: للتقـليل، وقـيل: للتكثيـر، ونسب كل منهما(٢) إلى سيبويه.

وقيل: تكون (لهما)(٣) وقيل(٤) حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا لتكثير (٥) وفي التسهيل: وللتقليل بها نادر. هـ(٦).

وقوله: (والتَّاءُ للهِ وربّ).

يعنى: أن التاء مختصة باسم الله نحو: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ﴾(٧).

= المعنى: يصف نفسه بالكرم وأنه لا يبخل على من مـعه بأحسـن ما عنده من الإبل المتخذة للقنية والخيل الجياد التى بينها أولاد.

الإعراب: «ربما» رب حرف تقليل وجر، ما: زائدة كافة «الجـامل» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «المؤبل» صفة مرفـوع بالضمة الظاهرة «فيهم» جار ومجرور مـتعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وعناجيج» الواو عاطفة، عناجيج مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وخبره محذوف يدل على ما قبله والتقدير: وعناجيج فيهم «بينهن» ظرف مـتعلق بمحذوف خبر مقدم والضمير مضاف إليـه «المهار» مبتدأ مـؤخر مرفوع بالضـمة الظاهرة، والجملة من المبتـدأ والخبر فى محل رفع صفة لقوله «عناجيج» وهى التى سوغت الابتداء بالنكرة.

الشاهد: فى «ربما الجامل» فيهم حيث دخلت رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية وهو نادر.

قال العينى: ولأجل هذا قـال أبو على: يجب أن تقدر «ما» اسمًا مـجرورًا على معنى شيء والجامل خبر لمبتدأ محـذوف وتكون الجملة صفة لما، والتقدير: رب شيء هو الجامل المؤبل.

مواضـعه: ذكره من شراح الألفـية ابن الناظم ص ١٥٣، وابن هشام ٢/ ١٦١، وابن عقيل ٢/ ٢٥ والأشمونى ٢/ ٢٩٨ وداود والسيوطى ص ٧٣ وفى همعه ٢/ ٢٦.

(١) بهذا يستقيم الكلام، وفى أ، ب «واحد أمه» وفى جـ «وجد أمه».

(٢) «كل واحد منهما» فى ب.

(٣) جـ - وفى أ، ب (لها).

(٤) أ، ب - وفى جـ (هو).

(٥) ب - وفى أ، جـ (تكثير).

(٦) التسهيل ص ١٤٧.

(٧) من الآية ٨٥ من سورة يوسف.

وحكى الأخفش دخولها على الرب قالوا: «تربِّ الكعبة» وقالوا أيضًا: «تالرحمن» «وتحياتك» وهو شاذ.

وقالوا إنها بدل من واو القسم.

وقوله:

وَمَا رَوَوْا من نحو رُبَّهُ فَتَى   نزرٌ . . . .

أشار (به)[1] إلى أنه قد ورد دخول رب على المضمر، وأنه قليل. ومنه قول الشاعر:

....   ورُبَّهُ عَطِبًا أنقذْتُ مِنْ عَطَبِهْ[2]

وروى «وربه عطبٍ» بالجر على نية من وهو شاذ.

فإن قلت: إنما أورد النحويون ذلك على أنه (فصيح)[3] مقيس (عليه)[4] فكيف قال «نزر»؟

---

(١) أ، جـ. (٢) قال العينى: أنشده ثعلب ولم يعزه إلى قائله. وهو من البسيط.

وصدره: واه رأَبْتُ وشيكًا صَدْعَ أَعْظُمِه

الشرح: «واه» من وها الحائط إذا ضَعُف وهم بالسقوط. «رأبت» أصلحت وشعبت «وشيكا» - بفتح الواو وكسر الشين - سريعًا «صدع أعظمه» الصدع: الشق «عطبًا» هو صفة مشبهة على وزن فعل - بفتح الفاء وكسر العين أى هالكًا «من عطبه» مصدر على وزن فعل بفتحتين.

المعنى: رب شخص ضعيف أشرف على الهلاك والسقوط فجبرت كسره ورشت جناحه.

الإعراب: «واه» هو على تقدير رب مبتدأ «رأبت» فعل وفاعل والجملة فى محل رفع خبر «وشيكًا» مفعول مطلق لرأبت، أى: رأبت رأبًا وشيكًا «صدع» مفعول لرأبت منصوب بالفتحة الظاهرة «أعظمه» مضاف إليه «وربه» رب حرف جر شبيه بالزائد والضمير فى محل جر لرب، وله محل رفع بالابتداء «عطبًا» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة «أنقذت» فعل وفاعل والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مجرور بربّ «من عطبه» جار ومجرور متعلق بأنقذ.

الشاهد: فى «وربه عطبًا» حيث جرت «رب» الضمير وهو شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٨، وابن عقيل ٢/ ٩.

والأشمونى ٢/ ٢٥٨، وداود السندوبى.

(٣) أ، جـ - وفى ب (صحيح). (٤) جـ.

قلت: لعله أراد أنه قليل بالنسبة إلى الظاهر، ويؤديه قوله في الكافية:

وربَّهُ عَطِبا استَنْدِرْ وقِس عليه إن شِئتَ وحُد عنْ مُلْبِس

فقال (١) وقس عليه.

تنبيهان:

الأول: مذهب البصريين. أن الضمير المجرور برب يلزم إفراده وتذكيره استغناء بمطابقة التمييز (للمراد)(٢)، وحكى الكوفيون مطابقته أيضًا.

الثاني: اختلف في الضمير المجرور برب، فقيل: معرفة، وإليه ذهب الفارسي وكثير. وقيل: نكرة، واختاره الزمخشري وابن عصفور.

وقوله: كذا كَهَا.

أشار به إلى أن الكاف قد تجر ضمير الغائب قليلا كقول الراجز:

.... وأمَّ أوْعالٍ كَها أو أقْربَا(٣)

---

(١) ب.   (٢) أ، جـ.

(٣) عجز بيت قائله: العجاج. يصف حمار الوحش وأتنه حين أرادوا ورود الماء فرأى الصياد فهرب بهن. والبيت من قصيدة مرجزة مسدسة.

وصدره: خَلَّى الذَّنَابَاتِ شَمَالا كَثَبَا

ويروى: نحى الذنابات – ورواية الأشموني:

وأم أوعال كها أو أقربا ذات اليمين غير ما أن ينكبا

الشرح: «الذنابات» ـ بفتح الذال ـ جمع ذنابة، هي آخر الوادي بنتهي إليه السيل، وقيل: اسم مكان بعينه «كثبا» بفتح الكاف والثاء ـ أي: قربا «أم أوعال» بفتح الهمزة هي هضبة في ديار بني تميم.

المعنى: أنه جعل الذنابات ـ أي الحمار الوحشي ـ عن طريقه في جانب شماله قريبًا منه، وجعل أم أوعال في جانب يمينه مثل الذنابات في القرب أو أقرب.

الإعراب: «خلى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر «الذنابات» مفعول أول «شمالا» مفعول ثان «كثبا» صفة لشمال «وأم أوعال» يروى بالنصب وبالرفع، فأما النصب فبالعطف على الذنابات وأما الرفع فبالابتداء «كها» على رواية النصب هو في موضع المفعول الثاني، وعلى رواية الرفع متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «أو» عاطفة «أقربا» معطوف على الضمير المجرور بالكاف من غير إعادة الجار.

الشاهد: في «كها» حيث دخلت كاف التشبيه على الضمير وهو قليل. =

(وإليه)[1] أشار بقوله: «كها» (وهذا من الضرائر)[2].

وقد شذ دخول الكاف على ضميرى المتكلم، والمخاطب فى قول الحسن «أنا ككَ وأنت كيِ»[3].

وقول الشاعر: وإذا الحربُ شَمَّرَتْ لم تكُن كِى[4]

والكاف فى «كِى» مكسورة[5].

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٨، ابن هشام ٢/ ١٢٤، ابن عقيل ٢/ ٩ والأشمونى ٢/ ٢٨٦، والمكودى ص ٨١، السندوبى، والشاهد رقم ٧٤٦ من خزانة الأدب، وسيبويه جـ ١ ص ٢٩٢.

(١) أ.

(٢) أ، وفى ب (كذا إلى القلة وهو عند غيره من الضرائر) وفى جـ (كها إلى أن هذا من الضمائر).

(٣) قال العينى: يعنى أنا كمثلك وأنت كمثلى (كذا بالنسخ ـ والمناسب: وأنا مثلك وأنت مثلى اهـ. مصحح هامش) واستعمال هذا فى حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه ٣/ ٢٦٦.

(٤) صدر بيت. قال العينى: أنشده الفراء وقال: أنشدنيه بعض أصحابنا ولم أسمعه أنا من العرب، ولم يذكر اسم قائله وبحثت فلم أعثر على قائل. وهو من الخفيف.

وعجزه: حيث تدعو الكماة فيها نزال   ورواية الأشمونى حين تدعو . . . .

الشرح: (شمرت) أى: نهضت «الكماة» بضم الكاف جمع كام مثل قاض وقضاة وهو الشجاع المنكمى فى سلاحة، لأنه كمى نفسه، أى: سترها بالدرع والبيضة «نزال» كلمة توضع موضع انزل.

الإعراب: «وإذا» الواو للعطف، إذا للشرط وفعل الشرط محذوف دل عليه قوله: شمرت

والتقدير: إذا شمرت الحرب؛ لأن إذا لا تدخل على الجملة الفعلية «الحرب» فاعل «لم» حرف نفى وجزم وقلب «تكن» فعل مضارع مجزوم بلم وهو جواب الشرط «حين» منصوب على الظرفية «تدعو» فعل مضارع «الكماة» فاعل «فيها» جار ومجرور متعلق بتدعو «نزال» فى محل النصب على أنه مفعول تدعو، والتقدير. حين تدعو تقول: نزال.

الشاهد: فى «لم تكن كى» حيث أدخل الكاف على ضمير المتكلم على معنى لم تكن أنت مثلى. وهذا شاذ لا يستعمل إلا فى الضرورة.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٢٨٦.

(٥) قال الصبان ٢/ ١٥٩: (وكى بكسر الكاف لمناسبة ياء المتكلم كما فى الدمامينى عن سيبويه).

وقد دخلت أيضًا على ضميرى الرفع والنصب (المنفصلين)[1] كقولهم: «ما أنا كأنت (ولا)[2] أنت كأنا».

(والنصب كقوله:

. . . . ولم يأسِرْ كإيَّاك آسِرُ .[3] [4].

وجعله فى التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغائب المتصل[5].

قيل: وفيه نظر.

---

(١) أ، جـ. (٢) أ، ب ـ وفى جـ (ولولا).

(٣) ب.

(٤) جزء من بيت. قال البغدادى فى خزانة الأدب (والبيت لم أطلع على قائله) وتكملة البيت:

فأجْمِلْ وأحْسِنْ فى أسيرِكَ إنَّهُ ضعيفٌ . . . .

وقال أبو حيان فى أماليه: أنشده الفراء وهشام عن الكسائى «وأحسن وأجمل فى أسيرك».

الشرح: «فأجمل» بقطع الهمزة المفتوحة وكسر الميم. أى عامل الجميل «وأحسن» بفتح الهمزة وكسر السين. أى: افعل الحسن. وأسرته أسراً من باب ضرب فهو أسير وذاك آسر وهو فاعل يأسر يريد: لم يأسرنى آسر مثلك.

الإعراب: «فأجمل» فعل أمر وفاعله ضمير «وأحسن» الواو عاطفة، أحسن فعل أمر وفاعله ضمير «فى» حرف جر «أسيرك» مجرور بفى والكاف مضاف إليه «إنه» إن حرف توكيد ونصب والهاء اسمها مبنى على الضم فى محل نصب «ضعيف» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة «ولم» حرف نفى وجزم وقلب «يأسر» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون «آسر» فاعل يأسر مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: قوله: «كإياك» حيث دخلت الكاف على الضمير المنفصل قال البغدادى ٤/ ٤٧٢ فى الخزانة: (قال ابن عصفور فى كتاب الضرائر: ومنه وضع صيغة ضمير النصب المنفصل بدل صيغة ضمير الرفع المنفصل المجهول فى موضع خفض بكاف التشبيه. يريد: كأنت آسر فوضع «إياك» موضع «أنت» للضرورة وإنما قضى على «إياك» بأنها فى موضع «أنت» لأن الكاف لا تدخل فى سعة الكلام على مضمر إلا أن تكون صيغته صيغة رفع منفصل نحو قولهم: «ما أنا كأنت ولا أنت كأنا» هـ.

مواضعه: ذكره البغدادى فى خزانة الأدب الشاهد ٨٣٤.

(٥) قال فى التسهيل ص ١٤٧: (ودخولها على ضمير الغائب قليل وعلى أنت وإياك وأخواتها أقل).

بل إن لم يكن أكثر فهو (مساو)(١).

فإن قلت: إلام أشار بقوله: (ونحوُه أتَى)؟

قلت: يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون أشار إلى ما ورد من دخول الكاف على الضمير في غير البيت المشار إليه كقول الشنفرى:

لَئن كان مِن جِنٍّ لأبرَحَ طارقًا   وإن يك إنسا ماكها الإنْسُ تفعل(٢)

ولا حجة في قوله:

....   كَهُ ولا كهُنَّ إلا حاظِلا(٣)

---

(١) ب ـ وفي أ (متساوى) وفي جـ (مساوى) راجع الأشموني ٢/ ٢٨٧.

(٢) قائله: الشنفرى الأزدى، واسمه براق. وهو من قصيدته المشهورة. من الطويل.

الشرح: «لأبرح» أي: جاء بالبرح وهو الشدة «طارقًا» من طرق أهله إذا أتاهم ليلا.

الإعراب: «لئن» اللام للتأكيد وإن شرطية «كان» فعل ماضٍ ناقص فعل الشرط واسمه ضمير مستتر «من جن» جار ومجرور في محل نصب خبر كان «لأبرح» جواب الشرط «طارقًا» حال منصوب بالفتحة الظاهرة «وإن يك» أصله يكن حذفت النون للتخفيف لكثرة استعماله في الكلام واسمه ضمير مستتر فيه «إنسًا» خبر يك «ماكها» ما نافية والكاف للتشبيه دخلت على الضمير «الإنس» مبتدأ «يفعل» فعل مضارع وفاعله ضمير والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: في «ماكها» حيث دخلت الكاف على الضمير: وهو شاذ.

مواضعه: ذكره السيوطي في همع الهوامع ٢/ ٣٠ وفي شرحه للألفية ص ٧١.

(٣) عجز بيت قائله رؤبة بن العجاج يصف حمارًا وأتنه وهو من قصيدة مرجزة مسدسة وصدره: ولا تَرَى بَعْلا ولا حلائلا.

الشرح: «بعلا» زوجًا، «حلائلا» بالحاء المهملة: زوجات، «حاظلا» المانع من التزويج.

المعنى: لا ترى من الأزواج والزوجات من يحبس نفسه على صاحبه ولا يتطلع إلى غيره كحمار الوحش وأتنه، إلا من منع أنثاه عن التزويج بغيره، كانت عادة الجاهلية إذا طلقوا امرأة منعوها أن تتزوج بغيرهم إلا بإذنهم.

الإعراب: «لا» نافية «ترى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «بعلا» مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة «ولا» الواو عاطفة ولا: لتأكيد النفي «حلائلا» معطوف على قوله «بعلا» «كه» متعلق بمحذوف حال من «بعلا» «ولاكهن» متعلق بمحذوف حال من «حلائلا» «إلا» أداة استثناء ملغاة «حاظلا» مفعول ثان لترى منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: في «كه وكهن» حيث جر الضمير بالكاف، وهو شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٤٨، وابن هشام ٢/ ١٥٢ وابن عقيل ٢/ ١٠، والأشموني ٢/ ٢٨٦.

على الاتصال، (لاحتمال)[1] أن يكون أصله كهو.

والثاني: أن يكون أشار إلى أنه قد (ندر)[2] دخول بعض الأحرف المخصوصة بالظاهر (غير الكاف)[3] على الضمير كما (ندر)[4] دخول الكاف عليه كقول الشاعر:

فلا واللهِ لا يُلْفَى أُناسٌ فتًى حتَّاكَ يا ابنَ أبى يزيد[5].

وهو عند البصريين ضرورة.

ثم قال:

بعِّض وبيِّن وابتَدِى فى الأمكنة بمنْ ....

شرع فى بيان معانى (بعض)[6] هذه الحروف فبدأ بمن وذكر لها فى هذا البيت ثلاثة معان:

الأول: التبعيض نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾[7] وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض.

---

(١) أ، جـ ـ وفى ب (لأنه يحتمل). (٢) أ ـ وفى ب، جـ (ورد).

(٣) أ، جـ. (٤) أ، جـ ـ وفى ب (ورد).

(٥) قال الشيخ محيى الدين: هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها، وبحثت فلم أعثر له على قائل، وهو من الوافر.

وروى «أبى زياد» بدل «أبى يزيد» ولا يلفى، بدل و «لا يلقى».

الشرح: لا يلفى «لا يجد»، قال تعالى: ﴿وألفيا سيدها لدى الباب﴾ أى: وجده وبالقاف من اللقى.

الإعراب: «فلا» زائدة قبل القسم للتوكيد «والله» الواو حرف قسم ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو وفعل القسم الذى يتعلق به الجار والمجرور محذوف «لا» نافية «يلفى» فعل مضارع «أناس» فاعل «فتى» مفعول به «حتاك» حتى جارة والضمير فى محل جر بها والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لفتى «يا» حرف نداء «ابن» منادى «أبى» مضاف إليه «يزيد» مضاف إليه.

الشاهد: فى «حتاك» حيث دخلت «حتى» الجارة على الضمير، وهو نادر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٢/ ٨، والأشمونى ٢/ ٢٨٦ والمكودى ص ٨، وداود.

(٦) أ، ب (٧) من الآية ٨ من سورة البقرة.

الثانى: بيان الجنس، نحو: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾(١) وعلامتها صحة وضع الذى موضعها.

الثالث: ابتداء الغاية فى المكان باتفاق، نحو: ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا﴾(٢) (ولا)(٣) تكون لابتداء الغاية فى الزمان عند البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وابن درستويه إلى أنها تكون لابتداء الغاية فى الزمان وهو الصحيح(٤) لكثرته(٥) نظمًا ونثرًا(٦).

وتأويل (ما كثر)(٧) ليس بجيد، وإليه ذهب المصنف.

وإلى هذا قال: وقد تأتى لبدء الأزمنة.

تنبيه:

لم يختلفوا فى أن من تكون لابتداء الغاية، واختلفوا فى التبعيض (والتبيين)(٨). أما التبعيض. فذهب إليه الجمهور وصححه ابن عصفور، ونفاه المبرد والأخفش الأصغر(٩) وابن السراج، وطائفة من الحذاق والسهيلى، وقالوا: إنما هى لابتداء الغاية وأن (سائر)(١٠) المعانى التى (ذكروها)(١١) راجع إلى هذا المعنى.

---

(١) من الآية ٣٠ من سورة الحج. (٢) من الآية ١ من سورة الإسراء.
(٣) أ، جـ - وفى ب (وقد) (٤) أ، جـ.
(٥) أ، وفى جـ (وهو كثير).
(٦) قال تعالى: ﴿لمسجد أُسسَ على التَّقْوَى من أولِ يومٍ﴾.
وقال الشاعر:
تَخَيَّرنَ مِن أزمانِ يوم حليمة ... إلى اليوم قد جرِّبن كلَّ التجاربِ
(٧) أ، جـ - وفى ب (ما هو كثير) وتأولوا: أن من الابتداء الغاية فى الأحداث: من تأسيس أول يوم، والبيت، من استمرار يوم حليمة.
(٨) ب، جـ.
(٩) هو: على بن سليمان الفضل النحوى أبو الحسن الأخفش الأصغر أحد الثلاثة المشهورين وتاسع الأخفشين، قرأ على ثعلب والمبرد واليزيدى، قال المرزبانى: ولم يكن بالمتسع فى الرواية، وكان إذا سئل على مسائل النحو ضجر ضجراً كثيراً.
مات فجأة ببغداد سنة عشرة وثلاثمائة ويقال ست عشرة وقد قارب الثمانين.
(١٠) أ، جـ وفى ب (جميع).
(١١) أ، ب - وفى جـ (ذكرها)

وأما بيان الجنس، فمشهور فى كتب المعربين، وقال به جماعة من المتقدمين والمتأخرين (وأنكره)[1] (أكثره)[2] المغاربة.

ثم قال:

وزيد فى نَفْى وشبهه فَجرّ نكرةً كما لباغٍ من مَفَرّ

لزيادة «من» عند «جمهور»[3] البصريين شرطان:

الأول: أن يكون بعد نفى أو شبهه، وهو النهى والاستفهام.

والثانى: أن يكون مجرورها نكرة.

مثال النفي ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾[4]. والنهى «لا يقم (من)[5] أحد» والاستفهام ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾[6] ومثل النهى بقوله «ما لباغٍ من مفر». وأجاز بعض الكوفيين زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط[7] (نحو)[8] «قد كانَ مِن مَطَرٍ».

وأجازها الأخفش والكسائى وهشام بلا شرط ووافقهم فى التسهيل، قال فى شرحه لثبوت السماع «بذلك»[9] نثراً ونظماً[10].

تنبيهان:

الأول: فائدة زيادة «من» تنصيص العموم أو مجرد التوكيد.

---

(١) أ، ب. (٢) أ، جـ.
(٣) أ، ب.
(٤) من الآية ٨٥ من سورة الأعراف.
(٥) ب، جـ.
(٦) من الآية ٣ من سورة فاطر.
(٧) أ، جـ - وفى ب (تنكير بعض مجرورها).
(٨) أ، جـ.
(٩) أ، ب.
(١٠) قال تعالى: ﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾ و﴿ولقد جاءك من نبأ المرسلين﴾.
وقول الشاعر:
وكنت أرى كالموت من بين ساعة فكيف ببين كان موعده الحشر
اهـ الهمع ٦/ ٣٥.

فالأول مع نكرة لا تختص بالنفى نحو «ما فى الدار من رجل».

والثانى: مع نكرة مختصة به[١].

(التنبيه)[٢] الثانى: لا إشكال فى صحة زيادتها بعد جميع حروف النفى، وأما الاستفهام فلا يحفظ إلا مع (هل)[٣].

قال فى الارتشاف: وفى إلحاق الهمزة بها نظر، وصرح «بمنعه»[٤] بعد كيف ونحوها[٥].

ثم قال:

للانتها حتى ولامٌ وإلى ....

مثال حتى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[٦]. ومثال إلى ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[٧] ومثال اللام ﴿سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ﴾[٨].

ودلالة اللام على الانتهاء قليل[٩] بخلاف حتى وإلى «فإن دلالتهما على الانتهاء كثير»[١٠] فإن قلت أيهما أمكن فى ذلك؟

قلت: إلى، لدخولها «فيما»[١١] لا تدخل فيه حتى، فإن المجرور بحتى يلزم بأن «يكون»[١٢] آخر جزء أو (ملاقى)[١٣] آخر جزء بخلاف إلى.

---

(١) كأحد وديار.

(٢) أ، جـ.

(٣) قال تعالى: ﴿هل من خالق غير الله﴾.

(٤) جـ ـ وفى ب، «به».

(٥) كلام أبى حيان فى الارتشاف ص ٨٤٣. «وفى إلحاق الهمزة بهل فى ذلك نظر ولا أحفظه من لسان العرب. ولو قلت: كيف تضرب من رجل أو كيف خرج من رجل أو أين تضرب من رجل أو متى بقوم من رجل لم يجز» اهـ.

(٦) من الآية ٥ من سورة القدر.

(٧) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

(٨) من الآية ٥٧ من سورة الأعراف.

(٩) نحو قوله تعالى ﴿كل يجرى لأجل مسمى﴾.

(١٠) أ، جـ.

(١١) أ، ب ـ وفى جـ (لما).

(١٢) ب، وفى جـ (كونه) وفى أ (من كونه).

(١٣) أ، ب ـ وفى جـ (ملازم).

(لو)[1] قلت: «سرت النهار حتى نصفه» لم يجز.

ولو قلت: إلى نصفه لجاز، نص على ذلك الزمخشرى والمغاربة «ووافق»[2] المصنف فى شرح الكافية وخالف فى «التسهيل وشرحه»[3] فلم يشترط فى مجرور حتى كونه آخر جزء (ولا ملاقى آخر جزء)[4] واستدل بقوله:

عَيَّنَتْ ليلةً فما زلتُ حتى   نِصفِها راجيًا فعُدْتُ يؤوسًا[5].

وفيه نظر.

---

(١) أ، جـ ـ وفى ب (فلو). (٢) أ، جـ ـ وفى ب (ووافقهم).

(٣) أ، ب وفى جـ شرح التسهيل.

(٤) أ، ب.

(٥) هذا البيت لم أعثر له على قائل. وهو من الخفيف.

وقبله: إن سلمى من بعد يأسى همت   بوصال لو صح لم يبق بوسا

الشرح: «عينت» الضمير راجع إلى سلمى وليلة مفعول به لا ظرف، «بؤسًا» بضم الباء: الشدة «يؤوسًا» فعول من اليأس وهو القنوط خلاف الرجاء.

الإعراب: «عينت» فعل وفاعل وهو الضمير المستتر فيه الذى يعود إلى سلمى فى البيت قبله «ليلة» مفعول به «فما زلت» من أخوات كان والتاء اسمها (حتى) بمعنى إلى وهو حتى الجارة «نصفها» مجرور بحتى والهاء مضاف إليه «راجيًا» خبر زلت منصوب بالفتحة «فعدت» جملة من الفعل والفاعل عطف على قوله: «فما زلت» «يئوسًا» حال من الضمير الذى فى عدت منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: فى «حتى نصفها» فإن ابن مالك استدل به على أنه لا يشترط فى مجرور حتى كونه آخر جزء، ولا ملاقى آخر جزء هذا الذى ذكره فى التسهيل ص ١٤٦ وأما ما ذكره فى شرح الكافية، فهو ما ذهب إليه الزمخشرى والمغاربة من أن المجرور بحتى يلزم أن يكون آخر جزء أو ملاقى آخر جزء بخلاف إلى، فلو قلت: سرت النهار حتى نصفه لم يجز، ولوقلت إلى نصفه جاز، هذا ما نص عليه الزمخشرى. وقال ابن هشام فى المغنى: لمخفوض حتى شرطان:

أحدهما: عام وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً خلافًا للكوفيين والمبرد.

والثانى: خاص بالمسبوق بذى أجزاء وهو أن يكون المجرور جزءاً نحو:

«أكلت السمكة حتى رأسها» أو ملاقيًا لآخر جزء نحو. «سلام هى حتى مطلع الفجر» ولا يجوز «سرت البارحة حتى ثلثيها» «أو نصفها» كذا قالت المغاربة وغيرهم.

وتوهم ابن مالك: أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشرى، واعترض عليه بقوله: عينت ليلة . . . البيت ـ وهذا ليس محال الاشتراط، إذ لم يقل فما زلت فى تلك الليلة حتى نصفها وإن كان المعنى عليه ولكن لم يصرح به. ا هـ العينى ٣/ ٧٦٢.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى المغنى ١/ ١١١ السيوطى فى همع الهوامع ٢/ ٢٣.

«تنبيه»[1]:

اختلف فى المجرور بحتى فقيل: الانتهاء «به»[2] «فيدخل»[3] فيما قبلها إلا بقرينة، وإليه ذهب المغاربة.

وذهب المصنف إلى أن الانتهاء قد يكون به فيدخل، وقد يكون عنده فلا يدخل، وزعم أن سيبويه[4] والفراء أشارا إلى ذلك.

وحكى عن ثعلب أن حتى للغاية والغاية تدخل وتخرج.

وقال فى الإفصاح:[5] وذهب المبرد وأبو بكر وأبو على إلى أنه داخل.

وقال الفراء والرمانى يدخل ما لم يكن غير جزء نحو: «إنه لينام الليل حتى الصباح». وصرح سيبويه بأن ما بعدها داخل ولابد، ولكنه مثل بما هو بعض ما قبله واختلف أيضًا فى المجرور بإلى، والذى عليه أكثر المحققين أنه لا يدخل إلا بقرينة[6] وقال بعض النحاة يدخل.

ثم قال:

.... ومِن وباء يُفْهِمانِ بَدَلا

علامة ذلك أن يحسن فى «موضعهما»[7] بدل مثال «من» ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾[8] ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلائِكَةً﴾[9].

ومثال «الباء» «لا يُسرنِّى بها حُمْرُ النعَمِ»[10].

---

(١) أ، ب. (٢) أ، جـ.

(٣) أ، جـ ـ وفى ب (فلا يدخل).

(٤) الكتاب ١/ ٤١٣.

(٥) الإفصاح وهو شرح لكتاب الإيضاح فى النحو لأبى على الفارسى وصاحبه هو: محمد ابن يحيى المعروف بابن هشام الخضراوى.

(٦) مثل: «قرأت القرآن من أوله إلى آخره».

(٧) ب ـ وفى أ «أن يحسن موضعها» وجـ «يصلح فى موضعها».

(٨) من الآية ٣٨ من سورة التوبة. (٩) من الآية ٦٠ من سورة الزخرف.

(١٠) عن عبد الرحمن بن عوف رواه الحاكم وأحمد فى مسنده ـ حديث شريف «بها» أى: بدلها.

وقول الشاعر:

وليت لى بهمُ قومًا إذا ركبُوا[1] ....

وقوله: «واللامُ للملكِ» نحو: «المالُ لزيدٍ» وشبهه نحو: «أدوم لك ما تدوم لى» ويندرج فيه الاستحقاق؛ لأنه مثله فى شرح الكافية بنحو: «السرج للفرس»[2] هـ.

(وجعله فى التسهيل)[3] مغاير الشبه للملك[4].

(وفي تَعْدِيَة أيضًا) اى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾[5]، «وتعليل» نحو: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾[6] و«قُفى»، أى: تبع.

وقوله: «وزِيدَ» يعنى اللام، ولا تزاد إلا مع مفعول به «لتعديه»[7] إلى واحد.

---

(١) صدر بيت قائله قريط بن أحد بنى العنبر. شاعر إسلامى ـ من البسيط.

وعجزه: شنُّوا الإغَارَةَ فُرسانًا ورُكبانًا

الشرح: «شنوا» أى: فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة، «الإغارة»، الهجوم على العدو والإيقاع به «فرسانًا» جمع فارس، وهو راكب الفرس «ركبانًا» جمع راكب وهو أعم من الفرس، وقيل: خاص براكب الإبل.

المعنى: يتمنى بدل قومه قومًا آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم ما بين فارس، وراكب.

الإعراب: «وليت» حرف تمن ونصب «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «ليت» مقدم «بهم» جار ومجرور «قومًا» اسم ليت منصوب بالفتحة الظاهرة مؤخر «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ركبوا» فعل ماض وفاعله والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «شنوا» فعل وفاعل والجملة جواب «إذا» «الإغارة» مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة «فرسانًا» حال من الواو فى «شنوا» منصوب بالفتحة «وركبانًا» معطوف عليه.

الشاهد: فى «بهم» فإن الباء فيه للبدل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٠ وابن عقيل ١/ ٣٢٥، ٢/ ١٤ والأشمونى ٢/ ٢٩٣، والسيوطى ص ٧١ وفى همعه ٢/ ٢١، والسندوبى.

(٢) شرح الكافية لابن مالك ورقة ٥٣.   (٣) ب.

(٤) قال فى شرح التسهيل ص ١٤٥ «واللام للملك وشبهه وللتمليك وشبهه».

(٥) من الآية ٥ من سورة مريم.   (٦) من الآية ١٠٥ من سورة النساء.

(٧) أ ـ وفى ب، جـ «المتعد».

وزيادتها ضربان:

قياسية: وهى أن تزاد «مقوية»[1] لعامل «ضعيف»[2] بالتأخير نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[3]، أو بالفرعية نحو: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾[4].

وغير قياسية: وهى فى غير ذلك نحو: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[5] وقد أول على التضمين[6].

وقوله: **والظَّرفيَّةَ استَبِنْ بِمَا.**

نحو: «زيد بالبصرة» «وفى» نحو: «زيد فى المسجد»، وفى، هى الأصل وبها تعتبر باء الظرفية.

وقوله: «**يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا**». قال فى شرح التسهيل: باء السببية هى الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها «مجازًا»[7] نحو: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾[8] فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء لصح وحسن، لكنه مجاز.

قال: ومنه «كتبت بالقلم» و«قطعت بالسكين» فإنه يقال: «كتب القلم» و«قطع السكين»[9]، والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى.

فإن استعمال السببية فيها تجوز، واستعمال الاستعانة «فيها»[10] لا يجوز.

قال: وباء التعليل هى التى يصلح غالبًا فى موضعها اللام كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾[11] ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾[12] ا هـ. وفيه اختصار.

---

(١) أ، جـ وفى ب (تقوية).
(٢) أ، ب ـ وفى جـ «ضعف».
(٣) من الآية ٤٣ من سورة يوسف.
(٤) من الآية ١٦ من سورة البروج.
(٥) من الآية ٧٢ من سورة النمل.
(٦) أى: ضمن ردف معنى اقترب ا هـ المغنى ٢/ ١٨١.
(٧) أ، ب ـ وفى جـ «تجوزا».
(٨) من الآية ٥٧ من سورة الأعراف.
(٩) ب ـ وفى أ، جـ «كتبت وقطعت».
(١٠) أ، ب.
(١١) من الآية ٥٤ من سورة البقرة.
(١٢) من الآية ١٦٠ من سورة النساء.

وكأن التعليل والسبب عند غيره واحد، «فلذلك»[1] لم يذكر بالتعليل وإدراجه بالاستعانة فى باء السببية مما انفرد به[2].

واحترز بقوله: «غالبًا» «من»[3] قولهم: «غضبت لفلان» إذا غضبت من أجله وهو حى وغضبت به إذا غضبت «من أجله»[4] وهو ميت، ومثل الشرح للسببية بقوله «تعالى»[5]: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ تبعًا لشرح الكافية[6].

ومثال «فى» السببية ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ﴾[7] وعبر عن هذا بالتعليل فى الكافية والتسهيل[8].

وقوله: «بالبا استعنْ» مثل بالاستعانة فى شرح الكافية بقوله: «كتبت بالقلم»[9] وتقدم إدراجه لذلك فى السببية.

(وعَدّ) نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[10] وباء التعدية. هى القائمة مقام همزة النقل فى إيصال الفعل اللازم إلى المفعول به.

---

(١) أ، ب ـ وفى جـ «لذلك».

(٢) قال السيوطى فى الهمع ٢/ ٢١: «قال أبو حيان: وكأن التعليل والسبب عندهم شيء واحد. قال ويدل لذلك أن المعنى الذى سمى به باء السبب موجود فى باء التعليل؛ لأنه يصلح أن ينصب الفعل لما دخلت عليه باء التعليل كما يصح ذلك فى باء السبب فتقول: «ظلم أنفسكم اتخاذكم العجل ... وهذا هو الحق» وإليه أميل.

وقال السيوطى أيضًا: «وقال أبو حيان: ما ذهب إليه ابن مالك من أن باء الاستعانة مدرجة فى باء السببية قول انفرد به وأصحابنا فرقوا ... فقالوا باء السببية هى التى تدخل على سبب الفعل نحو: «مات زيد بالحب» وباء الاستعانة هى التى تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذى هو آلة نحو: «كتبت بالقلم» .. إلخ.

(٣) أ، ب ـ وفى جـ (عين).

(٤) أ، جـ ـ وفى ب «به». (٥) جـ.

(٦) راجع شرح الكافية ورقة ٥٣.

(٧) من الآية ٦٨ من سورة الأنفال.

(٨) من الكافية قول ابن مالك:

بالباء فى التعليل والظرفيه عنوا فكن ذا فطنة مرضيه

وقال فى التسهيل ص ١٤٦ قال: «ومنها فى .... والتعليل».

(٩) شرح الكافية ورقة ٥٣.

(١٠) من الآية ١٧ من سورة البقرة.

قال المصنف: وقد وُجِدَتْ فى المتعدى. نحو: «دفعت بعض الناس ببعض»[1].

(عَوِّض) باء العوض .. هى الداخلة على الأثمان والأعواض نحو: «اشتريت الفرس بألف» وكافأت الإحسان بضعف» وتسمى باء المقابلة كما «ذكر»[2] فى التسهيل[3].

(أَلصِقْ) الإلصاق هو معناها الأصلى، ولم يذكر «لها»[4] سيبويه غيره[5].

وقال المغاربة: الباء غير الزائدة لا تكون إلا للإلصاق حقيقة أو مجازًا، فقد تتجرد لهذا المعنى، وقد «يدخلها»[6] مع ذلك معنى آخر.

ومن أمثلة الإلصاق «وصلت هذا بهذا».

(ومثلَ معْ) نحو: ﴿نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾[7] وتسمى بالمصاحبة، وعلامتها أن «يحسن»[8] فى موضعها «مع» ويغنى عنها «و»[9] عن مصحوبها الحال كقوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾[10] أى: مع الحق «و»[11] محقًّا.

«ومِنْ» «يعنى إلهى»[12] للتبعيض نحو: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[13] قيل

---

(١) الأصل: دفع بعض الناس بعضًا.
(٢) ب.
(٣) قال فى التسهيل ص ٤٥ «. . . . . وللمقابلة».
(٤) ب، جـ.
(٥) قال سيبويه ٢٠٩: (وإذا قلت «مررت بزيد» فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء).
(٦) أ، ب ـ وفى جـ «يلحقها».
(٧) من الآية ٣٠ من سورة البقرة.
(٨) أ، جـ. وفى ب «يصلح».
(٩) أ، جـ. وفى ب «أو».
(١٠) من الآية ١٧٠ من سورة النساء.
(١١) أ، ب ـ وفى جـ «أو».
(١٢) أ، ب ـ وفى جـ «هى».
(١٣) من الآية ٦ من سورة الإنسان.

وهو مذهب كوفى وذكره الفارسى فى التـذكرة، وتبعهم القتبى[1] وروى ذلك عن الأصمعى فى قوله:

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ[2]....... ....

قال فى شرح التسهيل: والأحسن أن يضمن «شربن معنى روين»[3].

«وعَنْ» نحـــو: ﴿ويَوْمَ تَشَـــقَّقُ السَّـــمَـــاءُ بالْغَـــمَـــامِ﴾[4] ﴿بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وبِأَيْمَـانِهِم﴾[5]. «أى: عن أيمـانهم»[6] كـذا قال الأخـفش ومـثله ﴿فَـاسْئَلْ بِهِ خَبِيراً﴾[7] وكونها بمعنى «عن» بعد السـؤال منقول عن الكوفيين، وتأوله الشلوبين على أنها باء السببية. أى: فاسأل بسبـبه، وتأوله غيره على التضمين. أى: فاعتن أو اهتم به، لأن السؤال عن الشىء «اعتناء»[8] به.

---

(١) هو: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى ولد بالكوفة، أقام ببغداد وسمع من الزيادى وغيره، وصنف مؤلفات تشهد له بعلو كعبه. منها فى النحو: جامع النحو الكبير، وجامع النحو الصغير، وشهرته تغنى عن التعريف به. توفى ببغداد سنة ٢٧٦هـ.

(٢) جزء من بيت. قائله أبو ذؤيب الهذلي. يصف السحاب: من الطويل

وتمامه: . . . . . ثم ترفَّعَتْ   متَى لُجَجٍ خُضْرٍ لُهُنَّ نَئِيجُ

الشرح: «ترفعت»: تصاعدت، وتباعدت «لجج» جمع لجة بزنة غرفة وغرف «نئيج» ـ بفتح النون وكسر الهمزة ـ الصوت العالى المرتفع. المعنى:ـ يدعو لامرأة ـ ذكرها فى بيت الشاهد باسم أم عمرو ـ بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لجج خضر، ولها فى تلك الحال صوت مرتفع عال.

الإعراب: «شربن» فعل ماض وفاعله «بماء» جار ومجرور متعلق بشرب «البحر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ثم» حرف عطف «ترفعت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر «متى» حرف جر بمعنى «من» «لجج» مجرور بمتى والجار والمجرور بدل من «بماء البحر» «خضر» صفة للجج «لهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نئيج» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: فى «بماء البحر» فإن الباء فيه بمعنى من للتبعيض.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ١٥٠، وابن عقيل ٢/ ١٦، والأشمونى ٢/ ٢٩٣، والسيوطى فى الهمع ٢/ ٣٤، والخصائص ٢/ ٨٥.

(٣) ب، جـ ـ وفى أ «شربنا. روينا».

(٤) من الآية ٢٥ من سورة الفرقان.

(٥) من الآية ١٢ من سورة الحديد.

(٦) أ، جـ.

(٧) من الآية ٥٩ من سوة الفرقان.

(٨) جـ وفى أ «اغتناء» وفى ب «اهتمام».

وقوله: «عَلَى للاستعْلا» هو أصل معانيها[1] ولم يثبت لها كثير «من»[2] البصريين غيره، وأولوا ما أوهم خلافه.

«ومَعْنَى فى» يعنى: الظرفية نحو: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾[3] «أى: فى ملك»[4] وأول على التضمين أى: تتقول.

«وعَنْ» أى: تكون للمجاوزة بمعنى «عن» كقوله:

إذا رَضِيَتْ علىَّ بَنُو قُشَيْرٍ[5] . . . .

أى: عنى.

---

(١) قال الأشمونى ٢/ ٢٩٤ «ويكون حقيقة ومجازًا نحو: ﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾ ونحو: ﴿فضلنا بعضهم على بعض﴾».

(٢) جـ.

(٣) الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

(٤) أ، ب.

(٥) صدر بيت قائله: قحيف العجيلى - من كلمة يمدح فيها حكيم المسيب القشيرى من الوافر. وعجزه: لَعَمْرُ اللهِ أعْجبَنِى رِضَاهَا.

الشرح: «قشير» بزنة التصغير. وهو قشير بن كعب بن عامر بن صعصعة.

المعنى: إذا رضيت عنى بنو قشير سرنى رضاها.

الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «رضيت» فعل ماض والتاء للتأنيث «على» جار ومجرور متعلق برضى «بنو» فاعل رضى «قشير» مضاف إليه والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «لعمر» اللام للابتداء عمر مبتدأ خبره محذوف وجوبًا «الله» مضاف إليه «أعجبنى» فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول «رضاها» فاعل والضمير مضاف إليه، وأنثه مع أن مرجعه مذكر وهو بنو قشير لتأولهم بالقبيلة، وجملة أعجبنى رضاها جواب إذا.

الشاهد: فى «رضيت على» فإن «على» فيه بمعنى «عن» يدلك على ذلك أن «رضى» إنما يتعدى بعن كما فى قوله تعالى: ﴿رضى الله عنهم ورضوا عنه﴾ ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عن المؤْمنين﴾ وقد حمل الشاعر «رضى» على ضده وهو «سخط» فعداه بالحرف الذى يتعدى به ضده وهو «عن» وليس فى ذلك شىء. فإن العرب تحمل الشىء على ضده كما تحمله على نظيره - ا هـ محيى الدين، على ابن عقيل ٢/ ١٨.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥١، وابن عقيل ٢/ ١٨، وابن هشام ٢/ ١٣٨، والأشمونى ٢/ ٢٩٥ والسيوطى ص ٧٢، المكودى ص ٨٣، وداود، والسندوبى، والخصائص ٢/ ٣١١، ٣٨٩.

قال فى شرح التسهيل: وكذا الواقعة بعد خفى وتعذر واستحال وغضب، وأشباهها.

قيل وهو مذهب كوفى، وقال به القتبى، وتأوله غيرهم[1].

وقوله:

بعن تَجَاوُزاً عَنَى مَن قَد فَطِنْ

يعنى: أن الأكثر فى «عن» استعمالها للمجاوزة؛ ولذلك عدى «بها»[2] صدر وأعرض ونحوهما.

وقالوا: رويت عن فلان؛ لأن المروى «عنه مجاوز»[3] لمن أخذ عنه.

وقوله:

وقد تَجِى موضعَ بعد... ....

يعنى: عن. نحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴿١٩﴾﴾[4] أى: بعد طبق.

(وعلى). أى: وقد تجىء عن موضع على نحو قوله:

لاهِ ابنُ عمِّك لا أُفضلتَ فى حَسَبٍ عنِّى ولا أنت ديَّانى فتخزُونى[5]

---

(١) بأن ضمن رضى معنى عطف.

(٢) ب، جـ.

(٣) جـ - وفى أ، ب «مجاز».

(٤) الآية ١٩ من سورة الانشقاق.

(٥) قائله: ذو الأصبع العدوانى، واسمه حرثان بن الحرث العدوانى وهو أحد بنى عدوان بطن من جديلة من قدماء الشعراء فى الجاهلية.

والبيت من قصيدة من البسيط قالها فى مزين بن جابر.

الشرح: «لاه ابن عمك»: أى: لله در ابن عمك «ديانى» القيم بالأمر الذى يجازى فلا يضيع عنده خير ولا شر «تخزونى» تسومنى الذل وتقهرنى.

المعنى: لله ابن عمك، فلقد ساواك فى الحسب وشابهك فى رفعة الأصل وشرف المحتد، فما من مزية لك عليه ولا فضل تفتخر به عليه، ولا أنت مالك أمره والمدبر لشئونه فتقهره وتذله.

الإعراب: «لاه» أصلها «لله» فهى جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ثم حذف لام الجر وأبقى عمله شذوذًا فصار «الله» ثم حذف أداة التعريف «ابن» مبتدأ مؤخر «عمك» مضاف إليه والكاف مضاف إليه «لا» نافية «أفضلت» فعل ماض مبنى للمجهول والتاء نائب فاعل «فى حسب» جار ومجرور متعلق بأفضلت «عنى» جار ومجرور متعلق بأفضلت «ولا» الواو عاطفة، ولا لتأكيد النفى «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «ديانى» خبر=

(أى: على)[1]

وجعل المصنف منه قولهم: «بخل عنه» والأصل عليه.

وقوله:

.... كما عَلَى موضِعَ عن قد جُعِلا

يعنى: أن كل واحد منهما «قد»[2] وضعت موضع الأخرى، وتقدم تمثيله.

وقال بعض النحـويين: لو كانت لها مـعانى هذه الحروف لجـاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف.

قال: فوجب تأويل ما ذكروه مما يخالف معنى المجاوزة.

وقوله: «شبِّهْ بكاف» هذا أشهر معانى الكاف.

«وبها التعليلُ قد يُعْنَى» نحو: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾[3].

قال فى شرح الكافية ودلالتها على التعليل «كثيرة»[4].

«وزائدًا لتوكيد ورَدْ» «يعنى»[5] نحو ﴿لَيْسَ[6] كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[7].

قيل: ويحتمل أن تكون «مثل» بمعنى صفة فلا تكون زائدة، و«مثل» قد يراد بها الصفة.

=المبتدأ وياء المتكلم مـضاف إليه من إضافة الوصف إلى مـفعوله «فتخزونى» الفـاء عاطفة تخزونى فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول والفـاعل ضمير مستتر والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: لا أنت تخزونى.

الشاهد: فى «عنى» فإن «عن» هنا بمعنى «على» أى: لا أفضلت فى حسب على.

مـواضـعـه: ابن الناظـم ص ١٥١، وابن عـقـيل ٢/ ١٧ وابـن هشـام ٣/ ١٤٠، والأشـمـونى ٢/ ١٩٥ والمكودى ٨٣ وداود، والسـيـوطى ص ٧٢، وأيضًـا فى الهـمع والإنصاف ٢/ ٢٠.

(١) أ، جـ. (٢) أ.

(٣) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

(٤) جـ ـ وفى أ، ب «كثير» وراجع شرح الكافية ورقة ٥٤.

(٥) أ، ب. (٦) أ، جـ.

(٧) من الآية ١١ من سورة الشورى ـ أى ليس مثله شىء.

وقوله: «واستُعمل اسمًا» استعمالها اسمًا مخصوص «عند سيبويه»[1] بالشعر نحو:

ورُحْنا بِكَابْنِ الماء يُجنَبُ وسْطُنا[2] ....

وأجازه الأخفش في الاختيار، وإليه ذهب المصنف، وهو ظاهر كلام الفارسي[3] وشذ أبو جعفر بن مضاء[4] فقال: إنها اسم أبداً؛ لأنها بمعنى مثل.

وتأول بعضهم «ما ورد من دخول حرف الجر عليها»[5] والإضافة والإسناد إليها على حذف الموصوف.

---

(1) أ، ب ـ قال سيبويه ١/ ٢٠٣ «... أن أناسًا من العرب اضطروا في الشعر وجعلوها بمنزلة مثل، قال الراجز وهو حميد الأرقط: فصيروا مثل كعصف مأكول ..»

(2) صدر بيت من قول امرئ القيس يصف فرسا.
وعجزه: تصوب فيه العين طوراً وترتقي.
الشرح: «ابن الماء» طائر يقال له «الغرنيق»، شبه الفرس به في سرعته وسهولة مشيه «يجتنب» يقاد «تصوب» تنحدر، «ترقى» ترتفع.
يريد أن عين الناظر إليه تصعد فيه النظر وتصوبه إعجابًا به.
الإعراب: «ورحنا» الواو عاطفة «رحنا» فعل وفاعل «بكابن» الباء حرف جر «والكاف» بمعنى مثل مجرور وهي مضاف «وابن» مضاف إليه «وابن» مضاف «والماء» مضاف إليه «يجنب» فعل مضارع مبني للمجهول «وسط» نائب فاعل «ونا» مضاف إليه «تصوب» فعل مضارع مبني للمجهول «فيه» جار ومجرور متعلق بتصوب «العين» نائب فاعل والجملة في محل نصب حال من ابن الماء «طوراً» نائب عن المفعول المطلق منصوب «وترقى» الواو عاطفة «وترتقي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة معطوف على تصوب.
الشاهد: في «بكابن» أن الكاف اسم وجرت بالباء.
مواضعه: ذكره المكودي في شرحه الألفية ص ٨٣، والخزانة ٤/ ٢٦٢.

(3) قال السيوطي في الهمع ٢/ ٣١: «نظراً إلى كثرة السماع» ومنه: يضحكن عن كالبرد المنهم.

(4) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعد بن مضاء اللخمي، أخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية، وولي قضاء فاس وغيره فأحسن السيرة وعدل.
صنف المشرق في النحو غير ذلك.
ولد بقرطبة سنة ثلاث عشرة وخمسمائة، وتوفي سنة ٥٩٢.

(5) أ، جـ ـ وفي ب «ما دخل من حروف الجر عليها».

وقوله: «وكذا عَنْ وعلَى» أما عن فتكون اسمًا إذا دخـل عليها حرف جر، ولا تجر إلا بمن كقوله:

. . . .   مِنْ عَنْ يمين الحُبيًّا نظرةٌ قبلُ(١)

وندر جرها بعلى فى قوله:

عَلَى عن يمينى مرَّتِ الطيرُ سنَّحًا(٢)   . . . .

---

(١) عجز بيت: قائله القطامى ـ واسـمه عمير بن شييم التغلبى، والبـيت من قصيدة يمدح فيها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان، وهى من البسيط.
وصدره: فقلت للركب لما أن علا بهم.
الشرح: «للركب» جـمع راكب «علا بهم» يروى: عـلا لهم، والمعنى علت لهم أى: جعلتهم يعلون «الحبيّا» ـ بضم الحاء وفتح الباء وتشديد الياء ـ مـوضع بالشام «قبل» بفتح القاف والباء ـ يقال: نظرة قبل إذا لم يتقدمها نظر.
الإعراب: «فقلت» فعل ماض والتاء فـاعل «للركب» اللام حرف جر والركب مجرور بهـا والجار والمجـرور متـعلق بقلت، والقول إذا وصــل باللام يكون بمعنى الخطاب أى: خاطبت الركب «لما» ظرف بمعنى حيـن، والعامل فيه قلت «أن» مفسـرة «علا بهم» جملة من الفعل والمفعـول بمعنى أعلتهم والفاعل «نظرة» والظاهر أن أن مـصدرية. «من» حرف جر «عن» اسم بمعنى جانب؛ فلذلك دخل علـيها حرف الجر «يمين» مجرور بـعن «الحبيا» مضاف إليه «قبل» بالرفع صفة للنظرة.
الشاهد: فى «من عين يمين» فعن اسم مجرور بمن، وتكون عن بمعنى جانب
والمعنى: من جانب يمين الحبيا، وهذا كثير فى الكلام.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥١، والمكودى ص ٨٣.
(٢) قال العينى: لم أقف على اسم قائله، وبحثت فلم أعثر على قائل له.
وهو من الطويل.
وعجزه: وكيف سنوح واليمين تطيع.
الشرح: «سنحا» ـ بضم الـسين وتشديد النون ـ جـمع سانح، تقول: سـنح لى الطير يسنح سنوحًا إذا مر من مياسرك إلى ميامنك، والـعرب تتيمن بالسانح، وتتشاءم بالبارح، وكذا قال الجوهرى. وفى الهمع «قطيع»، بدل تطيع.
الإعراب: «على» حرف جـر «عن» اسم بدليل دخول حـرف الجر عليـها، وعلى عن يمينى جار ومجرور متعلق بالفعل مرت «الطير» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة للفعل مرت «سنحا» حال منصوب بالفتحة الظاهرة.
الشاهد: فى «على عن يمينى» فإن «عن» هنا اسم بدليل دخـول على عليها وهذا نادر والمحفـوظ من دخول كلمة «عـلى» على كلمة «عن» فى هذا البـيت فقط فإن الأكـثر أن يدخل عليه كلمة «من» عند كون «عن» اسمًا. ا هـ العينى.
مواضعه: ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ١/ ١٣١، والسيوطى فى الهمع ٢/ ٣٦.

قال بعضهم وفى نحو: دَعْ عنك نَهبًا صِيح فى حَجراتِه[1]

وأما «علـى» فذهب قوم مـنهم ابن طاهر وابن خروف والشلوبين إلـى أنها اسم، ولا تكون حـرفًا، وزعـموا أن ذلك مـذهب سـيبـويه، ومشـهور مـذهب البصريين أنها حرف جر وتكون اسما إذا دخل عليها «من» نحو:

---

(١) صدر بيت: قائله: امرؤ القيس بنِ حجر الكندى من الطويل.

وعجزه: ولكِنْ حديثًا ما حديثُ الرَّوَاحِلِ.

الشرح: «دع»: اترك، «نهبًا» أى: ما انتهب ويجـمع على نهاب «صيح» مجهول صاح «الحجـرات» - بفتح الحاء وضم الجـيم - النواحى وفى مجمع الأمـثال بفتح الحـاء والجيم والراء - النواحى أيضًا.

المعنى: قال الأصـمعى: دع الذى انتهبه بـاعث وحدثنى عن الرواحل التى أنت ذهبت بها.

قال: نزل امرؤ القيس على خالد بن سدوس وأغـار باعث على مال امرئ القيس فقال له خالد: أعطنى إبلـك حتى أطلب مالك وأرده عليك فـفعل امرؤ القـيس وانطوى خالد عليها ثم ذهب يتـعقب باعثًا فضـاعت منه. وفى مجمع الأمثـال للميدانى ١/ ٣٦٨ رقم ١٤٠٣ «يضرب لمن ذهب من ماله شىء ثم ذهب بعده ما هو أجل منه».

الإعراب: «دع» جملة من الفـعل والفاعل «عنك» جار ومجرور «نهـبًا» مفعـوله وفيه حذف والتقدير: دع عنك ذكرك نهبًا «صيح فى حجراته» صيح فعل ماض من صاح مبنى للمجهـول والجملة فى محل نصب صفة لنهـبا، والتقدير: نهبًا صـيح فى نواحيه «ولكن حديثًا» أى: ولكن حدثنا حديثًا فانتصاب حديثًـا بالمقدر «ما» اسم استفهام مبتدأ «حديث» خبره مرفوع بالضمة الظاهرة «الرواحل» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: فى قوله «دع عنك» فإن «عن» هنا اسم بمعنى «جـانب» وهذا متعين فى ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يدخل عليها «من» كما فى قوله: «من عن يمين» أى من جانب يمين.

والثانى: أن يدخل عليها «على» وذلك نادر والمحـفوظ منه بيت واحد وهو قوله: على عن يمينى مرت الطير سنحًا.

الثالث: أن يكون مجرورها وفـاعل متعلقها ضميـرين لمعنى واحد قاله الأخفش وذلك قوله: دع عنك نهبًا . . .

وذلك لئلا يؤدى إلى تعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المنفصل.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ١/ ١٣١، ٢. ١٢١، والسيوطى فى الهمع ٢/ ٢٩.

غَدَتْ من عليهِ بعدَ ما تمَّ ظِمؤُهَا[1] . . . .

قال بعضهم[2] وفى نحو:

هَوِّنْ عليك[3] . . . .

---

(١) صدر بيت قائله: مزاحم بن الحرث العقيلى، والصحيح أنه إسلامى كما قال أبو حاتم.
وهو من قصيدة وصف بها القطا. وهو من الطويل.
وعجزه: تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بزيزاءَ مَجْهَلِ.
الشرح: «غدت»: صارت - والضمير للقطاة «تم»: كمل، «ظمؤها» - بكسر الظاء وسكون الميم بعدها همزة - مدة صبرها عن الماء ما بين الشرب والشرب، وفى الكتاب (خمسها) بدل «ظمؤها» أى: ترد اليوم الخامس «تصل» تصوت «قيض» بفتح القاف وسكون الياء - القشر الأعلى للبيض «بزيزاء» بزائين بينهما ياء: ما ارتفع من الأرض، ويروى مكانه «ببيداء»، «مجهل» أى قفر ليس فيها أعلام يهتدى بها.
المعنى: يذكر أن هذه القطاة ذهبت من فوق أفراخها بعد أن تم صبرها على الماء، وذهبت عن قشر بيضها الذى أفرخ تاركة إياه ببيداء لا يهتدى فيها بعلم.
الإعراب: «غدت» فعل ماض ناقص بمعنى صار والتاء للتأنيث واسمه ضمير مستتر «من» حرف جر «عليه» اسم بمعنى فوق مجرور محلا بمن والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدت «بعد» ظرف متعلق بغدت «ما» مصدرية «تم» فعل ماض «ظمؤها» فاعل والضمير مضاف إليه «تصل» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر والجملة فى محل نصب حال «وعن قيض» جار ومجرور معطوف على قوله من عليه «بزيزاء» متعلق بمحذوف صفة لقيض «مجهل» صفة لزيزاء.
الشاهد: فى «من عليه» فإن «على» فيه اسم بمعنى «فوق» بدليل دخول حرف الجر عليه.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٢، ابن عقيل ٢/ ٢١، والأشمونى ٢/ ٢٩٦، والسندوبى ٨٣، وداود، والاصطهناوى والسيوطى ص ٧٢، وفى همعه ٢/ ٣٦ والشاهد رقم ٨٢٨ من خزانة الأدب وابن يعيش ٧/ ٢٨، والكتاب ٢/ ٣١، والمقتضب للمبرد ٣/ ٥٣.

(٢) وهو الأخفش، قال ابن هشام فى المغنى ١/ ٢٨ «وزاد الأخفش موضعًا آخر، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد نحو قوله تعالى ﴿أمسك عليك زوجك﴾ وقول الشاعر «هون عليك . . . . . البيت».

(٣) جزء من بيت قائله الأعور الشنى - من المتقارب.
وتمامه: . . . . . فَإِنَّ الأمورَ بكفِّ الإله مقاديرُها
الشرح: «هون» خَفف - ويروى «خفض»، «كف الإله» معناه عند أهل النظر ملكه وسلطانه.
الإعراب: «هون» فعل أمر مبنى على السكون والفاعل ضمير مستتر فيه «فإن» الفاء للتعليل إن حرف توكيد ونصب «الأمور» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «بكف» جار ومجرور «الإله» مضاف إليه «مقاديرها» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة وها مضاف إليه. =

وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن «عن» و«على» إذا دخل عليهما «من» (بقيا)[1] على حرفيتهما.

وزعموا أن «من» تدخل على حروف الجر كلها سوى مذ واللام والباء (وفي)[2].

وقوله:

.... مِن أجلِ ذَا عليهِما مِن دَخلا

أي: من أجل ثبوت اسميتهما صح دخول حرف الجر عليهما، وخص «من» بالذكر لانفرادها بذلك، وتقدم جر عن بعلى.

تنبيه:

قال في شرح التسهيل: «عن» بعد دخول من بمعنى جانب، و«على» بمعنى فوق.

قوله: «ومُذْ ومُنْذُ» اعلم أن لمذ ومنذ ثلاثة أحوال:

(الأولى)[3]: أن يليهما اسم مفرد مرفوع نحو: «ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة أو منذُ يومان» وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: أنهما مبتدآن (والمرفوع خبر وإليه ذهب المبرد وكثير من البصريين والتقدير في المعرفة أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة وفي النكرة أمد انقطاع الرؤية يومان.

الثاني: أنهما ظرفان في موضع الخبر)[4] والمرفوع هو المبتدأ والتقدير بيني وبين لقائه يومان، وإليه ذهب الأخفش وطائفة من البصريين.

= الشاهد: في «عليك» على أن «على» تكون اسمًا إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميري مسمى واحد.

مواضعه: ذكره ابن هشام في المغني ١/ ١٢٨، والسيوطي في الهمع ٢/ ٢٩ وسيبويه ١/ ٣١

(١) جـ ـ أ، ب «باقيان». (٢) جـ.

(٣) أ، جـ ـ وفي ب «الأول». (٤) ب.

والثالث: أن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر، أى: منذ مضى يوم الجمعة (أو يومان)[1] وهما ظرفان مضافان إلى الجملة، وإليه ذهب محققو أهل الكوفة واختاره السهيلى والمصنف فى التسهيل[2].

(الحالة[3] الثانية): أن يليهما جملة والكثير كونها فعلية نحو:

ما زالَ مذ عَقَدَتْ يَدَاهُ إزارَهُ[4] . . . .

---

(١) أ، ب.

(٢) قال فى التسهيل ص ٩٤ «. . . . . ويضافان إلى جملة مصرح بجزءيها أو محذوف فعلها». (٣) أ.

(٤) صدر بيت. قائله: الفرزدق. مدح به يزيد بن المهلب.

من قصيدة طويلة من الكامل.

وعجزه: فَسمَا فَأَدْرَكَ خمسةَ الأشبار.

الشرح: «ما زال مذ عقدت يداه إزاره» يروى فى مكانه «ما زال مذ شد الإزار بكفه» ويكنى بهذه العبارة عن مجاوزته حد الطفولة التى لم يكن يستطيع فيها أن يقضى حوائجه بنفسه، والمراد: ما زال مذ بدأ يستغنى عن الحواضن ويستطيع أن يلبس الإزار ويشده على وسطه بنفسه. والإزار: ما يلبسه الإنسان فى نصفه الأسفل «سما» علا «أدرك خمسة الأشبار» أيفع ولحق حد الصبا. المعنى: أن الممدوح من وقت بلوغه سن التمييز يتدرج فى رفعة ومجد ومكارم أخلاق.

الإعراب: «ما» نافية «زال» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «مذ» ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب متعلق بزال، وقيل: فى محل رفع مبتدأ خبره لفظ زمان مضاف إلى الجملة الفعلية بعده «عقدت» فعل ماض مبنى على الفتح والتاء للتأنيث «يداه» فاعل مرفوع بالألف وضمير الغائب مضاف إليه «إزاره» مفعول به لعقد منصوب بالفتحة الظاهرة، وضمير الغائب مضاف إليه «فسما» الفاء حرف عطف، سما فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «فأدرك» الفاء عاطفة، أدرك فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو أيضاً «خمسة» مفعول به لأدرك منصوب بالفتحة الظاهرة «الأشبار» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد: فى «مذ عقدت» حيث أضيف فيه «مذ» إلى الجملة الفعلية.

وفيه شاهد آخر فى العدد «خمسة الأشبار» حيث جرد اسم العدد من أل المعرفة وأدخلها على المعدود حيث أراد التعريف.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٢ وابن هشام ٢/ ١٥٤، والأشمونى ٢/ ٢٩٧، وأيضاً ابن هشام فى المغنى ٢/ ٢٢ والسيوطى فى الهمع ١/ ٢١٦ وابن يعيش ٢/ ١٢١.

وقد تكون اسمية كقوله:

. . . . .مُذ أنا يافعٌ[1]

وفى ذلك مذهبان[2]:

أحدهما: أن «مذ ومنذ» ظرفان مضـافان إلى الجملة وهو المختار، وصرح به سيبويه[3].

والثانى: أنهما مبتدآن ونقدر اسم زمان محذوف يكون خبراً عنهما،

والتقدير: مـذ زمان عقدت ومذ زمان أنا يافع، وهو مـذهب الأخفش، فلا يكونان عنده إلا مبتدأين، واختاره ابن عصفور.

«الحالة»[4] الثالثة: أن يليهما اسم مجرور كقوله:

---

(١) جزء من بيت قائله: رجل من سلول، وقيل قائله هو الكميت بن معرور الأسدى

وتمامه: وما زلتُ محمولا علىَّ ضَغِينَةٌ   ومُضْطَلِعَ الأضْغَانِ . . . .

وهو من الطويل.

وورد فى الأشمونى والتوضيح:

وما زلتُ أبْغِى الخير مذ أنا يافع   وليدًا وكهلا حين شِبْتُ وأمْرَدَا

الشرح: «ضغينـة» حقد «مضطلع الأضـغان» المضطلع بالشىء القادر عليه المستقل به «والأضغان»: الحقد «يافع» هو الغلام الذى راهق العشرين، ويقال: يفع وأيفع فهو يافع.

المعنى: لم أزل منذ ناهزت الحلم محسداً مضطلعًا بضغائن الأعداء.

الإعراب: «مازلت» فعل ماض ناقص والتـاء اسمه «محمولا» خبره منصـوب بالفتحة الظاهرة «على» جـار ومجرور «ضـغينة» نائب فاعل لقـوله «محـمولا» لأنه اسم مفـعول «ومضطلع» عطـف على «محمـولا» منصوب بالفتـحة الظاهرة «الأضـغان» مضـاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «مـذ» ظرف «أنا» مبتدأ «يافع» خبره مرفـوع بالضمة الظاهرة وقد أضيف مذ إلى الجملة الاسمية.

الشاهد: فى «مذ أنا يافع» حيث أضيفت «مذ» إلى الجملة الاسمية.

مـواضعـه: ذكـره من شراح الألفـيـة: ابن الناظم ص ١٥٢، الأشمـونى ٢/ ٢٩٧، والسندوبى، وابن هشام ٢/ ١٥٤، وأيضًا فى المغنى ٢/ ٢٢، وسيبويه ١/ ٢٣٩.

(٢) راجع الأشمونى ٢/ ٢٩٧.

(٣) راجع الكتاب ١/ ٢٠٩.   (٤) أ، جـ.

. . . . ورسمٍ عفَتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أزمانِ[1]

وفى ذلك مذهبان:

أحدهما: أنهما حرفا جر، وإليه ذهب الجمهور وهو الصحيح.

والآخر: أنهما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما.

وقد أشار فى النظم إلى الأحوال الثلاثة.

فإن قلت: لا تؤخذ أحكامهما من عبارته.

قلت: أما الأولى فالمفهوم من قوله: «رفعا» أنهما مبتدآن؛ لأنهما لا يرفعان ما بعدهما إلا إذا جعل خبرهما؛ لأن المبتدأ رافع الخبر على الأصح.

وأما الثانية «فتفهم»[2] من ظاهر قوله: «أوْ أُولِيا الفِعْلَ».

---

(١) عجز بيت لامرئ القيس بن حجر الكندى. وهو من الطويل.

وصدره: قِفَا نَبْك من ذِكْرَى حبيب وعِرْفان.

الشرح: «قِفـا» خطابٌ للاثنين ولكنَّ المرادَ واحد، ومن عـادتهم أن يخاطبـوا الواحد بصيغة الاثنين. «عرفان» يريد عرفان الديار يعنى معرفتها.

«رسم» بفـتح فـسكون ـ مـا بقى من آثار الديار لاصـقًـا فى الأرض «عـفت» درست وامحت معالمها «آياته» جمع آية وهى العـلامة التى يستدل بها، ويروى «وربع عفت آثاره» «أزمان» جمع زمن ـ بفتح الزاى والميم ـ الوقت.

المعنى: قفا نندب حظنا ونبك لفراق الأحبة وتذكرهم، وتلك الديار التى كانت معمورة بهم فأصبحت خاوية دارسة.

الإعراب: «قفا» فعـل أمر وألف الاثنين فاعله «نبك» فعل مضارع مـجزوم فى جواب الأمر وعلامة جزمه حـذف الياء وفاعله ضمير مستتر فـيه وجوبًا تقديره نحن «من ذكرى» جار ومجرور متعلق بنبك «حبيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «وعرفان» معطوف على حبيب «ورسم» مـعطوف على حبيب أيضًا «عفت» فعل مـاض والتاء للتأنيث «آياته» فاعل عفت مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه «منذ» حرف جر مبنى على الضم لا محل له من الإعراب «أزمان» مجرور بمنـذ وعلامة جره الكسرة الظاهرة. والجار والمجرور متعلق بعفت.

الشاهد: فى «منذ أزمان» حيث وقع «منذ» لابتداء الغاية وجر الأزمان.

مواضـعه: ذكره من شـراح الألفية: الأشمـونى ٢/ ٢٩٧ وابن هشام ٢/ ١٤٣، وفى المغنى ٢/ ٢١

(٢) أ، جـ ـ وفى ب «ففهم».

(أنهما)[1] ظرفان مضـافان إلى الجملة؛ لأن من جعلهما فى ذلك مـبتدأين وقدر بعدهما زمانًا هو الخبر فلم يولهما الفعل إلا لفظًا.

وأما الثالثة: فقد «عدهما»[2] «مع»[3] حروف الجر فيما تقدم.

والحاصل: أنهمـا قبل المرفوع مبـتدآن، وقبل الفعل ظرفـان، وقبل المجرور حرفان، والمختار فى التسهيل[4].

فإن قلت: لو قال: «أو أولـيا الجملة»[5] نحو «مذ دعا» «لأجاد»[6] لتندرج «الجملة»[7] الاسمية.

قلت: هو كذلك والعذر له فى الاقتصار على الفعل أنه «الكثير»[8].

فإن قلـت: شرط (فى)[9] المرفوع بـعدهما والمجـرور بهمـا. أن يكون اسم زمان ولـم ينبه عليه.

قلت: بل نص عليه أول الباب[10].

ثم أشار إلى «معناهما»[11] بقوله:

وإن يَجرَا فى مُضِىٍّ فكمِنْ   هُمَا وفى الحُضُورِ مَعْنَى فى استَبِنْ

يعنى: أنهما لابتداء الغاية إن جرا ماضيًا نحو: «ما رأيته مذ يوم الجمعةِ»[12] وللظرفية إن جرا حاضراً نحو: «ما رأيته مذ يومنا»[13].

---

(١) ب، جـ - وفى أ «إنما هما»

(٢) جـ - وفى أ، ب «عدهما».

(٣) أ، جـ - وفى ب «من».

(٤) قال فى التسهيل ص ٩٤ «أنهما ظرفان يضافان إلى جملة».

(٥) ب، جـ - وفى أ «أوليا الفعل الجملة».

(٦) أ، جـ.

(٧) أ.

(٨) أ، جـ. وفى «أكثر».

(٩) أ.

(١٠) عند قوله: وخصص بمذ ومنذ وقتًا.

(١١) أ، ب. وفى جـ «معناها».

(١٢) أى: من يوم الجمعة.

(١٣) أى: فى يومنا.

وزاد في التسهيل(١): أنهما يكونان بمعنى «من» و«إلى» معًا. هـ فيدلان على الابتداء والانتهاء، وضابط ذلك: أنهما إن دخلا على ماض معرفة فهما بمعنى «من» أو على حاضر معرفة فهما بمعنى «في» أو على نكرة فهما بمعنى «من إلى» ومعًا «نحو» ما رأيته «مذ»(٢) أربعة أيام.

وقوله: **وبعدَ مِن وعَن وباء زيدَ ما.**

مثال زيادتها بعد «من» ﴿مِمَّا خَطَايَاهُمْ﴾(٣) وبعد عن ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾(٤) وبعد الباء ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾(٥).

وقوله: **فلم يَعُقْ عن عَمَلٍ قد عُلِمَا.**

يعني: أن «ما» لم تكفها(٦) عن الجر كما في الآيات. وذكر في التسهيل: أن «ما» قد تكف الباء وتحدث فيها معنى التعليل(٧) كقوله:

.... لِبِما قد تُرى وأنْتَ خطِيب(٨)

---

(١) التسهيل ص ٩٤.

(٢) أ - وفي ب، جـ «منذ».

(٣) من الآية ٢٥ من سورة نوح - قال المغني: الأولى التمثيل بقراءة مما خطيئاتهم لظهور جرها.

(٤) من الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.

(٥) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٦) أ، ج وفي ب «لم تكن تكفها».

(٧) قال في التسهيل ص ١٤٧ «. . . وتزداد بعدها «ما» كافة وغير كافة وكذا بعد رب والباء وتحدث في الباء المكفوفة معنى التعليل».

(٨) عجز بيت في الدرر اللوامع: لصالح بن عبد القدوس. وهو من الخفيف.

وصدره: فلئنْ صِرْتَ لا تُحير جوابًا.

الشرح: «لاَ تحير» من أحار يحير، يقال: كلمته فلم يحر جوابًا، أي يرده «ترى» - بالبناء للمفعول.

المعنى: قال في الدرر اللوامع: والبيت في رثاء ميت يقول - إن صرت الآن لا ترد جوابًا لمن يكلمك: فكثيرا ما ترى وأنت خطيب بلسان الحال. فإن من نظر إلى قبرك وتذكر ما كنت عليه وما أنت إليه الآن اتعظ بذلك.

الإعراب: «فلئن» اللام للتأكيد وإن شرطية «صرت» صار فعل ماض ناقص والتاء اسمه وهو فعل الشرط «لا تحير» جملة في محل نصب خبر صار «جوابًا» مفعول لقوله لا تحير=

وقال فى الكافية:

وقد ترد الباء ما كربما[1] اهـ. ونُوزِعَ فى ذلك[2].

وقوله:

وزيدَ بعدُ ربَّ والكافِ فكَفَّ وقد تَليهِما وجَرٌّ لمْ يكَفّ

يعنى: أن «ما» تزاد بعد رب والكاف. كافة وغير كافة.

مثالها كافة: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ﴾[3]، وقول الشاعر:

لعمرُكَ إنّنى وأبا حَمِيدِ كما النشوانُ والرجلُ الحليمُ[4]

=وقيل: إنه منصوب على التمييز «لبما قد ترى» جواب الشرط والباء حرف جر دخلت عليها ما الكافة عن عمل الجر قال ابن مالك: إن ما الكافة أحدثت مع الباء معنى التعليل كما أحدثت فى الكاف معنى التعليل فى قوله تعالى: ﴿واذكروه كما هداكم﴾ «ترى» مبنى للمجهول «وأنت» الواو للحال وأنت مبتدأ «خطيب» خبره مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «لبما» ـ وهى جواب الشرط ـ الباء حرف جر دخلت عليها «ما» الكافة عن عمل الجر. ذكره ابن مالك وقال: إن «ما» الكافة أحدثت مع الباء معنى التعليل كما أحدثت فى الكاف معنى التعليل فى قوله تعالى: «واذكروه كما هداكم».

مواضعه: ذكره السيوطى فى همعه ٢/ ٣٨ وابن هشام فى المغنى ٢/ ٩.

(١) فى أ «وقد ترد الباء ما كربا» و ب، جـ «وقد ترد الباء ما كربما» وهو الصواب كما فى الكافية ورقة ٥٤.

(٢) قال السيوطى فى همعه ٢/ ٣٨: «وتفيدان مع ما تعليلا كربما. ذكره ابن مالك فى التسهيل فى الباء. وقال: فمعنى لبما قد ترى وأنت خطيب ربما أرى. والسيرافى وغيره فى من.

وجزم به فى سبك المنظوم وأنكره أبو حيان، أى: أفادتهما التعليل حينئذ، ما ورد من ذلك مؤول».

(٣) من الآية ٢ من سورة الحجر.

(٤) قائله زياد بن الأعجم ـ وهو من الوافر.

الإعراب: «لعمرك» اللام للقسم عمر مبتدأ والخبر محذوف أى: لعمرك يمينى أو قسمى «إننى» إن حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه «وأبا» عطف على اسم إن «حميد» مضاف إليه «كما النشوان» الكاف للتشبيه دخلت عليها ما الكافة فكفتها عن العمل فلذلك رفع النشوان على أنه خبر لأن، «والرجل» عطف على النشوان «الحليم» صفته مرفوع بالضمة الظاهرة. =

وأجاز ابن يسعون(١) كون «ما» في «رُبَمَا يَوَدُّ» نكرة موصوفةٌ.

أي: «ربة»(٢) - ود يود -، وأجاز غيره في البيت كون «ما» مصدرية على مذهب من أجاز وصلها «بالجملة الاسمية»(٣).

ومثالها غير كافة: رُبما ضَرْبَةٍ بِسَيفٍ صَقيلٍ(٤)

= الشاهد: في «كما النشوان» الكاف للتشبيه دخلت عليها «ما» الكافة فكفتها عن العمل فلذلك رفع النشوان على الخبرية ويروى «لكالنشوان» فلا شاهد فيه.

مواضعه: ذكره المكودي في شرحه للألفية ص ٨٤، وابن هشام في المغني ١/ ١٥٢.

(١) هو: يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون. قال الزبير: كان أديبا نحويا لغويا فقيها فاضلا من جلة العلماء، متقدمًا في وقته بعلم العربية، وروى عن مالك بن عبد الله العتبي وغيره وألف المصباح في شرح ما أعتم من شواهد الإيضاح وغيره. مات في حدود سنة أربعين وخمسمائة.

(٢) أ - وفي ب، (رب). (٣) ب. وفي أ، جـ «بالإسمية».

(٤) صدر بيت قائله: عدى بن الرعلاء الغساني. وهو من الخفيف.

وعجزه: بَيْنَ بُصْرَى وطَعْنة نَجْلاء.

الشرح: «صقيل» أي: مَجلو. فَعيل بمعنى مفعول، «بصرى» - بضم الباء وسكون الصاد - بلد بالشام وقد أضاف «بين» إلى بصرى مع أن «بين» لا تضاف إلا إلى متعدد على أحد معنيين:

الأول أن «بصرى» وإن كان واحدًا في اللفظ في قوة المتعدد، لأنها ذات أجزاء ومحلات كثيرة.

الثاني: أن هناك مضافًا محذوفًا، والتقدير «بين أماكن بصرى». «طعنة نجلاء» الواسعة الظاهرة الاتساع.

المعنى: كثيرًا ما استعملت سيفي ورمحي في هذه الجهة استعمالا مشرفًا.

الإعراب: «ربما» رب حرف تكثير وجر شبيه بالزائد وما زائدة «ضربة» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «بسيف» جار ومجرور متعلق بضربة «صقيل» نعت مجرور بالكسرة الظاهرة «بين» ظرف مكان «بصرى» مضاف إليه «وطعنة» معطوف على ضربة مجرور بالكسرة الظاهرة «نجلاء» صفة لطعنة مجرور بالكسرة الظاهرة، وقد جر بالكسرة للضرورة وحقه أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لاتصاله بألف التأنيث الممدودة، وخبر المبتدأ المجرور لفظًا برب وهو «ضربة» محذوف.

الشاهد: في «ربما ضربة» حيث دخلت «ما» على «رب» ولم تكفها عن العمل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٢/ ٢٩٩، والمكودي ص ٨٤، والسندوبي، والاصطهناوي، وابن هشام ٢/ ١٥٥ وأيضًا في المغني ١/ ١٢١ والسيوطي في همعه ٢/ ٣٨.

وقول الآخر:

. . . . كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارِمُ(١)

بجر ضربة والناس.

فإن قلت: ما الأغلب على «ما» بعد «رب والكاف»؟قلت: يفهم من قوله: «وقد» أن الكف هو «الأغلب»(٢) وصرح به في الكافية(٣).

وقوله: وحُذِفَتْ رُبَّ فَجرَّتْ بعدَ بلْ والفَا وبعد الواوِ شاعَ ذا العمَلْ

«مثال ذلك»(٤) بعد «بل» قول رؤبة:

بل بلدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهُ(٥) . . . .

---

(١) عجز بيت قائله عمرو بن براقة النهمى - وهو من الطويل.
وصدره: وننصر مولانا ونعلم أنه.
الشرح: «ننصر» نعين ونؤازر «مولانا» المراد منه الحليف «مجروم عليه» واقع عليه الإثم «جارم» ظالم متعد.
ويروى: كما الناس مظلوم عليه وظالم. ومعنى الروايتين واحد.
المعنى: إننا نعين حليفنا ونساعده على عدوه مع أننا نعلم أنه كسائر الناس يجنى ويجنى عليه.
الإعراب: «ننصر» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر «مولانا» مفعول والضمير مضاف إليه «ونعلم» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر «أنه» حرف توكيد ونصب والهاء اسمه «كما» الكاف جارة، ما زائدة «الناس» مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «أن» وجملة أن واسمها وخبرها سدت مسد مفعولى «نعلم» «مجروم» خبر ثان لأن وهو اسم مفعول «عليه» واقع موقع نائب الفاعل لمجروم «وجارم» معطوف على مجروم.
الشاهد: فى «كما الناس» حيث زيدت «ما» بعد الكاف ولم تمنعها من عمل الجر فى الاسم الذى بعدها.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٣ وابن عقيل ٢/ ٢٧ وابن هشام ٢/ ١٥٦ والمكودى ص ٨٤، والأشمونى ٢/ ٢٩٩ والسندوبى والسيوطى فى همعه ٢/ ٣٨، ١٣٠، وابن هشام فى المغنى ١/ ١٥٢.

(٢) أ، ب وفى جـ «الغالب». (٣) قال فى الكافية ورقة ٥٤ «وكفت الكاف ورب غالبًا» هـ.

(٤) أ، جـ - وفى ب «مثاله».

(٥) صدر بيت قائله رؤبة بن العجاج الراجز.
وعجزه: لا يشترى كتانه وجهرمه.
الشرح: «بلد» يذكر ويؤنث، والتذكير أكثر، «الفجاج» جمع فج وهو الطريق الواسع، «قتمه» - بفتح القاف والتاء - الغبار «جهرمه» بزنة جعفر - هو البساط نفسه، وقيل: أصله «جهرمية» - بياء نسب مشددة - نسبة إلى جهرم، وهو بلد بفارس، فحذف ياء النسب. =

وبعد الفاء قوله:

فَحُورٍ قد لهوْتَ بِهِنَّ عِينٍ[1] . . . .

وبعد الواو قوله[2]:

وليل كموجِ البحر أرْخَى سُدُولَهُ   عَلَيَّ بِأنواعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِى[3]

= المعنى: يصف نفسه بالقدرة على الأسفار وتحمل المشاق والصعوبات ويشير إلى أن ناقته قوية على قطع الطرق الوعرة والمسالك الصعبة.

الإعراب: «بل» حرف إضراب «بلد» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد وهو رب المحذوفة بعد «بل» «ملء» مبتدأ ثان «الفجاج» مضاف إليه «قتمه» خبر المبتدأ الثانى والضمير مضاف إليه ويجوز العكس والجملة فى محل رفع صفة لبلد «لا» نافية «يشترى» فعل مضارع مبنى للمجهول «كتانه» نائب فاعل «وجهرمه» عطف عليه والجملة فى محل رفع لبلد، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل والمجرور لفظه برب المحذوفة وقع فى بيت بعده.

الشاهد: فى «بل بلد» حيث جر «بلد» برب المحذوفة بعد «بل».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٢/ ٢٩، وابن الناظم ص ١٥٣، والأشمونى ٢/ ٢٩٩، وداود والاصطهناوى والسيوطى ص ٧٣ وأيضًا فى همعه ٢/ ٣٦، وابن هشام فى المغنى ١/ ١٠٣ والإنصاف ٢/ ٣٠٥.

(١) صدر بيت. قائله: المتنخل واسمه مالك بن عويمر ـ من الوافر.

وعجزه: نَواعِمَ فى المُرُوطِ وفى الرِّياطِ.

الشرح: «فحور» بضم الحاء ـ جمع حوراء وهى الشديدة بياض العين، الشديدة سوادها «لهوت» بالشىء ألهو لهوًا، إذا لعبت به «عين» بكسر العين جمع عيناء وهى الواسعة العين. «نواعم» جمع ناعمة «المروط» جمع مرط ـ بكسر الميم ـ وهو إزار له علم «الرياط» جمع ريطة ـ بكسر الراء وسكون الياء ـ وهى الملحفة التى ليست بملفقة.

الإعراب: «فحور» أى: رب حور والجر فيه برب مضمرة «قد» حرف تحقيق «لهوت» فعل وفاعل «بهن» جار ومجرور، وجملة قد لهوت بهن معترضة بين الصفة والموصوف «عين» صفة لحور.

الشاهد: فى «فحور» على إضمار «رب» بعد الفاء. أى: رب حور، والجر فيه برب المضمرة.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٢٩٩، وابن يعيش ٢/ ١٨٨ والإنصاف ١/ ٢٣٢، ٣٠٥.

(٢) ب.

(٣) قائله امرؤ القيس من معلقته المشهورة. من الطويل. =

وقد تجر محذوفة دونهن كقوله:

رسم دارٍ وقفتُ فى طَلَلِهْ كِدْتُ أقضِى الحيَاةَ مِن جَلَلِه(١)

= الشرح: «كموج البحر» أى: فى كثافة ظلمته. شبه الليل بموج البحر فى شدة هوله «سدوله» السدول: الأستار، واحدها سدل، «أنواع الهموم»: ضروب الهموم «ليبتلى» ليختبر ويمتحن.

المعنى: رب ليل شديد الهول أرخى على ستور ظلامه مع أنواع الهموم والأحزان، ليختبرنى أأصبر أم أجزع؟ قطعته ولم أبال بشىء.

الإعراب: «وليل» الواو واو رب مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى اقتضتها رب المحذوفة «كموج» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليل «البحر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «أرخى» فعل ماض مبنى على فتح مقدر والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو «سدوله» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ المجرور برب المحذوفة «على» جار ومجرور متعلق بأرخى «بأنواع» جار ومجرور ،متعلق بأرخى «الهموم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ليبتلى» اللام لام التعليل يبتلى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء.

الشاهد: فى «وليل» حيث جر «ليل» برب المحذوفة بعد الواو.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٣ وابن هشام ٢/ ١٦٣، الأشمونى ٢/ ٣٠٠، وداود، والاصطهناوى، والمكودى ص ٧٣، والسيوطى ص ٧٣.

(١) قائله: جميل بن معمر ـ وهو من الخفيف.

الشرح: «الرسم» ما لصق بالأرض من آثار الديار «الطلل» ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد «من جلله» قيل: معناه من عظمه فى نفسى، وقيل: معناه من أجله،

المعنى: رب أثر باق من آثار دار المحبوبة وقفت فيه، فكدت أموت أسفًا وحزنًا على تلك الربوع التى كانت عامرة فأصبحت خاوية خالية من سكانها.

الإعراب: «رسم» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة «دار» مضاف إليه «وقفت» فعل ماض والتاء فاعل «فى» حرف جر «طلله» مجرور بفى والضمير مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بوقفت. والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر صفة لرسم «كدت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «أقضى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر «الحياة» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل ومفعوله فى محل نصب خبر «كاد» وجملة «كاد» واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: فى «رسم دار» حيث جر «رسم» برب محذوفة ولم يتقدمها شىء لا واو ولا فاء ولا بل ـ وهو قليل جدًا. =

وفى التسهيل: يجر برب محذوفة: بعـد الفاء كثيراً؛ وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلا ومع التجرد أقل. هـ[1].

ونوزع فى كونه كثيراً بعد الفاء إلا إن أراد بالنسبة إلى بل، وليس الجر بالفاء «وبل»[2].

قـال فى التـسهـيل: باتفـاق هـ[3]، وحكى ابن عـصـفور الاتفـاق، وفى الارتشاف: وزعم بعض النحويـين أن الخفض هو بالفاء «وبل»[4] لنيابتـهما مناب رب هـ[5].

وأما الواو فـذهب المبرد والكوفـيون إلى أن الجـر بها؛ والصحـيح أنه برب المضمرة وهو مذهب البصريين.

وقوله:

وقد يُجَرُّ بِسُوَى رُبَّ لدَى حذفٍ وبعضُه يُرَى مُطَّرِدًا

الجر بسوى «رب» محذوفًا ضربان: مطرد وغير مطرد.

فالمطرد فى مواضع:

الأول: لفظ الجلالة فى القسم دون عوض[6].

الثانى: المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء نحو: (قوله)[7]:

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ١٥٣ وابن عقيل ٢/ ٢٩، وابن هشام ٢/ ١٦٥، والأشـمونى ٢/ ٣٠٠، وداود، والاصطهنـاوى، والسيـوطى ص ٧٣، وفى همعـه ٢/ ٣٧ وابن يعيش ٣/ ٣٨ والإنصاف ١/ ٢٣٢، ٢٠٤ والخـصائص ١/ ٢٨٥، ٣/ ١٥٠.

(١) التسهيل ص ١٤٨.

(٢) جـ - وفى أ، ب «وبيل».

(٣) قال فى التسهيل ص ١٤٨: «وليس الجر بالفاء وبل باتفاق».

(٤) جـ - وفى أ، ب «وبيل».

(٥) الارتشاف ص ٨٥٣.

(٦) نحو: «الله لأفعلن».

(٧) ب.

بَدَا لِى أَنّى لست مُدْرِكَ ما مضَى   ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيًا[1]

الثالث «بعد»[2] ألا نحو:

ألا رجلٍ جزاهُ الله خيراً[3]   . . . .

يريد: ألا من رجل.

---

(١) قـائله: زهيـر بن أبى سلمى، وهو والد كـعب بن زهـير ـ وهو مـن الطويل. وهو من قصيدة يذكر زهير فيها النعمان بن المنذر حيث طلبه كسرى ليقتله ففر وأتى طيئًا.

الشرح: «بدا لى» أى: نشأ له فيه الرأى.

المعنى: قد نشأ لى وظهر أننى لا أدرك ما فات ولا أقدر أننى أسبق على ما سيجىء من الحوادث.

الإعراب: «بدا» فعل ماض «لى» جار ومجرور «أنى» حرف توكيد ونصب والياء اسمها وهى فى محل رفع فـاعل بدا «لست» ليس واسمها «مـدرك» خبر ليس منصوب بالفـتحة الظاهرة «ما مضى» جملة فى محل الجر بالإضافـة، ولست مع جملتها فى محل رفع خبر أن «ولا سابق» بالجـر عطفًا على خـبر ليس على توهم إثبـات الباء الزائدة فى خـبر ليس «شيئًا» معمول سابق «جائيا» خبر كـان واسمها ضمير وجواب إذا محذوف تقديره إذا كان جائيا فلا أسبقه.

الشاهد: فى «ولا سابق» فإنه مـجرور بالباء المقدرة عطف على خـبر ليس على توهم إثبات الباء فيـه. هكذا روى بالجر، وقد روى بالنصب أيضًا عطفًا على اللفـظ فحينئذ لا شاهد فيه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفيـة: الأشمونى ٣/ ٢٠٣، والاصطهناوى، وابن يعيش ٢/ ٥٢، وابن الناظم فى باب إن وأخواتها ص ٧١، والخضرى ١/ ٢٣٤.

(٢) أ، جـ. وفى ب «نحو».

(٣) صدر بيت لرجل من أهل البادية ـ وأنشده سيبويه ولم يعزه إلى قائله. من الوافر.

وعجزه: يَدُلُّ على محصلَّةٍ تَبِيتُ.

الشرح: «محـصلة» بكسر الصاد المشـددة ـ قال الجوهرى: المحـصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن «تبيت» ـ بفتح التاء ـ تكون لى بيتًا، أى امرأة، والبيت النكاح.

الشاهد: فى «رجل» فإنه مجرور بمن مقدرة. تقديره: ألا من رجل.

وأكثر الروايات «ألا رجلا» بالنصب أى: ألا ترونى رجلا.

مواضـعه: ذكره ابن الناظم فى شـرحه للألفية فى باب «لا» النافـية للجنس ص٧٧، والشاهد رقم ١٦٣ من الخزانة وابن يعيش ٢/ ١٠١، والكتاب ١/ ٣٦١، وابن هشام فى المغنى ١/ ٦٦.

الرابع: بعد «كم» الاستفهامية إذا جرت بالحرف نحو: «بكم دراهم (اشتريتَ ثوبَك) [(١)]» خلافًا للزجاج فى قوله: إن الجر بإضافتها[(٢)].

الخامس: فى جواب ما تضمن (مثل)[(٣)] المحذوف نحو: زيدٍ، فى جواب: بمن مررت.

السادس: فى المعطوف على ما تضمنه بحرف متصل، نحو:

.... وللطيرِ مَجْرَى والجَنوبِ مصارِعُ[(٤)]

---

(١) أ - وفى ب، جـ (اشتريته) أى: بكم من درهم.

(٢) يمنع من صحة تقدير الزجاج أمران:

الأول: أن كم الاستفهامية قد تكون كناية عن عدد مركب، والعدد المركب لا يضاف إلى ما بعده فى الفصيح.

الثانى: أنهم اشترطوا فى الجر بعدها أن تكون مسبوقة بحرف جر، فلو كان الجر بإضافتها إلى ما بعدها لم يشترطوه.

وإنما شرطوه ليكون دليلا على المحذوف الجار لما بعدها. ا هـ. الشيخ محيى الدين على التوضيح ٢/ ١٦٧.

(٣) ب، جـ - وفى أ (مثلى).

(٤) عجز بيت: قائله: قال العينى قيس بن ذريح والأصح أنه البعيث - خداش بن بشر.

وصدره: ألا يَا لقَوْمِى كلٌّ ما حمَّ واقعٌ. وهو من الطويل.

الشرح: «كل ما حم» - بضم الحاء وتشديد الميم - معناه كل ما قدر واقع «الجنوب» جمع جنب. «المصارع» - جمع مصرع من صرعته صرعًا: بالفتح لتميم وبالكسر لقيس.

الإعراب: «ألا» للتنبيه «يا» حرف نداء «لقومى» اللام للاستغاثة - وهى من اللامات الزائدة للتوكيد - قومى منادى «كل» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «ما حم» مضاف إليه «واقع» خبر لمبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «وللطير» جار ومجرور خبر مقدم «مجرى» مبتدأ مؤخر.

الشاهد: فى «والجنوب مصارع» حيث جاء «الجنوب» بالجر مع أنه خبر عن «مصارع» لأنه عطف على قوله «وللطير» والجر بحرف مقدر تقديره وللجنوب.

السابع: فى المعطوف على ما تضمنه بحرف منفصل بلا، نحو:

ما لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أنْ يُهْجَرَا ... ولا حبيبٍ رأفةٌ فيجبُرا[1]

الثامن: فى المعطوف على ما تضمنه بحرف منفصل بلو. ذكر أبو الحسن فى المسائل[2] أنه يقال: جىء بزيد أو عمرو ولو «أحدهما»[3]؛ لأن المعتاد أن يكون ما بعد لو أدنى[4].

التاسع: فى المقرون بالهمزة بعد ما تضمنه[5] نحو: «مررت بزيد» فتقول «أزيدِ بن عمرو»؟ حكاه الأخفش فى المسائل.

العاشر: فى المقرون بعد ما تضمنه «كأن»[6] يقال: «جئت بدرهمٍ» فتقول: «فهلا دينارٍ». قال الأخفش: وهذا أكثر.

---

(١) قال العينى: لم أقف على اسم راجزه. وبحثت فلم أعثر على قائله.

الشرح: «جلد» ـ بفتح اللام ـ قوة «يهجرا» من الهجر وهو ضد الوصل «الرأفة» الرحمة والشفقة.

الإعراب: «ما» بمعنى ليس «لمحب» جار ومجرور خبر ما تقدم على اسمها «جلد» اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة «أن يهجرا» أى لأن يهجر فإن مصدرية والتقدير: ما لمحب قوة للهجران. «ولا حبيب» أى: وليس لحبيب رأفة «رأفة» اسم لا ولحبيب خبر تقدم «فيجبرا» بنصب الراء ـ بتقدير أن بعد الفاء أى: فأن يجبرا والألف فيه للإشباع، والمفعول محذوف تقديره فيجبره أى: المحب.

الشاهد: فى «ولا حبيب» حيث جاء مجرورًا لكونه عطفًا على «المحب» بحرف منفصل وهو «لا» تقديره، ولا لحبيب رأفة.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٣٠١ والسيوطى فى همعه ٢/ ٣٧، والخضرى ٢/ ٢٣٥.

(٢) كتاب لأبى الحسن الأخفش.

(٣) أ ـ وفى ب، جـ «كليهما» (٤) أ ـ وفى ب «يقال: جىء بزيد وعمرو ولو كليهما وقال المصنف: وأحسن من هذا أن يقال: جىء بزيد أو عمرو ولو أحدهما، لأن المعتاد ......».

(٥) أى ما تضمن مثل المحذوف.

(٦) جـ ـ وفى أ، ب «كأنه».

الحادى عشر: فى المقرون بإنْ بعد ما تضمنه، نحو: «امرر بأيِّهمْ هو أفضلُ إن زيدٍ وإن عمرٍو».

وأجازه يونس وجعل سيبويه إضمار الباء بعد إنْ لتضمن ما قبلها إياها أسهل من إضمار رُب بعد الواو فعلم بذلك اطراده[١].

الثانى عشر: فى المقرون بفاء الجزاء بعد ما تضمنه حكى يونس: «مررتُ برجل صالحٍ إن لا صالحٍ فطالحٍ» على تقدير: إن لا أمرر بصالح فقد مررت بطالح[٢].

«فجميع»[٣] هذه المواضع مطرد يقاس (عليه)[٤] عند المصنف.

والذى (قرره)[٥] المغاربة، أنه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا فى (باب)[٦] القسم، وفى باب كم على خلاف.

وأما غير المطرد (فسمع)[٧] منه أبيات. منها قول الشاعر:

إذا قِيلَ أىُّ الناسِ شرٌّ قبيلةٍ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصابِعُ[٨]

قال فى التسهيل[٩]: ولا خلاف فى شذوذ بقاء الجر فى نحو:

أشارت كُليبٍ بالأكُفِّ الأصَابِعُ

---

(١) قال سيبويه ١/ ١٣٣ «.... وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت رب ونحوهما فى قولهم: وبلدة ليس بها أنيس، ومن ثم قال يونس: امرر على أيهم أفضل، إن زيد وإن عمرو.

يعنى: إن مررت بزيد أو بعمرو .....».

(٢) راجع الأشمونى ٢/ ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢.

(٣) أ، وفى ب، جـ «جميع».

(٤) أ، جـ ـ وفى ب «عليها».

(٥) أ، جـ ـ وفى ب «قدرة».

(٦) ب.

(٧) أ، جـ ـ وفى جـ «فمسموع».

(٨) مضى شرحه ـ والشاهد حذف حرف الجر وبقاء عمله.

التقدير: أشارت إلى كليب.

(٩) راجع التسهيل ص ١٤٩.

الإضافة

نونًا تلى الإعراب أو تنوينًا   مما تُضيفُ أحذِفُ كطورِ سينَا

شمل قوله: «نونًا تلى الإعراب» المثنى والمجموع على حده، وما ألحق بهما نحو: «رأيت غلاميك» و«خادميك» و«اقبض» (اثنيك)[1] «وعشريك» واحترز من نون (لا)[2] تلى الإعراب نحو: (مساكين)[3] وسنين فى لغة من أعربه بالحركات، فإنها لا تحذف للإضافة.

وشمل قوله: «أو تنوينًا» الظاهر كقولك فى طور (طور سيناء)[4] والمقدر كقولك فى دارهم: «هذه دراهمك». قاله فى شرح الكافية.

تنبيه:

فهم من (كلامه)[5] اقتصاره على التنوين، والنون، وأن غيرهما لا يحذف وقد تحذف تا التأنيث. قال فى الكافية[6]:

وحذف تا التأنيث منه قد يرد[7]   فى كلمات سمعت فلا تزد... هـ[8]، [9]

ومنه قراءة بعضهم. ﴿لأعدُّوا له عِدَهُ﴾[10] أى عِدَّتَهُ.

---

(١) أ، جـ ـ وفى ب «اثنيك».
(٢) أ، ب.
(٣) أ، جـ ـ وفى ب «مسكين».
(٤) من الآية ٢٠ من سورة المؤمنون.
(٥) أ.
(٦) أ، ب وفى جـ ـ «شرح الكافية».
(٧) ب.
(٨) أ، ب ـ وفى جـ «ترد».
(٩) ونص البيت فى الكافية ورقة ٦١:
وحذف تاه تأنيث منه قد يرد   فى كلم فاعرف بها ولا تزد. هـ
(١٠) من الآية ٤٦ من سورة التوبة.

وظاهر كلام الفراء أنه قياس وجعل منه (قوله تعالى)[1] ﴿وَإِقَامِ الصَّلاَةِ﴾[2] ثم قال: «والثانيَ اجرُرْ».

في الجار له أقوال: أحدها: أنه المضاف، والثاني: أنه (الحرف)[3] المنوى، والثالث، أنه معنى الإضافة.

والأول مذهب سيبويه، وهو الصحيح، لاتصال الضمائر به، ولا تتصل إلا بعاملها.

ثم قال:

.. وانو «من» أو «في» إذَا   لمَ يَصْلُحِ الاَّ ذاكَ واللامَ خُذَا
لِمَا سِوى ذَيْنكَ.......   ....

يعني: أن الإضافة على ثلاثة أقسام:

الأول: مقدر بمن. وضابطه أن يكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه. نحو: «خاتم فضة».

قال في شرح التسهيل: ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات، والمقادير إلى المقدرات. ا هـ.

وفي إضافة الأعداد إلى (المعدودات)[4] خلاف مذهب ابن السراج أنها مقدرة بمن، ومذهب الفارسي: أنها (مقدرة)[5] باللام.

فإن أضفت عدداً إلى عدد نحو: ثلاثمائة، اتفقا على أنها بمعنى من (فإن)[6] لم يصح إطلاق اسمه عليه نحو: «يد زيد» فهي بمعنى اللام على الصحيح وذهب ابن كيسان: إلى أنها بمعنى «من».

---

(١) ب.
(٢) من الآية ٣٧ من سورة النور.
(٣) أ، ب وفي جـ «بالحرف».
(٤) ب، جـ.   (٥) ب.
(٦) أ، ب ـ وفي جـ «وإن».

الثانى: مقدر بفى وضابطه أن يكون المضاف إليه وقع فيه المضاف نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[1].

قال المصنف: «وأغفل كثير من النحويين»[2] الإضافة بمعنى «فى» وهى ثابتة فى الكلم الفصيح بالنقل الصحيح. أ هـ.

وعن عبد القاهر أن ثَم إضافة (تتقدر)[3] بفى وذلك قولنا «فلان نَبْتُ الغَدَرِ». والغدر: المكان الصلب.

ومذهب الجمهور: أن الإضافة لا تتقدر بغير «من، واللام» ونحو: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ مقدر باللام عندهم على التوسع.

الثالث: مقدر باللام، وهو ما سوى النوعين المتقدمين، وتقدير اللام هو الأصل، ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو: «يد زيد» ولذلك خصت بالإقحام فى نحو:

يَا بُؤْسَ لِلحربِ[4] ....

---

(1) من الآية ٣٣ من سورة سبأ.

(2) ب - وفى أ، جـ «وأعقل أكثر النحويين».

(3) أ، جـ - وفى «تقتدر».

(4) جزء من بيت لسعد بن مالك جد طرفة الشاعر. وهو من الكامل

وتمامه: .... التى وَضَعَتْ أراهط فاستَراحُوا

الشرح: «يا بؤس للحرب» النداء للتعجب والبؤسَ: الشدة - مهموز ويخفف «وضعت» وضعتهم بالتخلف عن القتال، «أراهط» الرهط: ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة.

المعنى: إن لم تنصر قومك الآن: فلن تدخر نصرك.

الإعراب: «يا بؤس» يا حرف نداء وبؤسَ منادى منصوب لأنه مضاف «واللام» زائدة تقوية للاختصاص «والحرب» مضاف إليه، وهذا النداء تعجبى «التى» اسم موصول مبنى فى محل جر نعت للحرب «وضعت» - «وضع» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر تقديره هى يعود إلى الحرب «أراهط» مفعول به لوضعت والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «التى» فاستراحوا «الفاء عاطفة» «استراح» فعل ماض وواو الجماعة فاعل والجملة معطوفة على وضعت.

=

وذهب ابن الصائغ[1] إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال.

وفى الارتشاف: والذى أذهب إليه (أى الإضافة تفيد)[2] الاختصاص وأنها ليست على تقدير حرف مما (ذكروه)[3] ولا على نيته هـ[4].

وقوله: .. واخصُص أوَّلا   أو أعْطِه التعريفَ بالذى تَلا

يعنى: أن المضاف يتخصص بالثانى إن كان نكرة نحو: «غلام رجل» ويتعرف به إن كان معرفة نحو: «غلام زيد» هذا (إذا)[5] كانت الإضافة معنوية.

فإن كانت لفظية فقد نبه عليها بقوله:

وإنْ يُشابِهُ المُضَافُ «يَفْعَلُ»   وصفًا فعن تنكيرِه لا يُعْزَلُ

«يفعل» هو الفعل المضارع. يعنى: أن المضاف إذا كان وصفًا (شابه)[6] الفعل المضارع فى كونه بمعنى الحال والاستقبال لم يتعرف بالمضاف إليه؛ لأن إضافته غير محضة، لا تفيد إلا تخفيف اللفظ.

فإن قلت: هل تقدر اللام فى الإضافة اللفظية؟

قلت: لا، إذ هى ليست على معنى حرف مما سبق خلافًا لبعض المتأخرين

= الشاهد: «يا بؤس للحرب» أصله يا بؤس الحرب. فاقتحمت اللام بين المتضايفين تقوية للاختصاص.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ١/ ١٨١، وابن يعيش ٤/ ٣٦، وفى الحماسة لأبى تمام ص ١٩٧، والخصائص ٣/ ١٠٢.

(١) هو: محمد بن عبد الرحمن بن على بن أبى الحسن بن الصائغ النحوى. قال ابن حجر: ولد قبل سنة عشر وسبعمائة واشتغل بالعلم فى اللغة والنحو والفقه، ولى قضاء العسكر، وإفتاء دار العدل، وصنف شرح ألفية ابن مالك والتذكرة عدة مجلدات فى النحو وغير ذلك. مات فى خامس عشر شعبان سنة ٧٧١ هـ وخلف ثروة واسعة.

(٢) أ، جـ - وفى (أن الإضافة ما تفيد).

(٣) أ، ب - وفى جـ «ذكروا».

(٤) راجع الارتشاف ص ٨٨٣.

(٥) أ، جـ - وفى ب «إن».

(٦) أ، وفى ب «يشبه» وفى جـ «يشابه».

فى زعمه أن إضافة اسم الفاعل (وأمثلة المبالغة)[1] واسم المفعول المضاف إلى (منصوب)[2] على معنى اللام.

واستدل: بأن وصولها إلى المفعول باللام «شائع»[3] فى فصيح الكلام، ورد بأنه لا يطرد فى الصفة المشبهة.

ثم مثل قال:

كَرُبَّ رَاجِينا عظيمِ الأملِ   مُرَوَّعِ القَلْبِ قَلِيلِ الحِيَلِ

فرب (راجينا)[4] مثال لاسم الفاعل، وعظيم الأمل وقليل الحيل مثالان للصفة المشبهة، ومروّع القلب مثال لاسم المفعول.

ثم قال: **وذى الإضافة اسمُها لفظية** ....

سميت بذلكَ لأن فائدتها فى اللفظ وتسمى أيضًا مجازية وغير محضة.

ثم قال: (**وتلك محضةٌ**) يعنى التى تفيد التخصيص والتعريف، تسمى محضة؛ لأنها خالصة من شائبة الانفصال.

(ومعنوية)، لأن فائدتها فى المعنى.

تنبيهات:

الأول: ذهب ابن بَرْهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة، والصحيح (أنها)[5] محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله:

---

(١) الأمثلة والكلام يقتضى ما قلته.
(٢) أ، ب - وفى جـ «المنصوب».
(٣) أ، ب - وفى جـ «سائغ».
(٤) ب، جـ.
(٥) أ، جـ - وفى ب «أنه».

إنّ وَجْدِى بكَ الشديدَ أَرَانى عاذراً فيكَ مَن عَهِدْتُ عَذُولا[1]

وذهب ابن السراج والفـارسى إلى أن إضافة أفـعل التفضـيل غير محـضة، والصحـيح أنها مـحضة؛ لأنـه يُنعت بالمعرفة، ونـص سيبـويه: على أن إضافـته محضة، وذهب الفارسى ومن وافقه إلى أن إضافـة الاسم إلى الصفة غير محضة، وذهب غيرهم إلى أنها محضة، وذهب المصنف إلى أنها شبيهة بالمحضة.

الثانى: المعروف (أن الإضافة تنقسم)[2] إلى محضة وغير محضة.

وزاد فى التسهيل ثالثًا وهو الشبيه بالمحضة[3] وهو أنواع:

الأول: ـ إضافة الاسم إلى الصفة كما تقدم[4].

الثانى ـ إضافة (المسمى إلى الاسم)[5]: نحو «شهرُ رمضان» و«يوم الخميس» و«سعيد كرز».

والثالث ـ إضافة الصفة إلى الموصوف نحو: «سَحْقُ عِمامةِ»[6]

---

(١) قال العينى: لم أقف على اسم قائله ـ وبحثت فلم أعثر له على قائل. من الخفيف.

الإعراب: «إن» حرف توكيـد ونصب ـ «وجدى» وجد اسم إن منصوب بفتحـة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم «والياء» ضـمير مبنى فى محل جر مضاف إليـه من إضافة المصدر إلى فاعـله «بك» فى محل النصب مـفعـوله «الشديد» نعت لاسم إن منصـوب ـ «أرانى» جملة فى محل الرفع خبر إن و«أرانى» يستدعـى ثلاثة مفاعيل: الأول الياء والثانى قوله: من عهدت و«من» موصولة فى محل النصب والثالث: قوله: «عاذرًا» أو «عذولا» مفعول ثان لعهدت ومفعوله الأول محذوف وهو الضمير العائد إلى الموصول أعنى عهدته «وفيك» حال من «عذولا».

الشاهد: فى «إن وجدى» فـإنه مصدر مضـاف إلى فاعله واكتـسب بإضافته التـعريف فلذلك وصف بالمعـرفة وهو «الشـديد» فلو لم يكتسب تعـريفًا بإضـافتـه لما جاز وصـفه بالمعرفة.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٣٠٦، والسيوطى فى همعه ٢/ ٤٨.

(٢) ب، جـ ـ وفى أ «تقسيم الإضافة».

(٣) راجع التسهيل ١٥٥.

(٤) نحو: «مسجد الجامع».

(٥) أ، ب ـ وفى جـ «الاسم إلى المسمى».

(٦) سحق: بمعنى: بالية.

وقوله:

. . . . وإن سقِيتِ كِرامَ الناسِ فاسقِينَا[1]

وذهب ابن عصفور إلى أنها غير محضة، وذهب غيره إلى أنها محضة.

الرابع: إضافة الموصوفات إلى القائم مقام الوصف كقوله؟:

علا زيدُنا يومَ النَّقا رأس زيْدِكُم[2] . . . .

---

(١) عجز بيت: قائله بشامة بن حزن النهشلى من قصيدة نونية. وهو من البسيط.

وصدره: إنَّا مُحَيُّوكِ يا سَلْمَى فَحَيِّينَا.

الإعراب: «إنا» إن حرف توكيد ونصب ونا اسمه «محيوك» خبره وأصله محيون إياك فلما أضيف سقطت النون «يا سلمى» منادى مفرد «فحيينا» الفاء لربط الجواب بالشرط ولا شرط هنا وإنما هى شبيهة بالشرط وفعل وفاعل ومفعول.

كما فى قوله: الذى يأتينى فله درهم وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتيب لزوم الدرهم على الإتيان فكذلك هنا فهم ما أراده من ترتيب لزوم تحيتهم على تحيتها وكذلك الكلام فى الشطر الثانى.

الشاهد: فى «كرام الناس» فإن إضافة الكرام إلى الناس إضافة الصفة إلى الموصوف.

(٢) صدر بيت: قال العينى: قائله رجل من طيئ. كذا قاله المبرد.

وتمامه: بأبْيَضَ ماضِى الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِى.

وقبله: فإن تقتلوا زيداً بزيدٍ فإنما أقادكم السلطان بعد زمان

وهما من الطويل.

وقصته أن رجلا من طيئ يقال له زيد من ولد عروة بن زيد الخيل قتل رجلا من بنى أسد يقال له زيد ثم أقيد به بعد فقال شاعر طيئ فى ذلك.

الشرح: «علا» من علا يعلو علوا. هذا فى المكان، وأما فى الشرف والرتبة، فيقال: على يعلى علاء وكلاهما متعد بمعنى: فاقه، «النقا» بفتح النون والقاف: الحرب.

ويروى: علا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم

الإعراب: «علا» فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف للتعذر لا محل له من الإعراب «زيد» فاعل و «نا» مضاف إليه من إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف أى علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم «ويوم» ظرف زمان منصوب و «النقا» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة «رأس» مفعول به و «زيد» مضاف إليه وهو مضاف و «كم» مضاف إليه «بأبيض» جار ومجرور صفة حذف موصوفها أى بسيف أبيض «ماضى الشفرتين» صفة لأبيض كلام إضافى «يمانى» صفة أخرى لأبيض.

الشاهد: فى «زيدنا» فإن فيه إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف. =

أى: علا زيدٌ صاحبنا رأسَ زيد صاحبكم. (فحذف)[1] الصفتين وجعل الموصوف خلفًا عنهما فى الإضافة.

الخامس: إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد، وأكثر ما يكون فى أسماء الزمان المبهمة نحو: (يومئذ)[2]، وقد يكون فى (غيرها)[3] كقول الشاعر:

فقلتُ: انجوا عنها نَجَا الجلدِ إنَّهُ ... سيُرْضِيكُمَا منها سَنامٌ وغاربُهْ[4]

أراد اكشطا عنها الجلد، لأن النجا هو الجلد.

= قال العينى واستشهد به الزمخشرى وقال أجرى زيداً مجرى النكرات فأضافه كما أضيفت النكرات فقال: زيدنا وزيدكم.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٣٠٧، وابن يعيش ١/ ٤٤، وابن هشام فى المغنى ١/ ٥٠. والشاهد رقم ١١٨ من خزانة الأدب.

(١) أ، ب. وفى جـ «بحذف».

(٢) أ، جـ ـ وفى ب «حينئذ» والأمثلة: يومئذ وحينئذ وعامئذ.

(٣) أ، ب ـ وفى جـ «غيرهما».

(٤) قال العينى: قائله هو أبو الجراح قاله أبو على البغدادى فى كتاب المقصور والممدود. وقال الصاغانى فى العباب: هو أبو الغمر الكلابى، وقد نزل عنده ضيفان فنحر لهما ناقة فقالا: إنها مهزولة: فقال معتذراً لهما. وهو من الطويل.

الشرح: «انجوا» أمر للاثنين من نجوت جلد البعير عنه إذا سلخته ـ يخاطب الضيفين «نجا الجلد» النجا مقصور اسم الجلد «غاربه» أعلى الظهر.

الإعراب: «فقلت» الفاء عاطفة على ما قبلها و «قلت» فعل وفاعل «انجوا» فعل أمر مبنى على حذف النون والواو ضمير فى محل رفع فاعل «عنها» جار ومجرور «نجا» مفعول به «والجلد» مضاف إليه من إضافة المؤكد إلى المؤكد «إنه» إن واسمها «سيرضيكما» جملة فى محل رفع خبر إن «منها» جار ومجرور «سنام» فاعل «يرضى» «وغاربه» عطف عليه والهاء مضاف إليه.

الشاهد: فى «نجا الجلد» فإنه أضاف المؤكد إلى المؤكد، قال العينى: هكذا قال ابن أم قاسم. والأحسن أن يقال فيه ما قاله الفراء، وهو إنما أضاف النجا إلى الجلد مع أن النجا هو الجلد، لأن العرب تضيف الشىء إلى نفسه إذا اختلف اللفظ كقوله: حق اليقين، ولدار الآخرة.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٣٠٧. والشاهد ٣٠٩ من خزانة الأدب.

السادس: إضافة الملغى إلى المعتبر نحو:

إلى الحولِ ثُمَّ اسمُ السَّلامِ عَلَيْكُما(1) ....

السابع: إضافة المعتبر إلى الملغَى. كقول بعض الطائيين:

... أقَامَ ببغدادِ العراقِ وشَوْقُهُ لأهلِ دمشق الشَّامِ شوقٌ مبرِّحُ(2)

الثالث: أهمل المصنف هنا نوعين مما لا يتعرف بالإضافة:

أحدهما: ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو: «رب رجل وأخيه» و«كم ناقة وفصيلِها»، و«فعَلَ ذلك جَهدَه، وطاقتَهُ».

---

(1) صدر بيت قائله: لبيد بن ربيعة العامرى. وهو من الطويل.

وعجزه: ومَنْ يَبْكِ حَوْلا كَامِلا فقد اعْتَذَرْ.

الإعراب: «إلى الحول» جارّ ومجرور متعلق «بابكيا» بقرينة قوله: «ولا تخمشا» فى البيت قبله «ثم» عاطفة «اسم» مبتدأ «والسلام» مضاف إليه من إضافة الملغى إلى المعتبر «وعليكما» جار ومجرور خبر المبتدأ «ومن» الواو عاطفة من «شرطية» «ويبك» فعل الشرط مجزوم بحذف حرف العلة والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على من «حولا» ظرف زمان منصوب «وكاملا» نعت له «فقد» الفاء واقعة فى جواب الشرط وقد حرف تحقيق «واعتذر» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر تقديره هو. والجملة جواب الشرط.

الشاهد: فى «ثم اسم السلام» فإن اسم مضاف إلى السلام وهو إضافة الملغى إلى المعتبر يعنى لفظ الاسم هنا ملغى، لأن دخوله وخروجه سواء.

والمعنى: ثم السلام عليكما.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٣٠٧، والسيوطى فى همعه ٢/ ٤٩، وابن يعيش ٣/ ١٤. والشاهد رقم ٣٠٥ من خزانة الأدب والخصائص ٣/ ٢٩.

(2) قال العينى والمرادى: قائله بعض الطائيين - وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «مبرح» أى: شديد، يقال برح به الأمر تبريحًا: أى: جهده.

الإعراب: «أقام» فعل ماض مبنى على الفتح والفاعل ضمير مستتر «ببغداد» فى محل النصب على المفعولية وبغداد لا ينصرف فلما أضيف الجر بالكسر «العراق» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «وشوقه» الواو للحال شوق مبتدأ وخبره شوق الثانى «مبرح» صفته والجملة وقعت حالا وشوق مصدر مضاف إلى فاعله «لأهل دمشق الشام» فى محل نصب على المفعولية.

الشاهد: فى «ببغداد العراق» و «دمشق الشام» فإن الإضافة فيهما إضافة المعتبر إلى الملغى؛ وذلك لأن دخول العراق والشام وخروجهما سواء.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٣٠٧، والسيوطى فى همعه ٢/ ٤٩.

ونحو: .... لا أباك تُخوِّفينى(1).

لأن رب وكم يجران المعارف، والحال لا تكون معرفة، و«لا» لا تعمل فى المعرفة.

ثانيهما: ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كغير ومثل وحسب(2).

وزعم المبرد أن «غير» لا تتعرف أبداً، وقال السيرافى: تتعرف إذا وقعت بين متضادين، وزعم ابن السراج: أنه إذا كان المغاير (والمماثل)(3) واحداً كانت «غير ومثل» (معرفين)(4).

قال فى شرح التسهيل: وقد يُعْنَى «بغير» و«مثل» مغايرة خاصة ومماثلةٌ

---

(1) جزء من بيت لأبى حية النميرى. وهو من الوافر.

وتمام البيت: أبالموْت الَّذى لابُدَّ أنِّى مُلاق ....

الشرح: قال ابن منظور (أراد تخوفيننى فحذف النون الأخيرة).

وقال الشيخ محمد محى الدين فى تعليقه على الأشمونى ١/ ١٠٩ (... وعلى هذا قرأ بعض القراء «فبم تبشرون؟» فأذهب إحدى النونين استثقالا).

الإعراب: «أبالموت» الهمزة للاستفهام «بالموت» جار ومجرور متعلق بقوله تخوفينى «الذى» اسم موصول نعت للموت «لا» نافية للجنس «بد» اسم لا «إنى» إن واسمها «ملاق» خبر إن. وإن واسمها وخبرها فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» و «لا» مع اسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والعائد ضمير منصوب «بملاق» «لا أباك» لا نافية للجنس «أبا» اسم لا منصوب بالألف وأبا مضاف والضمير مضاف إليه وخبر لا محذوف والجملة لا محل لها من الإعراب معترضة بين المعمول الذى هو الجار والمجرور والعامل الذى هو تخوفينى و«تخوفينى» فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة للتخفيف، وياء المخاطبة فاعل والنون الموجودة للوقاية والياء بعد النون مفعول به.

الشاهد: فى «لا أباك» حيث إن «أبا» وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف وأن «لا» لا تعمل فى المعرفة.

مواضعه: ذكره ابن منظور فى لسان العرب جـ ١٨ ص ١٢، ومحب الدين مرتضى فى تاج العروس جـ١ ص ٥، وابن مالك فى التسهيل ص ٦٨، وابن يعيش فى شرح المفصل ٢/ ١٠٥، وابن هشام فى الشذور ص ٣٤٣، والسيوطى فى همعه ١/ ٤٥.

(2) راجع الأشمونى ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨.

(3) ب - وفى أ، جـ (المقابل).

(4) أ، ب - وفى جـ (معرفتين).

خاصة فيحكم بتعريفهما. وأكثر ما يكون ذلك فى «غير» إذا وقع بين ضدين، وأجاز بعض العلماء منهم السيرافى أن يعمل على هذا (قوله تعالى)[1]: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[2] لوقوع «غير» فيه بين متضادين وليس بلازم، لقوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾[3] (فنعت)[4] به النكرة مع وقوعه بين متضادين. أ هـ.

ثم قال: ووصلُ ألْ بِذَا المضَاف مُغْتَفَرْ.

الإشارة إلى الوصف (المشابه)[5] للمضارع. يعنى: أن وصل أل بما إضافته لفظية مغتفر لا مطلقًا بل بشرط كونه مضافًا إلى ما فيه «أل» نحو: (الجعد الشَّعْر).

أو مضافًا إلى ما فيه أل نحو: (الضاربُ رأس الجانِى) أو مثنى أو مجموعًا على حدة نحو: «الضاربا زيد» و«المكرمو عمرو».

وأما جمع التكسير وجمع المؤنث السالم (فكالمفرد وعنهما احترز)[6] بقوله: (سبيله اتَّبع) أى: اتبع سبيل المثنى فى سلامة واحده وإعرابه بالحرفين. فإن قلت: مفهوم الشرط أن وصل أل (بذا المضاف)[7] فيما سوى هذه الصور الأربع غير مغتفر.

وقد ذكر فى التسهيل صورة خامسة[8] يغتفر فيها ذلك (أيضًا)[9] (وهى)[10] أن يكون الثانى مضافًا إلى ضمير المقرون بأل. كقوله:

---

(١) ب.
(٢) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.
(٣) من الآية ٣٧ من سورة فاطر.
(٤) ب، جـ - وفى أ (فنكت).
(٥) ب، جـ - وفى (به).
(٦) أ، جـ - وفى ب (فمنهما تحرزا)
(٧) ب.
(٨) راجع التسهيل ص ١٣٧، ١٥٦.
(٩) أ، جـ.
(١٠) ب، جـ - وفى أ (هو).

الوُدُّ أنتِ المُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ(1) . . . .

قلت: إنما أهمل هذه (الصورة)(2) هنا لقلتها وللخلاف فى جوازها.

فإن المبرد منع الجر فى نحو ذلك وأوجب النصب، ولكن الصحيح جوازه، لثبوته فى المستحقة صفوه (هكذا)(3) روى بالجر.

ثم قال:

وربما أكسبتَ ثانٍ أوَّلا تأنيثًا ان كان لحذفٍ مُوهلا

يعنى: أن المضاف قد يؤنث لتأنيث المضاف إليه، بشرط صحة حذفه، والاستغناء عنه بالمضاف إليه (فيشمل)(4) أربعة أنواع:

الأول: أن يكون المضاف بعضًا وهو مؤنث كقوله:

---

(1) صدر بيت قال العينى: لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعثر على قائله من الكامل.

وعجزه: مِنِّى وإنْ لَمْ أرْجُ منكَ نَوَالا

الشرح: «الود» بضم الواو أو فتحها أو كسرها - المحبة - «المستحقة» التى تستوجب بما اشتملت عليه من صفات وممادح «صفوه» خالصه ولبابه «أرج» مضارع رجا الشىء يرجوه رجا ورجاوة إذا أمله وطمع فيه «نوالا» أى عطاء.

المعنى: أنت التى تستحقين خالص مودتى ومحبتى، ولست أطمع فى نوالك ولا أرجو منك جزاء.

الإعراب: «الود» مبتدأ وأنت مبتدأ ثان «المستحقة صفوه» خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الأول والمستحقة مضاف إلى صفوه وصفوه مضاف والضمير مضاف إليه وهو ضمير ما هو مقرون بأل الذى هو الود «منى» جار ومجرور متعلق بالمستحقة «وإن» الواو عاطفة «إن» شرطية «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أرج» فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة والجملة جملة الشرط «منك» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله «نوالا» مفعول به وفاعل «أرج» ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا وصدر الكلام أغنى عن الجواب.

الشاهد: فى «المستحقة صفوه» حيث أضاف الاسم المقترن بأل، وهو المستحقة لكونه وصفًا مع كون المضاف إليه مضافًا إلى صفوه يعود إلى ما فيه أل وهو الود.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى شرحه للألفية، والسيوطى فى همع الهوامع ٢/ ٤٨، والأشمونى ٢/ ٣٠٨.

(2) أ، ب - وفى جـ (الصور). (3) ب، جـ - وفى أ (لكذاى).

(4) أ - وفى ب، جـ (فشمل).

إذا بعضُ السِّنين تَعَرَّقتنا(١)

لأن بعض السنين سنة.

والثاني: أن يكون بعضًا وهو مذكر كقوله:

.... كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدَّمِ(٢)

---

(١) صدر بيت لجرير من قصيدة مدح بها هشام بن عبد الملك بن مروان. وهو من الوافر.

وعجزه: كفَى الأيتامَ فَقْدَ أبي اليتيم.

الشرح: «تعرقتنا» يقال تعرقت العظم إذا أكلت ما عليه من اللحم «كفى» بمعنى: أغنى يتعدى إلى مفعولين أولهما الأيتام وثانيهما فقد.

المعنى: يريد أنها أذهبت أموالنا ومواشينا وقد كفى الأيتام فقد آبائهم لأنه أنفق عليهم وأعطاهم.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «بعض» فاعل فعل محذوف يفسره تعرقتنا المذكور «تعرقتنا» جملة من فعل وفاعل ومفعول «كفى» بمعنى أغنى يتعدى إلى مفعولين «الأيتام» مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة «فقد» مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة «أبي» مضاف إليه «اليتيم» مضاف إليه.

الشاهد: أن «بعضًا» اكتسب التأنيث مما بعده؛ ولهذا قال تعرقتنا بالتأنيث.

مواضعه: ذكره سيبويه فى كتابه ١/ ٢٥ والشاهد رقم ٢٨٨ من الخزانة.

(٢) عجز بيت قائله: الأعشى ميمون بن قيس. وهو من الطويل.

وصدره: وتشرقُ بالقول الذى قد أذعته

الشرح: «تشرق» بريقه إذا غص. «أذعته» أفشيته، «صدر القناة» الرمح.

الإعراب: «تشرق» فعل مضارع والفاعل ضمير «بالقول» جار ومجرور فى محل نصب مفعوله «الذى» اسم موصول صفة للقول «قد» حرف تحقيق «أذعته» فعل وفاعل ومفعول والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «كما» الكاف للتشبيه وما مصدرية «صدر» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «القناة» مضاف إليه مجرور بالكسرة «من الدم» جار ومجرور.

الشاهد: فى «شرقت صدر» فإنها مؤنثة وفاعلها وهو الصدر مذكر، وكان القياس «شرق» ولكن لما كان الصدر الذى هو مضاف بعض المضاف إليه أعطى له حكمه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/ ٣١٠، والسيوطى ص ٧٤، وأيضًا فى همعه ٢/ ٤٩، وابن هشام فى المغنى ٢/ ١١٣.

والثالث: أن يكون وصفًا للمؤنث كقوله:

مَشَيْنَ كمَا اهتَزَّت رِماحٌ تَسَفَّهتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الريَاحِ النواسمِ(١)

والرابع: ألا يكون بعضًا ولا وصفًا، ولكنه شبيه بالبعض فى صلاحيته (للسقوط)(٢) كقولهم: اجتَمَعَتْ أهل اليَمَامَةِ(٣).

وذكر الفارسى خامسًا. وهو أن يكون المضاف كل كقول عنترة:

جادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ(٤) ....

---

(١) قائله: ذو الرمة غيلان بن عقبة. وهو من الطويل.

الشرح: «اهتزت» مالت واضطربت «تسفهت» من قولهم تسفهت الرياح الغصون إذا أمالتها وحركتها «النواسم» جمع ناسمة، وهى الرياح اللينة أول هبوبها.

المعنى: يقول: إن هؤلاء النسوة قد مشين فى اهتزاز وتمايل فهن يحاكين رماحًا مرت بها ريح فأمالتها.

الإعراب: «مشين» فعل وفاعل «كما» الكاف حرف تشبيه وجر «ما» مصدرية «اهتزت» اهتز فعل ماض والتاء للتأنيث «رماح» فاعل اهتزت و «ما» المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف أى مشين مشيًا كائنًا كاهتزاز ... إلخ

«تسفهت» تسفه فعل ماض والتاء للتأنيث «أعاليها» أعالى مفعول به لتسفه وأعالى مضاف والضمير مضاف إليه «مر» فاعل تسفهت و«مر» مضاف «الرياح» مضاف إليه «النواسم» نعت للرياح،

وجملة «تسفهت» نعت «الرماح».

الشاهد: فى «تسفهت .. مر الرياح» حيث أنث الشاعر الفعل بتاء التأنيث مع أن فاعله مذكر وهو «مر» والذى جلب له ذلك إنما هو المضاف إليه، وهو «الرياح».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٧، وابن عقيل ٢/ ٣٨، الأشمونى ٢/ ٣١٠، وداود، والمكودى ص ٨٦، وسيبويه ١/ ٢٥، والخصائص ٢/ ٤١٧.

(٢) أ، ب ـ وفى جـ (فى السقوط).

(٣) قال سيبويه ١/ ٢٦: (وسمعنا من يوثق به من العرب يقول: اجتمعت أهل اليمامة لأنه يقول فى كلامه اجتمعت اليمامة يعنى: أهل اليمامة فأنث الفعل فى اللفظ إذ جعله فى اللفظ لليمامة فترك اللفظ على ما يكون عليه فى سعة الكلام).

(٤) صدر بيت: قائله عنترة بن شداد العبسى. وهو من الكامل.

وتمامه: فَتَركْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدِّرْهَمِ.

الشرح: «ثرة» بفتح الثاء وتشديد الراء ـ كل عين كثيرة الماء «كل حديقة» ويروى كل قرارة «فتركن كل حديقة» معناه: أن الماء لما اجتمع استدار أعلاه فصار كدور الدرهم. =

ومنه ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾(١) والتأنيث فى هذا النوع أفصح بخلاف ما قبله.

تنبيه:

قد يرد مثل ذلك فى التذكير، ومنه قول الشاعر:

رُؤْيَةُ الفكرِ ما يئول له الأمرُ   مُعينٌ على اجتنابِ التَّوَانِى(٢)

ثم قال:

ولا يُضَافُ اسمٌ لما بِهِ اتَّحَدْ   معنًى وأوِّلْ موهِمًا إذا وَرَدْ

= الإعراب: «جادت» جاد فعل ماض والتاء للتأنيث «عليه» جار ومجرور والضمير يرجع إلى النبت فى البيت قبله «كل» فاعل و «عين» مضاف إليه «وثرة» نعت لعين «فتركن» الفاء عاطفة «تركن» فعل وفاعل «كل» مفعول به «حديقة» مضاف إليه «كالدرهم» جار ومجرور نعت لحديقة.

الشاهد: فى «جادت» حيث أنث مع إسناده إلى لفظة كل، لاكتساب كل التأنيث من المضاف إليه بإضافته.

مواضعه: ذكر ابن هشام فى المغنى ١/ ١٦٨، والسيوطى فى همعه ٢/ ٧٤، والأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٣١٠.

(١) من الآية ٣٠ من سورة آل عمران.

(٢) قال العينى: لم أقف على اسم قائله. وبحثت فلم أعثر له على قائل. وهو من الخفيف.

الشرح: «ما يئول»: ما يرجع له الأمر «على اجتناب التوانى» ويروى «على اكتساب الثواب».

الإعراب: «رؤية» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «الفكر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة من إضافة المصدر إلى فاعله «ما يئول إليه الأمر» جملة وقعت مفعولا للمصدر أو فى محل جر صفة للفكر يعنى الفكر الذى يرجع إليه الأمر «معين» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «على» حرف جر «اجتناب» مجرور بها «التوانى» مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بقوله «معين».

الشاهد: فى (له الأمر) حيث قال «له» ولم يقل: «لها». فكأنه قال: الفكر الذى يئول له الأمر ويجوز أن يكون الاستشهاد فى قوله: «معين» فإنه مذكر مع أن المبتدأ مؤنث، وذلك لسريان التذكير إليه من المضاف إليه وهو الفكر. ا هـ العينى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٧، والأشمونى ٢/ ٣١١، وداود، والمكودى ص ٨٧، والسيوطى ص ٧٤، وأيضًا فى همعه ٢/ ٤٩.

لابد من كون المضاف غير المضاف إليه بوجه ما؛ لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه، والشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه، وما أوهم ذلك أول.

فما يوهم الإضافة إلى المرادف نحو «سعيد كرز» (فيؤول)[1] الأول بالمسمى، والثاني بالاسم. كأنك قلت: جاءني مسمى هذا اللقب.

ومما يوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم: «سحق عمامة» (وجرد قطيفة. بإضافة الشيء إلى جنسه. أي: سحق من عمامة)[2].

ومما يوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم: «مسجد الجامع».

فيؤول بحذف المضاف إليه وإقامة صفة مقامه. أي: مسجد المكان الجامع.

وذهب الكوفيون إلى أن الصفة ذهب بها مذهب الجنس ثم أضيف الموصوف إليها كما يضاف بعض الجنس إليه في نحو: «خاتم حديد» وعلى هذا فلا حذف.

وإضافة الصفة إلى موصوفها، والموصوف إلى صفته (لا ينقاس)[3].

وأجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بما معناه، لاختلاف اللفظين، ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله في النهاية[4] عن الكوفيين.

وقال الفراء: ﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ﴾[5] أضيفت الدار إلى الآخرة. وهي الآخرة.

والعرب قد تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كيوم الخميس.

وذكر مثلا منها ﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾[6] و﴿حَبَّ الْحَصِيدِ﴾[7] و﴿حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾[8].

---

(١) ب، جـ. وفي أ (فيئولون).

(٢) جـ. وقال الأشموني ٢/ ٣١١ (.. أي. شيء جرد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة).

(٣) أ، . جـ وفي ب (لا يقاس).

(٤) كتاب لابن الخباز.

(٥) من الآية ٣٠ من سورة النحل.

(٦) من الآية ٩٥ من سورة الواقعة.

(٧) من الآية ٩ من سورة ق.

(٨) من الآية ١٦ من سورة ق.

وظاهر التسهيل وشرحه موافقة الفراء[1].

ثم قال:

وبعضُ الأسماء يضافُ أبداً ....

إنما احتيج (إلى)[2] التنبيه على الأسماء التى لازمت الإضافة لخروجها عن الأصل إذ الأصل جواز إفراد الاسم عن الإضافة.

ثم الأسماء (الملازمة)[3] للإضافة على قسمين:

قسم يلازمها لفظًا ومعنى نحو: «قصارى» و(حمادى)[4] و«لدى».

وقسم يلازمها معنى لا لفظًا نحو: «كل» و«بعض» و«أى».

وإلى هذا أشار بقوله:

.... وبعضُ ذا قد يأتِ لفظًا مفرداً

تنبيهات:

الأول: لكلٍّ موضعان تلزم فيهما الإضافة لفظًا ومعنى:

أحدهما: إذا (وقعت)[5] نعتًا، والآخر: إذا (وقعت)[6] توكيداً خلافًا للفراء. والزمخشرى فى التوكيد.

الثانى: شذ تنكير «كل» ونصبه على الحال فيما (حكاه)[7] أبو الحسن.

وعلى هذا فلا يمتنع إدخال «أل» (عليه)[8].

الثالث: مذهب سيبويه والجمهور أن «كلا وبعضًا» معرفتان (بنية)[9] الإضافة وقالوا: «مررت بكلٍّ قائمًا» و«ببعضٍ جالسًا»[10].

---

(١) راجع الأشمونى ٢/ ٣١١.
(٢) ب، جـ - وفى أ (على).
(٣) أ، جـ، وفى ب (اللازمة).
(٤) قصارى وحمادى بمعنى: غايته.
(٥) ب - وفى أ، جـ (وقع).
(٦) ب، وفى أ، جـ (وقع).
(٧) أ، ب - وفى جـ (ذكره).
(٨) ب.
(٩) أ، جـ - وفى ب (على نية).
(١٠) قال سيبويه ١/ ٢٧٣: (هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة وهى معرفة لا توصف ولا تكون وصفًا. وذلك قولك مررت بكل قائمًا ومررت ببعض قائما وبعض جالسًا).

وذهب الفارسى إلى أنهما نكرتان، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول: (إن)[1] نصفًا وثلثًا وسدسًا معارف، لأنهما فى المعنى مضافات، وهى نكرة بإجماع.

ورد بأن العرب تحذف المضاف وتريده وقد لا تريده، ودل مجيء الحال بعد «كل وبعض» على إرادته.

ثم إن (الملازم)[2] للإضافة (ثلاثة)[3] أنواع:

أحدها: ما لزم الإضافة إلى (المضمر)[4].

والثانى: (ما يضاف)[5] إلى الظاهر (والمضمر)[6].

والثالث: ما لزم الإضافة إلى الجملة.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

وبعضُ ما يُضَاف حتمًا امتَنَعْ ... إيلاؤُه اسمًا ظاهرًا حَيْثُ وقَعْ
كَوحدَ لبَّيْ ودوالَيْ سَعْدَيْ ... وشَذّ إيلاء يَدَيْ للبَّيْ

تقدم الكلام على نصب «وحد» فى باب الحال، وهو ملازم للإضافة إلى (المضمر)[7] ولازم الإفراد والتذكير، لأنه مصدر، وربما ثنى مضافًا إلى ضمير مثنى.

حكى ابن سيدَه[8] (جلسا على وحدهما وعلى وحديهما)[9] ووحد منصوب دائمًا، وقد يجر بإضافة نسيج وجُحيش وعُيير.

---

(١) ب، جـ.
(٢) أ، جـ وفى ب (اللازم).
(٣) أ، جـ وفى ب (على ثلاثة).
(٤) أ، جـ وفى ب (الضمير).
(٥) أ، ب ـ وفى جـ (ما لزم الإضافة).
(٦) أ، جـ.
(٧) أ، جـ ـ وفى ب (الضمير).
(٨) هو: على بن أحمد بن سيده النحوى الأندلسى. كان حافظًا لم يكن فى زمانه أعلم منه بالنحو واللغة، قال أبو عمر الطلمنكى: دخلت مرسية فتشبث بى أهلها ليسمعوا على غريب المصنف، فقلت لهم: انظروا من يقرأ عليكم فأتوا برجل أعمى يعرف بابن سيده فقرأ على من أوله إلى آخره من حفظه فعجبت منه. شرح كتاب الأخفش وغيره. مات سنة ثمان وخمسين وأربعمائة عن نحو ستين سنة.
(٩) أ، جـ ـ وفى ب (جلسا على وحديهما وحدتهما).

والأول للمدح والأخير للدم.

وزاد بعضهم قريع وحده وهو للمدح، وقد يجر بعلى كما سبق[1].

وأما «لبى ودوالى وسعدى» فهى مصادر مثناة تلزم الإضافة إلى (المضمر)[2] فتقول لبيك وسعديك ودواليك ونحوهما حنانيك وهذاذيك وحجازيك وحذاريك.

قال فى النهاية: ومن المصادر المثناة حذاريك ـ بفتح الحاء ـ ولا مفرد له.

تنبيهات:

الأول: الناصب لهذه المصادر واجب الإضمار، ويقدر فى غير لبيك من لفظه والتقدير فى لبيك (اجبت)[3] إجابتك، وكأنه من ألب بالمكان إذا قام به.

الثانى: يجوز استعمال لبيك وحده، وأما سعديك فلا يستعمل إلا تابعًا للبيك.

قال سيبويه: أراد بقول لبيك وسعديك إجابة بعد إجابة[4].

الثالث: هذه التثنية عند الجمهور للتكثير (لا تقع على الواحد)[5].

الرابع: ذهب الأعلم، إلى أن الكاف فى لبيك وأخواته حرف خطاب لا موضع (له)[6] من الإعراب وحذفت النون لشبه الإضافة.

---

(١) قال السيوطى فى همعه ٢/ ٥٠ (.. يقال: هو نسيج وحده وقريع وحده إذا قصد قلة نظيره فى الخير، وأصله فى الثوب، لأنه إذا كان رفيعًا لم ينسج على منواله، والقريع: السيد، وهو جحيش وحده وعيير وحده إذا قصد قلة نظيره فى الشر وهما مصغر «عير» وهو الحمار، وجحش وهو ولده يذم بهما المنفرد باتباع رأيه، ويقال: هما نسيجًا وحدهما وهم نسجاء وحدهم وهى نسيجة وحدها وهكذا، وقيل: لا يتصل بنسيج وإخوته العلامات فيقال: هما نسيج وحدهما وهكذا ...)

(٢) أ، جـ ـ وفى ب (الضمير).

(٣) ب، جـ ـ وفى أ (اجبتك).

(٤) قال سيبويه ١/ ١٧٥: (كأنما أراد بقوله لبيك وسعديك إجابة كأن يقول كلما أجبتك فى أمر فأنا فى الأمر الآخر مجيب، وكأن هذه التثنية أشد توكيدًا.

(٥) ب ـ وفى أ، جـ (لا شفع الواحد).

(٦) ب ـ وفى أ، جـ (لها).

الخامس: حكى سيبويه عن بعض العرب[1]: لبِّ، على أنه مفرد لبيك غير أنه مبنى على الكسر، لقلة تمكنه، واختلف فيـه. فقيل: ينصب نصب المصدر كأنه قال: إجابة وقال المصنف: جعلوه اسم فعل.

وقوله: وشذَّ إيلاءُ يدىْ للبَّىْ

أشار إلى أنه شذت إضافته إلى الظاهر فى قوله:

دعوتُ لِمَا نَابَنِى مِسْوَرًا فلبَّى فلبَّىْ يدَىْ مِسْوَرِ[2]

تنبيه:

ذهب يونس إلى أن لبيك اسم مفرد وأصله لـبى قلبت ألفه ياء للإضافة إلى المضمر كما فى عليك.

---

(١) قال سيـبويه ١/ ١٧٦: (وبعض العرب يقول: لـب فيجريه مجـرى أمس وفاق، ولكن موضعه نصب).

(٢) من أبيات سـيبويه التى لم يعـرفوا لها قـائلا ١/ ١٧٦، وقال العيـنى: لأعرابى من بنى أسد. وهو من المتقارب.

الشرح: «دعوت» طلبت «نابنى» نزل بى وأصابنى «مـسور» بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو - اسم رجل «لـبى» أجاب «لبى يدى مسـور» المراد الدعاء لمســور: بأن يجاب دعاؤه كلما دعا إجابته بعد إجابة، وإنما خص يديه بالذكر، لأنهما اللتان أعطيتاه ما سأل.

المعنى: أصل هذا أن رجلا دعا رجلا آخر اسمه مسـور ليغرم عنه دية لزمته فأجابه إلى ذلك. فالراجز يقول: دعوت مسوراً للأمر الذى نزل بى فلبانى، ثم دعا له.

الإعراب: «دعوت» فعل وفاعل «لما» اللام حرف جر للتـعليل «ما» اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام والجار والمجرور متعلق بدعوت «نابنى» ناب فعل ماض وفاعله ضمـير مستـتر فيه جوازاً تقديره هو يعـود إلى ما والنون للوقاية والياء مـفعول به والجملة لا محل لها صلة الموصول «مسوراً» مـفعول به لدعوت «فلبى» الفاء عاطفة «لبى» فعل ماض والفاعل ضـمير مستتر فـيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مسـور والجملة معطوفة على جـملة «دعوت مـسوراً» وقـوله: «فلبى يدى مسـور» الفاء للتـعليل «ولبى» مـصدر منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وهو مضاف ويدى مضاف إليه ويدى مضاف ومسور مضاف إليه.

الشـاهد: فى «فلبى يدى» حـيث أضاف «لبـى» إلى الاسم الظاهر وهو «يدى» وذلك شاذ.

مـواضـعـه: ذكـره من شـراح الألفـيـة ابن الناظم ص ١٥٩، وابن عـقـيل ٢/ ٤١ والأشـمـونى ٢/ ٣١٣، وداود، والسندوبى، والاصطـهناوى، والمكودى ص ٨٧، وابن هشـام ٢/ ١٩١، وأيضـًا فى المغنى ٢/ ١٤٣، والسـيوطى ص ٧٥، وأيضـًا فى الهـمع ١/ ١٩٠، وابن يعيش ١/ ١٩١. والشاهد رقم ٩٣ من الخزانة، والكتاب ١/ ١٧٦.

ورد عليه سيبويه بقوله: «فلبَّىْ يدىْ مسور» لإثبات الياء مع الظاهر[1] فإن قلت: قد ذكر فى شرح التسهيل: أن إضافة لبيك إلى (المضمر)[2] الغائب شاذة كإضافته إلى الظاهر، ومنه قول الراجز:

لقلتُ لبَّيهِ لمن يَدْعُونِى[3].

وظاهر كلامه هنا جواز إضافته إلى المضمر مطلقًا.

قلت: لا يلزم من قوله: (أمتنع إيلاؤهُ اسمًا ظاهراً) جواز إضافته لكل مضمر.

---

(١) قال سيبويه ١/ ١٧٦ (وزعم يونس أن لبيك اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ فى الإضافة كقولك عليك، وقال سيبويه:

دعوت لما نابنى مسوراً فلبى فلبى يدى مسور

فلو كان بمنزلة على لقال فلبى يدى مسور لأنك تقول على زيد إذا أظهرت الاسم.

(٢) أ ـ وفى ب، جـ (الضمير).

(٣) قال العينى: لم أقف على اسم قائله وبحثت فلم أعثر له على قائل ـ من الرجز.

وقبله: إنَّكَ لو دَعَوتَنى ودَونى زَوراءُ ذات مُترَعٍ بيون.

الشرح: «زوراء» ـ بفتح الزاى وسكون الواو ـ الأرض البعيدة الأطراف «مترع» ممتد «بيون»: بزنة صبور. البئر البعيدة القعر، وقيل: الواسعة الرأس الضيقة الأسفل، «لبيه» فيه التفات من الخطاب إلى الغيبة، والأصل أن يقول: لقلت لك لبيك.

المعنى: إنك لو ناديتنى وأمامى أرض بعيدة الأطراف واسعة الأرجاء ذات ماء بعيد الغور لأجبتك إجابة بعد إجابة، يريد أنه لا تعوقه عن إجابته صعاب ولا شداد.

الإعراب: «إنك» إن حرف توكيد ونصب والكاف ضمير المخاطب اسمه «لو» شرطية غير جازمة «دعوتنى» دعا فعل ماض وضمير المخاطب فاعله والنون للوقاية والياء مفعول به والجملة شرط «لو» و «دونى» الواو للحال «دونى» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ودون مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «زوراء» مبتدأ مؤخر وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال «ذات» نعت لزوراء وذات مضاف «مترع» مضاف إليه «بيون» نعت لمترع «لقلت» اللام واقعة فى جواب لو قلت فعل وفاعل والجملة جواب لو وجملة الشرط فى محل رفع خبر إن فى أول الأبيات «لبيه» مفعول مطلق والهاء مضاف إليه «لمن» اللام حرف جر ومن اسم موصول «يدعونى» فعل وفاعل ومفعول والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد: فى (لبيه) حيث أضاف (لبى) إلى ضمير الغائب. وذلك شاذ والحكم أن يضاف إلى ضمير المخاطب.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/ ٤٠، والأشمونى ٢/ ٣١٣، وابن هشام ٢/ ١٩٠، وفى المغنى ٢/ ١٤٣، والسيوطى ص ٧٥، وفى همعه ١/ ١٩٠.

وفى الارتشاف: (ويضاف)[1] إلى الظاهر. تقول: لبى زيد وسعدى عمرو وإلى ضمير الغائب قالوا: لبيه، ودعوى الشذوذ فيهما باطلة. هـ[2].

ثم أشار إلى الثالث بقوله:

وألزموا إضافةً إلى الجُمَلْ حيثُ وإذْ

شمل قوله: (إلى الجمل) (الجملة)[3] الاسمية والفعلية:

فالاسمية نحو: «جلست حيثُ زيدٌ جالسٌ»، و«إذ زيدٌ جالسٌ».

والفعلية نحو: «حيث جلس زيد»، و«وإذ جلس زيد».

فإن قلت: كيف قال: وألزموا مع إذ حيث قد ورد إضافتها إلى مفرد، فى قوله:

أما تَرَى حيثُ سُهَيْلٍ طالعًا[4] ....

---

(١) أ، ب - وفى جـ (ومضاف).

(٢) قال السيوطى فى همعه ١/ ١٩٠ (ورده أبو حيان بأن سيبويه قال فى كتابه: يقال: لبى زيد وسعدى زيد فساق ذلك مساق المنساق المطرد).

(٣) ب.

(٤) صدر بيت: بحثت فلم أعثر على قائله. وهو من الرجز.

وعجزه: نَجْمًا يُضِيء كالشِّهَابِ لامعًا.

الشرح: «سهيل» بضم السين - نجم تنضج الفواكه عند طلوعه وينقضى القيظ، «الشهاب» الشعلة من النار.

الإعراب: «أما» الهمزة للاستفهام «وما» نافية أو: «أما» كلها أداة استفتاح «ترى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «حيث» مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب وحيث مضاف «وسهيل» مضاف إليه «طالعًا» قيل حال من سهيل ومجىء الحال من المضاف إليه - مع كونه قليلا - قد ورد فى الشعر وهذا منه، وقيل هو حال من «حيث» والمراد بحيث هنا مكان خاص مع أن وضعه على اسم مكان مبهم «ونجمًا» منصوب على المدح بفعل محذوف «يضىء» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نجم والجملة فى محل نصب صفة لنجم «كالشهاب» جار ومجرور متعلق بيضىء «لامعًا» حال مؤكدة.

الشاهد: فى «حيث سهيل» فإنه أضاف حيث إلى اسم مفرد، وذلك شاذ عند جمهرة النحاة. وإنما تضاف عندهم إلى الجملة، وقد أجار الكسائى إضافة «حيث» إلى المفرد، واستدل بهذا البيت ونحوه، وروى برفع «سهيل» فتكون مضافة إلى الجملة فلا شاهد فيه. =

وقد جاءت غير مضافة فى قوله:

إذا رَيْدةٌ مِن حيثُ ما نَفَحَتْ له[1] . . . .

قلت: أما إضافتها إلى المفرد (فهو ممنوع)[2] عند البصريين إلا فى ضرورة وهو عند الكسائى فى قياس.

وأما عدم إضافتها فهو أندر (منه)[3] مع أن فى شاهده احتمالا ظاهرًا، فلندور ذلك واختصاصه بالضرورة. قال: والْزموا.

وقوله: ... ... وإنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ إفرادُ إذْ ... ...

=مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٩، وابن عقيل ٢/ ٣٤، والأشمونى ٣١٤، والسيوطى ص ٧٥.

(١) صدر بيت: قائله أبو حية النميرى - واسمه المشمر بن الربيع، وهو شاعر مجيد من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية. والبيت من الطويل.

وعجزه: أتاهُ بِريَّاهَا خليلٌ يُواصِلُهْ.

الشرح: «ريدة» - بفتح الراء وسكون الياء وفتح الدال - يقال: ريح ريدة ورأدة وريدانة أى: لينة الهبوب «نفحت» أى: هبت «برياها» بفتح الراء وتشديد الياء - الرائحة.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «ريدة» فاعل لفعل محذوف تقديره نفحت [يفسره المذكور] والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «من» حرف جر «حيث» ظرف قطع عن الإضافة مبنى على الضم فى محل جر «ما» زائدة «نفحت» نفح فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر تقديره هى يعود إلى ريدة «له» جار ومجرور متعلق بنفحت «أتاه» أتى فعل ماض والضمير فى محل نصب مفعول به «برياها» الباء حرف جر «وريا» اسم مجرور بالباء، والضمير مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بأتاه «خليل» فاعل أتى «يواصله» جملة فى محل رفع نعت لخليل وجملة أتاه وقعت جوابًا لإذا.

الشاهد: فى «من حيث» حيث قطعت عن الإضافة.

تقديره: إذا ريدة نفحت له من حيث هبت؛ وذلك لأن ريدة فاعل بفعل محذوف يفسره نفحت، فلو كانت نفحت مضافًا إليه لزم بطلان التفسير، إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملا فيه.

مواضعه: ذكره السيوطى فى الهمع ١/ ٢١٢.

(٢) أ، جـ - وفى ب (فهى ممنوعة).

(٣) أ، جـ - وفى ب (منها).

يعنى: أن إذ يجوز إفرادها لفظًا عن الإضافة، لكن بشرط أن يعوض (عن)[1] الجملة المحذوفة تنوين نحو: (يومئذ) ولا تشاركها (حيث) فى ذلك.

ولهذا قال: (يحتمل إفرادُ إذ).

فإن قلت: لم كسرت الذال من يومئذ[2] ونحوه؟

قلت: لالتقاء الساكنين خلافًا للأخفش، إذ جعل كسرها للجر بالإضافة ورد بأوجه: منها أنهم قالوا يومئذ بالفتح.

تنبيه:

قولهم: (إذ ذاك) ليس من الإضافة إلى المفرد بل إلى جملة اسمية والتقدير إذ ذاك كذلك[3].

.... وما كإذْ مَعْنى كإذ أضِفْ جوازًا ...

يعنى: أن (المشابه لإذ)[4] فى كونه اسم زمان مبهم غير محدود يراد به المضى أضيف جوازًا (إلى)[5] ما يضاف إليه إذ وجوبًا. يعنى: الجملتين، وذلك نحو: يوم وأيام.

فلو كان غير مبهم أو محدودًا لم يضف إلى الجمل فلا يجوز إضافة (أسبوع وشهر ويومين ونحو من المثنى وأجاز المغاربة إضافة)[6] أسبوع وشهر ونحوه.

وأجاز ابن كيسان إضافة المثنى ولم يسمع، ولو مرادًا به الاستقبال لم يضف كإذ بل يضاف كإذا أعنى: إلى جملة فعلية؛ لأن (إذا) وما حمل عليها لا يضاف إلى الاسمية.

---

(١) أ - وفى ب، جـ (من).
(٢) أ، جـ - وفى ب (يومئذ وحينئذ).
(٣) راجع الأشمونى ٢/ ٣١٤.
(٤) أ، ب - وفى جـ (ما شابه إذ).
(٥) أ، ب - وفى جـ (أى).
(٦) أ، جـ.

هذا مقتضى مذهب سيبويه؛ ولذلك يؤول قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ﴾[1] على (تنزيله)[2] منزلة الماضى.

قال المصنف: والصحيح جواز ذلك على قلة، يعنى: فى (إذا) وما حمل عليها.

تنبيهان:

الأول: منع صاحب البسيط إضافة المتوسع فيه إلى الجملة، قال: لأنه اسم حينئذ، والأسماء لا تضاف إلى الجمل، وليس بصحيح. بل قد أضيف متوسعًا فيه نحو: ﴿هَذَا يَوْمُ لا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾[3].

الثانى: (الظاهر)[4] أن إضافة أسماء الزمان إلى الجمل محضة تفيد التعريف.

وفى البسيط: قد يقال: لا تفيده لأن الجمل نكرات.

ثم قال:

وابن أو اعْرِبْ ما كإذْ قد أُجْرِيَا ....

يعنى: أنه يجوز فيما أجرى مجرى (إذ) من أسماء الزمان، فأضيف إلى جملة وجهان: الإعراب وهو القياس، والبناء (وهو ضعيف)[5] وسببه عند البصريين المشاكلة؛ ولذلك لم يجيزوه إلا قبل فعل مبنى.

(و)[6] قال المصنف: بل سببه شبه الظرف حينئذ بحرف الشرط فى جعل الجملة التى تليه مفتقرة إليه، وإلى غيره، وذلك إن قمت من قولك: «(حين)[7] قمت قمت» كان كلامًا تامًا قبل دخول (حين) عليه وبعد دخولها حدث له افتقار فشبه (حين) وأمثاله بإن.

---

(١) من الآية ١٦ من سورة غافر.
(٢) أ، ب وفى جـ (تنزله).
(٣) من الآية ٣٥ من سورة المرسلات.
(٤) جـ.
(٥) ب ـ قال الأشمونى ٢/ ٣١٥: (أما الإعراب فعلى الأصل، وأما البناء فحملا على إذ).
(٦) أ، جـ.
(٧) ب، جـ ـ وفى أ (حتى).

ثم قال:

.... واخترْ بِنَا متلوَّ فعلٍ بُنيا

شمل قوله (بنا) الماضى نحو:

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا[1] ....

والمضارع المبنى كقوله:

.... علَى حينَ يَسْتصبينَ كلَّ حليمِ[2]

---

(١) صدر بيت، قائله: النابغة الذبيانى من قصيدة يعتذر فيها للنعمان، من الطويل.

وعجزه: ألَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ.

الشرح: (عاتبت): لمت فى تسخط «الصبا» بكسر الصاد - اسم الصبوة، وهى ميل إلى هوى النفس واتباع شهواتها «المشيب» هو ابيضاض المسود من الشعر وقد يراد به الدخول فى حده «أصح» فعل مضارع مأخوذ من الصحو، وهو زوال السكر «وازع» زاجر، كاف.

المعنى: اسبلت العبرة وقت معاتبتى الشيب حين حل وارتحل الصبا وقلت لنفسى موبخًا كيف لا افيق من غفلتى والشيب أكبر زاجر. وقبل هذا البيت:

واسبل منى عبرة فرددتها ... على النحر منها مستهل ودامع

الإعراب: «على» حرف جر ومعناه هنا الظرفية «حين» يروى بالجر معربًا ويروى بالفتح مبنيًا وهو المختار وعلى كل حال هو مجرور بعلى لفظًا أو محلا والجار والمجرور متعلق بقوله: «كفكف» فى بيت سابق «عاتبت» فعل وفاعله والجملة فى محل جر بإضافة حين إليها «المشيب» مفعول به لعاتبت «على الصبا» جار ومجرور متعلق بعاتبت «فقلت» الفاء عاطفة «وقلت» فعل وفاعله والجملة معطوفة على جملة عاتبت «ألما» الهمزة للإذكار «لما» نافية جازمة وفيها معنى توقع حصول مجزومها «أصح» فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف حرف العلة وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «والمشيب» الواو للحال والشيب مبتدأ «وازع» خبره والجملة فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «على حين عاتبت» فإن الرواية وردت فيه بفتح «حين» على أنه مبنى لأنه اكتسب البناء مما أضيف إليه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٦٠. وابن عقيل ٢/ ٤٥، والأشمونى ٢/ ٣١٥، وابن هشام ٦/ ١٩٨، وأيضًا فى المغنى ٢/ ١١٥، والسيوطى فى الهمع ١/ ٢١٨ وابن يعيش ٢/ ١٦.

الشاهد: ٤٩٩ من الخزانة وسيبويه ١/ ٣٦٩.

(١) عجز بيت: قال العينى: لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعثر له على قائل - وهو من الطويل.

وصدره: لأجتَذِبَنْ مِنهُنَّ قَلْبِى تَحلُّمًا. =

يروى ببناء (حين) أنشده فى شرح التسهيل، فكلاهما يختار معه البناء فعبارته هنا أجود من قوله فى الكافية

وقبلَ فعلٍ ماضٍ البِنا رَجَحْ والعكسُ قبلَ غيره أيضًا وضَحْ

ثم قال: وقبلَ فعْلٍ مُعرَبٍ أو مبتدأ أعرب.....

مثال الفعل المعرب ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾(١) والمبتدأ.

ألم تَعْلَمِي يا عمرَكِ الله أنَّنِي كَرِيمٌ على حِينِ الكرامُ قليلُ(٢)

= الشرح: «لأجتذبن» مضارع مقرون بلام القسم ونون التوكيد الخفيفة وماضيه «اجتذب» تقول: جذب الشىء يجذبه واجتذبه وذلك إذا مده نحو نفسه «تحلمًا» أى تتكلف الحلم وتتصنعه «يستصبين» يملن به إلى الصبوة «حليم» عاقل.

المعنى: يقول إنه سيجتذب قلبه من هؤلاء النسوة، ويتخلص من محبتهن، تصنعًا للعقل والحكمة، فى الوقت الذى لهن فيه من المسكنة ما يملن به كل عاقل.

الإعراب: «لأجتذبن» اللام واقعة فى جواب القسم «أجتذب» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا والنون حرف دال على التوكيد «منهن» جار ومجرور متعلق بأجتذب «قلبى» قلب مفعول به لأجتذبن والياء مضاف إليه «تحلمًا» مفعول لأجله «على حين» جار ومجرور متعلق بأجتذب «يستصبين» فعل وفاعل «كل» مفعول به وكل مضاف «وحليم» مضاف إليه والجملة فى محل جر بإضافة حين إليها.

الشاهد: فى «على حين يستصبين» فإن الرواية بفتح «حين» على أنه مبنى بسبب إضافته إلى الفعل المضارع المبنى، لاتصاله بنون النسوة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٣/ ٣١٥، والمكودى ص ٨٨ وابن هشام ٢/ ١٩٩ وأيضًا فى المغنى ٢/ ١١٥ والسيوطى فى الهمع ١/ ٢١٨.

(١) من الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(٢) قائله: مويال بن جهم المذحجى ويقال: قائله مبشر بن مبشر الهذلى الفزارى من الطويل.

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام «ولم» حرف نفى وجزم وقلب «تعلمى» فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل «يا» لمجرد التنبيه «عمرك» منصوب نصب المصادر فإذا دخلت عليه اللام يرفع بالابتداء وظاهره القسم وليس مراده هنا إذ المراد: بتعميرك الله أى بإقرارك له بالبقاء «أننى كريم» إن واسمها وخبرها سدت مسد مفعولى «تعلمى» «على حين» على حرف جر وحين مجرور وأعرب لأنه وقع قبل مبتدأ وهو «الكرام» و «قيل» خبر المبتدأ.

الشاهد: فى (حين الكرام) حيث أعربت (حين) قبل المبتدأ. =

فالإعراب قبل هذين جائز باتفاق.

وأما البناء فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون (ومال)[1] الفارسى إلى تجويزه.

واختاره المصنف؛ ولذلك قال: (ومَن بَنى فلن يُفَنّدَا).

لأن علة البناء (ليست لطلب)[2] المشاكلة بل ما تقدم[3].

قد ورد السماع بالبناء قبل الجملة الاسمية فى قوله: على حينَ الكرامُ قليلُ[4] فإنه روى بالفتح، وإذا ثبت قبل الاسمية كان قبل (الفعل)[5] المضارع أولى لأن أصله البناء.

ثم قال:

وألزِموا إذا إضافةً إلى جُمَلِ الأفعالِ كهُنْ إذا اعتلَى

مذهب الجمهور أن (إذا) لازمة (للإضافة)[6] والجملة بعد (ها)[7] فى موضع جرٍّ والعامل فيها جوابها.

وقيل: ليست مضافة. والعامل فيها الفعل الذى يليها لا جوابها؛ لأن جوابها قد يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء وإذا الفجائية وما النافية.

ولأن (وقتى)[8] الشرط والجواب قد يختلفان فى نحو: «إذا جئتنى غداً (أجيئك)[9] بعد غد».

=مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/ ٣٢٥، والمكودى ص ٨٨، وابن هشام فى المغنى ٢/ ١١٥، والسيوطى فى الهمع ١/ ٢١٨.

(١) أ، جـ وفى ب (وأما).

(٢) أ ـ وفى ب (ليس طلب) وفى جـ (ليست طلب).

(٣) بل سببه شبه الظرف حينئذ بحرف الشرط .... إلخ.

(٤) وورد السماع أيضًا فى قراءة نافع (هذا يوم ينفع) بالفتح.

(٥) ب.

(٦) أ، جـ وفى ب «الإضافة».

(٧) ب، جـ.

(٨) جـ ـ وفى أ «وقت» وفى ب «جزئى».

(٩) أ ـ وفى ب، جـ (جئتك).

ومذهب سيبويه أنها لا تضاف إلا إلى جملة فعلية نحو «(قوله)[1]: (هن إذا اعتلى)[2] وأما نحو ﴿إذا السَّماءُ انفطَرَتْ ①﴾[3] فعلى تقدير الفعل.

قال فى شرح التسهيل: لا يجيز سيبويه غير ذلك، وقال السهيلى عن سيبويه: إنه يجيز على إرادة الابتداء بعد إذا الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلا، وأجاز الأخفش مع ما أوجبه سيبويه جعل المرفوع بعدها مبتدأ.

قال فى شرح التسهيل: وبقوله أقول، وجزم هنا بمذهب سيبويه.

ثم قال: لِمُفْهِمِ اثنينِ مُعَرَّفٍ بِلا تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلتَا وكِلا

كلا وكلتا من الأسماء (الملازمة)[4] للإضافة لفظًا ومعنى، ولا يضافان إلا لمفهم اثنين (فيشمل)[5] المثنى نحو (كلا الرجلين) وضميره نحو (كلاهما) و(كلانا) واسم الإشارة إلى المثنى ولو بلفظ الإفراد كقوله:

إن للخيرِ وللشرِّ مَدَى وكِلا ذلك وجهٌ وقبلْ[6]

---

(١) ب.

(٢) قال سيبويه ١/ ٥٤ (وما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبًا فى القياس إذا وحيث. ويقبح ابتداء الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل لو قلت اجلس حيث زيد جلس أو اجلس إذا زيد يجلس.
ولإذا موضع آخر يحسن فيه ابتداء الأسماء بعدها تقول: نظرت فإذا زيد يضربه عمرو لأنك لو قلت: نظرت إذا زيد يذهب لحسن ....).

(٣) الآية ١ من سورة الانفطار.

(٤) أ، جـ ـ وفى ب (اللازمة).

(٥) أ، جـ ـ وفى ب (فيشمل).

(٦) قائله: هو عبد الله بن الزبعرى أحد شعراء قريش المعدودين، وكان فى أول الدعوة الإسلامية مشركًا يهجو المسلمين ثم أسلم. والبيت من كلمة له يقولها وهو مشرك يوم أحد. وهو من الرمل.
الشرح: «مدى» غاية ومنتهى، «وجه» جهة، «وقبل» بفتح القاف والباء ـ له عدة معان منها الحجة الواضحة.
المعنى: يقول: إن للخير وللشر غاية ينتهى إليها واحد منهما، وكل منهما أمر واضح لا يخفى على أحد. =

واحترز بقوله (مُعَرَّف) من المنكر، فلا يضافان إليه.

وحكى الكوفيون إضافتها إلى النكرة (إذا)(١) كانت (محدودة)(٢) نحو (كلا رجلين عندك قائمان) (واحترز بقوله)(٣) (بلا تفرُّق) من نحو (كلا زيد وعمرو) فإنه لا يجوز إلا فى الضرورة كقوله:

كِلا الضَّيْفَنِ الْمشنُوءِ والضَّيْفِ نائلٌ   لَدَيَّ المُنَى والأمْن فى اليُسرِ والعُسْرِ(٤)

=الإعراب: «إن» حرف توكيد «للخير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم «وللشر» معطوف على ماقبله بالواو «مدى» اسم إن مؤخر عن خبرها «وكلا» الواو عاطفة وكلا مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة «وكلا» مضاف واسم الإشارة فى «ذلك» مضاف إليه واللام للبعد والكاف حرف خطاب «وجه» خبر المبتدأ «وقبل» معطوفة بالواو على ما قبلها.

الشاهد: فى «وكلا ذلك» حيث أضاف «كلا» إلى مفرد لفظًا وهو «ذلك» لأنه مثنى فى المعنى لعوده على اثنين.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ١٦١، وابن عقيل ٢/ ٤٨، وابن هشام ٢/٢٠٣، وداود والأشمونى ٢/ ٣١٧، والسيوطى ص ٧٦، وفى همعه ٢/ ٥٠ وابن يعيش ٣/ ٣.

(١) أ، ب ـ وفى جـ (إن).

(٢) أ، جـ ـ وفى ب (مجردة).

(٣) ب ـ وفى أ، جـ (وقوله).

(٤) البيت بحثت عنه فلم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «الضيفن» ـ بفتح الضاد وسكون الياء وفتح الفاء ـ تابع الضيف وهو الذى يسمى الطفيلى والنون فيه زائدة فوزنه «فعلن» لا «فيعل» «المشنوء» بفتح الميم وسكون الشين وضم النون ـ المبغض وروى «واجد» بدل «نائل» وروى «العسر واليسر».

الإعراب: «كلا» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة الضيفن مضاف إليه «المشنوء» بالجر صفة للضيفن «والضيف» الواو عاطفة الضيف معطوف على الضيفن «نائل» خبر المبتدأ (لدى) نصب على الظرف أى عندى «المنى» مفعول لقوله نائل «والأمن» عطف عليه (فى اليسر) جار ومجرور فى محل نصب على الحال «والعسر» عطف عليه.

الشاهد: فى كلا الضيفن (أن كلا أضيف إلى مفرد معطوف عليه آخر، وهذا لا يجوز إلا فى الضرورة).

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٣١٧.

وذكـر ابن الأنباري: أن (كـلا) يضـاف إلى مـفرد، بشـرط أن تكرر نحـو (كلاى، وكلاك محسنان) وأوردها على أنها من كلام العرب ولم يذكر المصنف إلا فى (أى).

ثم قال: ولا تُضف لِمُفْردٍ مُعَرَّفِ أيًّا ......

من الأسماء (الملازمة)[١] للإضافة (أى) ويجوز إضافتها إلى النكرة.بلا شرط وإلى المعرفة بشرط إفـهام تثنية نحو (أى الرجلين)[٢] وأيهما» أو جمع نحو: «أى الرجال [٣] وأيهم».

ولا تضاف إلى مفـرد (معرفة)[٤] نحو: «أى زيد عندك» لأنها بمعنى بعض (مع)[٥] المعرفة.

ولا يصح ذلك فى هذا المثال ونحوه، ويستثنى من ذلك صورتان:

(إحداهما)[٦] أن (تكرر)[٧] أيا معطوفًا بالواو كقوله:

.... أيِّى وأيُّكَ فارسُ الأحَزابِ[٨]

---

(١) أ، جـ ـ وفى ب (اللازمة).

(٢) أ.

(٣) أ.

(٤) أ، جـ وفى ب (معرف).

(٥) أ، ب ـ وفى جـ (وفى).

(٦) أ، ب.

(٧) أ، جـ ـ وفى ب «تكون».

(٨) عجـز بيت: قال العـينى: لم أقف على اسم قائله ـ وبحـثت فلم أعثر عـلى قائل ـ من الكامل.

وصدره: فَلَئِنْ لقيتُكَ خاليَيْنِ لتَعْلَمَنْ

الشرح: «خـاليين» يريد ليـسَ معنًا أحد «الأحـزاب» جمع حـزب الجماعـة من الناس والطائفة يكون أمرهم واحد.

المعنى: يتوعـد مخاطبه ويقـول له: إذا انفردنا ونزل كل منا إلى صـاحبه فسـتعلم أينا الشجاع.

الإعراب: «فلئن» الفاء عاطفـة واللام موطئة للقسم «إن» شرطية «لقـيتك» «لقى» فعل ماض واقع فـعل الشرط والتاء فاعل والضـمير «الكاف» مـفعول به «خاليـين» حال من=

والأخرى: أن تقصد الأجزاء نحو: «أى زيد أحسن» بمعنى: أى أجزائه.

وإليهما أشار بقوله:

... وإنْ كرَّرتها فأضِفِ - أو تنْوِ الأجزا

ثم قال:

... واخصُصنْ بالمعرفة .. موصولة أيًّا ..

يعنى: أن «أيا» الموصولة لا تضاف إلا إلى معرفة وهذا هو الأشهر وأجاز بعضهم إضافتها إلى النكرة ذكره ابن عصفور وغيره.

وقوله: (وبعكس الصفة) يعنى: أن «أيا» إذا وقعت صفة لم تضف إلا إلى نكرة بعكس الموصولة، والواقعة حالا كالواقعة صفة[1].

ثم قال: وإن تكُنْ شرْطًا أو استِفهَامَا فمطلقًا كمِّل بها الكَلامَا

يعنى أن «أيا» إذا وقعت شرطًا أو استفهامًا جاز إضافتها إلى النكرة وإلى المعرفة على التفصيل السابق[2].

فظهر بهذا أن (لأىٍّ)[3] ثلاثة أحوال.

ثم قال: وألزمُوا إضافة لَدُنْ فَجَرْ

=الفاعل ومن المفعول معًا منصوب بالياء «لتعلمن» جواب القسم وحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه وأكد الفعل بنون التوكيد الخفيفة «أيى» مبتدأ ومضاف إليه «وأيك» عطف عليه «فارس الأحزاب» خبر المبتدأ ومضاف إليه والجملة فى محل نصب سدت مسد مفعولى تعلم. وعلق تعلم عنها بسبب الاستفهام.

الشاهد: فى «أيى وأيك» حيث أضاف لفظ «أى» إلى مفرد معرفة لأنه تكرر، ولولا هذا التكرار لم تجز إضافته للمعرفة المفردة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٢/ ٢٠٥، الأشمونى ٢/ ٣١٧، والسيوطى ص ٧٦.

(١) مثال الموصولة مضاف إلى المعرفة «يعجبنى أيهم قائم» وإلى النكرة «يعجبنى أى رجلين قاما» ومثال الواقعة صفة «مررت برجل أى رجل» والواقعة حالا «مررت بزيد - أى فتى».

(٢) مثالهما «أى رجل يأتينى فله درهم»، ﴿أيما الأجلين قضيت﴾ ﴿أيكم يأتينى بعرشها﴾. ﴿فبأى حديث﴾.

(٣) ب، جـ - وفى أ (لها).

من الأسماء الملازمة للإضافة «لدن» وهى لأول غاية زمان أو مكان.

وتضاف إلى المفرد وإلى الجملة.

وقوله (فجر) يعنى: لفظًا أو محلا لتندرج الجملة.

ومن إضافتها إلى جملة اسمية قوله:

وتَذكُرُ نُعماهُ لدنْ أنتَ يافعٌ(١) ....

وفعلية قوله:

صَرِيعُ غَوانٍ راقهن ورُقْنَهُ .. لَدُنْ شَبَّ حتى شَابَ سودُ الذَّوائِبِ(٢)

---

(١) صدر بيت: قال فى الدرر اللوامع ١/ ١٨٤: لم أعثر على قائله ـ وبحثت فلم أعثر له على قائل.

وعجزه: إلى أنتَ ذو فَوْدَيْنِ أبيضُ كالنَّسْرِ

الشرح: «نعماه» بضم النون: النعمة «اليافع» الشاب «فودين» قال فى الصحاح: «فود» معظم شعر الرأس مما يلى الأذن وفود الرأس جانباه والجمع أفواد. والفودان: قرنا الرأس وناحيتاه، ويقال: بدا الشيب بفوديه، وفى الحديث: «كان أكثر شيبه فى رأسه»، أى ناحيتيه.

الإعراب: «وتذكر» الواو عاطفة «تذكر» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت «نعماه» نُعمى مفعول به والضمير مضاف إليه «لدن» ظرف يصلح للزمان والمكان «أنت يافع» مبتدأ وخبر والجملة فى محل جر بإضافة لدن إليها «إلى» ابتدائية «أنت» مبتدأ «ذو» خبر «فودين» مضاف إليه «أبيض» خبر بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف تقديره أنت «كالنسر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثالث أو خبر لمبتدأ محذوف أيضًا.

الشاهد: فى «لدن أنت يافع» حيث أضيفت «لدن» إلى الجملة الاسمية.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٣١٨، والسيوطى فى الهمع ١/ ٢١٥.

(٢) قائله: القطامى واسمه عمير بن شييم ـ من الطويل.

الشرح: «صريع» المصروع: هو المطروح على الأرض غلبة، «غوان» جمع غانية وهى الجارية التى غنيت بحسنها عن الحلى «راقهن» أعجبهن، وروى «شاقهن وشقنه» «ورقنه» أعجبنه. «الذوائب» جمع ذؤابة: خصلة من الشعر.

المعنى: أنه صريع مغلوب على أمره بسبب الغانيات اللاتى تعلق بهن منذ نشأ وتعلقن به حتى شاب.

الإعراب: «صريع» بالجر بدل من قوله «مستهلك» فى بيت سابق، وبالرفع خبر لمبتدأ محذوف «غوان» مضاف إليه «راقهن» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى=

ولم يضف إلى الجمل من ظروف المكان إلا حيث ولدن. وقال ابن برهان: إلا (حيث)(١) وحدها.

وقوله: ونصبُ غُدوة بها عنهم نَدَرْ

سمع فى «غدوة» بعد «لدن» الجر والنصب والرفع.

أما الجر فهو الأصل(٢) وأما النصب (فشاذ، ووجه)(٣) بثلاثة أوجه:

أحدها: أن «لدن» شبهت باسم الفاعل، (فى ثبوت)(٤) نونها تارة وحذفها أخرى فنصب بها.

وضعف لسماع النصب بعد (لد)(٥) المحذوفة النون.

والثانى: أن النصب على إضمار «كان» الناقصة.

والثالث: أنه على التمييز.

وقال سيبويه: ولا تنصب لدن غير غدوة(٦)

=صريع غوان وضمير الغائبات مفعول به «ورقنه» الواو حرف عطف وراق فعل ماض ونون النسوة فاعل وضمير الغائب مفعول به «لدن» ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب، وقد نازع فيه كل من راقهن ورقنه «شب» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر والجملة فى محل جر بإضافة لدن إليها «حتى» حرف غاية وجر «شاب» فعل ماض مبنى على الفتح «سود» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «الذوائب» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: فى «لدن شب» حيث أضاف «لدن» إلى جملة «شب» وهى فعلية والفاعل مستتر جوازاً.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٢/ ٢٠٧ والأشمونى ٢/ ٣١٨، وداود، والمكودى ص ٩٨، والسيوطى فى الهمع ١/ ٢١٥.

(١) ب، ج وفى أ (حديث).

(٢) قال سيبويه ١/ ١٠٧: (والجر فى غدوة هو الوجه والقياس).

(٣) أ، جـ ـ وفى ب (فرجه).

(٤) أ، جـ (لثبات) و ب (لثبوت) والأحسن فى ثبوت.

(٥) أ، ب ـ وفى جـ (لدن).

(٦) قال سيبويه ١/ ٢٨: (إن لدن إنما ينصب بها مع غدوة) وفى ١/ ١٠٧ أن لدن لها مع غدوة حال ليست فى غيرها تنصب بها كأنه ألحق التنوين فى لغة من قال له وذلك قولك من لدن غدوة).

وأما الرفع فرواه الكوفيون ووجه بإضمار «كان»(١)

وقال ابن جنى: لشبهه بالفاعل فرفع، فظاهره أنها مرفوعة بلدن ولم يذكر الرفع هنا، وذكره فى التسهيل(٢).

وقوله: (بها) يقتضى أن نصب غدوة بلدن لا بكان المقدرة.

وقوله: (ومع مع فيها قليل).

مع اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على ما يليق بالمصاحب، وهو ملازم للإضافة والظرفية وقد يجر بمن. حكى سيبويه ذهب مِنْ مَعِهِ(٣).

وهو معرب فى أكثر اللغات، وبناؤه على السكون لغة ربيعة.

وفى المحكم(٤) (لغة)(٥) ربيعة(٦) وغنم ولم يحفظ سيبويه أنه لغة فزعم أنه ضرورة.

وقوله: (قليل) يعنى بالنسبة إلى اللغة الأخرى.

وزعم أبو جعفر النحاس أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذ كانت ساكنة. وليس بصحيح، بل الصحيح أنها باقية على اسميتها، وهذا مفهوم من قوله: (فيها).

يعنى: أن الإسكان قليل فى موضع الاسمية، ولو كانت المسكنة حرفًا لم يكن الإسكان فى الاسمية(٧).

وقوله: ... ونُقِلْ فتح وكسرٌ لسكون يَتَّصِلْ

هما: مرتبان لا مفرعان من أعربها فتح ومن بناها على السكون كسر، لالتقاء الساكنين.

---

(١) كان التامة: والتقدير: لدن كانت غدوة.

(٢) قال فى التسهيل ص ٩٧ (وقد يرفع).

(٣) الكتاب ١/ ٣٠٩.

(٤) هو كتاب لابن سيده.

(٥) أ، ب.

(٦) هو ابن تغلب بن وائل رأس القبيلة، ودليل البناء على السكون قوله:

فريشى منكم وهواى معكم وإن كانت زيارتكم لماما

(٧) ب، جـ.

وقوله:

واضُممْ ـ بناء ـ غيراً انْ عَدِمْتَ ما	له أضـــيفَ ناويًا ما عُدِما
قبلُ كغـــيرُ، بعدُ، حسـبُ، أوّلُ	ودونُ والجهاتُ أيضًا، وعَلُ

يعنى أن هذه الأشيـاء المذكورة، أعنى غـير (وقـبلا)[1] وما بعـدهما، إذا حذف مـا يضاف لم يَخْلُ إما أن ينوى مـعناه دون لفظه، أو ينوى لفظه(أ)[2] ولا ينوى.

فإن نوى معناه دون لفظه بنيت على الضم لشبهها بحرف الجواب والاستغناء عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف فى الجمود والافتقار[3].

وإن نوى لفظه أعربت إعراب المضاف (ولم تنون)[4]

حكى الفراء فى معانيه[5] أن من العرب من يقول: «من قبلِ» بالخفض.

وحذف التنوين للإضافة. وإن لم ينو أعربت[6] ونونت كقراءة من قرأ «من قبلٍ ومن بعدٍ»[7] بالتنوين. ومنه قوله:

فساغَ لِى الشرابُ وكنتُ قبلاً	أكادُ أَغصُّ بالماءِ الحميمِ[8]

وإلى هذا أشار بقوله:	وأعربُوا نَصبًا... البيت

---

(١) ب وفى أ «قليلا».
(٢) ب، جـ.
(٣) بالجمود والكلام يستقيم بوضع فى «فى الجمود» ومثال المبنى قوله تعالى: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ راجع الأشمونى ٢/ ٣٢١.
(٤) أ، جـ.
(٥) كتاب له فى تفسير القرآن الكريم.
(٦) أى قطعت عن الإضافة لفظًا ومعنى: فلم ينو لفظه، ولا معناه.
(٧) من الآية ٤ من سورة الروم.
(٨) قال العينى: قائله عبد الله بن يعرب، والصواب أنه ليزيد بن الصعق ـ من الوافر.
الشرح: «ساغ لى الشـراب» حلا ولان وسهل مروره فى الحلق، «أغص» مـضارع من الغصص وهو فى الأصل انحباس الطعام فى المرىء ووقوفه فى الحلق، واستعمل ههنا فى موضع الشرق. «الماء الحـميم» هو الذى تشتهيه النفـس، وفى غير هذا الموضع يطلق على الماء الحار ـ ويروى: الماء الفرات.
=

فإن قلت: لم ينبه على أنه إذا نوى لفظه أعـرب، بل ظاهر قوله: (نَاوِيًا ما عُدِمًا) يقتضى بناؤه.

قلت: إذا نوى لفظه صار كالمنطوق به فكأنه ما عدم.

فإن قلت: قوله: وأعـربوا نصبًا ليس بجيد؛ لأن هذه الأسمـاء قد تجر حال التنكير كقراءة (من قرأ)[1] «من قبل ومن بعد».

قلت: الغـالب فـيهـا النصب وجـرها قليل، فكأنـه اقتـصـر على النصب (لذلك)[2].

فإن قلت: قوله: (إذا نُكّر) يفهم أن هذه الأسماء إذا بنيت على الضم كانت معرفة.

قلت: والأمر كذلك.

وقال فى البسيط: قال بعضهم: هى نكرات، وإنما يريد قبل شىء.

وجـعل بعض النحـويين التنوين فى قـوله: «وكنت قـبـلا» تنوين العـوض و(أن)[3] «قبلا» معرفة بنية الإضافة.

=المعنى: لما أدركت ثأرى هدأت نفـسى وطـاب خاطرى، وكـنت قـبل ذلك أتألم من أسهل الأشياء وألذها.

الإعراب: «فسـاغ» الفاء عاطفـة وساغ فعل مـاض «لى» جار ومـجرور متـعلق بساغ «الشراب» فاعل سـاغ «وكنت» الواو للحال «كان» فعل ماض ناقص والتاء ضـمير المتكلم اسمها «قبلا» منصـوب على الظرفية يتعلق بكان «أكاد» فعل مضارع واسمه ضمـير مستتر فيه وجـوبًا تقديره أنا «أغص» فعل مـضارع وفاعله ضمـير مستـتر فيه وجـوبًا تقديره أنا والجملة فى محل نصب خبر أكاد وجملة أكاد واسـمها وخبرها فى محل نصب خبر كان وجملة كـان واسمها وخـبرها فى محل نصب حـال «بالماء» جار ومجرور مـتعلق بأغص «والحميم» نعت للماء.

الشاهد: فى «قبلا» حيث أعرب منونًا لأنه قطع عن الإضافة لفظًا ومعنى.

مـواضعـه: ذكـره من شراح الألفـية: ابـن الناظم ص ١٣٦، وابن عقـيل ٢/ ٥٦، والأشمـونى ٢/ ٣٢٢، والشاطبى، وابن هـشام ٢/ ٢١٣، والمكودى ص٩١، والسـيوطى ص٧٨، وأيضًا فى الهمع ١/ ٢١٠، وابن يعيش ٤/ ٨٨. والشاهد رقم ٦٩ من الخزانة.

(١) ب، جـ.

(٢) أ، ب.

(٣) أ، جـ.

في شرح الكافية: وهذا القول عندى حسن(١).

ثم قال:

وَمَا يَلِى المضافَ يأتى خَلَفًا ... عنه فى الإعراب إذا ما حُذِفا

يجوز حذف المضاف للعلم به، والأكثر حينئذ أن يخلفه المضاف إليه فى الإعراب نحو: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾(٢) أى: حب العجل.

وقد يخلفه فى التنكير إن كان المضاف مثلا نحو: «مررت برجل زهير» (أى: مثل زهير)(٣) ولذلك نعت به النكرة.

وربما خلفه فى غير ذلك كالتذكير والتأنيث.

ثم قال: وربَّمَا جرُّوا الذى أبقَوْا كما ... قد كان قبلَ حذفِ ما تقدَّمَا

يعنى: أن المضاف إليه قد يبقى بعد حذف المضاف مجروراً كما كان قبل حذفه.

ولذلك شرط ذكره فى قوله:

لكنْ بشرطِ أن يكونَ ما حُذِفْ ... مماثلا لِمَا عليه قد عطفْ

يعنى: أن شرط جر المضاف إليه بعد حذف المضاف. أن يكون المحذوف معطوفًا على مثله لفظًا ومعنى بعاطف متصل نحو:

أكُلَّ امرئٍ تحسبِينَ امرأ ... ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارَا(٤)

---

(١) نص شرح الكافية ورقة ٦٧ «وهذا عندى قول حسن».

(٢) من الآية ٩٣ من سورة البقرة.

(٣) أ، ب.

(٤) قائله: أبو دؤاد الإيادى. وهو من المتقارب.

الشرح: «تحسبين» تظنين، «توقد» أصله تتوقد - تاء المضارعة وتاء تفعل، فحذفت إحداهما تخفيفًا - ومعنى «توقد» تشتعل وتتوهج.

المعنى: لا تظنى كل شخص رجلا كاملا بل الكامل من اجتمع له من الصفات والخصال أحسنها وأسماها. ولا تظنى كل نار تتوقد فى الليل ناراً محمودة بل المحمود منها ما توقد لقرى الأضياف. =

أو منفصل بلا كقولهم: «ما كلُّ سـوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءَ شَحْمَةٌ»[1] والجر فى هذا النوع (بالشـرط المذكور)[2] مقـيس، وليس ذلك مشروطًا بتـقدم نفى (أو)[3] استفهام. كما ظن بعضهم.

وما خـلا مما قيد به المقيس فـهو محفـوظ لا يقاس عليه كقـولهم: «مررتُ بالتَّيمِى عَدِىٍّ، أى: أحد تَيمِ عدىّ»[4] قاله المصنف فجر دون عطف وكقراءة ابن

=الإعراب: «أكل» الهمزة للاستفهام الإنكارى كل مفـعول أول «تحسبين» مـقدم عليه «وكل» مضاف «وامرئ» مضاف إليه «تحسـبين» فعل وفاعل «امرأ» مفعول ثان «ونار» الواو عاطفة والمعطوف عليـه محذوف والتقدير وكل نار «فنار» مـضاف إليه فى الأصل، وذلك المعطوف المحـذوف ـ وهو المضاف ـ هو المعطوف على «كل امـرئ» المتقدم «تـوقد» أصله تتوقد فحذف إحدى التاءين وهو فعل مضارع والفاعل ضـمير مستتر فيه جوازًا تقديره هى يعود إلى نار والجملة نعت لنار و «بالليل» جار ومجـرور متعلق بتوقد «نارًا» معطوف على قوله «امرئ» المنصوب السابق.

الشاهد: فى «نار» حيث حذف المضاف فيـه وترك المضاف إليه بإعرابه، إذ تقديره وكل نار. فحذف «كل» وترك «نار» بالجر على ما كان عليه، ولا يجوز أن يعطف «نار» المجرور على «امرئ» إذ فيه عطف على عاملين بواو واحدة.

مواضـعه: ذكره من شـراح الألفية ابن الناظم ص ١٦٥، وابن عـقيل ٢/ ٥٩، وابن هشام ٢/ ٢٢٣، والمكودى ص ٩١، وداود، والشاطبى، والسيوطى ص ٧٨، وفى همعه ٢/ ٥٢، وابن يعيش ٣/ ٢٦، وابن هشـام فـى المغنى ١/ ٢٢٤، وسـيبـويه ١/ ٣٣ والأشمونى ٢/ ٢٢٣.

(١) وفى مجـمع الأمثال للمـيدانى ٢/ ٢٨١ رقم ٣٨٦٨ مجـمل حديثه: أن عـامر بن ذهل وثب على عمه قيس بن ثعلـبة فجعل يخنقه لأنه أخذ مال أبيـه. فقال قيس: يا ابن أخى دعنى فإن الشيخ متأوه فذهب قوله مثـلا. ثم قال: ما كل بيضاء شحـمة ولا كل سوداء تمرة. يعنى أنه وإن أشبـه أباه خَلقًا فلم يشبهه خُلقًـا فذهب قوله مثـلا يضرب فى موضع التهمة. ا هـ.

وقال سيبويه ١/ ٣٣: (وإن شئت نصبت شحـمة وبيضاء فى موضع جر كأنك لفظت بكل فقلت ولا كل بيضاء).

(٢) ب ـ وفى أ، جـ (بالشروط المذكورة). (٣) أ، جـ ـ وفى ب (ولا).

(٤) أ، جـ ـ وفى ب (كقول بعض العرب: رأيت التيمى تيم عدى).

الجمار(1) ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾(2) - بالخفض - والعاطف مفعول وقدره المصنف عرض الآخرة(3).

ثم قال: ويُحْذَفُ الثانى فيبقَى الأوّلُ كحالِه إذا به يتّصلُ

يعنى: أن المضاف إليه قد يحذف وينوى لفظه فيبقى المضاف على حاله قبل الحذف فلا ينون، ولا ترد إليه النون إن كان مثنى أو مجموعًا؛ ولذلك (شرط)(4) ذكره فى قوله: بشرطِ عطفٍ وإضافةٍ إلى مثلِ الذى له أضفتَ الأولا

أى: بشرط عطف مضاف إلى مثل المحذوف كقول بعضهم: «قطع الله يد ورِجل من قالها»(5).

وقول الشاعر:

.... بين ذِراعىْ وجَبْهَةِ الأسدِ(6)

---

(1) هو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جمار الزهرى المدنى. كان مقرئًا جليلا وضابطًا نبيلا من أفاضل رواة أبى جعفر، أحد القراء العشرة المشهورين. توفى سنة ١٧٠هـ.

(2) من الآية ٦٧ من سورة الأنفال. (3) راجع الأشمونى ٢/ ٣٢٥.

(4) جـ - وفى ب (شروط) وسقط من أ.

(5) قال الأشمونى ٢/ ٣٢٦ (الأصل: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، فحذف ما أضيف إليه «يد» لدلالة ما أضيف إليه «رجل» عليه.

وقال ابن عقيل ٢/ ٦١ (وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول كقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها.

والتقدير: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيفت إليه «يد» وهو «من قالها» لدلالة ما أضيف إليه «رجل» عليه) اهـ.

(6) عجز بيت قائله: الفرزدق يصف فيه عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الأسد. وهو من المنسرح.

وصدره: يا من رأى عارضًا أسر به

الشرح: «عارضًا» أى: سحابًا، «أسر به» أفرح به - ويروى: «أكفكفه» يكفكف دمعه يمسحه مرة بعد أخرى ليرده، ويروى «أرقت له» بمعنى سهرت لأجله «بين ذراعى» أراد بذراعى وجبهة الأسد الكوكبين اللذين يدلان على المطر عند طلوعهما، وذراعا الأسد وجبهة الأسد منزلان من منازل القمر، والذراع والجبهة من أنواء الأسد.

الإعراب: «يا» حرف نداء والمنادى محذوف تقديره يا قوم ويحتمل أن يكون «من» منادى مفردًا وعلى الأول يكون من استفهامية «رأى» فعل ماض والفاعل ضمير «عارضًا» مفعوله «أسر به» على صيغة المجهول وهى جملة فى محل نصب صفة لقوله عارضًا=

وجاء نظيره في عدة أبيات(١).

وقال الفراء: لا يجوز ذلك إلا في المصطحبين كاليد والرجل والنصف والربع وقبل وبعد. فأما نحو دار وغلام، فلا يجوز ذلك فيهما.

تنبيهات:

الأول: ذهب ابن عصفور في تخريج قولهم: «قطع الله يد ورجل من قالها» ونحوه إلى أن التقدير يد من قالها ورجله فحذف الضمير، (وأقحم المعطوف بين المضاف والمضاف إليه)(٢).

الثاني: قد يفعل ذلك دون عطف كقوله:

ومن قبلِ نادَى كلُّ مَوْلى قرابةٍ(٣) . . . .

=«بين» منصوب على الظرفية «ذراعي» مضاف إلى مقدر أي: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه.

الشاهد: في «ذراعي وجبهة الأسد». حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف، والتقدير: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/ ٣٢٦، والمكودي ص ٩٢، والشاطبي، والاصطهناوي، وابن هشام في المغني ٢/ ٤٥، وابن يعيش ٣/ ٢١، والشاهد رقم ١٣٦ من الخزانة وسيبويه ١/ ٩٢ والخصائص ٢/ ٤٩٧.

(١) منها:

سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها . . فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع

(٢) أ، ب - وفي جـ (وأقحم المضاف بين المضاف إليه).

(٣) صدر بيت: قال العيني: لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعثر على قائله - وهو من الطويل.

وعجزه: فما عطفت مولى عليه العواطف.

الشرح: «مولى قرابة» أراد به ابن العم، «عطفت» أمالت، «العواطف» جمع عاطفة، وهي اسم فاعل من عطف.

المعنى: يصف الشاعر شدة نزلت بقوم فاستغاث كل بذوي قرابته فلم يغيثوه واستنجدهم لدفع ما عرض له فلم ينجدوه.

الإعراب: «ومن قبل» جار ومجرور متعلق بقوله نادى الآتي «نادى» فعل ماض «كل» فاعل نادى وكل مضاف «ومولى» مضاف إليه «قرابة» مفعول به لنادى «فما» الفاء عاطفة «وما» نافية «عطفت» عطف فعل ماض والتاء للتأنيث و «مولى» مفعول به لعطفت «عليه» جار ومجرور متعلق بعطف «والعواطف» فاعل عطفت. =

كذا رواه الثقات بالكسر بلا تنوين.

قال المصنف استعمال هذا الحذف فى الأسماء الناقصة (الدلالة)(١) قليل وفى الأسماء التامة (الدلالة)(٢) كثير.

فمن ذلك قراءة ابن محيصن(٣) ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾(٤) أى: فلا خوف شىء عليهم وقد يفعل ذلك مع عطف على مضاف إلى مثل المحذوف وهو عكس الأول ومن شواهده قول أبى بَرْزَةَ الأسلمى رضى الله عنه(٥): «غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ثمانيَ».

هكذا ضبطه (الحافظ)(٦) فى صحيح البخارى - بفتح الياء دون تنوين والأصل أو ثمانى غزوات.

ثم قال:

=الشاهد: فى «قبل» حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله الذى كان قبل الحذف من غير تنوين مع أن الشرطين غير متحققين لأنه ليس معطوفًا عليه اسم مضاف إلى مثل المحذوف وهو قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٥، وابن عقيل ٢/ ٦٢، وابن هشام ٢/ ٢١١، والأشمونى ٢/ ٣٢٢، ٣٢٦، وداود، والاصطهناوى، والسيوطى ص ٧٨، وأيضًا فى همعه ١/ ٢١٠.

(١) ب.

(٢) ب، جـ - وفى أ (للدلالة).

(٣) هو: محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمى المكى مقرئ أهل مكة مع ابن كثير قال ابن مجاهد: وكان ممن تجرد للقراءة وقام بها فى عصر ابن كثير محمد بن عبد الرحمن بن محيصن، وكان نحويا يقرأ القرآن على ابن مجاهد.

قال أبو القاسم الهذلى: مات سنة ثلاث وعشرين ومائة بمكة.

(٤) من الآية ٦٩ من سورة المائدة - برفع خوف من غير تنوين مع كسر الهاء -.

(٥) أبو برزة - بفتح الباء وسكون الراء وفتح الزاى - نضلة - بفتح النون وسكون الضاد - ابن عبد الله وقيل: كان اسمه نيار فسماه رسول الله ﷺ عبد الله. وقال: نيار شيطان. وأبو برزة أسلم قديمًا وشهد فتح مكة، وروى له عن رسول الله ﷺ ستة وأربعون حديثًا وتوفى بالبصرة وقيل: بل خراسان سنة ستين وقيل: أربع وستين.

(٦) أ، جـ وفى ب (الحافظ)

فصلَ مضافٍ شبهِ فعلٍ ما نَصَبْ مفعولاً أو ظرفًا أجزْ ولم يُعَبْ
فصلُ يمينٍ..........

مذهب أكثر البصريين: أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع إلا فى الشعر وذهب المصنف إلى أنه يجوز فى السعة بشيئين:

الأول: ما نصبه المضاف المشابه للفعل من مفعول به أو ظرف (أو مجرور)(١).

فمن الفصل بالمفعول به قراءة ابن عامر(٢) ﴿قتلُ أولادَهُم شركائِهِمْ﴾(٣).

وبالظرف قول الشاعر:

.... كناحِتِ يَوْمًا صَخْرةٍ بعسِيلِ(٤)

---

(١) أ، ب - وفى جـ (أو مصدر).

(٢) هو عبد الله بن عامر بن يزيد ولد سنة إحدى وعشرين، قال أبو على الأهوازى: كان عبد الله بن عامر إمامًا عالمًا ثقة فيما أتاه حافظًا لما رواه، توفى بدمشق يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة ومائة.

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام - بنصب «أولاد» وجر «شركاء» وقتل بالرفع نائب فاعل لزين وهو مضاف إلى شركاء، من إضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به و «أولادهم» مفعول فصل به بين المتضادين.

(٤) عجز بيت: قال العينى لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعثر له على قائل. وهو من الطويل.

وصدره: فَرِشْنِي بخَيرٍ لا أكُونَنْ وَمِدْحَتِي

الشرح: رشنى أمرٌ مَن رَاشَ يريش. يقال: رِشت فلانًا أصلحت حاله، ومعناه أصلح حالى «بعسيل» مكنسة العطار التى يجمع فيها العطر.

المعنى: يقول لمخاطبه الذى يستجديه: أصلح شأنى ولا تردنى خائبًا بعد هذا السعى والعناء لئلا أكون فى مدحى لك كمن ينحت الصخرة بمكنسة العطار، يتعب بدون فائدة.

الإعراب: «فرشنى» الفاء للاستئناف «رش» فعل أمر والفاعل مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت والنون للوقاية والياء مفعول به «بخير» جار ومجرور متعلق بـ «رش»، «لا» الناهية «أكونن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة و«مدحتى» الواو بمعنى مع «مدحة» مفعول معه منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه واسم «أكون» ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا «كناحت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «أكون» «يوما» ظرف زمان منصوب وناحت مضاف «وصخرة» مضاف إليه «بعسيل» جار ومجرور متعلق بناحت.

الشاهد: فى «كناحت يوما صخرة» فإن قوله «ناحت» اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو «صخرة» وقد فصل بينهما بالظرف وهو «يومًا» والتقدير: كناحت صخرة بعسيل. =

وبالمجرور قول الآخر:

لأنت معتادٌ فى الهيْجَا مُصَابرةٍ[1] ....

قال فى شرح التسهيل: فهذا من أحسن الفصل، لأنه فصل بمعمول المضاف، ويدل على جوازه (فى)[2] الاختيار قوله ﷺ: «هل أنتم تاركو لى صاحبى»[3].

وقول من يوثق بعربيته «ترك يومًا نفسِك وهواها، سَعْىٌ لها فى رداها»[4]

وقوله: (شبه فِعْلٍ) (يشمل)[5] المصدر واسم الفاعل، ومن الفصل بالمفعول

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٢/ ٢٢١ وداود والمكودى ص ٩٢، والسيوطى ص ٧١ وأيضًا ص ٧٩ فى الهمع ٢/ ٥٢.

(١) صدر بيت قال العينى: لم أقف على اسم قائله وبحثت فلم أعثر له على قائل. وهو من البسيط.

وعجزه: يَصْلَى كُلٌّ مَنْ عاداكَ نيرانَا.

الشرح: «الهيجا» قال الجوهرى: الحرب، وتمد وتقصر وههنا مقصورة، «يصلى» من قولهم صليت الرجل نارًا أدخلته النار.

الإعراب: «لأنت» اللام للتوكيد «أنت» مبتدأ «معتاد» خبره «فى الهيجا» جار ومجرور متعلق بمعتاد مضاف «ومصابرة» مضاف إليه «يصلى» فعل مضارع «بها» جار ومجرور متعلق بيصلى كل «فاعل» «من» اسم موصول مضاف إليه «عاداك» عادى فعل ماض والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى من والكاف ضمير مبنى فى محل نصب مفعول به والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «نيرانًا» مفعول به ليصلى.

الشاهد: فى «فى الهيجا» فإنه فصل بين المضاف وهو قوله: «معتاد» والمضاف إليه وهو «مصابرة» فالفصل بالجار والمجرور.

مواضعه: ذكره المكودى فى شرحه للألفية ص ٩٢.

(٢) أ، ب.

(٣) هذا بعض حديث عن أبى الدرداء فى البخارى ومسلم ـ وقد وقع نزاع بين بعض الصحابة وأبى بكر فغضب الرسول ﷺ وقال ما معناه: جئتكم بالهدى فقلتم كذبت، وقال أبو بكر: صدقت، فهل أنتم تاركو لى صاحبى؟

«وتاركو» اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو «صاحبى» بدليل حذف النون، وقد فصل بينهما بالجار والمجرور وهو «لى» المتعلق بالمضاف.

(٤) هذه نصيحة: «ترك» مبتدأ وهو مصدر «يومًا» ظرف له فصله فاعله وهو «نفس» المضاف إليه ومفعوله محذوف «وهواها» مفعول معه أى: ترك نفسك شأنها مع هواها يومًا «سعى» خبر ويحتمل أنه مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أى تركك نفسك، وهو الأحسن.

(٥) أ، ب ـ وفى جـ (شمل).

مع اسم الفاعل قراءة بعض السلف ﴿فلا تَحسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وعدَهُ رُسُلِهِ﴾[1] بنصب الوعد وخفض الرسل[2].

وقوله: (فصل) (مفعول)[3] مقدم لأجز، وقوله: (شبه فعل) صفة لمضاف.

وقوله: (ما نصب) فاعل بالمصدر الذى هو فصل، وقوله:(مفعولا أو ظرفًا) (حالان)[4] من «ما».

والتقدير: أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل عما أضيف إليه منصوبه حال كونه مفعولا (به)[5] أو ظرفًا وفى حكمه المجرور.

الثانى: القسم نحو ما حكاه الكسائى من قولهم: «هذا غلامُ واللهِ زيدٍ»[6] وإليه أشار بقوله (ولم يُعَبْ فَصْلُ يمينٍ).

وزاد فى الكافية الفصل بإما، وقال (الفصل بإما مغتفر) هـ. كقوله:

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ ومِنَّةٍ[7] ....

---

(١) من الآية ٤٧ من سورة إبراهيم «مُخلف» اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف إلى «رسله» مفعوله الأول، و «وعد» مفعول ثان وقد فصل به بينهما.

(٢) ب.

(٣) ب، جـ ـ وفى أ (معمول).

(٤) ب، ـ وفى أ، جـ (حال).

(٥) أ، جـ.

(٦) بجر «زيد» بإضافة «غلام» إليه.

(٧)صدر بيت قائله: تأبط شرا ـ واسمه ثابت بن جابرالفهمى جاهلى ـ وهو من الطويل.
وعجزه: وإِمَّا دَمٍ والقتلُ بالحر أَجْدَرُ.
الشرح: «هما خطتا» أصله هما خطتان فحذفت منها النون، وهى تثنية خطة وهى القصة والحالة «إسار» بكسر الهمزة بمعنى الأسر، والتقدير خطتا أسر.
المعنى: ليس لى إلا واحدة من خصلتين اثنتين على زعمكم إما إسار والتزام منكم إن رأيتم العفو، وإما قتل هو أولى بالحر وهذا تهكم واستهزاء.
الإعراب: «هما» ضمير مبتدأ «خطتا» خبره مرفوع بالألف لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة «إما» تفصيلية «خطتا» مضاف «وإسار» مضاف إليه «ومنة» الواو عاطفة «ومنة» معطوف على «إسار» و«القتل» الواو استئنافية و «القتل» مبتدأ «بالحر» جار ومجرور متعلق بأجدر «الآتى» وأجدر خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر استئنافية لامحل لها من الإعراب.
=

فى رواية من جر[(١)، (٢)].

ثم نبه على أن (الفصل)[(٣)] بغير ذلك مخصوص بالضرورة فقال:

واضطراراً وُجِدَا بأجنَبِيّ أو بنعت، أو نِدَا

الأجنبى ما ليس بمعمول (للمضاف)[(٤)] من مفعول (به)[(٥)] (أ)[(٦)] وظرف (أ)[(٧)] ومجرور (أ)[(٨)] وفاعل.

مثال المفعول قول الشاعر:

تَسْقِى امتِياحًا نَدَى المِسْوَاكَ رِيقَتِهَا[(٩)] ....

= الشاهد: فى «خطتا إما إسار» حيث فصل فيه «إما» بين المضاف وهو «خطتا» والمضاف إليه وهو «إسار».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٢/ ٣٢٨ والسيوطى ص ٧٩، وفى همعه ٢/ ٤٩، وابن هشام فى المغنى ٢/ ٢٠٢ والشاهد رقم ٥٤٧ من الخزانة.

(١) راجع الأشمونى ٣/ / ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨.

(٢) فى الكافية ورقة ٦٩ قال: والفصل بإما مغتفر. وفى شرحها قال: ومن الفصل إما قول الشاعر:

هما خطتا إما إسار ومنة وإما دم والقتل بالحر أجدر

فى رواية الجر هـ راجع الأشمونى ٢/ ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨.

(٣) أ، ب وفى جـ (المتصل). (٤) أ، ب وفى جـ (المضاف).

(٥) أ، ب. (٦) ب.

(٧) ب. (٨) ب.

(٩) صدر بيت: قائله جرير بن عطية الخطفى من قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك بن مروان ويهجو أهل المهلب ـ وهو من البسيط.

وعجزه: كما تَضَمَّنَ ماءَ المُزْنَةِ الرَّصَفُ.

الشرح: «امتياحًا» من ماح فاه بالسواك يميح إذا استاك، «الندى» بفتح النون البلل، من النداوة «المزنة» السحابة البيضاء، «الرصف» بفتح الراء والصاد الحجارة المرصوفة وماء الرصف: هو الماء الذى ينحدر من الجبال على الصخر.

«المسواك» العود الذى يستاك به «الريقة» الرضاب، وهو ماء الفم.

المعنى: أن أم عمرو تسقى من بلل ريقها المسواك عند استياكها، فيشتمل على ريقها الصافى العذب، كما يشتمل الرصف على ماء المطر الصافى.

الإعراب: «تسقى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هى يعود إلى أم عمرو المذكور فيما قبله «امتياحًا» حال من فاعل «تسقى» «ندى» مفعول ثان لتسقى «المسواك»=

والظرف كقوله:

كما خُطَّ الكتابُ بِكَفِّ يومًا يَهُودِىٍّ يُقَارِبُ أو يُزِيلُ[1]

والمجرور كقوله:

=مفعول أول «لتسقى» وندى مضاف «وريقة» مضاف إليه ففصل بالمفعول الثانى بين المضاف «ندى» والمضاف إليه «ريقة» «وريقة» مضاف والضمير مضاف إليه «كما» الكاف حرف تشبيه وجر داخلة على المصدر «ما» مصدرية «تضمن» فعل ماض «ماء» مفعول به لتضمن وماء مضاف والمزنة مضاف إليه «الرصف» فاعل لتضمن «وما» المصدرية وما بعدها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف.

الشاهد: فى «المسواك» فإنه نصب على المفعولية لتسقى، وفصل به بين المضاف وهو «ندى» وبين المضاف إليه وهو «ريقُها»، والتقدير: تسقى ندى ريقتها المسواك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٧، وابن هشام ٢/ ٢٢٣١، والأشمونى ٢/ ٣٢٨، وداود، والاصطهناوى، والسيوطى فى الهمع ٣/ ٥٢.

(١) البيت: لأبى حية النميرى واسمه الهيثم بن الربيع بن زرارة يصف رسم دار من الوافر.

الشرح: كما خط الكتاب «ويروى» كتحبير الكتاب، «يهودى» إنما خص اليهود لأنهم أهل الكتاب حينذاك، «يقارب» بضم بعض ما يكتبه إلى بعض «يزيل» يفرق بين كتابته ويباعد.

المعنى: يشبه ما بقى متناثرًا من رسوم الديار هنا وهناك بكتابة اليهودى كتابًا جعل بعضه متقاربًا وبعضه متفرقًا.

الإعراب: «كما» الكاف حرف تشبيه وجر «ما» مصدرية «خط» فعل ماض مبنى للمجهول «الكتاب» نائب فاعل خط «بكف» جار ومجرور متعلق بخط «يومًا» منصوب على الظرفية بخط أيضًا «كف» مضاف «يهودى» مضاف إليه. وقد فصل بينهما بالظرف و«ما» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: رسم هذه الدار كائن كخط الكتاب .... إلخ «يقارب» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى «يهودى» والجملة فى محل جر نعت «يهودى» أو يزيل أو عاطفة وجملة يزيل معطوفة على ما قبلها.

الشاهد: فى «يوما» فإنه نصب على الظرفية بقوله «خط» وقد فصل به بين المضاف وهو «كف» والمضاف إليه وهو «يهودى» والحال أنه أجنبى فلا يجوز ذلك إلا فى الضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٦، وابن عقيل ٢/ ٦٤، والأشمونى ٢/ ٣١٨، وابن هشام ٢/ ٢٣٢، والشاطبى، والاصطهناوى، والمكودى ص ٩٢، والسيوطى ص ٧٩، وفى همعه ٢/ ٥٢، وابن يعيش ١/ ١٠٣، وسيبويه ١/ ٩١، والإنصاف ٢/ ٣٥١.

هما أخوَا في الحربِ من لا أخَا لَهُ(١)

والفاعل كقوله: أنجب أيامَ والداهُ بِهِ إذ نجلاهُ فَنِعْمَ مَا نجَلا(٢)

(١) صدر بيت: قائلته عمرة الخثعمية ترثى ابنيها. وقيل: قائلته درنا بنت عبعبة من بنى قيس ابن ثعلبة. قاله سيبويه. وهو من الطويل.
وعجزه: إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما.
الشرح: «نبوة» بفتح النون وسكون الباء من نبا السيف إذا لم يعمل فى الضريبة.
المعنى: تقول: كانا لمن لا أخا له فى الحرب، ولا ناصراً أخوين ينصرانه إذا غشيه العدو فخاف أن ينبو عن مقاومته.
الإعراب: «هما» ضمير مبتدأ «أخوا» خبره مرفوع بالألف لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة فى الحرب جار ومجرور وأخوا مضاف «من» اسم موصول مضاف إليه «لا» نافية للجنس مبنى على الفتح المقدر على الألف، وفى هذا التعبير كلام طويل وخلافات كثيرة اخترنا أيسرها «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» و«لا» مع اسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة «من»، «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «خاف» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى «من» فعل شرط «يومًا» ظرف زمان منصوب «نبوة» مفعول به «الخاف» والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «فدعاهما» جملة وقعت جواب الشرط.
الشاهد: فى «أخوا فى الحرب من لا أخا له» حيث فصل بأجنبى بين المضاف وهو «أخوا» وبين المضاف إليه وهو «من لا أخا له».
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٧، والشاطبى، والاصطهناوى، وابن يعيش ٣/ ٢١، والسيوطى فى الهمع ٢/ ٥٢، وسيبويه ١/ ٩٢، والإنصاف ٢/ ٥٢١ والخصائص ٢/ ٤٠٥.
(٢) البيت: للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يمدح فيها سلامة ذا فائش الحميرى - وهو من المنسرح.
الشرح: أنجب أيام والداه ويروى أنجب أزمان والداه «ويروى» أنجب أيام والديه به «أنجب» من أنجب الرجل إذا ولد نجيبًا.
الإعراب: أنجب فعل ماض «أيام» ظرف زمان منصوب «والداه» والدا» فاعل أنجب مرفوع بالألف لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة والدا مضاف والضمير مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بأنجب «إذا» ظرف لما مضى من الزمان «نجلاه» «نجلا» فعل وفاعل والضمير مفعول به والجملة فى محل جر بإضافة «إذا» إليها «فنعم» الفاء عاطفة «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «ما» موصولة فاعل نعم «نجلا» فعل وفاعل والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول يجوز أن تكون «ما» نكرة فتكون تمييزاً لفاعل وهو الضمير المستتر وتكون «نجلا» جملة من الفعل والفاعل فى محل نصب صفة لما والرابط محذوف والتقدير: فنعم هو مولوداً نجلاه.

وكذا لو كان الفاعل مـرفوعًا بالمضاف، فإن الفصل به مـخصوص بالضرورة كقوله:

نَرَى أسْهُمًا للموت تُصْمى ولا تُنْمِي
ولا تَرْعَوِي عن نقض أهْواؤُنا العَزْمِ(1)

فإن قلت: لا تؤخذ هذه الصورة من كلامه هنا.

قلت: قد يفهم من قوله: (ما ينصب)، فعلم أن المرفوع لا يسوغ الفصل به اختيار، ومثال النعت قول الشاعر:

=الشاهد: حيث فصل بين المضاف وهو «أيام» والمضاف إليه وهو إذ نجلاه بأجنبى وهو والداه وهو فاعل المجب، إذ التقدير المجب والداه به أيام إذ نجلاه.

مـواضعـه: ذكـره من شراح الألـفيـة ابن الناظم ص ١٦٧، وابن هشـام ٣/ ٣٣٠، والأشمونى ٢/ ٣٢٨، والسيوطى ص ٨٩، وأيضًا فى همعه ٢/ ٥٣.

(١) قال العـينى: أنشده ثعلب ولم يعـزه لأحد، وبحـثت فلم أعثر له علـى قائل. وهو من الطويل.

الشرح: أسهما جمع سـهم «تصمى» من الإصماء من أصميت الصيد إذا رميـته فقتلته بحيث تراه «ولا تنمى» من الإنماء من أنميت الصيد إذا رميته فغاب عنك ثم مات.

والمعنى: نرى أسهما للموت تقـتل ولا تبطى ولا ترعوى، الارعواء: الكف عن القبيح «العزم» عزمت على الأمر إذا أردت فعله.

الإعراب: نرى فعل مضارع والفاعل ضـمير مستتر تقديره نحن «أسهـما» مفعول نرى الموت جار ومجـرور «تصمى» فعل مضـارع والفاعل ضميـر مستتر تقـديره هى يعود إلى أسهما والجملة نعت لـ «أسهما» «إذا كـانت نرى بصرية أو مفعول ثان إذا كانت قلبية «ولا تنمى» الواو عاطفة «لا» نافية «تنمى» فعل مضارع والفاعل ضـمير مستتر تقديره هى يعود إلى «أسهـما» والجملة معطوفـة على جملة تصمى ولا ترعوى كـسابقتهـا عن نقض جار ومجرور متعلق بترعـوى أهواؤنا «أهواء» مرفوع بالمصدر الذى هو نقض» و«نقض» مضاف والعزم مضاف إليه.

الشاهد: فى «نقض أهواؤنا العزم» حيث فصل بين المضاف وهو «نقض» وبين المضاف إليه وهو «العزم» مع أن الفاعل متعلق بالمضاف، وهو ضعيف.

والتقدير: عن نقض العزم أهواؤنا، أى: عن أن تنقض أهواؤنا العزم.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٣٩٢.

نجوتُ وقد بلَّ المرادىُّ سيفهُ   من ابنِ أبى شَيْخ الأباطِحِ طَالبِ(١)

أراد من (ابن)(٢) أبى طالب شيخ الأباطح.

ومثال النداء قول الشاعر:

وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لك من   تَعْجِيلِ تهلُكَةٍ والخُلْدِ فى سَقَرَا(٣)

---

(١) قائله: معاوية بن أبى سفيان. قال ذلك لما اتفق ثلاثة من الخوارج، وهم عبد الرحمن بن عمرو المعروف بابن ملجم المرادى، والبرك بن عبد الله، وعمرو بن بكر على قتل على ابن أبى طالب ومعاوية بن أبى سفيان وعمرو بن العاص رضى الله عنهم فقتل المرادى عليا ونجا معاوية من البرك فقال هذا البيت. وهو من الطويل.

الشرح: المرادى نسبة إلى مراد وهى قبيلة باليمن يريد قاتل أمير المؤمنين على بن أبى طالب شيخ الأباطح جمع أبطح وهو المكان الواسع وأراد بالأباطح مكة وأراد بشيخها أبا طالب.

المعنى: تخلصت من القتل وقد لطخ ابن ملجم سيفه بدم على بن أبى طالب شيخ مكة.

الإعراب: نجوت فعل وفاعل وقد الواو للحال قد حرف تحقيق «بل» فعل ماض «المرادى» فاعل بل «سيفه» سيف مفعول به لبل وسيف مضاف والضمير مضاف إليه «من ابن» جار ومجرور متعلق ببل وابن مضاف «أبى» مضاف إليه «شيخ الأباطح» نعت لأبى ومضاف إليه «أبى» مضاف «طالب» مضاف إليه.

الشاهد: فى «أبى شيخ الأباطح طالب» حيث فصل بين المضاف وهو أبى والمضاف إليه وهو «طالب» بالنعت وهو «شيخ الأباطح».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٧، وابن عقيل ٢/ ٦٤، والأشمونى ٢/ ٢٢٨، وابن هشام ٢/ ٢٣٥ والشاطبى، وداود، والأصطهناوى، والمكودى ٩٣، والسيوطى ص ٧٩ وفى همعه ٢/ ٥٢.

(٢) ب، جـ.

(٣) قائله: بجير بن زهير بن أبى سلمى يقوله لأخيه كعب بن زهير، وكان بجير قد أسلم قبل كعب فلامه كعب على ذلك وتعرض للرسول ﷺ فنال بلسانه منه فأهدر النبى ﷺ دمه. وأما أبوهما زهير فقد مات قبل المبعث بسنة، والبيت من البسيط.

الإعراب: وفاق مبتدأ «كعب» منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم فى محل نصب و«وفاق» مضاف و«بجير» مضاف إليه «منقذ» خبر لمبتدأ «لك» جار ومجرور متعلق بمنقذ «من تعجيل» جار ومجرور متعلق بمنقذ أيضًا و«تعجيل» مضاف «تهلكة» مضاف إليه والخلد معطوف على تعجيل فى «سقر» جار ومجرور متعلق بالخلد. =

وزاد فى التسهيل: الفصل بفعل ملغى هـ[1]. أنشد ابن السكيت[2]:

بأىٍّ تَرَاهُمُ الأرضينَ حلُّوا[3] . . . .

وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله نحو:

مُعَاوِدُ جُرْأَةً وَقْتِ الهَوَادِى[4] . . . .

= الشاهد: فى «وفاق كـعب» بجير فـصل بين المضاف وهو وفاق والمضـاف إليه وهو بجير بالنداء وهو «كعب».

والتقدير: وفاق بجـير يا كعب منقـذ لك أى: منج لك من تعجيل الهـلاك فى الدنيا والخلود فى النار فى الآخرة.

مـواضعـه: ذكره مـن شراح الألفـية: ابن عقـيل ١/ ٦٦، والأشمـونى ٢٢/ ٣٢٩، والاصطهناوى، والمكودى ص ٩٢، والسيوطى فى الهمع ٢/ ٥٣.

(١) راجع التسهيل ص ١٦١.

(٢) هو: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، مضى التعريف به فى باب الكلام.

(٣) صدر بيت: قال العينى: لم أقف على اسم قائله ـ وبحثت فلم أعثر له على قائل ـ وهو من الوافر.

وعجزه: أَالدَّبَرانَ أم عَسَفُوا الكِفَارَا.

الشـرح: الدبران بفـتح الدالّ ـ وهو اسم مـوضع، ويروى أبى الدبران «الكفـار» اسم موضع وهو بكسر الكاف «أم عسفوا» أى: أم توجهوا.

الإعراب: بأى: جار ومجرور متعلق بقوله «حلوا» «ترى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فـيه «هم» ضمير فى محل نصب مفعول به، أى مضـاف و«الأرضين» مضاف إليه وقوله: «تراهم» معترض بينها «حلوا» فعل وفاعل «الدبران» الهمزة للاستفهام وفيه إضمار والتقـدير: هل حلوا الدبران أم عسفوا أى أم توجـهوا نحو الكفـار «أم» متصلة لمعادلتـها الهمزة فى إفادة التسوية «عسفوا» فعل وفاعل «الكفار» مفعول به.

الشاهد: فى «بأى تراهم الأرضيـن» فإن التقـدير: بأى الأرضين تراهم حلوا فـفصل بقوله: «تراهم» بين قوله: «بأى» الذى هو مضاف وبين قوله «الأرضين» الذى هو مضاف إليه.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه٢/ ٣٢١ والسيوطى فى همعه ٢/ ٥٣.

(٤) صدر بيت: قال العـينى: لم أقف على اسمه قائله ـ وبحثت فلم أعـثر على قائله ـ وهو من الوافر.

وعجزه: أَشَمُّ كأنَّهُ رجلٌ عَبُوسُ.

الشرح: «الهوادى» جـمع هادية من هدأ إذا سكن أشم من الشمـم وهو الارتفاع من باب علم يعلم «عـبـوس» ويروى «منبوس» من قـولهم رجل منبـوس الوجـه أى عابسـه وكريهه.

=

أى: معاود وقت الهوادى جرأة.

وحكى ابن الأنبارى هذا غلام إن شاء الله (تعالى)[1] ابن أخيك. ففصل بإن شاء الله، والله أعلم[2].

=المعنى: يصف الشاعر رجلا بأنه يظهر الكبر ويعاود الحرب وقت ظهور الهوادى جمع هاد أى: أعناق الخيل لأجل جرأته فى الحرب والجرأة - بضم الجيم - ا هـ صبان.

الإعراب: معاود خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو معاود «جرأة» مفعول لأجله ومعاود مضاف «وقت» مضاف إليه ووقت مضاف «الهوادى» مضاف إليه «أشم» خبر للمبتدأ محذوف تقديره هو أو خبر بعد خبر عند من يجيز ذلك «كأنه» كأن واسمها «رجل» خبر كأن والجملة نعت لـ «أشم» نعت لرجل مرفوع.

الشاهد: فى «معاود جرأة وقت» حيث فصل بين المضاف وهو «معاود» وبين المضاف إليه وهو «وقت» بقوله: «جرأة» منصوب على المفعولية.

والتقدير: معاود وقت الهوادى جرأة.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٣٢٩، والسيوطى فى الهمع ٢/ ٥٣.

(١) أ، ب.

(٢) راجع الأشمونى ص ٣٢٨، ٣٢٨، ٣٢٩.

المضاف إلى ياء المتكلم

آخِرَ ما أُضِيفَ للياء اكْسرْ إذا ... لم يكُ مُعْتلا كرَامٍ وقَذَى

يجب كسر آخر المضاف (إلى ياء)[1] المتكلم (إن)[2] لم يكن منقوصًا أو مقصورًا أو مثنى أو مجموعًا على حدة كقولك: فى «غلام» غلامى.

وفيه أربعة مذاهب:

أحدها: أنه معرب بحركات (مقدرة)[3] فى الأحوال الثلاثة.

والثانى: أنه معرب فى الرفع والنصب بحركة مقدرة، بالجر بالكسرة الظاهرة. واختاره فى التسهيل.

والثالث: أنه مبنى.

والرابع: أنه لا معرب ولا مبنى. وإليه ذهب ابن جنى.

والأول مذهب الجمهور.

ويجوز فى الياء (بعد المكسور)[4] وجهان: الفتح والإسكان، فقيل: الفتح أصل وقيل: الإسكان أصل (جمع)[5] بينهما (بأن)[6] الإسكان أصل أول إذ هو أصل كل مبنى، والفتح أصل ثان، إذ هو أصل ما هو على حرف واحد.

وأما المقصور والمنقوص والمثنى والمجموع على حدة فإذا أضيف شىء منها إلى ياء المتكلم وجب فتح الياء فى اللغة المشهورة، فتقول فى «قذىً»: قذاى، وفى «رامٍ» رامىَّ، وفى «ابنين» ابنَىَّ، وفى «زيدين» زيدىّ.

وإلى ذلك أشار بقوله:

.... فَذِى ... جميعها اليا بعدَ فتحُها احتُذِى

(١) ب وفى أ، جـ (لياء).

(٢) أ، جـ وفى ب (إذا).

(٣) أ، جـ - وفى (مقدرات).

(٤) أ - وفى ب، جـ (الكسرة).

(٥) أ، جـ - وفى ب (والجمع).

(٦) أ، جـ - وفى ب (ان).

الإشارة «بذى» إلى الأنواع الأربعة و«احتذى» تبع.

ثم بين حكم آخر المقصور والمنقـوص والمثنى والمجموع على حدة إذا أضيف للياء فقـال: (وتدغم اليـا فيـه) أى: وتدغم اليا (من)[1] آخر المنقـوص والمثنى والمجموع (على حدة)[2] نصبا وجرا فيه. أى: فى ياء المتكـلم، ولا يغير ما قبلها من فتح أو كسر فتقول: رأيت رامىَّ وابنىَّ وزيدىَّ، وتفتح الياء كما سبق.

ثم قال: (والواو) أى: وتدغم الواو أيضًا فى ياء المتكلم يعنى (بعد)[3] قلب الواو ياء.

فإن كان ما قبلها فتحة لم تغير نحو «مصطَفَوْنَ» فتقول فيه «هؤلاء مصطفىّ» وإن كان (ما)[4] قبلها ضمة قلبتها كسرة لتصـبح الياء نحو: «مسلمون» فتقول فيه مسلمىّ. بقلب الواو ياء والضمة كسرة.

ومنه قوله ﷺ: «أوَ مُخرِجِىّ هُمْ»[5].

وإلى هذا أشار بقوله:

............وإنْ ما قبل واو ضُمَّ فاكسِرهُ يَهُنْ

ثم قال: (والفًا سَلِّم) أى: سلم الألف من الانقلاب.

وشمل ذلك ألف المثنى نحو «هذان غلاماىَ» ولا خلاف فيه، وألف المقصور

---

(١) ب، وفى أ، جـ (فى).

(٢) ب، جـ.

(٣) ب، جـ ـ وفى أ (تقلب)

(٤) أ.

(٥) ذكره البخـارى، قال عليه الصلاة والسلام لورقة بن نوفل حـين قال له: وددت أن أكون معك حين يخرجك قومك، وأصله: أو مخرجوى هم فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ومخـرجى اسم فاعل مضاف لياء المتكلم مـبتدأ و«هم» فاعل سد مسـد الخبر «وفى» شرح البـخارى: جعل «هـم» مبتـدأ خبره «مـخرجى» ولا يجوز العكس لأنـه يلزم عليه الإخبار عن النكرة بالمعرفة. ا هـ حاشية السّجاعى على القطر ص ٨٦.

نحو: «هى عصاىَ»[١] وفيه لغتان إقرار الألف (وهى المشهورة)[٢] وقلبها ياء وهى لغة هذيل (وحكاها)[٣] عيسى بن عمر[٤] عن قريش.

وقرأ الحسن[٥] يا ﴿بِشْرَىّ﴾[٦] وإليها أشار بقوله:

... ... وفِى المَقْصُورِ عَنْ   هُذَيلٍ انقلابُها ياءً حَسَنْ

وينبغى أن يستثنى من ذلك ألف «لدى» و«على» الاسمية، فإن الأكثر فيه القلب مع ياء المتكلم.

فإن قلت: فهل يجوز للقلب ألف المثنى فى لغة من التزمها مطلقًا؟

قلت: قال فى الارتشاف يحتاج فى جوازه إلى سماع[٧].

---

(١) من الآية ١٨ من سورة طه.

(٢) أ، ب ـ وفى جـ (وهو المشهور).

(٣) ب، جـ ـ وفى (حكاه).

(٤) عيسى بن عمر الثقفى أبو عمر مولى خالد بن الوليد نزل فى ثقيف فنسب إليهم، إمام فى النحو والعربية والقراءة مشهور. أخذ عن عمرو بن العلاء وغيره، وروى عن الحسن البصرى وغيره، وحكى عنه الجوهرى فى الصحاح وغيره، سقط عن حمار فاجتمع الناس حوله. فقال مالى أراكم تكأكأتم على كتكأكئكم على ذى جنة افرنقعوا عنى. مات سنة تسع وأربعين، وقيل: سنة خمس ومائة.

(٥) هو الإمام أبو سعيد الحسن بن الحسن البصرى، كان إماما فى القراءة روى عن الشافعى أنه قال: لو أشاء أن أقول إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت لفصاحته، وهو أحد الأربعة الذين لهم قراءة شاذة من القراءات العشر. وتوفى بالبصرة سنة ١١٦ هـ.

(٦) من الآية ١٨ من سورة يوسف.

(٧) الارتشاف ص ٩١٠.